

أبعاد

مجلة
الدراسات
البنانية
والعربية

العدد التاسع: أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ Abaad - No. 9, September 2006



المخود

السياسات الاقتصادية في لبنان المأزق والرؤية البديلة

غالب أبو مصلح
جورج قرقم
رانيا غانم جريديني
نجيب عيسى
عبد الحكيم فضل الله
البيرداغور

■ غناؤ فيروز لكلمات زياد
أحمد بيضون

■ المشاركة السياسية للمرأة العربية
هدى رزق

■ تحديات القضية الفلسطينية
مقابلة مع شفيق الحوت

■ الحرب العالمية الرابعة
باسكال بونيفاس

■ الديمقراطية الأميركية
كيفن فيليبس

■ الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

■ لوحة الفلاف وتصميم المجلة: للفنان اللبناني عادل قبيح ■ خطوط: حسين ماجد



المحتويات

الافتتاحية

الحاجة إلى رؤية إصلاحية شاملة أسامة صفنا ٤

المحور: السياسات الاقتصادية في لبنان: المآزق والرؤية البديلة

الليبرالية الجديدة وشرعة حقوق الإنسان:

إضاءة على المشهد اللبناني غالب أبو مصلح ٨

النمو المشوّه والتنمية المقفّودة في لبنان نجيب عيسى ٢٠

الديونية العامة في لبنان وسبل مواجهتها جورج قرقم ٤٤

الر السياسات النقدية والمالية في التنمية

في لبنان عبد الحليم فضل الله ٥٣

مشروع التعاقد الوظيفي في لبنان في إطار

للمفهوم الجديد للإدارة العامة رانيا غانم جريديني ٧٠

نحو رؤية بديلة للسياسة الاقتصادية في لبنان الكبير لغفر ٩١

دراسة

غنم فيروز لكلمات زياد: قسر للصباح

يحكي بلالاً آخر للسهرة أحمد بيضون ١١٢

للمشاركة السياسية للمرأة العربية:

نموذج لبنان والغرب هدى رزق ١٢٢

مقابلة

تحديات القضية الفلسطينية:

(مقابلة مع شفيق الحوت) فارس أبي صعب ورانيا جريديني ١٢٨

مراجعة كتب

نحو الحرب العالمية الرابعة (باسكال بونيفاس) ماري سكر ١٥٥

الثقافة الأمريكية: مخاطر وسياسات الرأبكالية

الديمية: النقط والديون (كيفن فيليبس) محمود حجاب ١٦٤

الأزمة الاقتصادية في لبنان والجابة إلى رؤى إصلاحية شاملة

بعد توقف دام ثمانى سنوات ونيف، تعود مجلة أبعاد إلى الصدور عن المركز اللبناني للدراسات، بمزيج من التجدد والمحافظة على قديمها. أبتت أبعاد في حلتها الجديدة على قيمة المضمون من حيث الجودة العلمية ونخبوية الباحثين المساهمين ومن حيث الأفكار الخلاقة. سيلاحظ قارئو أبعاد أن الشكل أبقي عليه كما هو بعد أن أصبحت هذه المجلة الفكرية قبيل توقفها المجلة المفضلة عند العديد من المفكرين والباحثين العرب.

يهم المركز اللبناني للدراسات من خلال إعادة إصدار أبعاد أن يساهم بقوة وبصورة مستمرة في المناقشات الفكرية الدائرة حول موضوعات مهمة عن لبنان والمنطقة العربية. وكما عودتنا أبعاد، يتناول كل عدد من المجلة - التي ستصدر بوتيرة ثلاثة أعداد في السنة الواحدة - محوراً محدداً يتناول الباحثون فيه موضوعات من زوايا مختلفة ومنطلقات فكرية متعددة تضفي رؤية شاملة على جميع عناوين المحور.

لقد ارتأينا في المركز اللبناني للدراسات أن نركز في العدد الأول بعد التجديد على قضية مركزية باتت تحتل الحيز الأوسع من المناقشات بين المفكرين والسياسيين والناشطين العاملين في لبنان، وهي السياسات الاقتصادية والتنمية للدولة اللبنانية. وبما أن الحكومة اللبنانية حتى كتابة هذه الأسطر كانت منهكة في إعداد الورقة الإصلاحية وهو البرنامج

إِفْتِنَاجِيَّة

الاقتصادي الاجتماعي لتحقيق النمو وتقليص العجز وخفض خدمة الدين العام وتحقيق عدالة اجتماعية أفضل، ومع خروج أول مسودة من الخطة الإصلاحية إلى العلن، أخذت الردود بين مؤيد ومشكك ومعارض تتعالى في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، فكان هذا العدد بمنزلة مساهمة فكرية في المناقشات على أمل أن يقدم بعضاً من حلول واقعية أو مداخل إلى آفاق جديدة. تجدر الإشارة هنا، إلى أنه خلال كتابة هذه الأسطر كان لبنان يتعرض لحرب ضروس تشنها إسرائيل ضد مدنييه ومنشأته الاقتصادية والبنى التحتية المدنية. ساهمت ولا ريب، في إعادة عجلة النمو الاقتصادي إلى الوراء إلى حد كبير.

الأمر الذي لا شك فيه، أن عناصر قوة الاقتصاد اللبناني وأحد أهم أسباب قدرته على الصمود هي الليبرالية التي يتمتع بها والتي تمنحه هامشاً كبيراً من زيادة قوته التنافسية وتمنع انهياره. بيد أن الليبرالية التي اتسم بها الاقتصاد اللبناني منذ نشؤ الدولة إلى اليوم في ظل خلل في السياسات الاجتماعية والتنموية وقصور في وضع وتحقيق رؤى تنموية شاملة، أصبحت بحاجة إلى إصلاح جذري ليس بعيداً عن إصلاح سياسي شامل. ويأتي الحديث عن إصلاح اقتصادي في ظل الحديث عن إصلاحات انتخابية وسياسية تمس البنى السياسية اللبنانية، وهو عمل مطلوب لاستكمال عملية النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد. ففي

ظل طائفية سياسية متجذرة في النفوس والعقول والممارسات، يصعب الحديث عن إصلاحات اقتصادية تحقق معدلات نمو اقتصادي عالية ومساواة اجتماعية وتحمي الطبقات الفقيرة وتحافظ على مختلف القطاعات الاقتصادية. إن هذه المناقشات تعود مرة أخرى إلى بداياتها بعد أن انطلقت وأخدمت عدّة مرات في السابق، ولكننا نراهن على جدية دفعها قدماً هذه المرة والمثابرة في نقلها إلى مستويات جديدة تؤتي ثمارها الملموسة.

تتناول الفصول في هذا العدد مجموعة من العناوين الاقتصادية المهمة تتمحور حول برامج بديلة للسياسات الحكومية، وأفكار جديدة للمساعدة في خدمة الدين العام، ومراجعات نقدية وتقويمية للبرامج السياسية لفترة ما بعد الحرب، وطرائق جديدة لمساعدة القطاع الخاص على استعادة قدرته التنافسية. تطرح هذه الفصول العديد من التساؤلات والمعضلات وتعالجها من جوانب مختلفة مع التركيز على إضفاء أفكار جديدة على المناقشات الدائرة حول هذه الموضوعات.

نتمنى للعدد الأول من أبعاد "الجديدة" أن يلقي اهتمام وإعجاب القارئ وأن يقدم مادة جديدة تسهم في الحوار الاقتصادي والاجتماعي الدائر في لبنان. ◇

السياسات الاقتصادية في لبنان المأزق والرؤية البديلة

سقطت المنظومة السوفياتية

وبدت الليبرالية الاقتصادية وكأنها النموذج الأفضل من أجل الولوج إلى التنمية والاستقرار والرخاء. برزت أيضاً ومن خلال عدة كتابات وأبحاث وكان الليبرالية الجديدة، هي أحد الأركان الأساسية لترسيخ النظام الديمقراطي في مجتمعات أوروبا الشرقية الانتقالية وفي البلدان النامية أيضاً.

في هذا الإطار، يظهر النموذج اللبناني الاقتصادي الذي اعتمد منذ الاستقلال المنحى الليبرالي القائل بإطلاق يد السوق الحرة و الحد من تدخل الحكومة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي إلى الحد الأدنى، كحالة يجدر التعمق بدراستها وبخاصة من حيث فحص الفرضية القائلة بربط الليبرالية الاقتصادية بالمنحى الديمقراطي. انطلاقاً من هنا ركزت الأبحاث في المحور الأول من أبعاد على الأزمة الاقتصادية في لبنان وسبل معالجتها إذ إنها تهدد بتقويض عملية الديمقراطية والتحول إلى الحكم الصالح في لبنان.

يسعى هذا المحور من أبعاد لتسليط الضوء على المأزق الاقتصادي في لبنان على مستويات التنمية والنمو وفي مجالات السياسات الاقتصادية والمالية والإدارية المتبعة من قبل الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٠. كما يحاول الأساتذة المشاركون في هذا المحور، تقديم رؤية بديلة لتلك السياسات التي لم تتمكن من إحقاق النمو والتنمية على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الليبرالية الجديدة وشرعة حقوق الإنسان إضاءة على المشهد اللبناني

يقول كينز: "إن فلاسفة الاقتصاد والسياسة، سواء أكانوا على صواب أم كانوا على خطأ، هم أكثر تأثيراً مما يعتقد الكثيرون - في الحقيقة أنهم يحكمون العالم - فالرجال العمليون الذين يعتقدون أنهم خارج تأثيرهم النظري، يكونون عادة عبيداً لاقتصاديات ميت".

هناك الكثير من الحقيقة في هذا القول، فقد حكمت نظريات كينز العالم الرأسمالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي، وتم بناء دولة الرفاهية في المراكز الرأسمالية في ظل هذا الفكر.

القيادة الفكرية لا تكون دائماً للذين يستشرفون المستقبل، ويتخطون بأفكارهم علائق الإنتاج السائدة وبناها القوية الحقوقية والقيمية، بل تكون في كثير من الأحيان للذين يطرحون حلولاً تواكب متغيرات الاقتصاد، تفسرها وتبررها، وتعتبر عن مصالح الطبقات الحاكمة في معالجة أزماتها البنوية وتخطيها لهذه الأزمات. فقد استطاع النظام الرأسمالي حتى الآن أن يتجاوز أزماته، وأن يطور بناء الفكرية والقانونية، فضلاً عن ثقافته وقيمه، أي ثقافة وقيم الطبقة السائدة، التي يتم تعميمها وسيادتها في المجتمع.

بل إن النظام الرأسمالي طرح حلولاً متباينة لأزماته. فقد أنبت الفكر الاشتراكي العلمي الذي وجد الحلول لأزمات الرأسمالية في تخطيطها كنظام، ليحصر الإنسان من التشوهات التي ألصقت به عبر عصور الظلم والاستبداد، كما أقرز الفاشية التي تقدس العنف والقوة، وتخضع الفرد لـ "طغيان" الأمة - العرق والدولة - كمنظم للتاريخ والحياة.

فقد كانت الفاشية أحد التعابير عن أزمة الرأسمالية في النصف الأول من القرن العشرين، كما هي الليبرالية الجديدة اليوم هي تعبير عن أزمة الرأسمالية في مرحلتها المعولة والأكثر احتكارية.

رفضت الفاشية الاتجاهات الفلسفية الأساسية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ورفضت شعار: "لنؤمن، لنطع، لنقاتل" في وجه شعارات "الحرية والمساواة والأخاء". ويبدو أن

كانت الفاشية أحد التعابير
عن أزمة الرأسمالية في
النصف الأول من القرن
العشرين، كما هي الليبرالية
الجديدة اليوم هي تعبير عن
أزمة الرأسمالية في مرحلتها
المعولة والأكثر احتكارية.

الفاشية تنهض من رمادها في هذا العصر. يقول موسوليني "الحرب وحدها توصل عطاءات الإنسان إلى أقصاها، وتسم الذين لديهم الجرأة لخوضها بسمه النبالة. والفاشية تدخل الصراع اللاسلمي إلى حياة الأفراد، هي ثقافة من أجل القتال. والحرب للرجال مثل الأمومة للمرأة. أنا لا أؤمن بالسلام الأبدي. وليس لا أؤمن به فقط بل أراه مثيراً للكتابة، وهو نقي لكل فضائل الإنسان".

في ظل حكم المحافظين الجدد ومبادئ الليبرالية الجديدة، يتم تجديد الفاشية بصورة ما. يقول بوش: "أنا رئيس حرب (War President) اتخذ القرارات والحرب في ذهني - إدارة الحرب والانتصار". ويؤمن بخرافة شعب الله المختار - الأنغلو سكسون البروتستانت البيض - العبرانيون الجدد، وحقهم في شن حروب وقائية استباقية لديومة سيطرتهم. وكما أن موقف الولايات المتحدة من قضايا الإنسان والمجتمعات في العالم الثالث لا تقل وحشية وحقارة عن ممارسات الفاشية.

تمثل النقلة الفكرية من الكينزية إلى الليبرالية الجديدة حدثاً مهماً في تاريخ الرأسمالية وتطورها. بدأت أزمة النظام الرأسمالي العالمي، الذي قادته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في أواسط الستينات من القرن الماضي. وقد ظهرت أزمة النظام بعد إعادة بناء اقتصادات أوروبا الغربية واليابان بوجه خاص، إذ استطاعت هذه البلدان، وبخاصة ألمانيا، إعادة بناء قدراتها الإنتاجية، والصناعية بوجه خاص، وكذلك اليابان، بفعل سياسات حمائية لأسواقها السلعية والخدماتية، وفي ظل قيود على الأسواق المالية وحركة رؤوس الأموال. وبذلك استعادت هذه البلدان قدراتها التنافسية في وجه الاقتصاد الأمريكي، وفي ظل المظلة النووية الأميركية أيضاً، إبان سنوات الحرب الباردة ضد المعسكر الإشتراكي. كما استفاد الاقتصاد الياباني بخاصة من تنامي الإنفاق الأميركي في شرق آسيا نتيجة الحرب الكورية، وبعدها الحرب الفيتنامية. وبدا الاقتصاد الأميركي يعاني عجزاً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجاري، وبدأت أكبر دولة دائنة عند نهاية الحرب العالمية الثانية، تتحول إلى دولة مدينة. كما أخذ مستوى الإذخار الوطني الأميركي في الانخفاض الحاد. ولجأت الولايات المتحدة إلى ممارسة الضغوط المتنوعة على كل من اليابان وألمانيا لرفع سعر صرف عملتيهما، بغية خفض قدرتهما التنافسية. وبهدف تقليص فائضهما التجاري مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من رضوخ الدولتين للضغوط الأميركية، فقد استمر حجم العجزات الأميركية. فعمدت الولايات المتحدة إلى إسقاط جزء أساسي من اتفاقات بريتون وودز وتعهدها أمام المجتمع الدولي، منها ربط سعر الدولار بالذهب، وحق إبدال الدولار بالذهب من قبل الحكومات والمؤسسات والأفراد في العالم. هذا النظام الذي شكل النظام النقدي العالمي المستقر نسبياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وظهر بالتالي نظام سعر الصرف العائم، أي اللانظام النقدي العالمي. هكذا دخل العالم في مرحلة شديدة الاضطرابات والتقلبات في أسعار النقد، الأمر الذي رفع المخاطر في الأسواق النقدية، ودفع البلدان إلى رفع احتياطاتها من العملات الأجنبية. وبخاصة الدولار، لحماية عملاتها الوطنية من ضغوط السوق من قبل المضاربين المحليين والدوليين.

كما أن استعادة القدرات التنافسية والإنتاجية في أوروبا واليابان وتراكم الرساميل، وبخاصة رأس المال الثابت في قطاعات الإنتاج، ينسب أعلى من نمو الطلب على السلع، الذي يحدده نمو الرواتب والأجور الفعلية بوجه عام، دفع إلى تراكم طاقة إنتاجية فائضة. وبالتالي

إلى تدني معدل عائد التوظيفات الرأسمالية. فقد أظهرت، على سبيل المثال، دراسات لجامعة يال ولعهد بروكينغز، أن معدل ربحية رأس المال قد هبط في الولايات المتحدة الأميركية من ١٠,٥ في المئة عام ١٩٦٥ إلى ٥,٤ في المئة عام ١٩٧٣. فقد تحقق قافض في الإنتاج على نطاق عالمي، وخصوصاً في صناعات النسيج والصلب وبذاء السفن والسيارات. لذلك، هبط معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي في البلدان الصناعية ككل من ٥,٦ في المئة في الستينات إلى ١,٥ في المئة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٨. وارتفعت الطاقة الإنتاجية المعطلة في الصناعات التحويلية من ١٥ في المئة سنة ١٩٧٩ إلى ٣٤ في المئة في عام ١٩٨٢^(١). إن جميع السياسات التي عملت الولايات المتحدة على فرضها على البلدان الرأسمالية الناضجة لم تعط ثمارها في تحسين أداء الاقتصاد الأميركي، وتحسين مقوماته الأساسية، بما في ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين هذه البلدان عبر مؤتمرات عديدة مثل مؤتمر اللوفر في فرنسا.

إن أزمة النظام الرأسمالي العالمي التي ظهرت في بداية السبعينات، وتحدثت في جانب منها باشتداد المنافسة وظهور التناقضات بين مراكز النظام، واكتبتها تطورات تقنية كبيرة أدت إلى نمو قدرات الحواسيب وشبكات الاتصال العالمية. ساعدت هذه التطورات التقنية العالمية على تمسّد الشركات الكبيرة وظهور الشركات الكونية المتعددة الجنسيات.

أما حركة رؤوس الأموال بعيداً من تبادل السلع والخدمات، فقد أخذت حجماً هائلاً في الأسواق المالية والنقدية. فتحوّلت العملات وأدوات التحوط ضد المخاطر، إلى سلع يتم الإتجار بها، والمضاربة عليها، فأخذت تستقطب الفائض من الرساميل المتراكمة وتحول العالم كله إلى منتدى للمقامرة. وفي أواسط عام ٢٠٠٥ بلغ الإتجار والمضاربة بالعملات حدود الـ ١,٩ تريليون دولار في اليوم الواحد، كما بلغت قيمة المتاجرة بالمشتقات Derivatives ١,٢ تريليون دولار في اليوم الواحد. وهذه الأرقام أخذت في النمو بمعدلات مرتفعة سنوياً. إن هذا المنحى في حركة رؤوس الأموال عبر العالم جعل الأسواق النقدية والمالية أكثر اضطراباً، ورفع من معدلات المخاطر فيها وأذيت الكثير من الفقااعات في أسواق السندات والعقارات في أكثرية بلدان العالم. فرأينا ارتفاعات غير مبررة في بعض الأسواق المالية للأسهم لا علاقة لها بالمردود، وسرعان ما تنفجر هذه الفقااعات، وتدوب من جراء ذلك ثروات وهمية طائلة، فيفقد العديد من المضاربين ثرواتهم فيها.

في هذه البيئة الاقتصادية المأزومة والخطرة، ومع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في بريطانيا وأميركا في أوائل الثمانينات، جرى الانقلاب على الفكر الكينيزي الذي ساد المجتمعات الرأسمالية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليحل مكانها فكر الليبرالية الجديدة، فكر مدرسة شيكاغو الاقتصادية المحافظة.

إن الليبرالية الجديدة هي فكر الرأسمالية الاحتكارية المعولة، وهي ثورة مضادة على الطبقات العاملة وعلى المكتسبات والحقوق التي راكمتها في صراعها الطويل مع رأس المال وطغيانه، والتي جرى التعبير عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(١) نؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة ١٤٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٤٢٥-٤٣٦.

إن الليبرالية الجديدة هي فكر الرأسمالية الاحتكارية المعولة، وهي ثورة مضادة على الطبقات العاملة وعلى المكتسبات والحقوق التي راكمتها في صراعها الطويل مع رأس المال وطفيلائه، والتي جرى التعبير عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ظهر الفكر الليبرالي الجديد استجابة لازمة النظام الرأسمالي، وهو جاء تعبيراً عن مصالح الرأسمالية في مرحلتها الأكثر احتكارية وعولة، فمعد بداية السبعينات، ظهرت القدرات الهائلة للشركات الكونية المتعددة الجنسيات في السيطرة على اقتصادات بلدان العالم وسياساتها. ففي عام ١٩٧٣ كانت المبيعات السنوية لشركة جنرال موتورز الأميركية، أكبر من الناتج القومي لسويسرا وباكستان وجنوب أفريقيا؛ وكانت مبيعات رويال دتش شل أكبر من الناتج القومي لإيران وفنزويلا وتركيا؛ أما مبيعات شركة غود بير فكانت أكبر من الناتج القومي للعربية السعودية، كما أن معدل نمو أكثر الشركات الكونية المتعددة الجنسيات نجاحاً يساوي ضعفي أو ثلاثة أضعاف معدل نمو البلدان الصناعية الأكثر تطوراً^(١).

نمت هذه الشركات الكونية العملاقة أيضاً عبر سياسات الدمج والاستحواذ، فضاقت بها الحدود الإقليمية، وأصبح العالم كله سوقاً مطلوبة لها، فعملت على تفويض كل الموانع التي تقف في وجه توسعها وسيطرتها. يقول رئيس الشركة العالمية IBM: " لاغراض تتعلق بالأعمال Business، لم تعد الحدود التي تفصل بين أمة وأخرى أكثر واقعية وجوداً من خط الاستواء. فهذه الحدود ليست أكثر من تخوم ملائمة للكيانات العرقية واللغوية والثقافية " ^(٢).

لا ريب أن في هذا القول مبالغة كبيرة. ففي الوقت الذي تضغط الرأسمالية العالمية ودولها الرئيسية لإسقاط الحدود أمام شركاتها الكونية، نجد أن أسواق المراكز الرأسمالية تزدهر حمائية، وحدودها ترتفع في وجه سلع بلدان العالم الثالث. فبعد السياسات الليبرالية الجديدة التي يبشر بها ويضغط لتطبيقها " إجماع واشنطن "، نجد أن

معدل الحماية في بلدان العالم الثالث تبلغ ثلث معدلات الحصايات الجمركية وغير الجمركية لأسواق بلدان المراكز الرأسمالية الكبرى. وفي الوقت الذي تتم إزالة الموانع أمام حركة الرساميل وبيع الصناعات التحويلية والخدمات لبلدان المراكز الرأسمالية المتفوقة جداً من حيث القدرات التنافسية في هذه القطاعات، نجد أن للموانع والعقبات في وجه السلع الزراعية لبلدان العالم الثالث ما زالت مرتفعة جداً وسياسة دعم الإنتاج الزراعي في بلدان المركز الرأسمالية مرتفعة جداً أيضاً. وكما لم يشمل فتح الأسواق حركة القوى العاملة فهو لم يشمل الإنسان الذي كانت تتمحور حوله كل الأنشطة الاقتصادية وتستهدفه قبل عهد الليبرالية الجديدة. فهذه الشركات الكونية والدول التي تقف خلفها أسقطت أسوار حماية الاقتصادات الحمائية لدول العالم الثالث لتقيد تخلفها وتبعيتها، بل إنها قوضت استقلاليتها أيضاً. فالسلطة الحقيقية لم تعد في أيدي الحكام المحليين، المنتخبين وغير المنتخبين، بل أصبحت في أيدي هذه الشركات الكونية ووكلائها المحليين. " إن السلطة تنبع من السيطرة الاقتصادية على وسائل تكوين الثروة

(١) ريتشارد بارنيت ورولان مولر، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني.

(٢)

على مستوى العالم بأسره وفي سياق نمو عالم جديد، فمدراء شركات مثل "جنرال موتورز" و"فيلكس فاكن" و"إكسون موبيل" ومدراء بضع مئات من الشركات الأخرى، يتخذون قراراتهم اليومية في ميدان الأعمال، التي هي ذات أثر أكبر من قرارات أكثر الحكومات ذات السيادة، حول مكان عيش الناس، والعمل الذي يقومون به، إن وجد، الطعام الذي يأكلونه والكساء الذي يلبسونه وأي نوع من المعرفة سيتلقونه في المدارس والجامعات، وأي نوع من المجتمع سيرثه أطفالهم"^(١).

ويؤكد المفكر البارز ماغدوف، العلاقة الوثيقة المتنامية بين ارتفاع الصادرات والزسامة والاحتكارات، حقبة مركزية في مهم النظام الرأسمالي العالمي الجديد، أو الإمبريالية الجديدة: "إن قطاع الأعمال يمكن فهمه على نحو أفضل إذا ما نظر إليه كنمط للقوة (Power) الذي يعمل للسيطرة على الأسواق وكان العالم بأسره ملك له، مع تطوير بنية الاحتكارات. إن ممارسة السيطرة لم يعد ممكناً فقط، بل أصبح ضرورياً على نحو متزايد من أجل سلامة المؤسسة وموجوداتها"^(٢).

ويقول ماغدوف إن ظهور مقدار كبير من تمرکز القوة لا يعني انتهاء المنافسة، بل يعني أن المنافسة ارتفعت إلى مستوى جديد: "إن استراتيجية المنافسة اختلفت عنها في مرحلة المنافسة السابقة، فلم يعد خفض الأسعار الطريقة المفضلة للحصول على نصيب أكبر من السوق، ويتم إبقاء الأسعار مرتفعة، وتُكبج زيادة الإنتاج إلى حدود الطلب الفعلي عند الأسعار المرتفعة"^(٣).

صحيح أن العولمة نقلت بعض الصناعات إلى بلدان العالم الثالث سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة، لكن ذلك لم يؤد إلى ارتفاع الأجور في هذه البلدان، كما لم يسفر عن أي تراكم لرؤوس الأموال أو أي دفع لعملية التنمية، بل ولد "الشركات المجهّقة" أو "الشركات ما بعد الصناعية" Post Industrial Corporations، التي تركت الصناعة وراءها، واختطت لنفسها مستقبلاً أنظف، يعتمد على معالجة المعلومات وعلى الاتصالات والتسويق والسمسة. "هذه الشركات" يمكنها أن تنتقل بسرعة حول العالم مطاردة العمالة الرخيصة، متجاوبة بسرعة مع متغيرات أنواق المستهلكين"^(٤). مثال على ذلك شركة Nike. يقول بارنيت: "في الثمانينات، ارتفعت أسهم نايك بنحو ٦٠٠ في المئة. مركز هذه الشركة في أوريغون. ويشرف المركز على شبكة من المصانع حول العالم، عدد قليل منها مملوك من قبل الشركة..."^(٥). ويقول نائب الرئيس: "لا نعلم أي شيء عن التصنيع، نحن مسوقون ومصممون". عملياً، إن ١٠٠ في المئة من أحذية نايك تصنع في آسيا. وفي السنوات الخمس الأخيرة، أفلتت الشركة مصانعها في كوريا الجنوبية وتايوان، واقتتحت ٣٥ موقعاً جديداً لها في الصين وإندونيسيا

في الوقت الذي تتم إزالة
الموانع أمام حركة الرساميل
وسلع الصناعات التحويلية
والخدمات لبلدان المراكز
الرأسمالية المتفوقة جداً من
حيث القدرات التنافسية
في هذه القطاعات، نجد أن
الموانع والعقبات في وجه
السلع الزراعية لبلدان العالم
الثالث ما زالت مرتفعة جداً
وسياسة دعم الإنتاج الزراعي
في بلدان المركز الرأسمالية
مرتفعة جداً أيضاً.

Ibid., p. 25.

Harry Magdoff, *Imperialism Without Colonies* (New York: Monthly Review Press, 2003).

Ibid.

Richard Barnett and Cavanagh, *Global Dreams* (New York: Simon & Schuster, 1994).

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

وتأيلند، حيث الأجور متدنية جداً. وللشركة جدول رواتب لأكثر من ٨٠٠ موظف، يعمل جميعهم عملياً في الإدارة، أما البيع وتطوير المبيعات والدعاية والإنتاج الحقيقي فهي في يد ٧٥٠٠٠ ملتزم آسيوي. " نايك المصنوعة في إندونيسيا تكلف ٥,٦ دولارات للحذاء الواحد وبيع في أميركا وأوروبا بـ ٧٣ دولاراً، ويصل حتى ١٣٥ دولاراً. ومن أجل الدعاية للأحذية " حصل مايك جوردان على ٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، وهو مبلغ أكبر من مجمل الرواتب في المصانع الإندونيسية التي تصنع هذا الحذاء"^(٨).

برزت شرعة حقوق الإنسان كفضية أخلاقية ذات قبول شامل، في النصف الثاني من القرن الماضي، وكانت نتيجة أحداث ونضالات تاريخية، أهمها نضالات الطبقة العاملة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونتيجة الثورة البولشيفية التي رفعت بديل الاشتراكية في وجه النظام الرأسمالي، ونتيجة الركود الكبير في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي، ونتيجة ظهور وسقوط الفاشية عقب الحرب العالمية الثانية، كما نتيجة ظهور حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث.

تم القبول الدولي بمبادئ حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين. وتزايدت الاعتداءات والتجاوزات لحقوق الإنسان من قبل أكثر الدول تشديداً بهذه الحقوق، وبخاصة منذ ثمانينات القرن الماضي بعد وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في بريطانيا وأميركا.

يمكن تقسيم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال: الجيل الأول يمثل الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بأفكار الثورتين الفرنسية والأميركية، المتداخلة مع الفلسفات السياسية للفردية ومبادئ التجارة الحرة " الليسي فير " التي تنظر إلى حقوق الإنسان من الناحية السلبية، أي " الحرية من " بدلاً من " الحق في "، وتدمر إلى امتناع الحكومات عن التدخل، في سعيها لتحقيق كرامة الإنسان وحرية. أما الجيل الثاني من الحقوق فيتمثل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمثل هذه الحقوق رداً على ما ولدته الرأسمالية من تحديات وارتكبت من اعتداءات وما مارسته من استغلال للطبقات العاملة في بلدان المركز الرأسمالي، كما لشعوب العالم الثالث. وينظر البعض إلى هذه الحقوق كردود على الجيل الأول من حقوق الإنسان: " الحق في " بدلاً من " الحرية من ". وتتطلب هذه الحقوق تدخل الدولة بدلاً من منعها من التدخل، من أجل حماية الطبقات الشعبية والعاملة، ومن أجل تمكين هذه الطبقات من المشاركة في حقوق الانتاج والاستهلاك مثل البند ٢٢ إلى ٢٧ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. هذه الحقوق التي أنت الليبرالية الجديدة لتقوضها وهي:

- الحق في الضمان الاجتماعي.
- الحق في العمل، وحق الحماية من البطالة.
- الحق في الراحة والاسترخاء، بما فيها عطلات دورية مدفوعة الأجر.

- الحق في مستوى معيشة مناسب للمتطلبات الصحية والعيش الجيد للعامل وأسرته.

- الحق في التعليم.

- الحق في اختيار العمل.

- الحق في الانضمام الى النقابات.

أما الجيل الثالث من حقوق الإنسان، فكان نتيجة انتصار حركات التحرر الوطني مثل:

- الحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- الحق في المشاركة والإفادة من الثروات الإنسانية العالمية.

- الحق في السلام.

- الحق في بيئة صحية متوازنة، والحق في المعونات الإنسانية في حالات الكوارث.

وأنت الليبرالية الجديدة المعولة لتسقط فعلياً هذه الحقوق.

تقتصر الليبرالية الجديدة بمدرسة شيكاغو الاقتصادية، التي تشدد على كفاءة الأسواق ودور الأفراد المقرر في الاقتصاد، ودور الحكومات المعطل والمشوه لآداء الأسواق، فتدعو إلى رفع كامل القيود عنها.

تتركز الليبرالية الجديدة على نظريتي توزيع الدخل ومستوى العمالة. وتقول بترك قضية توزيع الدخل بين العمال ورأس المال لآليات العرض والطلب. فالسوق تعطي كل ذي حق حقه، أو تعطي كلأ ما يستحقه. فالأسواق بطبيعتها لا تهدر ما هو ذو قيمة. وعبر تحرير الأسعار يتم الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وتسعيرها. فالبطالة سببها ارتفاع الرواتب والأجور، وتزول البطالة بخفض الرواتب والأجور. وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية يجب ألا تستهدف العمالة الكاملة - كما تدعو الكينزية، ويجب ألا تستعمل أدوات السياسات المالية والنقدية لرفع مستوى العمالة، بل عليها " تحرير " الأجور وقوانين الاستخدام والتوظيف، أي خفض الأجور في حال البطالة وإلغاء أو إسقاط قوانين العمل الحامية للعمال.

باختصار شديد، إن الليبرالية الجديدة بنسختها الأميركية المهيمنة، تدعو إلى تحرير الأسواق المالية وفتحها في وجه حركة الاموال التوظيفية والمضاربة، وإلى سياسات التخصيص الشاملة، وإلى إضعاف مؤسسات الحماية الاجتماعية، وإضعاف أو شل الاتحادات النقابية، وإلى تقليص حجم دور الحكومة، وإلى خفض معدلات الفوائد العليا، وإلى فتح أسواق السلع والخدمات والرساميل العالمية، وإلى إسقاط أهداف العمالة الكاملة، وفكرة الحد الأدنى للأجور وعقود العمل الجماعية، وذلك بحسب نظرية " المعدلات الطبيعية " للقرن الثامن عشر.

وعبر مركزية الولايات المتحدة في النظام الرأسمالي العالمي، فقد وضع " إجماع واشنطن " لمؤسسات الدولية برنامجاً يركز على أيديولوجيا الليبرالية الجديدة، يبشر بها ويفرضها على بلدان العالم الثالث. ويمكن اختصار هذه الأيديولوجيا بـ سياسات التخصيص، والتجارة الحرة، وإسقاط كل أنواع الموانع من وجهها، والنمو بقيادة التصدير، وتحرير أسواق المال وفتحها أمام كل أنواع تدفقات الاموال وحركاتها، و" تحرير " سوق العمل، واتباع سياسات تقشفية وانكماشية أوقات الأزمات، ومراكمة احتياطات نقدية كبيرة بالدولار بوجه خاص.

لا يبدو هذا البرنامج جديداً على أسماع اللبنانيين، فقد اعتادوا سماعه منذ وصول "الحريرية" إلى السلطة في أوائل التسعينات. ولا يخرج برنامج التصحيح الهيكلي الجديد الذي وضعته الحكومة اللبنانية الحالية، والذي ستقدمه إلى مؤتمر "بيروت ١" عن هذا البرنامج أيضاً، الذي يركز على البنود التالية:

– خفض فاتورة الرواتب والأجور وملحقاتها، وذلك عبر العديد من الإجراءات، أهمها:

– تجميد الأجور بالسعر الجاري لليرة اللبنانية لموظفي القطاع العام، وجعل الرواتب والأجور الحقيقية تتناقص بمعدلات التضخم وبمتغيرات سعر الصرف الحقيقي والفعلي لليرة اللبنانية.

– خفض الرواتب والأجور الحقيقية بمعدلات زيادة الضرائب غير المباشرة وبعض الضرائب المباشرة وبعض الضرائب المباشرة على السلع والخدمات ذات الاستهلاك الشعبي ورفع نسبة اقتطاعات نهاية الخدمة في الأجور والرواتب.

– خفض حجم القطاع العام، أو بالأحرى عدد موظفي القطاع العام، وذلك عبر الامتناع عن التوظيف لمدة عشر سنوات بحيث يتخفف عدد الموظفين بنسبة ٢٠ في المئة خلال السنوات الخمس الأولى عبر بلوغ البعض سن التقاعد (مع خفض سن القاعد إلى ٦٠ سنة)، ثم ينخفض هذا العدد خلال عشر سنوات بنسبة ٤٥ في المئة.

– إلغاء معاشات التقاعد، وإبدالها بتعويضات نهاية الخدمة للموظفين الجدد مع تقليص نسبة التعويضات من الراتب.

– إلغاء الدعم عن جميع السلع والخدمات، مثل دعم الرغيف، ودعم المواصلات العامة، ودعم بعض الإنتاج الزراعي.

– خفض معدلات الفوائد، وذلك ببقية خفض تكلفة الدين وعجز الخزينة. لكن خفض معدلات الفوائد ليس قضية إرادية. فإلى جانب معارضة جمعية المصارف أي مزيد من الخفض في معدلات الفوائد المدينة – وهي التي تقرر فعلاً معدلات الفوائد – تضغط آليات السوق المالية لرفع معدلات الفوائد في السوق اللبنانية، وذلك لسببين إثنين: أولاً، ارتفاع معدلات المخاطر والتصنيف الائتماني الجديد للبنان B-، الذي يفرض توسيع الهوامش في الفائدة على الدولار وبقية العملات الأجنبية بين الخارج والداخل؛ وثانياً، ارتفاع معدلات الفائدة على العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار واليورو.

– رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٠ في المئة إلى ١٢ في المئة في منتصف عام ٢٠٠٦، ثم إلى ١٥ في المئة عام ٢٠٠٨. وكذلك توسيع إطار السلع الخاضعة لهذه الضريبة، أي تقليص نطاق الإعفاءات في هذه الضريبة، المطبقة على الأدوية وبعض السلع الغذائية. إن وقع هذه الضريبة، وعبؤها الأساسي يقعان على الطبقات الشعبية والمحدودة الدخل، وبالتالي فهي توسع نطاق الفقر وتقلص القدرات التنافسية لقطاعات الإنتاج اللبناني وتوسع الفوارق الاجتماعية.

– تحرير أسعار مشتقات النفط وزيادة الضرائب عليها. فمشتقات النفط غير مدعومة، ولكن نسبة الضريبة عليها تدنت مع ارتفاع أسعار النفط، وبقاء تكلفة الاحتكار ثابتة. وإطلاق أسعار المشتقات مع زيادة ضريبة القيمة المضافة، التي تحسب على سعر الصفيحة والضرائب السابقة

عليها، يمكن أن يرتفع ثمن صفيحة البنزين أو المازوت إلى أكثر من ٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية - أي أن يصبح الحد الأدنى للراتب لا يزيد على ثمن ٦ صفيحتين بنزين أو مازوت.

- تقليص حقوق الطبقات العاملة عبر تحرير سوق العمل، أي تسهيل التوظيف والطردهن الوظيفية، وإلغاء الوظيفة الدائمة، والاستعاضة منها بالوظيفة التعاقدية والعمل اليومي. وذلك يعني القضاء على العمل النقابي والمنظمات الحامية للعمال والموظفين ووضع هؤلاء العمال والموظفين في حال قلق دائم والخوف من البطالة، وبالتالي التمكن من خفض الأجور والرواتب الحقيقية، وزيادة نصيب رأس المال من القيمة المضافة وزيادة ساعات العمل دون زيادات في الأجور والرواتب - كما حصل في قطاع المصارف مثلاً.

- إلغاء دعم الإنتاج الزراعي، مع إسقاط الحمایات الجمركية لهذا الإنتاج المعان بنسب مرتفعة كثيراً في الخارج. فمعدل دعم السلع الزراعية في أوروبا وأميركا مثلاً يصل إلى أكثر من خمسين في المئة من ثمنها في بعض القطاعات (الحليب ومشقاته والدواجن والسكر)، وهو يبلغ أكثر من ٣٥ في المئة كمعدل عام، الأمر الذي يعني زيادة كشف قطاع الزراعة للإغراق الخارجي، أي القضاء على ما تبقى من قطاع الزراعة.

إن تطبيق أيديولوجيا الليبرالية الجديدة أوقع لبنان في فخ المديونية، ووسع نطاق الفقر، ونمى الفوراق الطبقيّة، بل أسقط معظم أبناء الطبقة المتوسطة في لبنان، وخفضت المداخل الحقيقية للأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

- تحرير التجارة و"تطوير الأسواق المالية". إن التجارة في لبنان "حرة" بمعنى ما؛ وقطاع التجارة هو القطاع المسيطر (إلى جانب القطاع المالي الذي وجد وبني في الأصل لخدمة هذا القطاع؛ وما زالت المصارف اللبنانية مصارف تجارية). وقطاع التجارة في لبنان يعني بوجه خاص كبار التجار، وكلاء الشركات الأجنبية، وأصحاب الوكالات الحصرية، أي الاحتكارات التي يحميها القانون. وتعد الورقة لا بإسقاط الاحتكارات ومنعها في لبنان، بل بإسقاط قانون حماية الوكالات الحصرية ليس أكثر. وإسقاط القانون لا يلغي الاحتكارات وسيطرتها، فهو مثلاً لا يحمي الوكالات الحصرية في سوق الأدوية، ولكن سوق الأدوية هي سوق احتكارية جداً في لبنان كما يعلم الجميع. فالمطلوب فعلاً تفكيك البنية الاحتكارية في جميع قطاعات الاقتصاد، بما فيها "الأسواق المالية"، والإفراج عن قانون "البورصة" المدفون في وزارة المالية منذ عام ١٩٩٦ إكراماً لمصالح المصارف ولصيانة احتكارها وإبقاء تكلفه الوساطة المالية مرتفعة جداً.

- استكمال سياسات الخصخصة، بشروط تسمح باستمرار البنى الاحتكارية للقطاعات التي يتم تخصيصها. وفي بيئة سياسية واقتصادية ومالية غير ملائمة، يتم بيع المرافق العامة بأسعار غير عادلة للشركات الكونية المعولة ووكلائها المحليين، كما جرى في أوروبا الشرقية وروسيا.

إن تطبيق أيديولوجيا الليبرالية الجديدة أوقع لبنان في فخ المديونية، ووسع نطاق الفقر، ونمى الفوراق الطبقيّة، بل أسقط معظم أبناء الطبقة المتوسطة في لبنان، وخفضت المداخل الحقيقية للأكثرية الساحقة من اللبنانيين، وأضعف قطاعي الزراعة والصناعة وقلمصهما نتيجة زيادة الضرائب العشوائية على مدخلات الإنتاج، وفتح الأسواق على مصراعها أمام السلع المستوردة المعانة التي أغرقت السوق المحلية، وضاعفت الفجوة التنموية بين بيروت مركز

الخدمات وبين المناطق، ودمر النقابات وشرذمها، وكشف الطبقات العاملة لاستبداد أرباب العمل. أما الآن فتدفع هذه الأيديولوجيا باتجاه إسقاط مبدأ ديمومة العمل وإقرار الوظيفة التعاقدية والعمل المياوم، حيث لا حقوق ولا ضمانات للقوى العاملة، وحيث يبقى الموظف في دائرة الخوف الدائم على مصيره، خاضعاً ومستسلماً أمام رب العمل، دون أي ثقة في المستقبل، دع عنك رفع معدلات الضرائب غير المباشرة التي يقع عبئها على كاهل الفئات الشعبية ومحدودي الدخل، وتوسيع سيطرة الاحتكارات التي ترفع أسعار السلع والخدمات إلى مستويات غير عادلة، مثل مدخلات البناء ومشتقات النفط والأدوية الطبية والزراعية والاتصالات والطاقة الكهربائية، فضلاً عن سياسات رفع الدعم عن جميع السلع، وتخصيص القطاعات الاستراتيجية، أي نقل ملكيتها عملياً إلى أيدي الشركات المتعددة الجنسية، تحت اسم "الشركاء الاستراتيجيين".

إن الليبرالية الجديدة تقسّد مبدأ الملكية الخاصة وتراكم الرساميل، وتضعها فوق الإنسان وحتى فوق الحياة والعدالة، إنها تسقط الإنسان كهدف لعمليات الإنتاج؛ إنها تسقط إنسانية الإنسان وتشوّهه، فتجعله مثل برميل من النفط أو متر مكعب من الرمال، وأحد مدخلات الإنتاج الذي يحدد سعره في السوق عاملاً العرض والطلب. وإذا كان عاطلاً من العمل فيجب خفض سعره أو رميه خارج المجتمع، خارج سوق العمل، لأن سوق العمل لا يحتاج إليه. هذه هي حال المشردين (Homeless) في الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال.

ليس للإنسان قيمة كإنسان، كخلق بشري، بالنسبة إلى الليبرالية الجديدة؛ قيمته فقط كمستهلك. وقد عمّمت الليبرالية الجديدة ثقافتها وقيمتها على المجتمعات، فجعلت من القدرات الاستهلاكية – القدرات الشرائية – مقياساً للاحترام. ومن لا يملك المال يفقد قيمته في مجتمع الاستهلاك الظهري.

أسقطت الليبرالية الجديدة كل حقوق الإنسان المنصوص عليها في الجيل الثاني من هذه الحقوق. كما جرى إسقاط حقوق الجيل الثالث أيضاً بفعل توحيد الأسواق العالمية وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات.

إن النظام العالمي الحديث يصعب فهمه من دون فهم الشركات المتعددة الجنسيات، وتركيباتها ونطاق أعمالها وسيطرتها على مراكز النظام العالمي، وسياساتها. فمعجاس إدارة هذه الشركات يأخذون القرارات التي تحدد حياة العديد من سكان الكرة الأرضية على غير صعيد، ويتحولون إلى حكام حقيقيين في هذا العالم وهم غير منتخبين ديمقراطياً. وهكذا المؤسسات الدولية، وما نسميه تتجاوزاً "الشرعية الدولية" فإن قراراتها هي انكاس لإرادة المراكز الرأسمالية الكبرى التي تهيم عليها الشركات المتعددة الجنسيات. فقد تخطت هذه المؤسسات الدولية حدود استقلالية الدول التي حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنها أسقطت حق الدول في السلام والحياة، وهو ما يحدث اليوم في العراق وفلسطين وأفغانستان. وتتجاوز هذه "الشرعية الدولية" حقوق لبنان واستقلاله عبر القرارات المتتالية وغير تصرفات مندوبيها من أمثال تيري رود لارسن.

أخيراً، إن التقويم الموضوعي لأيدولوجيا الليبرالية الجديدة ودعاتها لا يتضح إلا في رؤية نتائج سياساتها المفروضة على العالم الثالث في أميركا اللاتينية وإفريقيا وبعض بلدان آسيا. فعلى الرغم من الضعاف المرفوع على مدخل بناء البنك الدولي في واشنطن الذي يقول: "حملنا هو عالم خال من الفقر" فإن نطاق الفقر في ظل هيمنة الليبرالية الجديدة قد اتسع كثيراً. ففي حين كان نصيب الفرد الواحد من أغنى خمس سكان العالم لا يزيد على ٢٠ ضعف نصيب الفرد الواحد لدى خمس سكان العالم الأكثر فقراً في الستينيات من القرن الماضي وقبل عهد الليبرالية الجديدة، ارتفع هذا المعدل إلى ٧٨ ضعفاً عند نهاية القرن العشرين وهو الآن أكثر ارتفاعاً.

إن نطاق الفقر والبطالة وسوء التغذية، كما الفوارق الطبقية، كل هذه المؤشرات قد ازدادت سوءاً في المكسيك وبلدان أميركا الوسطى، كما في لبنان مصر وأندونيسيا، وفي السنغال وبوركينا فاسو وبنين وسواها من بلدان العالم الثالث التي وقعت في فخ الليبرالية الجديدة والعولة التي تقرضها مؤسسات "إجماع واشنطن". إن التخلف لا يعني بالضرورة انعدام النمو، بل قد يكون التخلف نمواً مشوهاً في معظم الأحيان؛ فتخلف هذه البلدان وانكشافها وتبعيتها للمراكز الرأسمالية العالمية قد ازداد كثيراً. وكذلك نطاق الفقر والبطالة وسوء التغذية، كما الفوارق الطبقية، كلها مؤشرات اقتصادية واجتماعية ازدادت سوءاً، على الرغم من نمو الناتج المحلي القائم في بعض هذه البلدان مثل المكسيك ودول أميركا الوسطى، كما لبنان ومصر والأردن، وإندونيسيا.

ففي المكسيك، الدولة العضو في اتفاقية التجارة الحرة في شمال أميركا (NAFTA) منذ سنة ١٩٩٢، تم اتباع توجيهات إجماع واشنطن بحذافيرها لمدة عشر سنوات، وخلال ولاية ثلاثة من رؤساء جمهورية، جرى تخصيص الجزء الأكبر من المؤسسات الصناعية، وأسقطت جميع العوائق في وجه المستثمرين الأجانب، وتم إسقاط الموانع الجمركية على الواردات، وفتحت الأسواق المالية أمام النظام المالي العالمي الجديد. فما الذي جنته المكسيك بعد نحو عشر سنوات من هذه السياسات؟ يشير كتاب **فخ العولة** في أواخر التسعينات: "أصبح نصف السكان الذين هم في سن العمل، إما عاطلين عن العمل أو يعملون كمياومين من حين لآخر. وانخفض نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي. وتسود البلد الاضطرابات السياسية والاضرابات العمالية والتمردات الفلاحية... إن المعجزة اقتضرت... على جزء ضئيل من الاقتصاد ومن السكان. فالمصانع الجديدة التي نشرت الازدهار في إنتاج الكيماويات والكهربائيات والسيارات كان مصيرها شديد التعلق بالاستيراد، وبالتالي، فإن ما خلقت من فرص عمل كان ضئيلاً نسبياً... من ناحية أخرى، تركزت ملكية المشاريع الحكومية السابقة في أيدي أقلية من السامعين الكبار. فخمس وعشرون من الشركات الصناعية فقط كانت تسيطر على شركات تنتج نصف الناتج القومي.

في الوقت ذاته، عصف الانفتاح السريع على المكسيك بقطاعات اقتصادية مهمة، إذ إنها لم تستطع الوقوف في وجه المنافسة الأميركية... وفي صناعة المكائن وحدها، وتوقف الإنتاج في نصف المصانع، كما في صناعة النسيج... وانخفض النمو الحقيقي إلى ما دون معدل نمو السكان. وابتداء من عام ١٩٨٨، تزايد الاستيراد بمعدلات نمو بلغت أربعة أضعاف نمو الصادرات. فارتفع العجز في الميزان التجاري بنسب عالية جداً^(٩).

(٩) مانس بيمتران وهارالد شومان، **فخ العولة** ترجمة عدنان عيسى علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، ٢٢٨ (الكويت: ليليس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ١٩٩٨)، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

أما على صعيد الأمن الغذائي، فقد تم فرض سياسات زراعية باسم العولة وتحت بنود اتفاقية "نافتا"، قوضت الأمن الغذائي للمكسيك، وحرمت العديد من المكسيكيين غذائهم الأساسي. فمنذ بداية الثمانينات، انخفضت توظيفات الحكومة لدعم الزراعة المحلية بنسبة ٧٠ في المئة. وفي سنة ١٩٩٠ أصبح ٤٠ في المئة من الفاصوليا التي يستهلكها المكسيكيون مستورداً، كما ٢٥ في المئة من الذرة و٣٠ في المئة من السكر. وانخفض معدل استهلاك الفرد للفاصوليا بنسبة ٢٨ في المئة، ومن الحليب الطازج ٢١ في المئة، ومن اللحوم ٣٠ في المئة. "وهناك أعداد كبيرة من المكسيكيين، الذين انخفضت قدرتهم الشرائية في الثمانينات بنسبة ستين بالمئة تقريباً لم يعد باستطاعتهم الحصول على ما كان يعد الخبز اليومي لحياتهم. وبحسب تقرير المجلس الوطني للمستشفيات، إن نصف الأطفال المكسيكيين في الريف تقريباً يعانون من سوء التغذية"^(١٠).

ويقول عالم غذاء في جامعة المكسيك (الجامعة الوطنية المستقلة) إن المكسيكي العادي يحصل على ٤٠ في المئة من البروتين من الذرة التي يأكل منها بين ٢٥٠ و٤٥٠ غراماً يومياً. وفي سنة ١٩٩٨، أعلنت الدولة خطراً على زراعة الذرة المعلبة جينياً، "ولكن هذا الخطر لا ينطبق على الواردات" من الذرة الأميركية... "فالزراعة غير الكفوءة (من حيث القدرة التنافسية) والنمو في عدد السكان يعني أن المكسيك الآن (في سنة ٢٠٠٤) تستورد نحو ٦ ملايين طن سنوياً (نحو ربع حاجاتها الإستهلاكية) من الولايات المتحدة الأميركية تحت اتفاقية نافتا". وتقول مجلة *The Economist*: "في سنة ٢٠٠٨، سيتم رفع ما تبقى من نظام الكوتا على واردات الذرة من الولايات المتحدة بحسب اتفاقية نافتا، وذلك سيطلق طوفاناً من صادرات الذرة المعدلة جينياً من الولايات المتحدة"^(١١).

ونتيجة "تحرير" سوق العمل، تم خفض أجور العمال المكسيكيين، حتى من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، مثل شركة فورد الأميركية. ففي سنة ١٩٨٧ "كان رد فعل شركة فورد على إضراب قام به عمال الشركة في مدينة المكسيك - "القائمة في المكسيك منذ ٢٢ سنة" بإغلاق المصنع ليضعة أسابيع، وإعادة فتحه بعد ذلك بأجور عمالية جديدة تبلغ نحو نصف الأجر السابقة"^(١٢).

كذلك ارتفعت معدلات البطالة، وانخفض مستوى معيشة الأكثرية الساحقة من الجماهير في مراكز النظام الرأسمالي الحديث. ففي الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٩٥ حصل أربعة أخماس مجمل المستخدمين والعمال الذكور عن كل ساعة عمل أجراً تقل قيمته الحقيقية عما كانوا يحصلون عليه عام ١٩٧٣ بمقدار ١١ في المئة، على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي القائم والحقيقي بنسب تزيد على معدل ارتفاع عدد السكان. هل تستطيع المجتمعات البشرية في مراكز النظام الرأسمالي وأطرافه تحمل نتائج أفكار ونهج الليبرالية الجديدة، فكر الرأسمالية العولة الأكثر احتكارية؟ أم أن هذه الأفكار والسياسات ستعيد الطبقات العاملة ثوريته وتفتح باب التاريخ مجدداً لتجاوز النظام الرأسمالي؟ ◇

Richard Barnett, *Ibid.*, p. 253.

The Economist (25 Sep 2004).

Richard Barnett, *Ibid.*, p. 320.

(١٠)

(١١)

(١٢)

النمو المشوّه والتّميّة المفقودة في لبنان

نسمى في هذه الورقة لتبيان كيف أن النظام " الحر " اقتصادياً و " الطائفي " سياسياً كان ولا يزال عاجزاً عن إطلاق عملية تنمية اقتصادية اجتماعية حقيقية، وأن ما يمكن أن يتولد في إطاره هو مجرد نمو اقتصادي مشوّه ومشوّه للبنية الاقتصادية الاجتماعية اللبنانية. وقيل أن نبداً بتفصيل كيف تعامل النظام اللبناني " الحر " اقتصادياً و " الطائفي " سياسياً مع الشأن الاقتصادي الاجتماعي لا بدّ من القول إن هذا النظام انطلق، في الواقع، من بنية اقتصادية اجتماعية شديدة الاختلال مورثة من عهد الانتداب وما قبله.

أولاً: المعالم الرئيسية للبنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية غداة الاستقلال (تركة الانتداب)

كان للبنان عند حصوله على الاستقلال عام ١٩٤٣، الخصائص الرئيسية لبلد من " البلدان النامية " أو من " بلدان العالم الثالث "، وهي تدني إنتاجية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) واعتماد الاقتصاد على الخارج (ترانزيت وسياسة ومصطيفات وتصويبات من المغتربين) وفوارق اقتصادية اجتماعية كبيرة بين مختلف مناطق البلد وفشاته الاجتماعية. وبتفصيل أكثر نلاحظ أن الانتداب الفرنسي ترك لدولة الاستقلال بلداً يتكون من حيزين جغرافيين شديدي التمايز اقتصادياً واجتماعياً.

فالحيز الأول، الذي يقتصر على العاصمة بيروت ومحيطها القريب من جبل لبنان، كان يستقطب نحو ثلث السكان مقابل استقطابه الأنشطة الاقتصادية المولدة لمعظم الدخل الوطني. وهي أنشطة يغلب عليها الطابع الحديث، وتتكون خصوصاً من مرافق تجارية وخدمية تعمل مع الخارج: استيراد وتصدير ترانزيت، ووكالات تجارية ومكاتب تمثيل، ومصارف، وسياسة ومصطيفات ومؤسسات تعليمية وصحية، إضافة إلى الإدارات الحكومية وعدد من الصناعات التي شهدت نمواً ملحوظاً في العقد الذي سبق الاستقلال: مواد غذائية ودخان ونسيج وملابس ومواد بناء.

واقترضى تركيز هذه الأنشطة في المحيط المذكور قيام شبكة متطورة من البنى الأساسية قوامها مرفأ ومطار، وطرق داخلية، وكهرباء ومياه، وصرف صحي، ووسائل مواصلات أو اتصالات برية وسلكية ولاسلكية تصل هذا المحيط بالخارج. وتولت أمر هذه الشبكة شركات أجنبية (فرنسية في معظم الأحيان) بموجب عقود امتياز. كما تلازم تركيز الأنشطة الاقتصادية والبنى الأساسية الحديثة في بيروت ومحيطها مع وجود بنية اجتماعية حديثة، تتكون من طبقة برجوازية عريقة ناشطة في مجال التجارة والخدمات، وأقل نشاطاً في مجال الصناعة، وشديدة الارتباط بالغرب على صعيدي المصالح والثقافة؛ وطبقة وسطى عريضة نسبياً منفتحة على الخارج ومكونة من تجار وموظفين، وصغار ومتوسطي المالكين، وأصحاب مهن حرة، وطبقة عاملة ناشئة ولكن ناشطة، انتظم جزء لا يستهان به منها في تنظيمات نقابية (عمال المرفأ، وعمال صناعة التبغ، وعمال النسيج...).

كان الحيز الجغرافي الثاني، الذي يضم سائر المناطق اللبنانية، يستقطب نحو ثلثي السكان ومعظمهم يعيشون من أنشطة اقتصادية متدنية الإنتاجية، تتركز في الأرياف وقوامها زراعة تعتمد على طرق استغلال فنية وحقوقية تقليدية، إن لم نقل بدائية. وفي مراكز المحافظات والأقضية، حرف تقليدية وتجارة محلية، أما المناطق الطرفية في الجنوب والبقاع والشمال، فكانت علاقتها الاقتصادية بالجهة الثانية من الحدود (فلسطين، الجمهورية العربية السورية) أمث من علاقتها بالمناطق اللبنانية الأخرى، ولا سيما العاصمة بيروت وضواحيها.

وفي ما عدا مراكز المحافظات، كان معظم القرى والبلدات في الحيز المذكور محروماً المرافق العامة والخدمات الأساسية، من طرق للمواصلات، وكهرباء ومياه، ومؤسسات تعليمية وصحية. أما اجتماعياً فكانت المناطق اللبنانية خارج بيروت والجبل، على عكس الحيز الأول، تتميز باستقطاب شديد يتمثل بوجود فئة من كبار مالكي الأراضي، مقابل جماهير عريضة من الفلاحين والحرفيين، متروكة ضحية لثالوث الفقر والجهل والمرض مع شبه غياب للطبقة الوسطى.

ثانياً: مرحلة النمو المشوّه والتنمية المفقودة ١٩٤٣-١٩٧٥

١- المرحلة التأسيسية للرؤية الليبرالية المتطرفة ١٩٤٣-١٩٥٨

تضمن البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى وعداً بمعالجة مجموعة واسعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان لبنان يعانيها حينذاك، كإلغاء الطائفية السياسية واعتماد التخطيط العلمي للمستقبل، وتنمية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) وإنزال العدل والمساواة إلى النظام المالي وحماية العامل وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية: جعل للتعليم الابتدائي إجبارياً والقضاء على الأمية... إلخ، أي أن البيان المذكور تضمن العناصر الرئيسية لرؤية تنموية اقتصادية واجتماعية. إلا أن مجرى الأمور في الواقع جاء مختلفاً تماماً. في هذا الخصوص نلاحظ أن البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى أرسى تقليداً رافق مختلف مراحل تطور المجتمع اللبناني، ألا وهو الفارق الكبير، لا بل الهوة الشاسعة، بين النيات التي

تضمنتها البيانات الوزارية اللاحقة من جهة وبين ماجريات الواقع من جهة ثانية.

استمرت البيانات الوزارية تكرر نفسها من ناحية شمولية القضايا التي كانت تعلن العزم على التصدي لها. فباستثناء "إلغاء الطائفية السياسية"، الذي اختفى من التداول حتى عاد

ليظهر في وثيقة الوفاق الوطني (١٩٩٠) أتت هذه البيانات على ذكر إصلاح الإدارة والقضاء والنظام الضريبي وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية في جميع المناطق والاهتمام بقضايا العمل والعمال وتحقيق العدالة الاجتماعية وإنماء الزراعة والصناعة، مضافاً إليها مكافحة الاحتكار والاستغلال والقضاء على الفساد والرشوة. مع التأكيد في مرحلة الستينات والسبعينات على اعتماد التخطيط العلمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة وما يستلزمه ذلك من تركيز على تخفيف القوارق بين الأقراد والمناطق وإنماء الطاقات البشرية، كل ذلك مع المحافظة على "الاقتصاد الحر والمنظم".

في الواقع، ومن الناحية العملية، كانت الوجهة التي اتخذها تعامل الدولة في لبنان مع الشأن الاقتصادي الاجتماعي ساطعة الوضوح ولا تترك مجالاً للشك في طبيعتها: وجهة تتلخص بالشعار الشهير "دعه يعمل دعه يمر" أي الوجهة الليبرالية في أكثر صيغها تطرفاً. وقد وجدت الطبقة الأساسية والنخب التي تعاقبت على الحكم في لبنان سنداً نظرياً لتعاملها هذا مع الشأن الاقتصادي الاجتماعي في مقولات ميشال شبحا حول "طبيعة" لبنان واللبنانيين، مع أن التوجهات التنموية التي تذهب بعكس هذا التيار الفكري (على الأقل في ما يتعلق بالشأن الاقتصادي الاجتماعي) كانت حاضرة عند شريحة واسعة من النخب الفكرية.

١- الليبرالية اللبنانية في حلقتها النظرية

في الفترة الاستقلالية الأولى ظهر ميشال شبحا بوصفه "المنظر" الرئيس لـ "الليبرالية" على الطريقة اللبنانية. فهو الذي أرسى مرتكزات الفكر الاقتصادي الرسمي التي بقيت ثابتة إلى الآن والتي يمكن تلخيصها بأقنيم ثلاثة هي:

- ١- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يكون إلا اقتصاد تجارة وخدمات.
- ٢- إن النشاط الاقتصادي للبنانيين لا يمكن أن يكون بالأساس، إلا مع الخارج وفي الخارج.
- ٣- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا في ظل أعلى درجات الليبرالية وامتناع الدولة عن ممارسة أي دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لا يصب في مصلحة المبادرة الفردية والقطاع الخاص.

وقد انطلق شبحا في صوغ رؤيته هذه من فهم معين ومحدد لا يتغير لـ "الإنسان اللبناني" و"الكيان اللبناني" و"دور لبنان في العالم" و"دور الدولة في لبنان".

فالتاريخ (منذ الفينيقيين حتى اليوم)، والجغرافيا (امتداد لبنان على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط) عملا على أن يكون العنصر البشري في لبنان فريداً، وحتماً على اللبنانيين أن يكونوا ويبقىوا تجاراً ومقدمي خدمات إلى العالم. فـ "فينيقيا هي رمز مزدوج كيانى واقتصادي، لقد

كنا تجاراً وسنبقى كما كان فينقيوا الامس" و"الموقع الجغرافي، الطبيعة هي التي اختارت لبنان اليوم ليكون بلداً تجارياً" و"قدر اللبنانيين أن يكونوا تجاراً ويبيعوا خدمات أكثر مما يبيعوا سلعا". ينتج من هذا التصور أن لبنان لا يمكن أن يصبح بلداً صناعياً أو زراعياً وأن عليه أن يبقى صلة الوصل بين الشرق والغرب، الأمر الذي يقتضي بالضرورة أن يبقى نظامه الاقتصادي حراً. فالاقتصاد الحر ولبنان ثورمان. "بلد كبلدنا هذا الذي قدم الخدمات بخاصة لا بد بكل بداهة، من أن تحكمه الحرية بأوسع مجالاتها" و"الاقتصاد الحر معطى طبيعي يستمد شرعيته من طبيعة الشعب اللبناني الذي هو تقريباً وحيد نوعه، والاقتصاد الحر ووجود الكيان اللبناني نفسه أمران متلازمان ولا يمكن لأي سياسة أن تزيل هذا التلازم بل عليها أن تحافظ عليه".

أما الدولة في لبنان، فهي بحسب شيعاء مجرد تعبير عن التعددية الطائفية، وعليها أن تبقى بعيدة من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: "كل التشريع اللبناني وكل السياسة الاقتصادية يجب أن يأخذ بالحسبان عاملاً أساسياً، عاملاً تكوينياً، هو أن النشاط اللبناني هو في الخارج ومع الخارج" و"ليعيش لبنان يجب أن يذهب عنه مرض الغرب التشريعي ومرضه الضراشي"^(١).

ب- الفكر التنموي المقابل

مقابل هذا الفكر الذي لا يرى في لبنان سوى منتج للخدمات "في الخارج ومع الخارج"، في ظل أعلى درجات الحرية للمبادرة الفردية وأدنى درجات التدخل من الدولة، كان الكثير من المفكرين الأكاديميين والخبراء (من أمثال سعيد حماده وجورج الحكيم وألبرت بدر وموريس الجميل وإبراهيم عبد العال)، يرون الأبعاد الخطيرة التي تأخذها الاختلالات في البنية الاقتصادية الاجتماعية وفي مقدمها تهميش قطاعي الزراعة والصناعة، والتفاوت الكبير في توزيع الدخل، والانتشار الواسع للفقر والامية، ويؤكدون ضرورة تدخل الدولة لجعل هذه البنية أكثر توازناً، وذلك بوضع خطط وبرامج قطاعية تعنى بتنمية القطاعات المنتجة للمولدة لفرص العمل؛ واستغلال الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وإصلاح النظام الضريبي غير العادل؛ ومعالجة المشاكل السكانية... الخ^(٢).

وكان أكثر هؤلاء المفكرين يربطون بين اضطلاع الدولة بدورها التنموي وبين ضرورة إصلاح النظام السياسي والإدارة الحكومية.

ج- لماذا كانت الغلبة للرؤية الليبرالية؟

تكتسب الإجابة عن هذا السؤال أهمية خاصة، لأن لبنان مثل حالة نادرة في نوعها لاعتماد، في تلك الفترة، نظاماً اقتصادياً اجتماعياً متطرفاً في الليبرالية. ذاهياً بذلك عكس التيار الذي كان سائداً في بلدان العالم حينئذ، ويقضي بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع.

(١) فادي عبد الله "بنية الاقتصاد الحر وأزمته"، في: الطريق، العدد ٤، أيلول/سبتمبر، ص ١٧-١٨؛ فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، ميشال شيعاء والإبيولوجيا اللبنانية (بيروت: دار الرئيس، ١٩٩٩)، ص ٦١-٩٢؛ جورج فدم، "الاقتصاد في محاضرات الندوة اللبنانية"، في: عهد الندوة اللبنانية (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٥٧٨، وميشال شيعاء "Présence de liban"، في: عهد الندوة اللبنانية (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٢٤٦-٢٥٢.

(٢) المصدر نفسه.

لا شك في أن أخذ لبنان في التوجه الليبرالي كان في بداية الأمر على علاقة وثيقة بطبيعة النظام السياسي الذي اعتمدته دولة الاستقلال، والذي ارتضت بموجبه أن تكون وظيفتها الرئيسية تنظيم العلاقة بين الطوائف والسهر على تأمين شروط المحافظة على الكيان وفق ما حدده "الميثاق الوطني". وفي هذا الإطار كان الهم الرئيسي لمختلف أطراف السلطة توسيع وتكريس نفوذها السياسي عن طريق استخدام مؤسسات الدولة لتقاسم المصالح والمغانم، وتأمين المصالح الخاصة للفئات والمجموعات التي يستمد منها ذلك النفوذ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وبما أن رئاسة الجمهورية هي مركز القرار السياسي الفعلي، كان من الطبيعي أن تعمل مؤسسات الدولة بالدرجة الأولى على تأمين مصالح الفئة الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للرئاسة الأولى، وأن تحظى تلك الفئة بحصة الأسد من المزايا والمغانم التي تنقسمها مراكز القوى في السلطة السياسية. ومن المعروف أن عصب الاقتصاد اللبناني في الأربعينات من القرن الماضي (تجارة الاستيراد والتصدير والوكالات التجارية والمصارف والمؤسسات الخدمية الكبرى) كانت بيد فئة برجوازية قليلة العدد، تتكون من عائلات يرتبط أكثرها بعلاقات القرى والنسب، وتلك الفئة كانت تمثل الدعامة الأساسية لرئاسة الجمهورية، ولها الكثير من الممثلين في مجلس النواب والحكومة. ومن المعروف أيضاً أن تلك الفئة البرجوازية كانت شديدة التمسك بالاقتصاد الحر المتطرف وترفض أي تدخل للدولة، إلا لتحقيق مصالح الفئة المعنية والمحافظة عليها^(٢). والجدير بالذكر أن ميشال شياح، المنظر الرئيسي لليبرالية اللبنانية، كان من تلك الفئة، ونسباً لرئيس الجمهورية. وإذا كان من السهل لنا أن نفهم في ضوء ذلك كيف تمت الغلبة الليبرالية في أربعينات القرن الماضي، فمن الصعب أن نفهم استمرار هذه الغلبة بعد ذلك، على الرغم من التيار الجارف نحو تدخل الدولة الذي عم بلدان العالم، ومن الشكوى للمتصاعدة في لبنان حيال أضرار الخلل في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

لم يكن لليبرالية أن تستمر في لبنان على تطرفها طوال الخمسينات، لولا تدخل جملة من العوامل الخارجية، مردها إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الفترة (الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وارتفاع إنتاج النفط وعوائده المالية، وقيام أنظمة اقتصادية موجهة). هذه التحولات جعلت لبنان في وضع شبه احتكاري على صعيد المزايا الجغرافية والبشرية، بالنسبة إلى المنطقة العربية المجاورة، ودفعت القطاع الخاص في هذا البلد إلى أن يؤدي بنشاط كبير دور الوسيط في العلاقات التي أخذت تنمو بسرعة بين المنطقة المذكورة والعالم الخارجي على عدة مستويات (حركة البضائع، وحركة رؤوس الأموال، وحركة الأشخاص). ونتيجة ذلك، انطلق الاقتصاد اللبناني في حركة نمو سريع، خففت وحجبت في آن معاً الاختلالات العميقة التي كانت تعترى البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية. فانتشرت أسطورة تلازم الازدهار الاقتصادي مع الاقتصاد الحر على نطاق واسع.

إن أخذ لبنان في التوجه الليبرالي كان في بداية الأمر على علاقة وثيقة بطبيعة النظام السياسي الذي اعتمدته دولة الاستقلال، والذي ارتضت بموجبه أن تكون وظيفتها الرئيسية تنظيم العلاقة بين الطوائف والسهر على تأمين شروط المحافظة على الكيان وفق ما حدده "الميثاق الوطني".

(٢) فوز خراباسي، "التكوين الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب"، فيلحة العدد ٦ (يار / مايو ١٩٩٧)، ص ٧٩.

د- الليبرالية اللبنانية في الواقع

حتى أواخر ستينيات القرن الماضي، بقي معظم النشاط الاقتصادي شأن المبادرة الفردية والقطاع الخاص. فهذا القطاع كان يتمتع بحرية شبه كاملة في تنظيم وإدارة أنشطته، في حين اكتفت الدولة بدور "الشرطي" الذي تنحصر مهمته بالسهر على الأمن وحماية حرية المبادرة الخاصة، مع السهر على بعض المرافق التي تقتضيها مصلحة القطاع الخاص ولا يستطيع تأمينها بنفسه، ومنها مثلاً، وسائل المواصلات والاتصالات وبعض الأشغال والخدمات العامة الأخرى. ولم تحاول الدولة، حتى من خلال دورها المحدود، أن تقوم أو تعدّل بعض الشيء في الاتجاهات التلقائية للمبادرات الخاصة أو تنسق في ما بينها، وتجعلها تصب في خدمة أهداف وطنية معينة، أو أن تضع سياسات محددة لمعالجة ما قد ينجم عن هذه الحرية من أضرار على الصعيد الاجتماعي.

بعبارة أخرى لم يكن للدولة سياسة محددة في المجال الاقتصادي ولا في المجال الاجتماعي، بل لم يكن لديها ما يكفي من الأدوات، وخصوصاً المعلومات، التي تتيح لها وضع مثل هذه السياسات وتنفيذها. وهذا ما يظهر بوضوح على المستويات الثلاثة التالية:

(١) الإطار المؤسسي التشريعي والتنظيمي العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: عدا فعل الإيمان بالاقتصاد الحر والوعد بإنجاز مشروع الموازنة وتحقيق توازنها والوعود التقليدية الأخرى، تخلو البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة من خطط أو سياسات محددة لتنفيذ هذه الوعود عملياً. وخارج البيانات الوزارية، لا يوجد أي نص رسمي يحدد للحكومة سياسة اقتصادية أو اجتماعية، أو موقفاً من قضية رئيسية على هذين الصعيدين. وفي عام ١٩٥٣، أنشئ مجلس للتصميم تلاه إنشاء وزارة للتصميم العام في عام ١٩٥٤. لكن المجلس والوزارة بقيا يفتقران إلى الحد الأدنى من الإمكانيات المادية والوسائل الفنية التي تمكنهما من ممارسة أي دور جدي تخطيطي أو توجيهي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ في هذا الخصوص أن لبنان بقي طوال تلك الفترة في عداد

أكثر البلدان تخلفاً من حيث توافر المعطيات والبيانات الإحصائية المتعلقة بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية. من جهة أخرى يلاحظ استمرار لبنان بالاعتماد على التشريعات والأطر التنظيمية التي كانت سارية في عهد الانتداب، من غير تحديثها أو إدخال أي إضافة عليها، إلا في ما ندر. وأهم الركيزات التشريعية والتنظيمية التي استحدثت: تحرير أسعار القطع وتحرير حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وإصدار قانون السرية المصرفية.

(٢) حجم القطاع العام ودوره: بقيت أهمية القطاع العام محدودة جداً، فألى جانب إدارات الدولة العادية، اقتصر هذا القطاع على عدد من مؤسسات الخدمات والمرافق العامة. وبعض هذه الخدمات والمرافق كانت موازناته تدخل في صلب الموازنة العادية للدولة، مثل البريد والتلغراف والجرية الرسمية. والبعض الآخر كانت موازناته ملحقة بالموازنة العادية، مثل مصلحة الهاتف ومكتب الحبوب والشمندر السكري واليانصيب الوطني. أما الباقي فكان عبارة عن مصالح

لم يكن لليبرالية أن تستمر في لبنان على تطرفها طوال الخمسينات، لولا تدخل جملة من العوامل الخارجية، مردها إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الفترة. هذه التحولات جعلت لبنان في وضع شبه احتكاري على صعيد المزايا الجغرافية والبشرية، بالنسبة إلى المنطقة العربية المجاورة.

مستقلة تتبع خدماتها شأن أي مؤسسة خاصة، وقد أوكل أمر استثمارها إلى شركات خاصة اجنبية بموجب عقود امتياز كانت قد أبرمت مع سلطات الانتداب. من هذه المصالح الكهرباء والمياه ومرقا بيروت ومصحة سكة الحديد وشركة حصر التبغ والتبناك.

(٣) الدور الاقتصادي والاجتماعي للموازنة: لم تمثل نفقات الموازنة في أوائل الخمسينات أكثر من ٨ في المئة من الدخل القومي. وقد ارتفعت هذه النسبة في أواخر العقد إلى نحو ١٢ في المئة. صحيح أن هذه النفقات لم تشمل قوانين البرامج التي كانت تمول من "صندوق احتياطي" يتغذى من الفوائض المحققة سنوياً في الموازنة، إضافة إلى بعض المساعدات الخارجية (اعتمدت الحكومات المتعاقبة طوال تلك الفترة سياسة الفائض في موازنتها بدل سياسة العجز)، إلا أن مجموع ما أنفق على قوانين البرامج خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٨ لم يتجاوز قلوص سنتين في الموازنة.

وفي ما يتعلق بهيكل النفقات، بقي تصريف أعمال الإدارة العادية يقلب على الموازنة، فمتوسط النفقات الجارية بلغ نحو ٨٥ في المئة من مجموع النفقات، في حين بلغ متوسط النفقات الاستثمارية ١٥ في المئة فقط. وإذا نظرنا إلى توزيع النفقات بحسب الأبواب، نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة لنفقات السيادة (وزارات الدفاع والدبلوماسية والخارجية وراثسة الجمهورية...) كانت، في المتوسط، تستحوذ على ٦٠ في المئة من مجموع الاعتمادات. أما الأبواب ذات الطابع الاقتصادي، وتحديدًا الاعتمادات المخصصة للبنى الأساسية المادية (وزارات الأشغال العامة والبريد والبرق والهاتف) فعملت نحو ٥.١٧ في المئة. ومع أن الجزء الأكبر من الاعتمادات المخصصة للبنية

لم يكن للدولة سياسة محددة في المجال الاقتصادي ولا في المجال الاجتماعي، بل لم يكن لديها ما يكفي من الأدوات، وخصوصاً المعلومات، التي تتيح لها وضع مثل هذه السياسات وتنفيذها.

الاساسية المادية وقوانين البرامج أنفق في مجال توسيع الطرق البرية والكهرباء، فإن عدداً يراوح بين ٦٠٠ و ٨٠٠ جمع سكني بقي خارج شبكة الطرق المعبدة، وتركز معظم الإنفاق في البنى الأساسية الأخرى من كهرباء ومياه ومواصلات سكلية ولاسكلية في بيروت وضواحيها.

ويلاحظ أن نصيب الأبواب ذات الطابع الاجتماعي (وزارات التربية والصحة والشؤون الاجتماعية) كان نحو ١٨ في المئة من مجموع الاعتمادات. ومع أن وزارة التربية حظيت بمفردها بنحو ١٢ في المئة، كان التعليم الرسمي يشمل أقل من ٤٠ في المئة من مجموع تلاميذ المدارس. أما في المجال الصحي فيلاحظ أن المستشفيات الحكومية كانت حتى عام ١٩٦٤ لا تضم أكثر من ١٥ في المئة من مجموع أسرة المستشفيات الموجودة في لبنان، إضافة إلى أن نسبة ٧٧ في المئة منها كانت تتركز في محيط بيروت وجبل لبنان.

وفي ما يتعلق بهيكل الإيرادات، مكّلت الضرائب والرسوم المباشرة على مختلف أنواعها نسبة لا يقلّ متوسطها عن ٧٥ في المئة من مجموع إيرادات الخزينة. ومكّلت الرسوم الجمركية وحدها نسبة ٣٥ في المئة. أما الضرائب والرسوم المباشرة، في مختلف أنواعها، فلم يتجاوز متوسط نسبتها ٢٥ في المئة. والجدير بالذكر خصوصاً هو أن حصيلة ضريبة الدخل لم تتجاوز نسبتها ٩ في المئة من مجموع الإيرادات العامة، كان الجزء الأكبر منها يستوفى من أصحاب للدخل المحدودة، من موظفين ومستخدمين لا يستطيعون التقلت منها، أضف إلى ذلك أن الضريبة على الإرث والثروة كانت شبه معدومة.

٢- الرؤية التنموية غير المكتملة: ١٩٥٨-١٩٧٤

مكّن مجيء الرئيس فؤاد شهاب إلى الحكم، في أواخر عام ١٩٥٨، نقطة تحول رئيسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبنان المستقل. فأول مرة تسعى السلطة السياسية لتكوين رؤية اقتصادية واجتماعية تنموية وتعمل على وضعها موضع التنفيذ. وليس من باب المصادفة أن يأتي هذا التحول عقب الأحداث الدامية التي شهدتها صيف ذلك العام، وكانت بمنزلة بداية حرب أهلية، ورأى فيها الحكم الجديد ناقوس خطر ينق مهدداً وجود لبنان ووحدة. كما رأى أن عملية إنقاذ هذا الوجود تتطلب الذهاب إلى أبعد من معالجة الأسباب السياسية المباشرة التي كانت وراء هذه الأحداث ومعالجة أسبابها العميقة، المتمثلة باختلالات البنية الاقتصادية والاجتماعية التي لم يستطيع "الازدهار" الاقتصادي التخفيف منها، ولا سيما الفوارق الحادة بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية. غير أنه لم يقدر للتجربة الشهابية أن تكتمل، فأخذت الرؤية التنموية التي احتضنتها بالتلاشي، تاركة المجال من جديد للمزيد من الخلل يصيب البنية الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى اندلاع الحرب الأهلية الطويلة والمدمرة في عام ١٩٧٥.

١- الرؤية الاقتصادية الاجتماعية للشهابية

كفّ فؤاد شهاب، رغبة منه في وضع إطار عام متماسك للسياسة التي نوى تطبيقها من أجل تنمية متوازنة في البلاد، مؤسسة "إرفد" (IRFED) الفرنسية بإجراء دراسة عامة عن أوضاع وحاجات لبنان وإمكاناته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١).

واستناداً إلى المعلومات والوثائق القليلة المتاحة حينذاك، وإلى الاستقصاءات الميدانية التي أجرتها بعثة إرفد، وضعت أول دراسة شاملة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان المستقل. حملت هذه الدراسة عنوان "حاجات وإمكانات التنمية في لبنان"، وتناولت مختلف القطاعات (الموارد الطبيعية، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والتعليم، والصحة... الخ) بتحليل مفصل للجوانب الإيجابية والسلبية، مع تركيز على نقاط الضعف الرئيسية والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل معالجتها.

ركّز التقرير خصوصاً على عمق الفوارق بين قطاعات الإنتاج (الوزن الكبير لقطاع الخدمات مقابل ضعف قطاعي الزراعة والصناعة)، وبين مناطق البلاد (الاستقطاب الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي حول بيروت على حساب المناطق الأخرى)، وبين الفئات الاجتماعية (٤ في المئة من السكان يستأثرون بنحو ثلث الدخل القومي مقابل ٥٠ في المئة فقراء). وقد شخّص التقرير الوضع على النحو الآتي: "لتحقيق التماسك الوطني الضروري للتنمية، يجب أن تشعر جميع فئات الشعب بأنها مستفيدة بما يكفي من التضامن الاقتصادي. ومن أجل بلوغ هذا الهدف يجب أن تسعى المجموعات المحظوظة (صاحبة الامتيازات) منذ الآن إلى تخفيف الفوارق بين أوضاعها المعيشية وأوضاع الفئات الأقل حظاً. ويجب على الفئات المحظوظة أن تظهر بعض التقشف عن طريق الالتزام بدفع الضرائب وأن تقبل ببذل جهد كبير مكلف لتنمية المناطق المحرومة". كما نذكر التقرير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن أن يكون وحده تعبيراً عن مسالة التنمية في لبنان، بل هناك بنية الدخل القومي ومسالة توزيع موارد الدولة أيضاً.

^(١) Institut de recherche et de formation en vue du développement harmonisé (IRFED), *Liban face à son développement* (٤) (Beirut: Ministère du Plan, 1963), p. 16.

وأضاف أن الدولة يجب أن تنبصر بما يفرضه النمو السريع من متطلبات ملحة وهي التي يجب أن تفي مخاطر الفوارق المتزايدة بين مستويات المعيشة وتركز السكان في العاصمة. وذكر كذلك أن التخطيط يفرض نفسه في لبنان بوصفه وسيلة لتكون الدولة أفعل ويكون البلد أكثر ازدهاراً، ويكون هذا الازدهار موزعاً على نحو أفضل. والمشاكل التي يعانيها لبنان لا تسمح له "أن يفلت من البحث عن تخطيط يلائم واقعاً"، "فإذا كانت مبادرة تجار لبنان قد سمحت بالمحافظة على صحة عمله ونمو لاقت لسلخه الوطني، فمن الواضح أن هذه النتائج لا يمكن عدّها مكتسبة دائماً وهي ما كانت لتحصل لولا الثمن المقابل المتمثل بالتفاوت الخطير في توزيع المداخل والسكان والخلل بين فروع النشاط الاقتصادي، فلبنان لا يمكن أن يستمر في وضعه الحالي، المتفائل في الظاهر والهش في العمق. أما التخطيط المطلوب للبنان فلا يمكن أن يكون على النمط الاشتراكي أو حتى على نمط التخطيط الليبرالي الجديد، إنما يتطلب نمطاً أكثر مرونة يراعي أوضاع لبنان الخاصة، ويقوم على التخطيط الذي لا تتدخل الدول بموجبه مباشرة إلا "في مجال الاستثمار في الهياكل الأساسية ووضع الأطر القانونية والإدارية المناسبة"^(٦). على قاعدة هذا التشخيص خلص التقرير الذي وضعته بعثة إرفد إلى تحديد عدد من الأولويات في شأن الإجراءات الملحة الواجب اتخاذها، وأهمها^(٧):

(أ) تجهيز الدولة بالمؤسسات المتخصصة التي تمكنها من فهم الأوضاع وتحديد آفاق تطورها.

(ب) تزويد وزارة التصميم الوسائل التي تمكنها من التخطيط وتنسيق الجهود في مجال التنمية.

(ج) الإنجاز السريع لشبكة البنى الأساسية.

(د) إيقاف النمو العشوائي والقوضوي لبيروت.

(هـ) زيادة الإنتاج الزراعي لأن الزراعة تبقى القطاع الأساسي في الاقتصاد اللبناني.

(و) تنمية الصناعة والحرف.

(ز) تنظيم السياحة.

(ح) تسهيل التسليف الاستثماري.

(ط) زيادة الإيرادات المالية للدولة.

ب - التجسيد العملي للرؤية التنموية في عهد شهاب وما بعده

سجلت في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٩-١٩٦٤) إنجازات بالغة الأهمية في مجال إنشاء الأطر المؤسسية القانونية والإدارية اللازمة لانخراط الدولة في دورها الجديد التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. من أهم هذه الإنجازات: استحداث مديرية الإحصاء المركزي، ومصلحة الإنعاش الاجتماعي، والمشروع الأخضر، ومعهد التدريب على الإنماء، ومجلس الخدمة المدنية، والجامعة اللبنانية، والبنك المركزي، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى،

Ministère du Plan (IRFED), *Besoins et possibilités de développement du Liban* (Beirut: le Ministère, 1961), Tome I, pp. (٥) 17-26.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢-٧.

والمجلس الوطني لإنماء السياحة، ومكتب الفاكهة... الخ. ثم وُضع مشروع خطة تنمية خمسية (١٩٦٢-١٩٦٦) كانت عبارة عن مجموعة من برامج استثمارية للقطاع العام تهدف إلى توسيع وتطوير البنى والهياكل الأساسية. وفي هذا السياق تضاعف حجم الموازنة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٥ وأدخلت قوانين البرامج في صلب الموازنة وتحولت سياسة الفاوض التي كانت متبعة في السابق إلى عجز شديد الاعتدال. لكن هيكل الإيرادات بقي هو نفسه تقريباً مع تغيير طفيف في هيكل النفقات. وما يجب الوقوف عنده أيضاً هو أنه لم يحدث في عهد الرئيس شهاب أي تغيير جذري في طبيعة النظام السياسي. فمجلس النواب بقي يمارس وظيفته بوصفه مجعاً لزعامات تقليدية طائفية ومناطقية. إلا أن السياسة الخارجية أصبحت أحد العناصر الرئيسية للمصطلفات السياسي لهذه الزعامات، إلى جانب مصالحها الاقتصادية والاجتماعية الأنية. وبقيت رئاسة الجمهورية مركز القرار الفعلي. لكن الجديد في الأمر هو أن الدروس التي استخلصها الرئيس شهاب من أحداث عام ١٩٥٨ وما بنى عليها من رؤية تنموية، جعلته على مسافة من المصالح الفئوية لهذه الزعامات، معتمداً في الحكومات التي ألفها على الجزء منها الأقرب إلى توازنات السياسة الخارجية (بين مصر الناصرية والولايات المتحدة). ولم يكن الرئيس شهاب ليتمكن من الاحتفاظ بهذه المسافة من الزعامات التقليدية لولا استناده إلى الدعم الخارجي وإلى الجيش ومجموعة من الموظفين الإداريين الأكفيا (التكنوقراط).

مع نهاية ولاية شهاب أخذ زخم التوجه التنموي يتلاشى شيئاً فشيئاً، إلى أن تمّ الإجهاد على ما سمي النهج الشهابي عقب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي وضعت حداً للدعم الخارجي لهذا النهج. ثم جاءت الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ لتكرس عودة الزعامات التقليدية إلى مركز القرار الفعلي، ومعها عاد التحالف التقليدي للمصالح السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة قبل مجيء شهاب ليبقي التوجهات التنموية التي عادت تحفل البيانات الوزارية بها حبراً على ورق. ويبقى المثال الناصع على عداء هذا التحالف لأي منتهى تنموي يتمثل بحووله دون إقرار المرسوم رقم ١٩٤٢ المتعلق بزيادة الرسوم الجمركية على استيراد بعض السلع المكمالية والرسوم المتعلق بتنظيم استيراد الدواء.

٣- حصيلة مرحلة ما قبل الحرب الأهلية: "ازدهار" دون تنمية

ساد الاعتقاد - ولا يزال - في أوساط واسعة من اللبنانيين أن مرحلة ما قبل الحرب الأهلية كانت فترة ازدهار اقتصادي. وهذا الاعتقاد صحيح، إذا اقتصر معنى الازدهار على أن الناتج المحلي الإجمالي استمر بتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً راوحت ما بين ٥ و ٦ في المئة سنوياً وبالأسعار الثابتة، بحيث كانت حصة الفرد من هذا الناتج ترتفع بمعدل يناهز ٢ في المئة سنوياً. وقد جرى هذا النمو في ظل توازنات عامة نقدية ومالية داخلية وخارجية ملحوظة، فبقيت الأسعار مستقرة حتى أوائل السبعينات ولم تعان المالية العامة عجزاً يذكر. وبقي لبنان عملياً بمنأى من المديونية بشقيها (الداخلي والخارجي). وعلى الرغم من العجز الكبير في الميزان التجاري، كان الرصيد الصافي لحركة الخدمات والتحويلات من الخارج وحركة رؤوس الأموال يسد هذا العجز ويحقق باستمرار فوائض من احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة. وهذا ما كان ينعكس ثباتاً، لا بل تحسناً، في سعر صرف الليرة. تلك هي معالم

الازدهار اللبناني الذي رفعه الكثيرون إلى مرتبة المعجزة.

لكن معدل النمو هو، كسائر المؤشرات التي تركزت على متوسطات حسابية، مؤشر خادع وأصبح من المتفق عليه أنه لا يمكن بمفرده أن يمثل مؤشراً لحالة تنمية فعلية، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي هذا، المرتفع نسبياً، ترافق في الواقع من الناحية الاقتصادية مع نمو، لا بل تضخم، في قطاع الخدمات على حساب قطاعي الإنتاج الرئيسيين الزراعة والصناعة، إضافة إلى أن محرك هذا النمو كان خارجياً، إذ جاء تلبية لحاجات خارجية على حساب الحاجات المحلية، الأمر الذي جعل مجمل الاقتصاد على درجة عالية من التبعية تجاه الخارج. أما من الناحية الاجتماعية فقد ترافق النمو بتفاوتات عميقة بين المناطق والفئات والطبقات الاجتماعية.

١- التشوه في البنية الاقتصادية

(١) التفاوت الكبير بين القطاعات الاقتصادية: في الواقع، إن معظم النمو الذي حققه الاقتصاد اللبناني جاء من نمو قطاع الخدمات. فالزراعة التي كانت قبيل الحرب الأهلية تشغل نحو ٢٠ في المئة من مجموع القوى العاملة لم تكن تعطي سوى ٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ والصناعة التي كانت تساهم في نحو ١٦ في المئة من الناتج فقط كانت تمثل نحو ١٩ في المئة من القوى العاملة؛ وقطاع البناء الذي كان يساهم في نحو ٥ في المئة من الناتج كان يشغل بدوره نحو ٥ في المئة من القوى العاملة، هذا في حين أن قطاع الخدمات كان يستأثر بنحو ٧٠ في المئة من الناتج ويشغل نحو ٥٦ في المئة من اليد العاملة. ولم تقتصر هيمنة قطاع الخدمات على هذا الجانب الكمي، بل تلازمت مع ضعف بنيوي لقطاعي الزراعة والصناعة جعل درجة ترابطهما وتشابكهما متدنية جداً كما جعل تطورها رهينة لتطور قطاع الخدمات نفسه. وبذلك بقي تطور هذين القطاعين خاضعاً إما للدوافع الخارجية التي تحكم تطور قطاع الخدمات وإما للدوافع المتأتية من قطاع الخدمات. علماً أن هذه الدوافع لم تستطع أن تؤمن للقطاعين المذكورين قاعدة صلبة لنمو لاحق ذاتي ومستقل.

إن معدل النمو الاقتصادي هذا، المرتفع نسبياً، ترافق في الواقع من الناحية الاقتصادية مع نمو، لا بل تضخم، في قطاع الخدمات على حساب قطاعي الإنتاج الرئيسيين الزراعة والصناعة، إضافة إلى أن محرك هذا النمو كان خارجياً، إذ جاء تلبية لحاجات خارجية على حساب الحاجات المحلية.

فالزراعة شهدت نوعاً من الانقسام العمودي داخلها بين قطاعين: قطاع "حديث" نسبياً يتوجه نحو التصدير يبدو أكثر مكنة ورأياً، وبالتالي أكثر إنتاجية؛ وقطاع زراعة "تقليدية" (حبوب، تبغ...) رقعته أكثر اتساعاً ويعيش منها عدد أكبر من المواطنين، إلا أنها بقيت بمنأى من دخول رأس المال الخاص ومن اهتمام الدولة وتميزت بإنشائها المنخفضة. أما الصناعة التي شهدت بعض النمو قبيل الحرب الأهلية وهو مرده إلى ارتفاع الطلب الخارجي ومتطلبات النمو المتسارع لقطاع الخدمات، فقد بقيت في طابعها الغالب صناعة استهلاكية نهائية خفيفة، تقوم على إكمال تحويل منتجات مستوردة نصف أو شبه منتهية الصنع، هذا إذا لم تكن عبارة عن عملية تجميع أو قولية وتغليف لمنتجات منتهية الصنع أصلاً.

أما الجانب الآخر لضعف البنية الإنتاجية فيتمثل بضعف معدلات الاستثمار بوجه عام، إذ لم يتجاوز متوسطها خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٠ إلى ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الاستهلاك كان خلال تلك الفترة يناهز في حجمه حجم الناتج المحلي. واللافت للنظر أيضاً أن الاستثمار في البناء كان يمثل كمتوسط نحو ٦٥ في المئة من مجموع الاستثمارات.

(٢) **الخارج محرك النمو:** لم يكن محرك النمو الاقتصادي في لبنان محركاً ذاتياً بل خارجياً، وبالتحديد عربياً. فقد نتج هذا النمو أساساً من عمل الاقتصاد اللبناني من أجل تأمين حاجات المنطقة العربية المجاورة، عبر اضطراره بدور الوسيط التجاري والمالي والخدمي، في العلاقات التي ربطت هذه المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، بعد سلسلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة المذكورة منذ احتلال فلسطين وحتى الفترة النفطية في بداية السبعينيات مروراً بمجيء أنظمة موجهة في عدد من البلدان. وفي هذا الإطار نلاحظ أن أكثر فروع قطاع الخدمات دينامية هي تلك التي كانت تعمل من أجل تلبية الطلب العربي. فهذا القطاع كان "يصدر" ٦٠ في المئة من ناتجه وكان الخارج يستقطب نحو ٤٥ في المئة من الإنتاج الصناعي ونحو ٣٥ في المئة من الإنتاج الزراعي. أضف إلى ذلك أن الواردات الزراعية كانت تزيد على ٧٥ في المئة من الناتج الزراعي المحلي، والواردات الصناعية كانت تزيد على ١٧٥ في المئة من الناتج المحلي الصناعي، وأن أكثر من ثلث الاستثمارات السنوية كان مصدره خارجياً.

نتج هذا النمو أساساً من عمل الاقتصاد اللبناني من أجل تأمين حاجات المنطقة العربية المجاورة، عبر اضطراره بدور الوسيط التجاري والمالي والخدمي، في العلاقات التي ربطت هذه المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي الغربي.

(٣) **درجة التبعية العالية نحو الخارج:** تبين المعطيات السابقة الذكر إلى أي مدى كانت تبعية الاقتصاد اللبناني نحو الخارج، فهو كان بحاجة إلى الخارج لتصرف الجزء الأكبر من إنتاجه وكان بحاجة إليه لاستيراد القسم الأعظم من حاجاته السلعية، كما أنه كان بحاجة إلى هذا الخارج لتأمين جزء لا يستهان به من الاستثمارات. وإلى هذه المعطيات يمكن إضافة مؤشرين آخرين:

المؤشر الأول، يفيد بأن الصادرات السلعية لم تكن تغطي كمتوسط سوى نحو ٤٠ في المئة من الواردات، الأمر الذي كان يسبب بعجز دائم وكبير في ميزان المدفوعات.

المؤشر الثاني، يفيد بأن قيمة الواردات والصادرات كانت تمثل كمتوسط نحو ٦٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (نحو ١٧ في المئة للصادرات ونحو ٤٣ في المئة للواردات). وإذا أخذنا في الحسبان الصادرات من الخدمات، لارتفعت قيمة مجموع الصادرات والواردات إلى نحو ١١٠ في المئة من الناتج المحلي. وهي نسبة كانت نادرة الوجود على الصعيد العالمي.

لم تقتصر خطورة هذه التبعية على جانبها الكمي، فقد كان يزيد فيها أنها تناولت عناصر أساسية من حياة المواطنين وبنية الاقتصاد. فالجزء الأعظم من المواد الغذائية الأساسية (٥٠ في المئة)، كالحبوب واللحوم والسكر والألبان، كان يستورد من الخارج. وكان هذا الخارج، نفسه هو مصدر الجزء الأعظم من حاجة الاقتصاد إلى المواد الأولية والسلع الوسيطة والإنتاجية.

ارتبطت بمعاناة الاقتصاد اللبناني التبعية المفرطة تجاه الخارج، معاناته الدرجة الكبيرة من الهشاشة وسرعة العطب. فالخدمات شديدة الحساسية تجاه عوامل هي بدورها من طبيعة متقلبة ومتغيرة باستمرار، كعوامل الثقة والأمن والاستقرار السياسي. والأهم أن هذه الأنشطة ارتكزت أساساً على الطلب الخارجي المتناقص من العالم العربي الذي شهد الكثير من الهزات والتغيرات التي كان الاقتصاد اللبناني ينال نصيبه منها، من الانفصال الجمركي عن سوريا وإغلاق الحدود معها مرات كثيرة إلى حرب السويس وحوادث عام ١٩٥٨ وأزمة انقراض وحرب حزيران/ يونيو ١٩٥٨... الخ.

ب- التشوهات والاختلالات على الصعيد الاجتماعي

(١) **التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة بين المناطق:** لم يعم الازدهار جميع المناطق اللبنانية، بل انتعشت مناطق معينة وبقي الحرمان نصيب مناطق أخرى، إذ تمحورت الحياة الاقتصادية حول بيروت ومحيطها القريب من الجبل. ففي هذا المحيط الضيق من الأرض اللبنانية تركزت الأكثرية الساحقة للأنشطة الاقتصادية الموجهة نحو الخارج، والتي شكلت المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي (حركة الاستيراد والتصدير والتراخيص والحركة المصرفية والمالية والحركة السياحية) كما تركزت فيه الأكثرية الساحقة للأنشطة الخدمية الأخرى: معظم إدارات الدولة، وجميع الأنشطة المرتبطة بالإعلام، وجميع الجامعات ومعاهد التعليم العالي، ومعظم المؤسسات المرتبطة بالنشاط الثقافي، و٧٥ في المئة من أسرة المستشفيات، و٨٠ في المئة من المدارس الخاصة المتوسطة والثانوية. وفي هذا المحيط نفسه تركز ما يزيد على ٧٠ في المئة من النشاط الصناعي. وعلى عكس ما قد يتبادر إلى الذهن، كانت بيروت مستفيدة رئيسية من النشاط الزراعي، وخصوصاً التصديري منه، لأن القسم الأكبر من ملاك البساتين والأراضي والقسم الأكبر من ضامني المواسم ومسوقها كان يقيم فيها.

لم يبق من الازدهار لبقية المناطق إذا سوى الفتات. عملياً بقي لهذه المناطق أن تتقاسم ما يفضل عن بيروت من الناتج الزراعي الذي لم يتجاوز بمجملة ٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا أخذنا في الحسبان أن القسم الأكبر من الناتج الزراعي يأتي من زراعة الفواكه والخضار التصديرية المنتشرة حول المدن الساحلية وزحلة، لم يبق لبقية الريف اللبناني سوى الزراعات التقليدية (حبوب، تبغ، زيتون...) التي لا تقي بأمر من يمارسها.

على صعيد الصناعة توزعت بقية المناطق اللبنانية (باستثناء بيروت وضواحيها) نحو ٣٢ في المئة من المؤسسات الصناعية، وذلك على النحو التالي:

١٥ في المئة لما تبقى من الجبل، و ١٠ في المئة للشمال، و ٣ في المئة للجنوب، و ٣,٥ في المئة للبقاع. أما بالنسبة إلى الأنشطة الخدمية ففي الإمكان الجزم بأن بقية المناطق اللبنانية لم تعرف سوى بعض الأنشطة التجارية والحرفية المحلية، إضافة إلى عدد قليل نسبياً من الوظائف الحكومية اللازمة لتسيير الإدارات والمرافق العامة الموجودة في المحافظات والأقضية. يمكن أن نضيف كذلك أن نصيب المناطق اللبنانية الريفية من الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات وغيرها لم يكن بأكبر من نصيبها من الأنشطة الاقتصادية المنتجة مباشرة.

(٢) **الهجرة والنزوح والبطالة:** أدى تركّز النشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية في بيروت وضواحيها إلى تدفّق الريف اللبناني من سكانه، فهاجر قسم منهم نحو الخارج، إذ بلغ معدل الهجرة في النصف الثاني من الستينات نحو عشرة آلاف مهاجر في السنة، في حين توجه قسم آخر نحو بيروت وضواحيها فأصبح هذا الحيز الضيق من الأراضي اللبنانية يستقطب نحو نصف السكان المقيمين. لكن العاصمة وضواحيها بقيت عاجزة عن تأمين فرص العمل المنتجة لجميع النازحين، فكانت النتيجة استقرار معدل البطالة عند مستوى مرتفع نسبياً (نحو ٨ في المئة من مجموع القوى العاملة) وتقشّي الأعمال الهامشية على نطاق واسع، الأمر الذي أدى إلى تكوين حزام عريض من البؤس حول بيروت.

(٣) **التفاوت في توزيع الدخل الوطني:** لم يكن يوجد، في بداية السبعينات من دليل على أن نمط توزيع الثروة والدخل قد تغير عما كان عليه في أواخر الخمسينات. وبحسب بعض التقديرات العائدة للعام ١٩٧١، فإن ما يمكن تسميته الطبقة العليا التي تمثل ١٠ في المئة من الأسر، كانت تستحوذ على ٤٨ في المئة من الدخل الوطني. في المقابل لم تحظ الطبقة الفقيرة التي كانت تمثل ٥٠ في المئة من الأسر إلا بـ ١٧ في المئة من الدخل الوطني. أما الطبقة الوسطى التي تمثل ٤٠ في المئة من الأسر فكانت حصتها ٣٥ في المئة من الدخل القومي. ومن حسابات تقريبية قمنا بها لتقدير حصص مختلف الفئات المهنية الاجتماعية من الناتج عام ١٩٧٠ تبين لنا أن فئة أصحاب الأعمال التي كانت تمثل ٧,٥ في المئة من مجموع القوى العاملة كانت تحظى بنحو ٥٥ في المئة من الناتج، وإذا عزلنا داخل هذه الفئة، فئة أرباب العمل في قطاعات التجارة والمال التي لا تمثل سوى ٢,٤ في المئة فقط من مجموع القوى العاملة، تكون حصتها نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

(٤) **القصور الواضح في مجال تأمين الحماية الاجتماعية:** على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في العهد الشهابي وما بعده، في مجال توسيع شبكات البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية بحيث أصبحت تشمل جزءاً كبيراً من المناطق الريفية والفئات المحرومة (طرق، مياه، كهرباء، خدمات صحية وتعليمية حكومية...)، فقد ظل التعليم الخاص طاغياً. ففي مطلع السبعينات كان التعليم الرسمي لا يشمل سوى ٤٥ في المئة من مجموع التلاميذ في مراحل التعليم الثلاث. أضف إلى ذلك أن نسبة الأولاد خارج المدارس من فئة الأعمار ٦-١٤ سنة كانت ١٢,٥ في المئة وأن نسبة الأميين من مجموع السكان الذين تزيد أعمارهم على عشر سنوات كانت مرتفعة جداً (نحو ٣١ في المئة).

على الرغم من الزيادة الملحوظة التي تحققت في عدد طلاب الجامعة اللبنانية فإن ديمقراطية التعليم بقيت كما نتذكر شعاراً يجب به الطلاب شوارع بيروت؛ ذلك أن الجامعة الوطنية (أي التعليم الجامعي المجاني) بقيت تقتصر على الكليات التطبيقية، كما بقيت تقتصر إلى الحد الأدنى من التجهيزات الضرورية (معدات، أبنية، كفاءات) إضافة على عدم حصول الطلاب على التقديرات الكافية لتفرغهم للدراسة.

وتفقد الإحصاءات العائدة إلى تلك الفترة (مطلع السبعينات) أن ٤٢ في المئة من المساكن كانت تعاني حالة ازدحام شديد. وفي المجال الصحي كانت أسرة المستشفيات الحكومية تمثل ١٢ في المئة فقط من مجموع أسرة المستشفيات في لبنان. وهنا لا بد من الإشارة إلى الخطوة المتقدمة التي منحتها قيام مؤسسة الضمان الاجتماعي في النصف الثاني من الستينات، إلا أن الحرب لم تترك لهذه المؤسسة الوقت الكافي لتؤدي دوراً مهماً في المجال الصحي، فبقيت تقتصر على أقل من ٣٠ في المئة من القوى العاملة وعلى عدد محدود من التقديرات.

٤- لماذا فشل المشروع التنموي الشهابي

من الصعب إجراء معالجة واقعية لهذا الموضوع في هذا السياق. فما يمكن فعله هو استخلاص بعض الأفكار التي تمثل عناصر إجابة عن السؤال المطروح، منها:

أ- لم يحمل المشروع التنموي إلى الحكم قوى اجتماعية جديدة وإنما هو شخص بمفرده وصل إلى مركز القرار السياسي الأساسي في البلاد (رئاسة الجمهورية) بتقاهم خارجي.

ب- كان من الطبيعي أن يلقى مشروع الرئيس شهاب معارضة شديدة من العصب الرئيسي للطبقة السياسية التقليدية المتمثلة بالزعامات التي ترتبط مصالحها بالبرجوازية الكبرى التجارية والخدمية وكبار مالكي الأراضي (الإقطاع السياسي)، ولكنه لم يعتمد في مواجهة هؤلاء على قوى سياسية جديدة أو تحريك وتأييد قوى شعبية، وإنما اعتمد على الأجهزة الأمنية والبيروقراطية من جهة، والدعم الخارجي من جهة أخرى.

ج- تشوب المشروع التنموي الشهابي نفسه نقاط ضعف رئيسية، أهمها أن بعض الأطر المؤسسية التي استحدثت لم ترتبط بخطط تنموية فعلية متكاملة، ذات أهداف واضحة ومكتملة، على صعيد تنويع الإنتاج وإيجاد فرص عمل. والخطط التي وضعت (برامج الاستثمار في البنى الأساسية) لم يجر الالتزام بتنفيذها، فتحولت المؤسسات الجديدة عن أهدافها الأصلية إلى إدارات عادية انضمت إلى صنف الإدارات التقليدية البيروقراطية غير المنتجة. ولم تبذل جهود تذكر لإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، سواء عن طريق توجيهه إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة والمولدة لفرص العمل في الريف، أم عبر إشراكه في تحمل جزء من أعباء تمويل التنمية. فآخذت جهود الدولة التي اقتصرت على توسيع شبكة البنى والخدمات الأساسية تقعد زخمها تدريجاً، مع تضروب أموال الاحتياطي التي جرت مراكمتها في الضمينات. ولم يُعس بالنظام الضريبي لتحصيل الأغنياء أي عبء إضافي.

د- لم ينبت النهج التنموي الشهابي وينمو على أرض صلبة، لا سياسياً ولا اجتماعياً ولا اقتصادياً، الأمر الذي جعله يضعف كثيراً مع انتهاء مدة رئاسة شهاب نفسه، ليضمحل عملياً مع تغير الظروف الخارجية التي جاءت بصاحب النهج إلى الحكم (حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧).

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الأهلية

أو بؤس محاولة تكرار التجربة

الأوراق الأخرى في هذا المحور تسلط بما فيه الكفاية من أضواء على مختلف جوانب السياسة الاقتصادية التي اعتمدت في إطار مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار وما أفضت إليه من نتائج. لذلك سأكتفي هنا بالتركيز على فكرة رئيسية مفادها أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعانيها لبنان في الوقت الحاضر، التي أصبحت أزمة نمو وتنمية معاً بعدما كانت قبل الحرب الأهلية أزمة تنمية، ما هي في الواقع إلا أزمة استمرار النظام اللبناني "الحر" اقتصادياً و"الطائفي" سياسياً بوجهه التقليدي، وبخاصة استمرار ارتكازه على الصعيد الاقتصادي إلى الأقاليم الثلاثة نفسها أي:

١- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يكون إلا اقتصاد تجارة وخدمات.

٢- إن النشاط الاقتصادي اللبناني لا يمكن أن يكون في الأساس إلا مع الخارج وفي الخارج.

٢- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا في ظل أكثر الأشكال الليبرالية تطرفاً.

١- النمو والتنمية في مشروع " النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار "

في وقت كان لبنان في أمس الحاجة إلى سياسة تعمل على تحويل النمو الاقتصادي المحقق إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، جاءت الحرب لتضع حداً لحركة النمو نفسها وتراكم على الاختلالات السابقة كما كبيراً وخميراً من المشاكل الجديدة: قدر كبير من الخراب والدمار، وبالتالي الخسائر التي لحقت برأس المال البشري والمادي، تقلص الناتج المحلي، تزايد العجز في المالية العامة، ارتفاع الديونية، تدهور سعر صرف الليرة، ارتفاع معدلات التضخم، تدهور القدرة الشرائية للأجور، اتساع دائرة الهجرة والتهجير والبطالة... الخ.

انتقل لبنان إذاً إلى مرحلة السلم الأهلي مع أزمة اقتصادية اجتماعية عامة وشاملة. لكن على عكس ما كان الأمر عليه بالنسبة إلى الجانب السياسي للانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، الذي حظي ببرنامج مفصل وشامل في " وثيقة الرفاق الوطني " المعروفة باتفاق الطائف، فإن الشأن الاقتصادي الاجتماعي لم يحظ إلا بعدد قليل من المبادئ العامة.

لكن اللافت للنظر هو أن الذين صاغوا هذه المبادئ كانوا (كما كان الرئيس شهاب) متبهمين إلى العلاقة بين غياب التنمية المتوازنة وبين المحنة التي مرّ بها لبنان. فقد نصّت الوثيقة على أن " الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام "، كما أكدت ضرورة " اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً " وضرورة " العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي ".

بمعنى آخر لم ير واضعو هذه النصوص أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تولدت من الحرب الأهلية هي مشاكل قائمة بذاتها يمكن معالجتها باستقلال عن جذورها المتشعبة باختلالات التي كانت قائمة قبل الحرب في البنية الاقتصادية.

المفارقة كانت هي أن القوى المتصارعة في الحرب، التي تقاسمت السلطة بعد اتفاق الطائف، مع أرجحية لقوة كان من المفترض أنها تمثل مناطق وفئات اجتماعية همشها نمط النمو الذي كان سائداً " قبل الحرب "، رأيناها عاجزة عن ترجمة هذه المبادئ إلى سياسات وبرامج محددة إلى أن جاء المرحوم الرئيس الحريري بمشروعه للنهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار.

١- المعالم الرئيسية لمشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار

من الواضح أن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لم يتأسس بدوره على المبادئ التي تضمنها اتفاق الطائف ولا على الاعتبارات التي انطلق منها، وإنما تأسس على أن الحرب الطويلة والمدمرة التي شهدتها لبنان كانت بمنزلة كارثة طبيعية (لنقل زلزال) حلت بالاقتصاد اللبناني، وأن المهمة الرئيسية المطروحة على مشروع النهوض تتلخص بإعادة بناء الاقتصاد

اللبناني على الاسس نفسها التي كان قائماً عليها قبل الحرب وبالهيكـل نفسه، مع بعض التحسينات الخارجية إن أمكن. بعبارة أخرى سعى مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار وراء هدف أساسي تمثل بالعمل على استئناف مسيرة النمو الاقتصادي التي عرفها لبنان قبل الحرب وبالنمط نفسه القائم على إنتاج الخدمات لحساب المنطقة (دور الوساطة) وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي إلى حدوده الدنيا. ولم تجد صدئ لدى المسؤولين تلك الأصوات التي أطلقها في حينه العديد من المهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي (ونحن منهم)^(٧)، التي كانت تقول إنه لا يمكن معالجة المشاكل والاختلالات التي خلفتها الحرب باستقلال عن معالجة الاختلالات البنوية الموروثة من مرحلة ما قبل الحرب، وخصوصاً أن المستجدات الإقليمية والعالمية تجعل من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل أن يعود لبنان إلى تادية دوره الإقليمي التقليدي (دور الوساطة)، وإنه إذا لم يجر العمل على إطلاق عملية النمو من خلال رؤية تنموية تهدف إلى إعادة إرساء البنية الاقتصادية الاجتماعية على أسس أكثر توازناً، فهذا معناه العمل على العودة إلى حرب جديدة وفي أحسن الاحوال التأسيس لمرحلة جديدة من الخفضات والازمات الاجتماعية العنيفة فضلاً عن جعل مشروع النهوض باهظ التكاليف.

المهم أن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار انطلق من فكرة أساسية مفادها أن المشكلة الرئيسية التي يعانيها الاقتصاد اللبناني بعد الحرب هي مشكلة نمو، وأن المهمة الأساسية المطروحة على المشروع هي إعادة إطلاق حركة النمو التي أوقفتها الحرب. ومسؤولية الدولة تنحصر تحديداً في توفير المناخ المناسب ليقوم القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) باستثمار رؤوس الأموال اللازمة في عملية الإنتاج، بحيث يمكن التعويض عن الخسائر التي لحقتها الحرب في أسرع وقت ممكن. وعلى هذا الأساس قام المشروع الرسمي للنهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار، بصرف النظر عن الصيغ المختلفة التي ظهر فيها، على ثلاث ركائز أساسية:

- إطلاق برنامج ضخم لإعادة إعمار وتحديث ما تهدم وتقامد خلال الحرب من بنى أساسية مادية ومرافق صحية وتربوية.
- تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال تحسين ثم تثبيت سعر صرف الليرة وتقليص العجز في الموازنة تدريجاً وصولاً إلى إختفائه.
- تحديث الأطر المؤسسية (وخصوصاً من الناحيتين التنظيمية والتشريعية) التي من شأنها حفز نشاط القطاع الخاص مع التركيز بهذا الخصوص على المجال المصرفي والمالي والضريبي.

إن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لم يتأسس بدوره على المبادئ التي تضمنها اتفاق الطائف ولا على الاعتبارات التي انطلق منها، وإنما تأسس على أن الحرب الطويلة والمدمرة التي شهدها لبنان كانت بمنزلة كارثة طبيعية حلت بالاقتصاد اللبناني، وأن المهمة الرئيسية المطروحة على مشروع النهوض تتلخص بإعادة بناء الاقتصاد اللبناني على الأسس نفسها التي كان قائماً عليها قبل الحرب

(٧) انظر على سبيل المثال "وقائع مؤتمر إمام لبنان الاقتصادي" بيروت، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ١٧-٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٢.

وكانت الخاية من البرنامج الضخم للاستثمار في مشاريع البنى الاساسية تهينة لبنان لدخول مرحلة السلام التي كان يعتقد انها مقبلة على منطقة الشرق الأوسط، وذلك من موقع يؤله لفوض معتوك المناقسة مع اطراف في هذه المنطقة سبقتة أشراطاً بعيدة في مجال البنى التحتية. وحلول السلام في المنطقة مع ما سيجلبه من استقرار سياسي، سيكون حافزاً إضافياً للقطاع الخاص الاجنبي واللبناني (المقيم والمهاجر) على الاستثمار. أما تمويل البرنامج فكان الرهان في خصوصه على تدفق المساعدات من الأشقاء والأصدقاء على هيئة قروض ميسرة مع قدر كبير من الهبات والمنح.

الملاحظ هو أن برنامج إعادة الإعمار (وهو ما سمي خطة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار) لم يستقر على صيغة معينة. لكن اللافت أنه في آخر صيغة له (خطة ١٩٩٥-٢٠٠٧) توقع أنفاقاً للقطاع العام والخاص قدره ٧٢ مليار دولار (حصة القطاع العام منها ٢١ مليار)، سينتج منها معدلات نمو يحققها الناتج المحلي الإجمالي يراوح ما بين ٦ و ٩ في المئة سنوياً.

لم يقتصر مشروع النهوض على استعادة معدلات النمو المرتفعة التي تصقت قبل الحرب وإنما استهدف أيضاً استعادة نمط النمو نفسه الذي كان سائداً بركنيتيه الأساسيةتين: النظام "الحر" وإنتاج الخدمات لحساب الخارج (دور الواسطة). فالمسؤولون لم يكفوا عن إعلان تمسكهم "بالنظام الاقتصادي الحر" وصورة النظام الاقتصادي الحر الذي يقصدونه تكاد تكون طليق الأصل عن الذي كان سائداً قبل الحرب. فطالما صرحوا أن التخطيط أصبح بعد انهيار المنظومة الاشتراكية من الماضي. وخطة النهوض نفسها لم تتضمن أية معالجة مستقلة للاختلالات البنوية الاقتصادية والاجتماعية، والمشاكل الاجتماعية تحديداً ترك أمر معالجتها للنمو الاقتصادي.

والنمو الاقتصادي نفسه ترك أمره للقطاع الخاص. ودور الدولة يقتصر كما في السابق، على تأمين ما يلزم لهذا القطاع من مناخ ملائم، وتحديداً ما يلزم في المجالات الثلاثة نفسها (البنى التحتية والاستقرار المالي والنقدي والتشريعات التي تصون حرية المبادرة الفردية وتصون مصالحها). أما لنهاية البنية الإنتاجية فلم يرها أصحاب المشروع بدايةً تختلف في المستقبل عنها في الماضي. فالاقتصاد اللبناني سيقوم أساساً على إنتاج الخدمات لحساب الخارج (لبنان مركز المنطقة المالي والتجاري والسياحي والثقافي... الخ). وفي السنوات الأخيرة تحول النموذج من صيغته اللبنانية التقليدية إلى نموذج أكثر حداثة وهو نموذج دبي. وفي هذا الإطار نلاحظ أن مشاريع البنية الأساسية التي تضمنتها خطة النهوض وكذلك مشروع تطوير الوسط التجاري لبيروت (سوليدير) من حيث طبيعتها وتمفصلها جاءت بهدف رئيسي هو إطلاق قطاع الخدمات، لأن تعزيز قطاعات الإنتاج السلعية (الزراعة والصناعة) كان يتطلب توليفة أخرى من المشاريع. إلى ذلك أضف أن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لم يتضمن (أو يترافق مع) خطاً أو سياسات واضحة ومحددة المعالم لتطوير قطاع الإنتاج.

٢- حصيلية مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار: لا نمو ولا تنمية

تتناول الأوراق الأخرى في هذا المحور بالتفصيل السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والاجتماعية التي انتهجت في إطار مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار وما اقتضت إليه

هذه السياسات من نتائج. لذلك سيقصر الكلام هنا على المعطيات الرئيسية التي تبين كيف أن محاولة استرجاع نمط النمو الاقتصادي الذي كان سائداً قبل الحرب (بالاقتصاد الثلاثي التي ارتكز عليها هذا النمو) في ظل التغييرات العميقة في الظروف الخارجية (الإقليمية والدولية) التي أحاطت بالازدهار اللبناني حينذاك، قد أدت ليس إلى غياب التنمية وحسب بل أيضاً إلى تلاشي النمو المشوه نفسه.

١- تلاشي النمو المشوه

إذا نظرنا إلى أداء الاقتصاد اللبناني خلال مجمل الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣، نلاحظ أن هذا الأداء كان رديئاً بوجه عام، إذ إن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان بحسب تقديرات البنك الدولي نحو ٣,٣ في المئة كمعدل وسطي في السنة. ويرجع ضعف هذا الأداء إلى جملة من الأسباب التي انتبخت من السياسات التي انتهجت في إطار مشروع النهوض، وأهمها:

(١) انخفاض مستوى الاستثمار بوجه عام، فمجموع الاستثمارات (العامة والخاصة) (التكوين القائم لرأس المال الثابت) التي لم تتجاوز عام ١٩٩٧ (٢٢ في المئة) من الإنفاق الوطني أصبحت لا تمثل سوى ١٥,٣ في المئة من هذا الإنفاق عام ٢٠٠٢^(٨). وهذا الانخفاض في مستوى الاستثمار جاء كحصيل لانهيار مستوى الاستثمار من قبل القطاعين العام والخاص. ففي ما يتعلق بالنفقات الاستثمارية الحكومية نلاحظ أن نسبتها من مجموع النفقات الحكومية في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ بقيت في حدود ١٤ في المئة فقط^(٩). أما في ما يتعلق بالإنفاق الاستثماري الخاص فالأفلاك للنظر أنه بقي متدنياً على الرغم من وفرة الموارد المالية، وخصوصاً منها المتدفقة من الخارج؛ وهذا له أسباب متعددة يتعلق معظمها بالسياسة النقدية المعتمدة، فالمستوى المرتفع لأسعار الفائدة نتج منه انحراف في توظيف الموارد المتاحة تمثل باستقطاب سندات الخزينة لما بين ٥٠ في المئة و ٦٠ في المئة من توظيفات القطاع المصرفي، والباقي ذهب في معظمه للتوظيف في قطاعي التجارة والبناء^(١٠). إن ارتفاع أسعار الفائدة مضافاً إليه الارتفاع الذي شهدته أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى (الطاقة الكهربائية والتفطية والنقل والمقارات والاتصالات...) جعل تكاليف الإنتاج في القطاعات الأخرى، ولا سيما الزراعية والصناعية، عالية جداً، الأمر الذي قلّص من القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية ولجئ نمو الصادرات وزاد في تقاوم أزمة الإنتاج المحلي القابل للتبادل الدولي. إن الاستمرار بسياسة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية تجاه

إنَّ الاستمرار بسياسة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية تجاه الدولار على مستوى مرتفع، أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وتزايد مزاحمتها للسلع المنتجة محلياً في السوق المحلية.

الدولار على مستوى مرتفع، أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وتزايد مزاحمتها للسلع المنتجة محلياً في السوق المحلية (أسعار الواردات انخفضت بنسبة ٤,١ في المئة كنسوة سنوي بسبب ارتفاع قيمة العملة الوطنية)^(١١). لهذه الأسباب وغيرها (التعقيدات الإدارية، نقص الشفافية، مظاهر الفساد)، نلاحظ بوجه خاص أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان،

(٨) وزارة الاقتصاد والتجارة، الحسابات الاقتصادية في لبنان ١٩٩٧-٢٠٠٢ (بيروت: الوزارة، ٢٠٠٤).
(٩) تزيق كسبر، الاقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢ (بيروت: دار الشؤون، ٢٠٠٥).
(١٠) وزارة الشؤون الاجتماعية، الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وتحديات (بيروت: الوزارة، ٢٠٠٤).
(١١) وزارة الاقتصاد والتجارة، الحسابات الاقتصادية في لبنان ١٩٩٧-٢٠٠٢.

باستثناء القطاع السياحي، محدوداً جداً^(١٧).

(٢) لم يؤد قطاع البناء (الأبنية والأشغال العامة) الذي حصل على القسم الأكبر من التكوين القائم لرأس المال (نحو ١٧,٥ في المئة من مجموع الاستثمارات العامة والخاصة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢)^(١٨) الدور المنتظر منه كمحرك لبقية الأنشطة الاقتصادية، لأن الجزء الأكبر من عوامل الإنتاج والمخلفات في هذا القطاع (يد عاملة، آلات ومعدات، شركات مقاوله، خبرات... الخ) كان مصدره غير لبناني. فقد تسرب جزء كبير من الاستثمارات في القطاع المذكور إلى الخارج على هيئة أجور لليد العاملة وأرباح للشركات الأجنبية، وتكاليف آلات ومعدات.

(٣) من ناحية ثانية نلاحظ أن أداء الاقتصاد اللبناني خلال الفترة المشار إليها لم يكن على الوتيرة نفسها. فمن الواضح أن الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى من هذه الفترة، وخصوصاً السنوات ١٩٩٢-١٩٩٥، حقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً بلغ متوسطها السنوي نحو ٦,٥ في المئة ونحو ٥,٧ في المئة إذا شملت هذه الفترة السنتين ١٩٩٦ و ١٩٩٧. ثم أخذ معدل النمو ينخفض تدريجاً بدءاً من عام ١٩٩٦ ليبلغ الصفر عام ٢٠٠٠ ثم يعود ليرتفع قليلاً في السنوات التالية، حيث المعدل الوسطي لنمو الناتج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ لم يعد يتجاوز ٢ في المئة^(١٩). (إذا أخذنا في الحسبان معدل نمو السكان تكون النتيجة أن معدل ناتج الفرد بقي دون زيادة). بمعنى آخر فإن معظم الزيادة التي حققها الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢ إنما تحققت قبل العام ١٩٩٥ بسبب كثافة الإنفاق الحكومي على إعادة إعمار البنى التحتية والمرافق العامة من جهة، ومن جهة ثانية بسبب كثافة الاستثمار من قبل القطاع الخاص في الأبنية السكنية والعقارات بوجه عام الناتجة من التوقعات المتفائلة في ذلك الوقت لزيادة الطلب على العقارات المبنية، التي جاءت بدورها في سياق الرهان على استعادة لبنان دوره الاقتصادي في المنطقة. أضف أيضاً أنه في سياق موجة التفاؤل هذه، أخذت المنشآت الاقتصادية في السنوات التالية للحرب مباشرة في تشغيل طاقاتها الإنتاجية التي كانت معطلة وتجديد بعض تجهيزاتها. وقد شجعها على ذلك تزايد الطلب الاستهلاكي المكبوت في أثناء الحرب. لكن مع التيقن من أن الرهان على قرب حلول السلام في المنطقة كان في غير محله، وتركيز الحكومة على اهتمامها على الأوضاع المالية المتردية وأعمالها القيام بالإصلاحات الضرورية لتحريك النشاط في القطاعات الإنتاجية الأخرى، أخذت معدلات النمو تنخفض بدءاً من العام ١٩٩٦ يدفع مباشرة من الأزمة التي أخذ قطاع البناء يمر بها، ذلك أن انحصار موجة التفاؤل جعل مستوى الطلب على العقارات المبنية وغير المبنية يبتعد نزولاً عن مستوى العرض المرتفع.

ب- استمرار التشوه / الخلل في البنية الاقتصادية

(١) استمرار الخلل في التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي: تؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة بوجه عام ما سبق ذكره عن الخصائص الرئيسية للنمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية وأهمها^(٢٠):

(١٧) كسبان، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢.

(١٨) وزارة الاقتصاد والتجارة، المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) تعتمد بوجه رئيسي على المعطيات الإحصائية التي تغطيها الحسابات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٤-٢٠٠٢.

(أ) إن تركّز الإنفاق الاستثماري في قطاع البناء خلال النصف الأول من التسعينات جعل حصة هذا القطاع في تلك الفترة ترتفع إلى نحو ٩,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (بعدما كانت حصة هذا القطاع في السنوات القليلة التي سبقت الحرب الأهلية لا تتجاوز ٤,٥ في المئة من الناتج). ونتيجة للآزمة التي أخذ يعانيها هذا القطاع بعد عام ١٩٩٦ أخذت حصته في الناتج تتدنّى لتصل إلى ٧,٧ في المئة في عام ٢٠٠٢، محققاً تراجعاً قدره ٢,٩ في المئة في السنة كمتوسط.

(ب) إذا وضعنا قطاع البناء بوجه عام جانباً تضعف مساهمة قطاعات الإنتاج السلمي الأخرى في تكوين الناتج المحلي. ونلاحظ بوجه خاص تدني حصة هذه القطاعات من الناتج خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢. فقطاعاً الزراعة والصناعة اللذان كانا عام ١٩٩٧ يمثلان مجتمعين نحو ٢١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت حصتهما إلى ١٨,٥ في المئة عام ٢٠٠٢.

واللافت للنظر أكثر هو انخفاض حصة الصناعة من ١٢,٥ في المئة إلى ١١,٧ بحيث بقي معدل نمو هذا القطاع أدنى من نمو الناتج بوجه عام، ولم يتجاوز ١,٧ في المئة في السنة كمتوسط. إن تطور قطاعي الزراعة والصناعة خلال فترة ما بعد الحرب يعكس ما سبق ولاحظناه من ضعف الاهتمام الذي أولته سياسة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لهذين القطاعين. فالإنفاق الاستثماري العام الذي توقعته خطة "أفق ٢٠٠٠" على مجمل القطاعات الإنتاجية (باستثناء البناء) لم تتجاوز حصته من مجموع الإنفاق في الخطة نسبة ٨ في المئة. أما حصة الصناعة من تسليفات الجهاز المصرفي للقطاع الخاص فلم تتجاوز ١٣ في المئة، في حين أن نصيب الزراعة من هذه التسليفات بقي في حدود ٢ في المئة فقط^(١٦). أضف إلى ذلك العوائق الأخرى التي اصطدم بها نمو هذين القطاعين والذي سبقت الإشارة إليها، وهي المتعلقة بالعوامل الكثيرة التي عملت على رفع تكلفة الإنتاج والحد من القدرة التنافسية لهذين القطاعين في السوقين المحلية والخارجية.

(ج) مقابل انخفاض حصة القطاعات المنتجة للسلع (بما فيها قطاع البناء) من ٣,٢٠ في المئة إلى ٢,٦,٢ في المئة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفعت حصة الخدمات خلال الفترة نفسها من ٦٩,٧ في المئة إلى ٧٣,٨ في المئة. واللافت للنظر هو

أن قطاع النقل والاتصالات كان الأكثر ديناميّة بحيث حقق معدل نمو حقيقي قدره كمتوسط ٧,٨ في المئة في السنة. وجاء هذا نتيجة العناية الخاصة التي حظي هذا القطاع بها في برامج الحكومة الاستثمارية، بما في ذلك التحسينات التقنية والإدارية التي لحقت به. أما معدل النمو المرتفع نسبياً لقطاع الإدارة الحكومية ٤,٩ في المئة في السنة فممرده أساساً إلى التوسع في حركة الاستخدام في هذا القطاع من جهة وإلى رفع أجور الموظفين فيه بنسبة ملحوظة في بداية الفترة. أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن ضعف نمو "الخدمات الأخرى" (٠,٧ في المئة في السنة) يخفي في الواقع النمو الملحوظ لعدد من القطاعات الفرعية التي يتضمنها، وهي بالتحديد القطاع

إنّ تطور قطاعي الزراعة والصناعة خلال فترة ما بعد الحرب يعكس ما سبق ولاحظناه من ضعف الاهتمام الذي أولته سياسة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لهذين القطاعين. فالإنفاق الاستثماري العام الذي توقعته خطة "أفق ٢٠٠٠" على مجمل القطاعات الإنتاجية (باستثناء البناء) لم تتجاوز حصته من مجموع الإنفاق في الخطة نسبة ٨ في المئة.

المصرفي والقطاع الفندقي وتسارع نمو قطاع الفنادق (٢٠٠٣-٢٠٠٢) حين نشطت حركة السياحة.

(٢) استمرار القلبية الشديدة نحو الخارج: يظهر من البيانات الإحصائية الرسمية المتوافرة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢^(١٧)، أن حجم الاستيراد من السلع والخدمات خلال الفترة المذكورة بقي يميل كمتوسط نحو ٤٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن حجم المصادرات من السلع والخدمات لم يميل كمتوسط إلا نحو ١٥ في المئة من الناتج. أي أن المصادرات لم تغط أكثر من ٣٦ في المئة من المستوردات. لكن إذا أخذنا في الحسبان المصادرات والواردات من السلع فقط، نلاحظ أن نسبة التغطية تنخفض إلى نحو ١٥,٥ في المئة. من ناحية ثانية نلاحظ أن حجم الإنفاق الوطني يتجاوز كثيراً حجم الناتج المحلي الإجمالي فيمتثل كمتوسط خلال الفترة نفسها نحو ١٢٧ في المئة منه، أي أن ٢٧ في المئة من الموارد المتاحة تأتي من الخارج، علماً أن حجم الاستهلاك بمفرده يتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ يمتثل كمتوسط نحو ١٠٣ في المئة منه.

ج - استمرار التشوه والخلل على الصعيد الاجتماعي

(١) الخلل في توزيع الدخل الوطني: يظهر من المسح الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٧، أن الفوارق في توزيع الدخل لا تزال كبيرة نسبياً، إذ إن ٤٠ في المئة من السكان لا يحصلون على أكثر من ٤,١٢ في المئة من إجمالي الدخل الوطني. في المقابل هناك ١٤ في المئة من السكان يحصلون على نحو ٤٣ في المئة، إنما الفئة الوسطى التي تمثّل نحو ٤٤ في المئة من السكان فتحصل على نحو ٤٧ في المئة من الدخل الإجمالي.

إن الفوارق في توزيع الدخل لا تزال كبيرة نسبياً، إذ إن ٤٠ في المئة من السكان لا يحصلون على أكثر من ٤,١٢ في المئة من إجمالي الدخل الوطني. في المقابل هناك ١٤ في المئة من السكان يحصلون على نحو ٤٣ في المئة.

وإذا عدينا توزيع الودائع المصرفية مؤشراً على مدى تركيز الثروة نلاحظ أن هذه الدرجة عالية في لبنان، إذ إن ٢ في المئة فقط من مجموع حسابات الودائع استقطبت في أواخر التسعينات من القرن الماضي نحو ٥٩ في المئة من قيمة الودائع الإجمالية في الجهاز المصرفي، في حين أن ٦١ في المئة من مجموع الحسابات لا تستقطب إلا ٢ في المئة من قيمة الودائع. إضافة إلى هذه المعطيات، تضمنت الحسابات الوطنية لعام ١٩٩٧ توزيعاً للناتج المحلي الإجمالي بحسب عوامل الإنتاج. ويتبين من هذا التوزيع أن الأجور مكّلت نحو ٣٥,٤ في

المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا استثنينا من الناتج المحلي الإجمالي مجموع الضرائب وافتلاك رأس المال، ترتفع نسبة الأجور إلى نحو ٤٣ في المئة (علماً أن نسبة أصحاب الأجور من مجموع القوى العاملة تقع في حدود ٦٥ في المئة) والباقي عبارة عن فوائد وأرباح. وقدرت إحدى الدراسات أن حصة الفوائد الإجمالية (بما فيها الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة والودائع المصرفية وحسابات الإنجاز) قد زادت من ١٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢ إلى نحو ٢٦ في المئة عام ١٩٩٩، وذلك نتيجة السياسات المالية والنقدية التي اعتمدت^(١٨).

(١٧) وزارة الاقتصاد والتجارة للمصدر نفسه.

(١٨) وزارة الشؤون الاجتماعية، الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق.

(٢) اتساع دائرة الفقر: بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة التي أصدرتها وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨ والتي اعتمدت دليلاً مكملاً لقياس الأحوال المعيشية في لبنان يتكون من ١١ مؤشراً موزعة على أربعة مجالات (السكن، المياه والصرف الصحي، التعليم، ومؤشرات متصلة بالدخل)، أن "دلائل أحوال المعيشة" عام ١٩٩٦ كان منخفضاً بالنسبة لـ ٢٨,٤ في المئة من الأفراد و ٢٥ في المئة من الأسر.

أما المسح الذي قامت به إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٧ للأوضاع المعيشية في لبنان فقد أظهر أن نحو ١٧,٦ في المئة من الأفراد و ١٢,٩ في المئة من الأسر يعيشون تحت خط الفقر الأدنى (إذا حسبنا أن هذا الخط هو نحو ٣٣٢ دولاراً للأسرة المكونة من خمسة أفراد) وأن نحو ٢٨,٩ في المئة من الأفراد و ٣١ في المئة من الأسر يعيشون تحت خط الفقر الأعلى (إذا حسبنا أن هذا الخط هو فقط ٥٣٣ دولار للأسرة المكونة من خمسة أفراد).

آخر تقدير لخطوط الفقر ونسب الفقراء يعود إلى عام ٢٠٠١ (قامت به دراسة أجريت لحساب مجلس الإنماء والإعمار وصندوق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، بين أن ٧,١ في المئة من مجموع الأسر في لبنان تعيش تحت خط الفقر الأدنى (المقدر بنحو ٢٤٠ دولاراً في الشهر للأسرة المكونة من ٤,٦ أفراد) ونحو ٤٢ في المئة من مجموع الأسر في لبنان تعيش تحت خط الفقر الأعلى (المقدر بنحو ٧٨٢ في الشهر للأسرة).

(٣) التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين المناطق: ليس هنالك معطيات وافية حول هذا الموضوع وخصوصاً في ما يتعلق بتوزيع النشاط الاقتصادي في لبنان بحسب المناطق. ولكن المعطيات الجزئية المتوافرة تكفي لإظهار مدى التفاوت الذي لا يزال موجوداً بين المناطق على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يُظهر المسح الذي أجرت جامعة القديس يوسف في بيروت عام ٢٠٠١ أن بيروت وضواحيها تستقطب حوالي ٣٦ في المئة من مجموع السكان المقيمين في لبنان ونحو ٣٩ في المئة من مجموع القوى العاملة ونحو ٤٥ في المئة من العاملين في قطاع الصناعة وما بين ٤٢ في المئة و ٥٢ في المئة من العاملين في قطاعات التجارة، والفنادق والمطاعم، والنقل والمواصلات، والصحة وخدمات المؤسسات.

من ناحية ثانية، أظهرت خارطة أحوال المعيشة لعام ١٩٩٦ أن هنالك سبعة أفضية (من أصل ٢٦ قضاء في لبنان) وهي الأفضية الطرفية في شمال لبنان وجنوبه، ترتفع فيها نسبة الأسر التي تعيش دون عتبة إشباع الحاجات الأساسية إلى ما بين ٤٥ في المئة و ٦٧ في المئة. وهذه الأفضية تشترك في عدد من الخصائص، أهمها: ارتفاع معدل الأمية ومتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة ومعدل الإعالة العمرية وانخفاض معدل الالتحاق المدرسي للأطفال في الفئة العمرية ٦-١٢ سنة. أما دراسة مجلس الإنماء والإعمار فقد بين أن هنالك ١٥ قضاءً (من أصل ٢٦ قضاء) ترتفع فيها نسبة الفقر المدقع (٣٤٠ دولاراً للأسرة في الشهر) عن المعدل في لبنان و ٧,١ في المئة. وفي ٦ من هذه الأفضية ترتفع نسبة الفقر المدقع على ما بين ١٥ و ٢٢ في المئة.

إذ إن ٢ في المئة فقط من مجموع حسابات الودائع استقطبت في أواخر التسعينات من القرن الماضي نحو ٥٩ في المئة من قيمة الودائع الإجمالية في الجهاز المصرفي، في حين أن ٦١ في المئة من مجموع الحسابات لا تستقطب إلا ٢ في المئة من قيمة الودائع.

(٤) تزايد معدلات البطالة والهجرة: لم تعمل معدلات النمو المقبولة التي تحققت في النصف الأول من التسعينات على لجم معدلات البطالة والهجرة المرتفعة نسبياً، لأن الاستثمارات تركزت... كما سبق ورأينا في بعض القطاعات الرئيسية والمحدودة التأثير في خلق فرص عمل (مضاربات عقارية، سندات خزينة...)، وفي قطاع البناء والأشغال العامة الذي لجأ على نطاق واسع إلى استخدام يد عاملة غير لبنانية ولم يعط دفعا قوياً لبقية القطاعات، ثم جاء تباطؤ النمو الاقتصادي ليزيد في وتيرة ارتفاع هاتين الظاهرتين. هكذا نلاحظ أن معدل البطالة الذي كان ٧,٢ في المئة سنة ١٩٩٦ (مسح وزارة الشؤون الاجتماعية) قد ارتفع إلى ٨,٥ في

المنة في سنة ١٩٩٧ (مسح إدارة الإحصاء المركزي) ثم إلى ١١,٥ في المئة عام ٢٠٠١ (مسح جامعة القديس يوسف). وقد بينت هذه المسوحات أن البطالة تصيب أساساً الفئة العمرية الشابة فترتفع عند الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة: ما بين ٢٧,٥ و ٢٨,٥ في المئة في فئة الأعمار ١٥-١٩ سنة، وما بين ١٨ و ٢١ في المئة في فئة الأعمار ٢٠-٢٤ سنة. وفي ما يتعلق بالهجرة أظهر المسح الذي قامت جامعة القديس يوسف به أن عدد المهاجرين سنوياً قد ارتفع من نحو ٢٢ ألف مهاجر خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠١ كما بين أن معظم المهاجرين هم من الشباب ومن ذوي المستويات التعليمية العليا.

أخيراً، إذا كانت هذه هي الحصيلة العامة التي أسفر عنها مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار التي لم نأت فيها على ذكر الخلل المالي الكبير والارتفاع الفلكي في حجم المديونية التي لا يمكن تقسيمها إلا باستمرار وارتكاز النهج الاقتصادي الرسمي إلى الأتاني

الثلاثة نفسها التي أرسيت غداة الاستقلال، فإن السؤال الذي لا مفر من طرحة في نهاية المطاف هو لماذا استمر هذا النهج على مرتكزاته؟ والجواب يكمن في استمرار طبيعة النظام السياسي الطائفي الذي يؤدي إلى جعل السلطة السياسية الإطار الذي يجري فيه تقاسم الحصص والمناقص بين القائمين عليها. فالإنماء المتوازن الذي نصّ عليه اتفاق الطائف تحول عند أطراف السلطة السياسية إلى "توزيع متوازن" عليها (محاصصة متوازنة) للاتفاق العام، طبعاً مع حفظ حقوق دائلها (بمعنى خدمة الدين). ◇

لم تعمل معدلات النمو المقبولة التي تحققت في النصف الأول من التسعينات على لجم معدلات البطالة والهجرة المرتفعة نسبياً، لأن الاستثمارات تركزت... كما سبق ورأينا في بعض القطاعات الرئيسية والمحدودة التأثير في خلق فرص عمل.

المديونية العامة في لبنان وسبل مواجهتها

تتطلب معالجة الحلقة المفرغة للمديونية بطرائق ناجحة الاتفاق على تحديد الاسباب التي أدت إلى هذا التراكم، إذ إن تحديد هذه الاسباب هو الذي يوضح الإجراءات الواجب اتخاذها لكسر الحلقة المفرغة.

أولاً: في أسباب تراكم المديونية

خرج لبنان من الحرب بمستوى مديونية منخفض، إذ كان الدين العام في نهاية عام ١٩٩٠ لا يتعدى الـ ١,٧ مليار دولار، يقابله موجودات من العملات الأجنبية ومن الذهب تعادل ٤,١ مليارات دولار، إضافة إلى الموجودات الخارجية للقطاع المصرفي البالغ ٢,٨ مليار دولار. يُستدل من الجدول المرفق أن ظاهرة المديونية لم تأخذ منحى خطيراً إلا ابتداءً من عام ١٩٩٤، حين قفز مجمل الدين من ٦٦٥٢ مليار ليرة إلى ١٢٠٥٤ مليار ليرة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، بسبب الفوائد العالية التي وضعها كل من مصرف لبنان المركزي ووزارة المالية على إصدارات سندات الخزينة بالليرة، وإقامة هامش عال جداً بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار، على الرغم من نجاح مصرف لبنان في تثبيت سعر الصرف بعد التدهور الكبير والاصطناعي الذي حصل عام ١٩٩٢. إضافة إلى إصدار سندات خزينة فوق الحاجة الفعلية للخزينة كما هو معروف.

ويبين الجدول المرفق أن موازنة الدولة العادية (أي دون النفقات الاستثمارية وخدمة الدين العام) قد حققت بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٤ فائضاً بمقدار ١١٧٦٣ مليار ليرة. وفي حال إضافة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العادية، فإن موازنة الدولة خلال هذه السنتين تكون أيضاً في حال فائض بمقدار ٣٣٣١ مليار ليرة. وإذا أضيفت النفقات الصافية من خارج الموازنة (أي النفقات ناقص الإيرادات من خارج الموازنة، وهي تتكون من حصة البلديات من إيرادات الدولة وتسديد سلفات الخزينة)، فإن مقدار العجز المتراكم خلال السنوات العشر الأخيرة قد بلغ ٨٤٣٣ مليار ليرة فقط، أي ما يعادل ٥,٥ مليارات دولار طوال هذه الفترة، الأمر الذي يعني عجزاً سنوياً وسطياً بمقدار نصف مليار دولار.

(*) وزير مالية سابق ومستشار اقتصادي ومالي، استاذ في الجامعة اليسوعية في بيروت.

أما خدمة الدين العام، وهي التي بلغت في هذه الفترة ٣٩١٨٢ مليار ليرة (أي ما يفوق كل الإنفاق الجاري للدولة من خلال الموازنة البالغة ٣٨١٦٩ مليار ليرة فقط)، فهي المسؤولة عن حصول هذا التراكم للمديونية. لأن الخزينة اللبنانية لم يكن في إمكانها تمويل خدمة الدين العام بهذه المستويات العالية من عائد سندات الخزينة المصدرة بالليرة اللبنانية، فأصبحت الدولة من جراء ذلك تستعين لتسديد الفوائد المستحقة التي أصبحت تدمج تلقائياً بأصل الدين، الأمر الذي أدى إلى تعاظم الأثر التراكمي للفوائد (Compound Interest). ومع أن الحكومات سعت ابتداءً من عام ١٩٩٨ لزيادة الاستدانة بالدولار الأميركي تخفيفاً لتكلفة الدين العام، فقد ظلت تكلفة الدين الإجمالي تتعاظم على مر السنين لتصبح ٤٨٧٤ مليار ليرة عام ٢٠٠٣ (مقابل ٧٨٤ ملياراً عام ١٩٩٢).

ويبين الجدول المرفق ماذا كان سيمثل بتطور الدين العام لو أن مصرف لبنان ووزارة المالية وكبريات المصارف في البلد عملت جميعها على إجراء خفض سريع للفوائد على الليرة، وبخاصة في ظل نجاح سياسة تثبيت القطع وتراجع نسبة التضخم وفولافض ميزان المدفوعات. كما يبين الجدول المرفق سيناريو مبنياً على احتساب صندوق النقد الدولي لمعدل الفوائد السنوية على سندات الخزينة بالليرة إذا ما خفض هذا المعدل بالتدريج من ١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى ١٢ في المئة ابتداءً من عام ٢٠٠٠؛ ويبين سيناريو آخر مبنياً على احتساب انخفاض أسرع في الفوائد من مستوى ١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى مستوى ١٠ في المئة عام ١٩٩٦ و٧ في المئة ابتداءً من حيث بدأت محاولات ضبط الإنفاق الجاري للدولة عام ١٩٩٨.

**إن قانون إنشاء حساب
إدارة الدين العام هو قانون
غير دستوري، لأنه يؤدي
إلى تفكيك سيادة الدولة
على إيراداتها المالية العادية
التي تحتاج هذه الدولة إليها
لتأمين نفقاتها الجارية.**

ففي السيناريو الأول يظهر أن الدين العام الإجمالي كان سيبلغ ٣٠٥٩٠ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠٠٤ مقابل ١٨٨١٧ مليار ليرة وفق السيناريو الثاني. وفي الحالتين كان مستوى المديونية سيبقى شبه طبيعي، يمكن التغلب عليه بسهولة أكبر بكثير مما هي الحال في آخر عام ٢٠٠٤ حين بلغ مستوى المديونية ٥٤٠٦١ مليار ل.ل.

ثانياً: في الخصخصة والتسديد

في أحسن الحالات لا يمكن أن تدر الخصخصة أكثر من ٤-٥ مليارات دولار، أي ما يعادل ١٥ في المئة من المديونية الإجمالية وما يعادل ستة ونصف السنة من العجز السنوي في مستواه الحالي.

أما التسديد، فنحن نرى أن قانون إنشاء حساب إدارة الدين العام هو قانون غير دستوري، لأنه يؤدي إلى تفكيك سيادة الدولة على إيراداتها المالية العادية التي تحتاج هذه الدولة إليها لتأمين نفقاتها الجارية. فالتسديد يصلح فقط إما لتسجيل موجودات قلقة كـ "التسليفات المصرفية" أو تسجيل إيرادات مستقبلية إضافية بالنسبة إلى الإيرادات القلقة، حتى لا تتأثر موارد الخزينة العادية.

نعتقد أن الدافع الوحيد للتسديد هو منح المصارف اللبنانية الكبرى امتيازاً جديداً على الدولة

باستبدال محفظتها من السندات بالدولار بسندات جديدة بالدولار أيضاً، وإنما معززة برهن بعض الإيرادات العادية للدولة، مثل الرسوم الجمركية على التبغ أو إيرادات إدارة المواصلات السلكية واللاسلكية. والجدير بالإشارة هنا أن المصارف اللبنانية قد حسنت من تسليفاتها للدولة في السنين الأخيرة، إذ تخلصت من كميات كبيرة من السندات بالليرة واستبدلتها بسندات محررة بالدولار. ويبدو أن الخطوة المقبلة ستكون استبدال السندات العادية بالدولار بسندات أكثر جودة، لأنها ستكون مضمونة برهن الإيرادات المستقبلية للدولة. بهذه العملية تكون المصارف الرئيسية في البلاد (وهي تستحوذ على ٧٠ في المئة تقريباً من مجمل الودائع) قد امتنت سيطرة كاملة على الخزينة اللبنانية وإدارة المالية العامة.

ولنتقرب من أن عمليات التسييد قد استكملت، على الرغم من مساوئها الجمة، فإن مردود هذه العمليات لا يمكن أن يتعدى ٥ أو ٦ مليارات دولار على الأكثر، الأمر الذي يمثل نحو ٢٠ في المئة من مجمل الدين، فيكون مردود عمليات الخصخصة والتسييد معاً في أحسن الحالات لا يتعدى ٣٠ إلى ٣٥ في المئة من الدين، الأمر الذي يعيدنا إلى الوضع الخطير الذي كان قائماً في نهاية عام ١٩٩٨ لا أكثر، حين كان مستوى الدين نحو ٢٨٠٠٠ مليار ليرة). وتكون الدولة في هذه الحال قد تنازلت عن سيل من الإيرادات الرئيسية، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى زيادة كبيرة في العجز السنوي للخزينة اللبنانية، لذلك فإن وضع حل للمديونية العامة ليس في الخصخصة أو التسييد.

ثالثاً: إصلاح النظام المالي والنقدي في لبنان

شرط أساسي للإفلات من فخ المديونية

رَكَز عدد قليل من محليي النظام النقدي والمالي اللبناني على سماته الغريبة والمتناقضة. فهذا النظام هو المسؤول على نحو واسع عن المديونية الضخمة التي أغرق لبنان فيها منذ العام ١٩٩٤-١٩٩٥. صحيح أننا نسعى من وقت إلى آخر دعوات إلى خفض

قيمة الليرة اللبنانية كحل سحري لكل العلل الاقتصادية، لكن التكلفة السياسية والاجتماعية لتحرير سعر الليرة اللبنانية من نظام سعر الصرف الثابت المدار من قبل مصرف لبنان، ستكون مرتفعة جداً إلى درجة يُشك فيها أن تبادر أي حكومة من تلقاء نفسها وبعلم إرادتها، إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء. ومن ثم إلى أي حد سيقف تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية إذا ما امتنع مصرف لبنان عن إدارته، كما فعل منذ عام ١٩٩٢؟ إن مثل هذه التوقعات والتساؤلات قد تؤدي إلى الانهيار الكامل للنظام النقدي ونظام المدفوعات.

في الواقع، أرى أن مشكلة سعر صرف الليرة اللبنانية لم يجر التطرق إليها على نحو صحيح. والمسألة ليست في القيمة المفرطة والاقتراضية لليرة اللبنانية، لأن مثل هذا الارتفاع في القيمة لا يمكن

احتسابه بصورة ملائمة حين يكون الاقتصاد مدولراً على هذا النحو الواسع، كما هو الوضع في لبنان. إضافة إلى أنه لا توجد أية ضمانات بأن انخفاض الحاد لقيمة الليرة سيمنح الدفع

التكلفة السياسية والاجتماعية لتحرير سعر الليرة اللبنانية من نظام سعر الصرف الثابت المدار من قبل مصرف لبنان، ستكون مرتفعة جداً إلى درجة يُشك فيها أن تبادر أي حكومة من تلقاء نفسها وبعلم إرادتها، إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء.

لصادراتنا. ففي عام ١٩٩٢، وعلى الرغم من تراجع الليرة من ٨٥٠ ل.ل إلى ٢٨٠٠ ل.ل مقابل الدولار، فإن صادراتنا لم تشهد أي تقدم. وهذا يؤكد أن خفض سعر الصرف في اقتصاد مدولر ليس الحل الحقيقي، فهو يحد فقط من القوة الشرائية للشرائح الفقيرة من السكان، كما يرفع من تكلفة المعيشة ويزيد النقص العام في القدرة التنافسية للاقتصاد، إضافة إلى أنه يجعل النمو صعب المنال.

تكمن المشكلة الحقيقية في لبنان، في بنية النظام النقدي وفي استخدام الدين العام المدار من قبل مصرف لبنان، لبلوغ أهداف نقدية على حساب سلامة أوضاع الخزينة. وقد ناقشت هذه النقطة مطولاً حين توليت حقيبة المالية مع كل من المصرف المركزي وجمعية المصارف، لكن الأذان الصاغية كانت قليلة. ما يمكن في صلب مشاكلنا هو الاستخدام المتوازي وغير المتوازن لعملتين مختلفتين في اقتصادنا مع تبني سعر ثابت للعملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي، في وقت اعتمد خلق قارق هائل في معدلات الفوائد بين الودائع بالعملة الوطنية والودائع بالدولار، كما هي الحال أيضاً بالنسبة إلى سندات الخزينة الصادرة بالليرة والدولار أو اليورو.

**إن خفض سعر الصرف
في اقتصاد مدولر ليس
الحل الحقيقي، فهو يحد
فقط من القوة الشرائية
للشرائح الفقيرة من
السكان، كما يرفع من تكلفة
المعيشة ويزيد النقص
العام في القدرة التنافسية
للاقتصاد، إضافة إلى أنه
يجعل النمو صعب المنال.**

هذا الفارق الضخم غير مقبول أخلاقياً (أرباح خارقة متواصلة وغير مبررة من جراء الإيداع بالليرة اللبنانية أو الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية)^(١). إضافة إلى قلة فاعلية هذا الفارق من الناحية المالية. وإذا كان سعر الصرف مضموناً من قبل مصرف لبنان، فلماذا يكسب المدخر بالليرة مثل هذه الفوائد الأعلى كثيراً من المودع بالدولار، وخصوصاً إذا أخذنا في الحسبان الآجال القصيرة الأمد للودائع بالليرة اللبنانية أو لاستحقاقات سندات الخزينة الصادرة بهذه العملة. إن منع مثل هذه الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة يعني أن وزارة المالية والمصرف المركزي هما في صدد الإشارة إلى المدخرين أو المكتتبين في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية أن هناك خطراً عظيماً في الإبقاء على المدخرات بالعملة الوطنية، في الوقت الذي يضمعان هذا الخطر بإبقاء سعر الليرة ثابتاً، مهما كانت التكلفة للخزينة^(٢). لقد كان في الإمكان تبرير الفارق في معدلات الفوائد لو ترك سعر صرف الليرة بحرية ولو لم يكن المصرف المركزي يتدخل في تأمين سعر صرف ثابت بصورة يومية متواصلة.

وفي حين كان معدل خدمة الدين من مجمل النفقات يقف عند مستوى ٢٢ إلى ٢٥ في المئة في العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، ارتفع هذا المعدل إلى ٤٢,٦ في المئة عام ٢٠٠٢. أما العجز الناجم عن خدمة الدين، الذي كان في حدود ٥٠-٦٠ في المئة من مجمل العجز، فبلغ ٧٠ إلى ٨٦ في المئة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. وهذا يعني بكل بساطة أنه مهما كانت الجهود المبذولة حثيثة في ترشيد مختلف أنواع النفقات العامة، فإن هذه الأخيرة لن تعود بنتائج أساسية ما دامت

(١) بلغت الأرباح حدةً اقتصادية، بواسطة اللومع غير المتجهج أو اللومع المحلين لكبار ولكم من خلال قيامهم بالافتراض بالدولار بكلاف منفلضة نسبياً (فوائد) واستخدام عائلت الأرباح للاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية وبقوأك مرتفعة.

(٢) يجب التذكير بأن المصرف المركزي منع علاوأك (إسماأك) إضافية) اللومع أو لككتتب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية من خلال رفع سعر صرف الليرة سنوياً بنسبة ٢,٥ إلى ٢ في المئة، وقد أولت للممارسة بقاءً لطيفاً منذ بداية عام ١٩٩٩.

خدمة الدين مرتفعة بصورة حادة في لبنان. إن الحل هو كلياً في يد المصرف المركزي والقطاع المصرفي بفعل الواقع القائم، وهو أن كلاً من سعر الصرف ومعدلات الفوائد تجري إدارتهما وضبطهما بقوة من قبل مصرف لبنان بالتشاور مع المصارف الكبرى في البلد.

ولكي نخرج من فخ الدين، نحن في أمس الحاجة إلى خطة لإعادة تكوين النظام المالي والنقدي. ولا نعتقد أنه في الإمكان تغيير عاداتنا النقدية في غضون ٢٤ ساعة. فما نحتاج إليه في هذا البلد هو التخلص من إدماننا على بنية معدلات الفائدة المرتفعة جداً (سواء في الدولار أم في الليرة)، ومن إدماننا على لعبة المقامرة "الكازينو" من خلال التحول من الدولار إلى الليرة، ثم العودة إليه بحسب ما تملّيه علينا الشائعات ومزاج اللامعين الأساسيين في السوق السياسية والمصرفية.

أما خطة إعادة تكوين النظام المالي والنقدي، فهي تشمل سلسلة من الإجراءات التدريجية للعودة إلى الوضع الطبيعي، أهمها:

**مهما كانت الجهود المبذولة
حديثة في ترشيد مختلف
أنواع النفقات العامة،
فإن هذه الأخيرة لن تعود
بنتائج أساسية ما دامت
خدمة الدين مرتفعة بصورة
حادة في لبنان.**

١- وجوب توقف النظام عن تشجيع دولة الاقتصاد

يجب التوقف عن تحرير الشيكات المحررة محلياً بالدولار الأميركي، وامتناع مؤسسات القطاع العام عن قبول تسديد قوائم للموردين المحررة بالدولار الأميركي، إضافة إلى عدم الموافقة على قيام شركات (مثل سوليدير) بتحرير رأس مالها بالعملة الأجنبية.

إن النظام النقدي المزدوج القائم على استخدام الدولار في معظم عمليات التداول والإبقاء على العملة الوطنية فقط لدفع أجور القطاع العام أو لتمويل المبالغ الضخمة من الفوائد على الودائع الموقّعة بالليرة اللبنانية، هو نظام يجب التخلي عنه تدريجياً. من ناحية أخرى، يفترض بنا تشجيع استخدام الليرة اللبنانية عوضاً من إحباط مبادرة هذا الاستخدام بذريعة الحفاظ على الاستقرار النقدي، فلنتذكر أنه حتى عام ٢٠٠١ كان المصرف المركزي "يعاقب" استخدام الليرة اللبنانية بفرض احتياطات إلزامية مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية، في حين كانت الودائع بالدولار مستثناة من هذا الإجراء. أما إذا أردنا العودة إلى العمل بالليرة كعملة المدفوعات الرئيسية فإن العديد من المودعين سيرتدون إليها، ويتوقعون من الاحتفاظ بحسابات بالعملة، وهو واقع يملئ تكلفة إضافية للمواطنين الذين عليهم أن يقوموا بمدفوعاتهم بالعملة.

٢- جعل إدارة الدين العام أكثر رشداً وتماسكاً واستقلالاً عن مصرف لبنان

منذ عام ١٩٩٢ يصدر المصرف المركزي من حين إلى آخر سندات خزينة تفوق حاجات الخزينة الفعلية، حتى حين لا يكون وضع السيولة للقطاع العام يحتاج إلى التمويل الفوري. والذريعة كانت دائماً الحاجة إلى تعقيم السيولة بالعملة الوطنية من أجل الاستقرار النقدي، إن الرسم البياني الذي يصف تطور حسابات القطاع العام والخزينة لدى مصرف لبنان يظهر بوضوح أن مستوى السيولة للدولة والقطاع العام كان بصورة شبه مستمرة فوق الـ ١٥٠٠

مليار ل.ل.، وبلغ عدّة مرات أكثر من ٢٥٠٠ مليار ل.ل. في كثير من المراحل (بالفأ ذرته خلال العام ١٩٩٧ ليصل إلى عتبة ٤٥٠٠ مليار ل.ل. لعدة أشهر في الوقت الذي كانت الخزينة مجبرة على الاقتراض من المصارف بمعدلات فوائد مرتفعة. ويمكن تقدير التكلفة المفرطة لمثل هذه الإدارة التقديرية المستغربة بأكثر من ٢٠٠٠ مليار ل.ل. خلال السنوات العشر الأخيرة (من دون احتساب الفوائد المركبة)^(٣). إضافة إلى ذلك، فإن سندات الخزينة لأجل عامين، المكلفة في مجملها، أصبحت مهيمنة في إدارة الدين العام على حساب سندات الخزينة لأجل ٢ أشهر و٦ أشهر و١٢ شهراً الأقل تكلفة. وما لا شك فيه أن هذا النوع من الإدارة السيئة للبندين العام أفسح المجال أمام القطاع المصرفي لتحقيق أرباح ضخمة.

ما نحتاج إليه في هذا البلد
هو التخلص من إدماننا على
بنية معدلات الفائدة المرتفعة
جداً، ومن إدماننا على لعبة
المقامرة من خلال التحوّل من
الدولار إلى الليرة، ثم العودة
إليه بحسب ما تمليه علينا
الشائعات ومزاج اللاعبين
الأساسيين في السوق
السياسية والمصرفية.

لذلك، لا بد هنا من إنشاء جهاز مستقل عن البنك المركزي لإدارة الدين العام ومنحه استقلالاً إدارياً عن وزارة المالية، كما هي الحال في عدة بلدان، كما لا بد من تغيير أسلوب المناقصات لسندات الخزينة بالليرة وخفض لبنية الفوائد لكثير، على أن تقبل المصارف بالتضحية بمستوى أرباحها العالية جداً في ظروف حالة انكماشية كبيرة.

٣- فصل الرقابة المصرفية عن مصرف لبنان وإعطاؤها استقلالاً مالياً وإدارياً

إن مصرف لبنان بممارسة سياسة دمج المصارف المتعثرة بمصارف أخرى وباستعمال سندات خزينة لمنح قروض كبيرة لتسهيل عمليات الدمج، حال دون تطبيق أي عقاب على سوء الأمانة من قبل إدارات المصارف المتعثرة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تبخر أموال المودعين كما حصل أخيراً مع فضيحة بنك المدينة.

٤- وجوب إعادة النظر في هيكلية معدلات الفائدة بعناية

لا شك في أن دولار بيروت يجب أن يحظى بهامش في الفوائد المدفوعة على الودائع أعلى مما يدفع في الأسواق الغربية. لكن المسألة هي في تحديد مدى توسع هذا الهامش. ونحن نعلم أن معظم الودائع في لبنان هي لأجل قصيرة وأنه يسمح لمعظم المودعين في أغلب الأحيان بسحب وداائعهم قبل الاستحقاق من دون تكلفة أو وفق الحد الأدنى منها، يطرح السؤال، هل

(٣) بصفتي وزيراً للمالية حينها، عارضت بهمة المصرف المركزي عندما قام بتجديد كل أجال استحقاق سندات الخزينة، خلافاً لتعليماتي كوزير والتي نصّت على تجديد ٨٠ في المئة فقط من القيمة الاسمية للسندات المستحقة. كذلك قام رئيس الوزراء بنده على تقرير مالي بإعلام مجلس النواب بالروائع القائم وهو أنه خلافاً للمادة (٦) من قانون الموازنة، كانت هناك إصدارات لثلاث حاجة تمويل الخزينة. المزيد من التفاصيل انظر: جورج قزم، الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان (بيروت: شركة الطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠١).

يجب أن يكون الهامش الذي تدفعه المصارف لكبار المودعين بالدولار أكثر من ٢ إلى ٢,٥ في المئة أعلى مما يمكن الحصول عليه في الأسواق الغربية الكبرى؟

كما هو معلوم، ظلت المصارف حتى وقت قريب تدفع ما يفوق الله إلى ٦ في المئة لجذب الودائع بالدولار. والأغرب من ذلك أن مصرف لبنان كان يقدم هامش ضخمة جداً لجذب الودائع المصرفية بالدولار لتعزيز احتياطيه بالعملات الأجنبية. بذلك يكون مصرف لبنان يساهم في رفع معدلات الفوائد في البلد^(١)، أما بالنسبة إلى معدلات الفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية، فقد كانت تحدد عادة، وبحسب الظروف، بزيادة هامش تراوح بين ٦ و ٢٠ في المئة أعلى من معدلات الفوائد على دولار بيروت. إن مثل هذه الإدارة النقدية تكون نوعاً من الانتحار لاقتصاد البلاد، فوالى جانب تضخم تكلفة خدمة دين الدولة، فهي سببت معاناة حادة للقطاع الخاص من حيث تكلفة التسليفات المصرفية التي يحتاج إليها، الأمر الذي أدى أخيراً إلى الحديث عن إعادة جدولة بعض ديون هذا القطاع للمصارف.

لا شك في أن تحقيق الأرباح المصرفية هو مسألة جيدة لسمعة السوق المالية اللبنانية، لكن في حالة لبنان جمعت هذه الأرباح بأكملها تقريباً بواسطة سياسة قضت على إمكانية النمو في هذا البلد وسببت الفوضى في ماله العامة.

إن الإفلات من فخ الدين واستعادة النمو يتطلبان تغييرات جذرية في الإدارة المصرفية والنقدية في لبنان، كما في إدارة الدين العام، والخروج من النظام الحالي، باتباع مقاربة تدرجية ومصممة تصميم جيداً. وهي الخطوة الأولى لتجنب الانهيار في المستقبل. فحين نتمتع أسلوباً جديداً في إدارة مائتنا، حينها سوف نتمكن بأمان من توسيع هامش تراجع سعر صرف الليرة مقابل العملات الأخرى وإدخال المرونة الضرورية جداً في نظامنا النقدي. سوف نحتاج طبعاً إلى تحديد سعر الليرة مقابل سلة من العملات الدولية الرئيسية وليس مقابل الدولار الأميركي فقط.

ثمة تدابير أخرى مطلوبة لتخفيف الأثر السلبي القوي للدين العام والخاص في الاقتصاد. بيد أن هذه الخطوات تستلزم بدورها بناء توافق جديد في النادي المصرفي ومصرف لبنان المركزي للتخلص من النظام المالي والنقدي الحالي المكلف وغير الفعال. ولكي نتمكن من تجنب الأزمة، نأمل ألا يطول الأوان قبل أن ندرك أن الإبقاء على مستوى مرتفع للأرباح المصرفية لا يمكن أن يكون الهدف الحصري لسياستنا النقدية. إن الأرباح المصرفية جيدة ما دامت تنشأ عن نمو اقتصادي حقيقي وعن دينامية وزيادة إنتاجية في الأنشطة الاقتصادية. أما حين يكون المصدر الحصري لهذه الأرباح ناجماً عن الإقراض المفرط للخرينة وتكليف كل من القطاعين العام والخاص بأعباء كبيرة نتيجة الفوائد المرتفعة بصورة غير واقعية، فإن هذه الأرباح التي تحققها المصارف تقضي على الاقتصاد، وفي المدى الطويل سوف يوقع القطاع المصرفي نفسه ضحية هذا النظام النقدي الفتاك الذي يولد الأرباح المصرفية بصورة عشوائية، ويولد كذلك مداخل مالية عالية جداً لكبار المودعين في المصارف لا يقابلها أية زيادة في الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

(١) لا تتلقى عادة المصارف المركزية والبنك للمصرف للتجارية بالعملة الأجنبية. لأن مثل هذا الإجراء موهب بما لا ليس فيه إلى نقص حاد في هذه العملات لدى البنك المركزي.

خاتمة

فلنعد بالذاكرة إلى الأيام الخوالي الجيدة ما قبل الحرب، حين كان سعر عملتنا محدداً بطريقة حرة، وحين كانت قيمة العملة تحدد وفق القوة الطبيعية لاقتصادنا. في تلك الحقبة كانت الدولة تمكّل ٣٠ في المئة فقط من المداخيل، في حين كانت جميع التسليفات المصرفية تقريباً تجري بالعملة الوطنية. قد تعود تلك الأيام إذا ما شهد النظام المالي والنقدي الحالي غير الفاعل وغير الأخلاقي إصلاحاً في العمق يتعاون جميع الأطراف فيه.

إن الانحطاط الذي أصاب الفكر الاقتصادي في لبنان هو من جراء الإيمان الساذج بحتمية تخصص لبنان ببعض الخدمات السياحية والطابع، ويجعله على نسق إمارة مونت كارلو يعيش من الثروات المالية التي تلجأ إليه. وقد رسخت السياسات المتبعة في لبنان (باستثناء عهد الرئيس شهاب) هذه الذهنية التي لا ترى مستقبلاً للبلاد خارج هذا الإطار. تجدر الإشارة إلى أن الكثير من اللبنانيين، حتى في الفئات المحدودة الدخل، اعتاد أن يتكل على ما تدرّه حساباته الإسخارية في الجهاز المصرفي من فوائد عالية.

يدور التفكير السائد اليوم حول إمكان استقدام المزيد من القروض لتسديد ما يترتب على الدولة من خدمة الدين العام بدلاً من التفكير الجدي حول الدخول في نهضة إنتاجية شاملة تسمح بزيادة فرص العمل على نحو واسع، وبالتالي توليد مداخيل جديدة ناهية من جهد إنتاجي جماعي، يمكن من خلالها تسديد أصل الدين. فالحقيقة أن من يقع في المديونية، مهما كان السبب، سواء أكان فرداً أم كان مؤسسة أم دولة، يجب أن يقوم بأنشطة اقتصادية جديدة عبر تكثيف الجهود الإنتاجية لكي يولد المداخيل الكافية لبداية تسديد مستحقات أصل الدين.

وستكون إشارة الخلاص حتماً توفير إمكانية بداية تسديد أصل الدين مع قدرة الدولة على تحمل مستوى مقبول من خدمة الدين دون الاضطرار إلى مزيد من الاستدانة لتغطية أعباء خدمة هذا الدين. ◇

وستكون إشارة الخلاص حتماً توفير إمكانية بداية تسديد أصل الدين مع قدرة الدولة على تحمل مستوى مقبول من خدمة الدين دون الاضطرار إلى مزيد من الاستدانة لتغطية أعباء خدمة هذا الدين. ◇

أشْرُ السِّيَاسَتَيْنِ النّقْدِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ فِي التَّنْمِيَةِ فِي لُبْنَانِ

باتت سياسات التنمية بعد الحرب ملحقّة بالسياسات النقدية والمالية، وجرى الخلط بينها وبين برامج التجهيز وإعادة الإعمار، كما طغى الاهتمام بإدارة عمليات الإنفاق الجاري والاستثماري الضخمة بدلاً من القيام بإعادة هيكلة واسعة وجذرية للقطاعين العام والخاص لتحقيق أفضل توزيع للموارد وزيادة فاعلية تشغيل الطاقات العاطلة وضمان نمو متصاعد طويل الأمد. وقد تمثّل ذلك بتركيز السياسات العامة على تحقيق ثلاثة أهداف ليست لها نتائج تنموية ملموسة: الإسراع في إعادة بيروت إلى ما كانت عليه قبل الحرب، بغض النظر عن التحولات الداخلية والإقليمية العميقة، ووضع آليات محكمة للجم الأزمات النقدية، وإعادة تأهيل القطاع العام للقيام بمهمتين منفصلتين لكل منهما وتيرتها الخاصة وبشأنها المؤسساتي المختلف:

دمج وتكثيف القوى التي شاركت في الحرب في منظومة السلم الداخلي من ناحية، وإدارة عمليات التجهيز وتنفيذ المشروعات الكبرى التي تدخل في إطار رؤية مضمرة لدور الدولة والوظيفة الإقليمية من ناحية أخرى.

وفي النتيجة أدت محاولة نقل تجربة ما قبل الحرب إلى ما بعدها، في ظروف سياسية واجتماعية غير متشابهة، إلى الإبقاء على الطابع الرأسمالي الاحتكاري للنظام الاقتصادي في لبنان، لكن وفق معادلة جديدة. في السابق كان دور الدولة محدوداً بوظيفتي دعم الاحتكارات وتقديم حمايات مختارة ومخففة لبعض المناطق والشرائح والقطاعات،

وقد عبرت السياسات المالية بدقة آنذاك عن الحياد النسبي للدولة، حيث الخزينة اللبنانية حققت فوائض مالية استمرت حتى عشية الحرب، باستثناء العجز المنخفض والموقت في الستينات، في أثناء تنفيذ الرئيس فؤاد شهاب مشروعه الإصلاحية.

بعد الحرب وقع النموذج تحت طائلة التناقض، فمن جهة ارتكز على الفلسفة الليبرالية نفسها التي تدعو إلى انكفاء الدولة وتقليص دورها، ومن جهة أخرى كان مضطراً إلى تضخيم هذا الدور، لاستيعاب النتائج المترتبة على اختلالاته وتوسيع شبكات الانفاق الريعي عشوائياً

أدت محاولة نقل تجربة ما قبل
الحرب إلى ما بعدها، في
ظروف سياسية واجتماعية
غير متشابهة، إلى الإبقاء على
الطابع الرأسمالي الاحتكاري
للنظام الاقتصادي في لبنان.

لتخطي المعاناة الاجتماعية والسياسية العميقة والتعويض من عدم وجود تضامن سياسي كافٍ مساند. وعلى نحو مفارق، كانت الدولة مدعوة أيضاً إلى التدخل من أجل مهمتين أخريين: الأولى، مساعدة الاحتكارات التقليدية المقيمة على استعادة مكانتها السابقة في ظروف داخلية وخارجية مختلفة لا تقوى فيها على المنافسة، والثانية منح الاحتكارات الوافدة فرصة احتلال مكانة في الداخل تليق بنفوذها وقدراتها.

في إطار هذه المقاربة، يمكن وصف النموذج الذي أطلق بعد الحرب وفشل في تحقيق غاياته، بأنه حصيلة الإخفاق في توفير تعاقد اجتماعي يحدد أدوار الفاعلين الاجتماعيين والأطراف المرتبطة بعملية الإنتاج، وينتج منه نظام توزيع متوازن وعادل ما أمكن، الأمر الذي يفترض ليس سياسات مالية ونقدية مدروسة فقط، وإنما تعريفاً لنمط الحياة أيضاً الذي ينبغي تبنيه من قبل المجتمع اللبناني حتى يصبح ممكناً تحمل تكاليف النهوض الاقتصادي والإعماري وأعباءه.

أولاً: الخصائص العامة المعيقة للتنمية والنمو في نموذج ما بعد الحرب

١- ضعف الإدارة الاقتصادية والإنمائية

على الرغم من أن رؤية الإعمار والتنمية لم تخضع في أي وقت لإعادة نظر معمقة كما يقر مجلس الإنماء والإعمار نفسه بذلك، فقد كانت تصورات التجهيز وبرامج الاستثمار العام عرضة لتقلبات متتالية، من دون مبررات معلنة، ففي حين بلغت القيمة الإجمالية لبرنامج "أفق ٢٠٠٠" نحو ٢٢٨٨٦ مليون دولار قدرت قيمة برنامج السنوات الثلاث (٢٠٠٣) بـ ١١٢١٢ مليون دولار مع الأخذ في الحسبان ما تم إنفاقه فعلاً حتى ذلك التاريخ^(١).

وإذا عدنا إلى تقدير مستوى التقدم في العمل قياساً على خطة أفق عام ٢٠٠٠، بوصفها الأكثر طموحاً من بين الخطط الأخرى، وأقرب إلى حمل رؤية اقتصادية تنموية معلنة، يتبين أن حجم الإنفاق المحقق فعلاً البالغ ٥٧٨٢,٦ مليون دولار بالأسعار الجارية، يقل عن ربع ما كان مقدراً في خطة أفق عام ٢٠٠٠، الأمر الذي يعكس القيد التمويلي، وإلى حد ما العوائق الإدارية والتقنية والبشرية التي حالت دون تمكن الحكومة من استيعاب استثمارات ضخمة.

وقد انطوى برنامج الإنفاق على تفاوت بين القطاعات والمناطق، إذ ظهر تحيز لمصلحة تجهيزات البنية التحتية على حساب المخصصات المخططة للبنية الاجتماعية (٤٧ في المئة من المخطط مقابل ١٣ في المئة للبنية الاجتماعية و٢٢ في المئة للخدمات الاجتماعية و١٨ في المئة للقطاعات المنتجة)^(٢).

(١) قدر البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩ التغيير النسبي للقيمة الإجمالية للبرامج الأربعة قتي إنمائها مجلس الإنماء والإعمار بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ بـ ٤٦ في المئة. والبرامج المقصودة هي: تصدور بكتل ودور الهندسة ١٩٩١ وتصدور أفق ٢٠٠٠ (١٩٩٤). وتصدور مونيادور آيس (٢٠٠٠)، وتصدور السنوات الثلاث (٢٠٠٣).

(٢) وزارة الشؤون الاجتماعية، FAO و UNDP: الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان، واقع وآفاق (بيروت: الوزارة، ٢٠٠٤)، ص ٢٤-٢٣، ومجلس الإنماء والإعمار، تقرير التقدم للعمل، آذار ٢٠٠١.

كما فشل البرنامج في تحقيق هدف رئيسي من أهدافه هو الإنماء المتوازن، فالإنفاق الإعماري مقاساً بالإنفاق الإعماري إلى الفرد، بقي منحازاً إلى بيروت الكبرى (١٤٤ في المئة من المخطط)، على حساب المناطق الأدنى نمواً (٦٩ في المئة لضواحي بيروت؛ ونحو ٧٥ في المئة للبنطية والجنوب والبقاع، و٨٥ في المئة للشمال).

لا تنحصر مشكلة إدارة برامج التجهيز والإنماء في البرمجة والتخطيط، بل تتعداها لتشمل التنظيم والتنفيذ وطريقة تحديد الحاجات ومستوى إشباعها، وقد تكثفت هذه الإخفاقات مع تصاعد الأزمة الاقتصادية والمالية لتحولت حاسماً في تركيبة العناصر المؤثرة في القرار الإنمائي، فباتت أسيرة قواعد العمل التالية:

١- ربط مشاريع التنمية والتجهيز بالتمويل المتاح، قبلاً من أن تتم برمجة عمليات التمويل على أساس خطة الاستثمار والتجهيز العامة، باتت مكونات هذه الخطة مرتبطة بالقرار الذي يتخذه المقرضون، أو بنجاح جهات حكومية أو مؤسسات عامة بالحصول على تمويل خارجي لمشروع وبرامج محددة لم يتم اختيارها بالضرورة على أساس معايير متوافق عليها. ويعد برنامج إنماء المناطق المحصرة دليلاً مهماً على نتائج ربط التنمية بالتمويل الخارجي وليس بالموازنة، حيث تم تنفيذ ما لا يزيد على ٨ في المئة من البرنامج خلال السنوات الخمس المقررة للتنفيذه.

ب- أولوية الأهداف النقدية والمالية على الأهداف الاقتصادية والإنمائية. يلاحظ في هذا المجال أن برامج التنمية كانت تتباطأ في الحالات التالية:

ج- حين تتعارض مع أولوية دعم الليرة ودعم استقرار الأسعار، والجدير ذكره أن تكلفة دعم الليرة وتثبيت الأسعار كانت أعلى من تكلفة برامج التجهيز والاستثمار مجتمعة.

د- مع ارتفاع مستويات العجز وتزايد معدل الدين العام/ الناتج المحلي؛ ولنلاحظ هنا أن انخفاض معدلات الاستثمار العام حدث على دفعتين: الأولى عام ١٩٩٩ مع تصدّر الاهتمام بأزمة المالية العامة ووضع أول برنامج للتصحيح المالي، والثانية عام ٢٠٠١ مع بدء تسجيل فائض في الحساب الأولي للخزينة.

هـ- التوافقات السياسية الموضوعية والموقته التي يتطلب تجديدها نفقات تعويضية باهظة، فمن دون ذلك لم يكن ممكناً مواصلة تنفيذ ما يعرف بالمشروع الإعماري الذي لا يحظى بقاعدة سياسية واجتماعية عريضة.

٢- سياسات مالية وتقديمية قصيرة الأمد

أدت هذه السياسات على المدى المتوسط إلى إبطاء النمو وإحباط عوامل التنمية. ركزت هذه السياسات منذ عام ١٩٩٢، على أربعة أهداف متضاربة: استقرار السوق النقدية الذي تحول إلى تثبيت سعر الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي؛ ومكافحة التضخم وصولاً إلى تضخم سلبي أواخر التسعينات؛ وتأمين تمويل كاف لحاجات الخزينة؛ والحفاظ على وتيرة مرتفعة للنفقات النقدية من الخارج.

وعلى الرغم من استمرارية هذه الأهداف فقد مرت السياسات العامة بثلاث فترات لكل منها

انعكاساتها على الاقتصاد الكلي وعوامل التنمية.

١- المرحلة الأولى ١٩٩٢-١٩٩٥

اتسمت هذه المرحلة بالتالي:

(١) سياسة مالية توسعية تقوم على:

- إنفاق استثماري ضخم لتنفيذ برنامج معجل للإعمار.

- إنفاق جار كثيف لدواع سياسية واجتماعية وإدارية.

في هذه المرحلة جرى التأسيس لنهج في الإنفاق لا يزال مستمراً حتى اليوم، يقوم على تخصيص اعتمادات الموازنة للإنفاق على العمليات الجارية والاستثمار التلقائي والدوري، والإنفاق من خارج الموازنة على مشاريع التجهيز والاستثمارات الكبيرة الممولة أساساً بالقروض الخارجية، لكن ذلك لم يمنع خلال هذه الفترة، من تخصيص جزء لا بأس به من الموازنة للمشاريع الاستثمارية بلغ نحو ١٩ في المئة من مجموع اعتماداتها.

(٢) سياسة نقدية تضيقية صارمة، أملت ارتفاعاً تدريجياً في الفوائد الحقيقية، وانخفاضاً في التضخم.

يمكن عد سياسات هذه المرحلة، أنها داعمة للنمو إلى حد ما، ومناسبة مرحلياً لحاجات التنمية، لكنها في الوقت نفسه ساهمت في إطلاق ديناميات الدين بالنظر إلى ضخامة المعز الذي سجل خلالها (عجز فعلي ٥١,٨ في المئة مقابل ٤٨,٨ في المئة عجز مقدر).

ب- المرحلة الثانية: ١٩٩٦-١٩٩٨

تميزت هذه المرحلة بالآتي:

(١) سياسات نقدية متشددة أكثر من السابق، فاستقرت قيمة العملة المحلية عند أعلى مستوياتها، وتراجعت معدلات التضخم إلى حدود متدنية (١,٦ في المئة عام ١٩٩٨) في حين واصلت معدلات الفائدة الحقيقية ارتفاعها.

(٢) سياسة مالية توسعية على صعيد النفقات الجارية ترجمت إلى عجز فعلي هائل بلغ متوسطه نحو ٥٦,٥ في المئة مقابل ٣٧ في المئة للعجز المقدر.

(٣) سياسة مالية انكماشية على مستوى نفقات الاستثمار، إذ انخفضت نسبتها إلى نحو ١٠ في المئة من الموازنة، و٤ في المئة من الناتج المحلي القائم، أي أعلى قليلاً من المخصصات اللازمة للتعويض من أملاك البنية التحتية المقدرة بـ ٢,٤ في المئة من الناتج بالمقاييس العالمية. وقد تراقق ذلك مع انخفاض مائال للاستثمارات العامة الممولة من خارج الموازنة.

مهدت سياسات هذه المرحلة إلى انتهاء دورة النمو التي بدأت أواخر عام ١٩٩٢، كما ساعدت على تحريك العوامل المعيقة للتنمية، فحلت الأهداف المالية تماماً محل الأهداف الاقتصادية، في حين حافظت الأهداف النقدية على صدارتها.

ج- المرحلة الثالثة ١٩٩٩-٢٠٠٤

اعتمد خلال هذه المرحلة:

(١) سياسة نقدية انكماشية أيضاً لكن مع تسجيل تحسن نسبي في معدلات الفائدة أعقب

مؤتمر باريس ٢ وخروج تدريجي من التضخم الصفري.

(٢) سياسة مالية توسعية بحدود أقل على صعيد الإنفاق الجاري. فالعجز الأولي بدأ يتراجع ليتحول إلى فائض أولي بدءاً من عام ٢٠٠١ محققاً عام ٢٠٠٤ ما بين ١ في المئة و٢ في المئة من الناتج تبعاً لطريقة احتساب العجز. في هذه المرحلة ازداد الاعتماد على التمويل الخارجي في تغطية النفقات الجارية.

(٣) سياسات مالية إنكماشية على مستوى الإنفاق الاستثماري الذي تدنّى إلى أقل ٢,٥ في المئة من الناتج بما في ذلك النفقات خارج الموازنة.

يمكن وصف سياسات هذه المرحلة بأنها محبطة للنمو ومعيقة للتنمية وسبباً في اختلال التوازنات الاقتصادية. وقد جرى خلال هذه المرحلة الانتقال من اقتصاد يعتمد على التحويلات إلى اقتصاد يعتمد على القروض لضمان الحد الأدنى من الاستقرار.

على العموم، اتسمت سياسات كامل الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤ بالتالي:

١- إنفاق جار مستقر نسبياً قياساً على الناتج (أي أنه منخفض الحساسية تجاه الأزمة).

ب - إنفاق استثماري متقلب ومتباطئ، ومتأثر سلباً بالسياسات المالية والنقدية (مرتفع الحساسية تجاه الأزمة).

ج - إنفاق توزيعي بديل للإنفاق الاجتماعي الفعلي، فالأول يتعامل مع نتائج إخفاق التنمية وتراجع النمو، في حين يفترض بالثاني تلبية الحاجات العامة ومراقبة رأس المال البشري.

إن معنى ذلك بحسب مراجعة نقدية لمجلس الإنماء والإعمار ضُمّنها برنامجا الستموري الأخير، وجود نقص في الالتزام بتنفيذ السياسات العامة وضعف الترابط المنطقي بين حاجات السكان والسياسات القطاعية.

ووفق المراجعة نفسها، فإن رؤى الإعمار المرتبطة بلوائح ثابتة من المشاريع،^(٣) لم تشهد إعادات نظر معمقة مما عزز في مجالات عديدة الأوضاع التي أنتجت الحرب، وبقيت الدراسات القطاعية التي يعول عليها في وضع الأطر التنفيذية الناجحة لرؤى التنمية، حالة استثنائية نادرة، وإذا ما وجدت لم تصدر في شأنها قرارات حكومية لتقلل دون تأثير في لائحة المشاريع المعدة سلفاً^(٣).

د- فائض في التمويل متزامن مع عجز في عمليات الإنتاج، وهنا مثلت آليات تمويل الدين العام والسياسات الداعمة لها حلقة وسيطة ذات وظيفة مزدوجة: جذب التدفقات النقدية من الخارج من جهة، وتغطية التدفقات المعاكسة نحو الخارج من جهة أخرى لاسباب مالية واقتصادية أهمها: زيادة عجز الحساب الجاري، وتضخم الاستهلاك المعتمد على الاستيراد، ومخصصات متزايدة لخدمة الديون الخارجية العامة والخاصة، وانخفاض القيمة النسبية للدولار الأميركي في لبنان قياساً على بلدان المحيط.

هـ- تمحور السياستين النقدية والمالية حول إدارة التدفقات النقدية في الداخل، ومن الخارج

مثلت آليات تمويل الدين العام والسياسات الداعمة لها حلقة وسيطة ذات وظيفة مزدوجة: جذب التدفقات النقدية من الخارج من جهة، وتغطية التدفقات المعاكسة نحو الخارج من جهة أخرى.

(٣) دار الهندسة لتأليف البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ٢٠٠٥ (بيروت: مجلس الإنماء والإعمار، ٢٠٠٥)، من ١٢.

إلى الداخل، بدلاً من تركيزها على الأهداف النهائية والوسيلة التي تتمثل بتحقيق النمو وتمويل التنمية.

على العموم، حصرت السياسات الحكومية اهتمامها بمسألتي الاستقرار والتمويل، لكنها أهملت قضية جوهرية هي أن الاقتصاد اللبناني بعد الحرب لم يكن بحاجة إلى ورشة إعمار فقط، وإنما قبل ذلك إلى إعادة هيكلة مدعومة بخيارات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية واضحة ومحددة أيضاً.

٣- دور متقلب للدولة على صعيدي التنمية وتحقيق التوازنات

عبرت فرضيات النهوض والإعمار المبكرة، عن ميل الحكومة إلى وضع هدفي تطوير البنية التحتية وزيادة النمو في موقع الصدارة. لكن تحت وطأة الأزمة وفي ظل فشل الرهانات على استعادة سريعة للدور الإقليمي، أصبحت السياسات المالية والتقنية، وهما قصيرتا المدى ومرنّتان بطبيعتهما، الإطار المرجعي الناظم للسياسات الأخرى، وعرضاً من اعتماد الحكومة إدارة استراتيجية لتحقيق الأهداف الطموحة التي وضعت بعد الحرب، وجدت نفسها تمسك دفة إدارة تقنية موضوعية ومتذبذبة، ساهمت في إضعاف الأداء الاقتصادي العام.

لقد فرض ذلك على الدولة، ووظائف لا تتسجم البتة مع الخيارات التي سادت في بداية التسعينات، وأنتج لبيرالية اقتصادية جديدة تحمل في طياتها عدّة مفارقات، أبرزها أن الدولة المدعوة إلى الحياد بين الفاعلين الاقتصاديين، ظلت مدعومة ضمناً وبإلحاح إلى التدخل بكثافة لمعالجة النتائج الناشئة عن تشوهات النظام، وللتعويض من نواقصه، ولتحريك الآليات التي لا تعمل تلقائياً، لكن بشرط أن يكون هذا التدخل موضعياً، متقطعاً ومحدداً بوظائف جزئية، وغير مدرج في سياق برمجة أو خطة ترمي إلى تحديد غايات متفق عليها.

لقد جرى الافتراض أن تجديد الطابع الليبرالي يسمح بوجود تدخلات غير منظمة للدولة، لكنه يستبعد تدخلاتها المنظمة، خشية أن يتوسع دورها على حساب القطاع الخاص. لكن حتى المؤسسات الدولية التي رعت وترعى نشر مبادئ النيوليبرالية، أعادت النظر في مقولاتها الجذرية تجاه دور الدولة، وخصوصاً بالنسبة إلى البلدان النامية، وقد أقرّ البنك الدولي عام ١٩٩٧ نموناً أكثر ملاءمة لهذه البلدان^(١) يدعو من جهة إلى تعزيز وظائف الدولة المتعلقة بالإشراف والرقابة والتنسيق، وإلى تقليص وظائفها الأخرى المتصلة بالمشاركة، ومن جهة أخرى إلى ربط سياسات النمو وتوازنات الاقتصاد الكلي بتوازنات اجتماعية غير منفصلة عن عمليات الإنتاج.

في لبنان، تأثر دور الدولة بالاختلالات المالية، واقتصر معادلة المخاطر على سوق النقد،

حصرت السياسات الحكومية اهتمامها بمسألتي الاستقرار والتمويل، لكنها أهملت قضية جوهرية هي أن الاقتصاد اللبناني بعد الحرب لم يكن بحاجة إلى ورشة إعمار فقط، وإنما قبل ذلك إلى إعادة هيكلة مدعومة بخيارات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية واضحة ومحددة أيضاً.

فقدت الدولة بذلك المرونة المطلوبة لمواجهة تحديات التنمية والنمو، وفي حين أنها كثفت من مساهماتها التي تعتمد على زيادة النفقات متجاهلة بذلك تقادم المديونية، أملت وظائفها التنوعية القائمة على التنظيم مثل: تفكيك الاحتكارات، وخفض المخاطر العامة، وتنسيق أنشطة القطاع الخاص، وتنمية الموارد البشرية، وإعادة توزيع الأصول والمداخل...

في النتيجة طرأت تبدلات على دور الدولة، ففي الفترة الأولى (١٩٩٢-١٩٩٦) انصب اهتمامها على ضمان التدفقات الكافية لتمويل برامج التجهيز والتخلص من آثار الحرب، وتحقيق النمو والاستقرار، وتمكين القطاع الخاص، والإنفاق التعويضي لضمان التوافق الوطني على برامج لا تلبي طموحات جميع الأطراف.

إن دور الدولة المفترض به

قيادة النشاط الاقتصادي

لتحقيق غايات النمو والبناء،

والاستقرار النقدي

والاقتصادي والاجتماعي،

والنهوض والتنمية، أضحي

نتيجة السياسات المالية

والنقدية غير المرنة رهينة دور

تقني مهمة إدارة التصحيحات

التي لم يعد في وسع السوق

القيام بها.

وفي الفترة الثانية (١٩٩٧-٢٠٠٠) تركّز دور الدولة على الآتي: تأمين تدفقات كافية لتمويل عجز الخزينة، واستكمال برامج التجهيز، ومعالجة النتائج الاجتماعية والاقتصادية لازمة المالية العامة عبر شبكة فضفاضة وغير منظمة لإعادة التوزيع الريعي، وسياسة مالية توسعية.

وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠١-٢٠٠٥) اهتمت الدولة على نحو رئيسي بالتالي: ضمان تدفقات كافية لتمويل عجز الخزينة، وتحقيق الاستقرار النقدي، وتغطية العجز المتزايد في الحساب الخارجي، مع بقاء الإنفاق الريعي على حاله.

وبالتالي تنقلت الوظائف الرئيسية للدولة تباعاً بين ثلاثة أهداف: النمو والإعمار، ثم صون الاستقرار واستيعاب المخاطر، وأخيراً ضمان تدفق العملات الأجنبية والرسميل قصيرة الأجل من الخارج. بمعنى آخر، اهتمت السياسات العامة في البداية بالتوازنات الاقتصادية، ثم

حولت اهتمامها نحو التوازنات المالية والنقدية، لتركز أخيراً على التوازنات الخارجية. فمنذ نهاية التسعينات لم تعد الأدوات النقدية المتاحة قادرة وحدها على إدخال كميات كافية من الأموال لخدمة الدين العام، وتثبيت القيمة الخارجية لليرة تجاه الدولار، وفي الوقت نفسه تمويل عجز الميزان التجاري، الأمر الذي استلزم تدعيم السياسات النقدية بآليات مكثفة للاقتراض من الأسواق الخارجية.

في الخلاصة، فإن دور الدولة المفترض به قيادة النشاط الاقتصادي لتحقيق غايات النمو والبناء، والاستقرار النقدي والاقتصادي والاجتماعي، والنهوض والتنمية، أضحي نتيجة السياسات المالية والنقدية غير المرنة رهينة دور تقني مهمة إدارة التصحيحات التي لم يعد في وسع السوق القيام بها، ولو كان من نتاج ذلك زيادة التكاليف وإضعاف المكاينة التنافسية للبلد، وتعريضه لمخاطر مستقبيلة متزايدة، وخصوصاً أن ذلك ترافق مع تقضيل التوازن الخارجي على التوازنات الداخلية، وتغليب حاجات القطاع العام على حاجات القطاعات الاقتصادية التنافسية.

ثانياً: كيف أثرت السياسات المالية والنقدية في التنمية

سنعالج تأثيرات السياسات المالية والنقدية في التنمية من زاويتين: التأثير في الاستثمار، والتأثير في الدورة الاقتصادية التي من شأنها إحباط أو تعزيز فعاليات التنمية، مع الأخذ في الحسبان التشابكات الواضحة بين استراتيجيات التنمية وسياسات النمو والتشغيل وتوزيع الدخل والسياسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

١- التأثير في الاستثمار

تظهر عدة دراسات، من بينها دراسة لمنظمة الاسكوا^(٥) حول بلدان المنطقة، وجود علاقة إيجابية بين تكوين رأس المال العام والخاص، ونمو الناتج وتطور الهيكل الاقتصادي المحلي، على الرغم من أن التوترات السياسية أضعفت نسبياً هذه العلاقة بحكم تأثيرها في مساهمة رأس المال البشري والمادي في النمو، في حين تظهر الدراسة نفسها أن الانفتاح التجاري ليس له أثر ملموس في النمو على المدى الطويل.

تقدم الدراسة أيضاً قرائن إحصائية عن وجود ارتباط إيجابي وثيق بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة، وذلك في عينة من بلدان المنطقة ذات الاقتصادات المتنوعة الشبيهة بلبنان، إذ تؤدي الاستثمارات العامة إلى جذب الاستثمارات الخاصة. ويمكن ربط ذلك بالوفورات الخارجية (Externalities) الناتجة من الاستثمار في البنى التحتية، التي تكون كبيرة إجمالاً قياساً على حجم تكلفتها في الاقتصادات غير المشبعة، الأمر الذي يترد إيجاباً على مردودية القطاع الخاص^(٦). لكن هذه التأثيرات الإيجابية في النمو لا تنسحب تلقائياً على عوامل التنمية، ما لم يتزامن الاستثمار في الرأسمال المادي مع توظيفات مقابلة في رأس المال البشري، ومع تحسن في القدرة على استيعاب التقنية وقوتينها، وما لم يتم توزيع الموارد بين الفروع الاقتصادية بالحد الممكن من العدالة.

سنحاول في التالي تحليل انعكاسات السياسات المالية والنقدية في الاستثمار في لبنان آخذين في الحسبان المؤشرات التالية: نسبة تكوين رأس المال المادي إلى الناتج المحلي القائم، ونسبة تكوين رأس المال إلى الأرصدة المحلية، وقجوة الاستثمار - الانخار، ومعدلات الفائدة الحقيقية.

(٥) الاسكوا تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم الإنتاجية في منطقة الاسكوا (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٢)، ص ١٠-١٤.

(٦) أجمعت دراسة حديثة لـ Briscoe-Garmendia Estache et al. الدراسات التي حلت العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية والإنتاج والنمو، تبين بموجبها أن ٥٢ في المئة من هذه الدراسات تظهر أثر إيجابياً في مقابل ٤٢ في المئة لا تظهر أي أثر، و ٥ في المئة أظهرت أثر سلبياً، غير أن جميع الدراسات للتعلقة بلبنان النامية توصلت إلى وجود أثر إيجابي، دار الهندسة والكترونية، البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ص ٧٦.

جدول رقم (١)
مؤشرات الاستثمار والإسثار والفوائد الحقيقية قياساً
على الـ GDP والموارد المصرفية (نسب مئوية)

السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الاستثمار الإجمالي / GDP	٢٥	٢٩	٣٦	٣٦	٣٥	٢٠	٢٩	٢٢	٢١	٢١	٢٠	٢١
الاستثمار الحكومي / GDP	١,٥	٣,٤	٤,١	٥,٦	٥,٥	٧	٦,٧	٤,١	٤,٨	٣,٨	٣,٩	٢,٥
الاستثمار الخاص / GDP	٢٣,٥	٢٥,٦	٣١,٩	٣٠,٤	٢٤,٥	٢٢	٢٢,٣	١٨,٩	١٦,١	١٧,٢	١٦,١	١٨,٥
الاستثمار الإجمالي / الموارد المصرفية	١٦,٢	٢٠,١	٢٢,٢	٢٢	١٩,٢	١٥,٨	١٣,٥	٩,٦	٧,٧	٧,٥	٧	٧,٢٥
الاستثمار الحكومي / الموارد المصرفية	٠,٨٧	٢,٣٦	٢,٥	٣,٤	٣	٣,٧	٣,١	١,٧	١,٨	١,٢٥	١,٤	٠,٩١
الاستثمار الخاص / الموارد المصرفية	١٥,٣	١٧,٨	١٩,٧	١٨,٦	١٦,٢	١٢,١	١٠,٤	٧,٩	٥,٩	٦,١٢	٥,٨	٦,٤
الاستثمار الإجمالي / المتخصص الداخلي	١٥,٣	١٨	٢٠,٤	٢٢,٣	٢٠	١٨,٤	٢١,٩	١٧,٤	١٤,٤	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٩
الفائدة الحقيقية	٧,٢٧	٤,٠٧	٥,٨	٧,٥	٦,٩	١١	١١,٤	١٣,٧	١٠,٨	١٠	٩,٩	
الإسثار / GDP	٣٩-	٣٢-	٣٥-	١٨-	١٨-	١٤-	٣-	٤-	٧-	١٢-		
فجوة الإسثار / الاستثمار	٦٤	٦١	٥٧	٥٤	٤٨	٤٠	٣٣	٣٦	٢٥	٢١		

استناداً إلى أرقام الجدول نخلص إلى التالي:

١- على صعيد اتجاهات الاستثمار

في الفترة الأولى (١٩٩٢-١٩٩٧)، حدثت زيادة متواصلة في معدل تكوين رأس المال العام والخاص قياساً على الناتج المحلي القائم وعلى الموارد المصرفية وعلى مجموع الإنفاق الوطني على الاستثمار والاستهلاك، مع ملاحظة أن معدلات نمو الاستثمار العام كانت أعلى من معدلات نمو الاستثمار الخاص.

في الفترة الثانية (١٩٩٨-٢٠٠١)، حدث انحسار في معدلات تكوين رأس المال الثابت، مع تسجيل تراجع في الاستثمار العام تفوق وتيرة تراجع الاستثمار الخاص. يلاحظ أيضاً أن نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الموارد المصرفية شهدت هبوطاً تتجاوز معدلات الانخفاض الذي

طرا على نسبته إلى الناتج. يرتبط ذلك بأمريين: الأول بداية الانفصال ما بين الاقتصاديين المالي والحقيقي، والثاني: ظهور مقاييل التدفقات النقدية من الخارج على الاستهلاك والاستيراد.

في الفترة الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، عرفت معدلات الاستثمار استقراراً حيث غطى التحسن في معدلات تكوين الرأسمال في القطاع الخاص التراجع المستمر في تكوين الرأسمال العام. وبتحليل العلاقة بين اتجاهات الاستثمار ومتغيرات السياستين المالية والنقدية في كل فترة من الفترات الثلاث، يتبين الآتي:

- في الفترة الأولى كان التأثير الإيجابي للسياسات المالية التوسعية في الاستثمار أقوى من التأثير الانكماشى للسياسات النقدية التضيقية.

- في الفترة الثانية تأثر الاستثمار سلباً بإجراءات التقشف المالي التي اقتضرت تقريباً على الجانب الاستثماري، وبسياسة نقدية أكثر تشدداً. ترافقت مع ركود طويل لامس حد الكساد.

- في الفترة الأخيرة استقرت معدلات الاستثمار بفعل تكافؤ قوة الانكماش تأثراً بسياسات الحد من ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج، وقوة التوسع مع بدء انخفاض معدلات الفوائد الحقيقية. وللمتحقق من قوة تأثير السياسات المعتمدة في الاستثمار، عمدنا إلى قياس العلاقة بين متغيري "الفائدة الحقيقية" (X) وكل من "نسبة الاستثمار الإجمالي/GDP" (Y1) و "نسبة الاستثمار العام/GDP" (Y2)؛ ونسبة "الاستثمار الخاص/GDP" (Y3)، لنحصل على النتائج التالية:

- وجود ارتباط (Correlation) عكسي قوي بين معدلات الفائدة الحقيقية ونسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج يساوي ٨٨ في المئة.

- وجود ارتباط عكسي ضعيف جداً بين المتغير X ونسبة الاستثمار العام / الناتج Y2: -٢,٥ في المئة.

- وجود ارتباط عكسي قوي أيضاً بين المتغير X ونسبة الاستثمار الخاص / الناتج Y2: -٩١ في المئة.

وبتحليل الإنحدار^(٣)، نحصل على معادلتين مقبولتين إحصائياً^(٤)، تثبتان العلاقة العكسية القوية بين تطور معدلات الفائدة الحقيقية X من جهة وبين كل من مستوى الاستثمار الإجمالي Y1 والاستثمار الخاص Y3.

(٣) هذا التحليل مبني على اعتماد سلسلة زمنية قصيرة نسبية، ولا يمكن عده نهائياً قبل إخضاعه لاختبارات قياسية أخرى لا مجال لها هنا.

(٤) المعادلتان هما:

$$Y1 = 44 - 1.87 X$$

$$t\text{-stat } 0,4 \quad -4,3$$

$$R2 \text{ (Coefficient of Determination) } = 68 \text{ في المئة} ; F=18 ; df=11$$

$$Y3 = 38,86 - 1.82 X$$

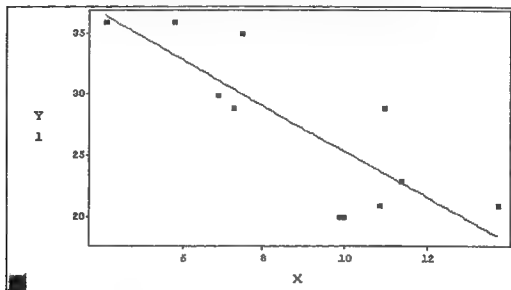
$$t\text{-stat } 12,2 \quad -5,27$$

$$R2 \text{ (Coefficient of Determination) } = 76 \text{ في المئة} ; F=27 ; df=11$$

رسم بياني رقم (١)

العلاقة بين معدل الاستثمار الإجمالي / الناتج Y1

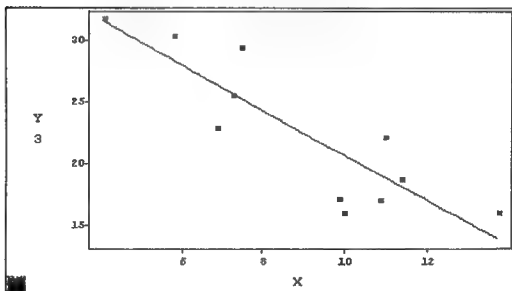
ومعدل الفائدة الحقيقية في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣



رسم بياني (٢)

العلاقة بين معدل الاستثمار الخاص / الناتج Y3

ومعدل الفائدة الحقيقية في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣



يتبين مما تقدم أن السياسة النقدية معيراً عنها يسعر الفائدة الحقيقية^(٩)، كان لها تأثير قوي في معدلات الاستثمار في القطاع الخاص، في حين كانت السياسة المالية المؤثر الأساسي في الاستثمار العام.

في الحصيلة، عطلت ديناميات الدين، معطوفة على تعريف ضيق للاستقرار تضمن خطأً بينه وبين التثبيت النقدي، إمكان تحقيق نسب استثمار تتناسب مع حاجات التنمية ومتطلبات الخروج من الحرب، فالإنفاق العام المتناقص على البنى التحتية لم يتم التعويض منه باستثمار خاص متزايد على التوظيفات المنتجة، الأمر الذي أفضى إلى تباطؤ النمو وانخفاض المداخل الفردية.

ويمكن تحديد مقدار الانخفاض في النمو الناشئ عن تراجع الاستثمار العام من خلال المقاربة الإحصائية التالية:

فلو أخذنا في نتائج بعض الدراسات التجريبية^(١٠) التي خلصت إلى أن اللردود الاقتصادي للإنفاق على البنية التحتية في البلدان النامية إيجابي ومرتفع، وطبقنا على لبنان المؤشرات التي توصلت إليها حول أميركا اللاتينية، حيث إن إضافة ١٠ في المئة إلى مخزون البنى التحتية يزيد في الناتج بما مقداره ١,٤ في المئة إلى ١,٦ في المئة، لتبين أن مقدار النمو الناتج نتيجة انخفاض معدلات الاستثمار العام يقارب ١٣ في المئة من إجمالي الناتج في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٤، أي ما يساوي ١,١ في المئة من النمو السنوي. وقد احتسبنا هذه النتيجة استناداً إلى المتوسط الحسابي للفرضيتين التاليين: الأولى: تنفيذ كامل برنامج النهوض البالغ نحو ٢٣,٧ مليار دولار أميركي بحسب خطة أفق ٢٠٠٠، وهذا من شأنه زيادة مخزون البنى التحتية من ٧,٢٣ مليارات دولار أميركي تقريباً؛ إلى أكثر من ١٦ مليار دولار أميركي؛ الثانية: تحقيق نسب النمو المرتفعة نفسها التي حققها مخزون البنية التحتية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ المقدّر متوسطه بـ ١٢,٧ في المئة، الأمر الذي كان سيرفع هذا المخزون إلى نحو ٢٠ ألف مليار ل.ل.

ب- على صعيد الادخار

خلال الفترة الماضية ارتفع العبء الضريبي من نحو ١٠ في المئة من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٢ إلى ٢١ في المئة عام ٢٠٠٥، وذلك في إطار نظام ضريبي تنازلي أكر سلباً في معايير المساواة في توزيع المداخل. وقد تراقق ذلك بل ربما أدّى إلى تسجيل معدلات ادخار سلبية، تدل على فشل السياسة المالية في حفز دوافع الادخار. لقد كان من شأن تحقيق نسب إدخار مقبولة على الصعيد الوطني، توليد سلسلة تداعيات حميدة: خفض أسعار الفائدة، وتقليص مخاطر الاقتراض السيادية، وزيادة الاستثمار بالاعتماد على التمويل المحلي، في حين أن الاستثمارات العامة، وإلى حد ما الخاصة، اعتمدت على التمويل الخارجي، مع ما ترتب عليه من تبعات لاحقة على المردودية واستقرار التوظيفات.

(٩) يمثل سعر الفائدة الحقيقية إجمالاً اتجاهات عناصر السياسة النقدية الأخرى: الفائدة الاسمية، السجولة والأسعار، سعر الصرف الحقيقي.

(١٠) مزيد من الإيضاح انظر: البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ص ٧٧.

أدى الاندثار السالب، إلى تخصيص مبالغ طائلة للاستهلاك كان من المفترض توجيهها نحو الإنتاج. فخلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٥ استفاد لبنان من تدفقات مالية بلغ مجموعها نحو ٧٠ مليار دولار أميركي، إلا أن فجوة الاستهلاك - الدخل، وقصور الأداء الاقتصادي للقطاع المالي، وعدم مراعاته للعوائد الفعلية المصححة بالمخاطر عند توزيع الموارد... أدى إلى تخصيص هذه التدفقات على نحو لا يخدم النمو أو التنمية، فتوزعت على النحو التالي (أرقام تقديرية): ٤٠ في المئة لتمويل قروض الاستهلاك، و٢٥ في المئة لتمويل عجز الخزينة، و٢٥ في المئة فقط لتكوين رأس المال الثابت والمتحرك.

ج - على صعيد فاعلية الإنفاق الاستثماري والاجتماعي

لم تؤثر السياسات المعتمدة في حجم الاستثمار العام والخاص فحسب، بل أثرت في فاعليته أيضاً، كما يتبين من عدد المشاريع غير المنجزة (تقدر قيمتها ٥١,٥ في المئة من القيمة الإجمالية للمشاريع الملزمة أو التي بوشر تنفيذها في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٥)، وتدني جودة نظام النقل، وارتفاع التكاليف، والتدهور السريع في البيئة. وبحسب البنك الدولي فإن الإنفاق على الاستثمارات العامة في لبنان لا يتناسب مع النتائج، لكن ذلك لا يبرر في رأيه تقليص النفقات الاستثمارية كون حصتها في الموازنة لا تكاد تكفي اليوم لتمويل أعمال الصيانة الضرورية لتعويض الاهتلاك السنوي في البنية التحتية، المقدر بـ ٢,٢ في المئة من الناتج المحلي، أي ما يساوي ٦,٥ في المئة من الموازنة اللبنانية.

المفارقة هي أن الحكومة

ملزمة اليوم الجمع بين

سياستين متعارضتين إلى حد

كبير، الإبقاء من جهة على

مستوى محدد من الإنفاق لمنع

تقادم التجهيزات العامة،

وتحريك معدلات النمو، ومن

جهة ثانية خفض الإنفاق

وزيادة الإيرادات.

المفارقة هي أن الحكومة ملزمة اليوم الجمع بين سياستين متعارضتين إلى حد كبير، الإبقاء من جهة على مستوى محدد من الإنفاق لمنع تقادم التجهيزات العامة، وتحريك معدلات النمو، كون إحدى السبل الفعالة لخفض الحجم النسبي للدين العام هي "تكبير حجم الاقتصاد"، ومن جهة ثانية خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات، فالاستثمارات الجديدة اللازمة لتلبية الحاجات العامة، واستكمال المشاريع المباشر بها، تتطلب عملياً لا يستطيع لبنان استيعابه من دون زيادة عبء المديونية العامة، وتقويض قدرته على التصحيح المالي.

الجدير ذكره أن الورقة الحكومية للإصلاح المزمع تقديمها إلى مؤتمر بيروت (١) تجاهلت هذه الحقيقة حين جمعت ما بين تقليص الإنفاق الحكومي بما فيه النفقات الاستثمارية، وبين توقعات مرتفعة للنمو: ٤-٦ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. تتطلب هذه الفرضية إما ضخاً مالياً من شأنه زيادة العجز المالي ورفع معامل الدين/ الناتج، وإما ترك هذه المهمة للقطاع الخاص، لكن نجاحه في القيام بهذه المهمة مشروط بخفض التكاليف واستكمال البنية التحتية، الأمر الذي يرتب بدوره إنفاقاً حكومياً إضافياً.

بالتالي فإن الهندسة المالية التي قامت في السابق على الإفراط في الإنفاق وفشلت في إحداث طفرة نمو، ستحرم البلاد في المستقبل، وربما لسنوات طويلة، استعادة مسار النمو وتأمين الموارد المطلوبة للتنمية والنهوض.

بالنسبة إلى الإنفاق الاجتماعي، يُقَرَّر تقرير البنك الدولي (PER) أن ارتفاع نسبة هذا

الإنفاق إلى الناتج (٢١ في المئة-٢٤ في المئة) لم ينتج عوائد موازية، فمؤشرات الصحة والتربية متدنية أو مساوية للعديد من البلدان الأقل دخلاً (مثلاً: الأردن، تونس) التي ينفق بعضها على هذه القطاعات ربع ما ينفق في لبنان.

في الخلاصة تتركز مشكلة الاستثمار- الادخار في الأمور الآتية:

١- الاعتماد على التمويل الخارجي نظراً إلى استنفاد التمويل الداخلي في تغطية النفقات غير الجارية، فارتبط الإنفاق الاستثماري بمصادر وشروط التمويل، بغض النظر عن الأولويات المخططة، وتركز الاهتمام على تدفق التمويل واستمراريته، بمعزل عن تكاليفه وشروطه.

٢- ضعف القدرة على رسملة التدفقات المالية الوافدة، حيث امتص الدين العام قسماً أساسياً منها.

٣- القشل في جعل الإنفاق الاجتماعي الكبير ركيزة الاستثمار في الموارد البشرية، فبقي هذا الإنفاق في معظمه توزيعاً ريعياً منفصلاً عن عمليات الإنتاج.

٤- الترابط بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، الأمر الذي ضاعف تأثير السياسات العامة في عمليات تكوين رأس المال، حيث تمتد مفاعيل السياسة النقدية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ويحدث العكس في ما يخص السياسة المالية.

وعلى العموم، أسس نمط الاستثمار لنموذج في التنمية يرتبط بالخارج أكثر منه بالداخل، ويمنح القطاع العام أفضلية على القطاع الخاص من دون أن يشفع ذلك بإعادة نظر موازية في دور الدولة ووظائفها.

٢- التأثير في شروط التنمية

لا يمكن إنجاز أهداف التنمية خارج دورة اقتصادية تتصف بالديمومة والاستقرار، فالتحولات النوعية في الهيكل الاقتصادي العام ونظم الإنتاج، تتطلب مراعاة متواصلة ومن دون انقطاع للمكاسب التي يؤمنها النمو، وهذا ما يستدعي بدوره رسم سياسات مؤاتية. في لبنان أدت السياسات المالية والنقدية دوراً سلبياً على الصعيد ذات الصلة بحاجات التنمية، وخصوصاً منها:

- تخصيص الموارد.

- المخاطر العامة والمردود.

- التنافسية والقدرة على اجتذاب الاستثمارات.

- الانسجام بين الدورتين المالية والسلعية.

وتصور عدة مؤشرات انعكاس هذه السياسات على بيئة التنمية، من بينها:

١- توسع الدورة المالية للاقتصاد بوتيرة أعلى كثيراً من توسع الدورة الإنتاجية، الأمر الذي

ولد حقوقاً نقدية لدى دائني الخزينة لا تقابلها أصول حقيقية.

إن أوضح مؤشر على التفاوت بين الدائرتين، هو ارتفاع نسبة الفوائد المدفوعة للدائنين من ١٠,٨ في المئة من الناتج المحلي، بداية التسعينات إلى ما بين ٢٢ في المئة و٢٣ في المئة منه في السنوات الأخيرة، في حين أن هذه النسبة لا تتعدى ٦ في المئة إلى ٧ في المئة في البلدان المتقدمة، وما بين ٩ في المئة و ١١ في المئة في البلدان متوسطة الدخل.

٢- تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي نحو ٤ في المئة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، بالتزامن مع زيادة الميل المتوسط إلى الاستهلاك. يلاحظ هنا نشوء ظاهرة الطلب المرتبط بالتدفقات وليس بالمداخيل، مع العلم أن هذه التدفقات غير مغطاة على نحو كامل بأرصدة حقيقية، وإنما يذم مالية لا يتوقع لها التسوية، نتيجة التضخيم للمفعل في القيمة الحقيقية للأرصدة المتداولة. وفي حين أن الإنفاق الحكومي الاستثماري مقيد بالعديد من الشروط الفنية والتقنية، فإن قدرة الحكومة غير المشروطة على الإنفاق الجاري سمح لها ضخ سيولة كبيرة تحولت طلباً لا يتفق وقدرة النظم الإنتاجية الداخلية المتسمة بتدني المرونة على تلبية.

كان من نتائج رفع التوقعات المالية والشرائية للأفراد، تآزيم الأراضي المالية للأسر، فقد اضطر نحو ٣٥ في المئة منها إلى الاستئذان لتغطية حاجاتها. وترتفع هذه النسبة عند الفئات الأفقر إلى أكثر من ٤٥ في المئة في حين لا تتجاوز نسبة الأسر القادرة على الإصدار ١٣,٣ في المئة.

٣- للتأثير في هيكل التكاليف في الاقتصاد، بفعل السياسات المالية والنقدية المعتمدة، وبتأثير من تضخم الدين الحكومي.

٤- تراجع عدالة توزيع المداخيل، إذ يُقدّر أن الإجراءات الحكومية على الصعيد الضريبي كانت مسؤولة عن ٢٠ في المئة إلى ٣٠ في المئة من تدوير معامل GINI الذي يبين نمط توزيع الناتج بين الشرائح الدخلية المختلفة. الجدير ذكره أن الأبحاث التطبيقية في حقل التنمية تربط بين معدلات النمو والتنمية وبين مراعاة معايير العدالة المختلفة، التي تتأثر بالسياسات التي تنتهجها الحكومة.

٥- كان لبنان بعد الحرب بحاجة ماسة إلى تخصيص الموارد يتناسب مع حاجات النمو والتنمية والإعمار، المتمثلة أساساً بـ: نمو مستدام؛ وتوظيف أفضل للتقانة؛ واستيعاب للطاقت الماهرة؛ وبنية تحتية متكاملة تتصف بالجودة؛ وعدالة في التوزيع وإعادة التوزيع؛ ومزايا تنافسية على المستوى الإقليمي؛ وقدرة على تعبئة الموارد البشرية والمادية في الداخل... لكن انضمام الأموال المتدفقة من الخارج فوراً إلى دورة تمويل الدين العام، تسبب في نمو الطلب بمعدلات تفوق مستوى نمو الناتج. وقد نشأ عن ذلك: زيادة في أسعار منتوجات القطاعات الاحتكارية، وأسعار السلع والخدمات غير الخاضعة للمنافسة الخارجية. كما أن ضعف الأساس الاقتصادي للنظام الضريبي وتفاوت معدلات الضريبة بين قطاع وآخر لأسباب مالية صرفة، أدى إلى إخلال مشابه في توقعات المستثمرين.

لا يمكن إنجاز أهداف التنمية خارج دورة اقتصادية تتصف بالديمومة والاستقرار، فالتحولات النوعية في الهيكل الاقتصادي العام ونظم الإنتاج، تتطلب مراعاة متواصلة ومن دون انقطاع للمكاسب التي يؤمنها النمو، وهذا ما يستدعي بدوره رسم سياسات مؤاتية.

كانت النتيجة الأبرز لتشوه الأسعار النسبية سوء تخصيص الموارد أسفر عن:
 - نمو القطاعات المنتجة للخدمات كما هو معروف على حساب القطاعات المنتجة للسلع
 التبادلية، الأمر الذي أثر في نمو الناتج وعلى توازن الحساب الخارجي.
 - ارتباط دالتي الاستثمار والاستهلاك بحجم الموارد المالية؛ الموظفة إجمالاً بالدين العام؛
 أكثر من ارتباطها بالناتج.
 - ربط النمو والتوازنات الأساسية بقطاع عام غير منظم وسياسات تسييرها الحاجات لا
 الفايات.

جدول رقم (٧)

انعكاسات السياسات المالية والنقدية على التنمية والتوازنات الاقتصادية

تأثير السياسات في المؤشرات الأساسية	التأثير في عوامل وبيئة الإنتاج	التأثير في التوازنات	التأثير في العناصر المرتبطة بالتنمية
زيادة التكاليف	- تدني المكانة التنافسية للبلد. - انخفاض العرض. - انخفاض القيمة المحقيقية للرساميل الواعدة.	- عجز في الحساب الخارجي. - زيادة المديونية العامة والخاصة.	- نقص التمويل. - تدني الاستثمارات.
- زيادة الاستهلاك - تشوه بنية الأسعار النسبية	- زيادة الميل للإستيراد. - انخفاض القدرة التصديرية.	- عجز في الحساب الخارجي. - انخفاض معدلات النمو	- نقص التمويل. - خلل في تخصيص الموارد.
ارتفاع المخاطر	- ارتفاع الفوائد	- زيادة تحويل عوائد عوامل الإنتاج للخارج. - زيادة المديونية.	- تراجع الاستثمار المنتج.
- توزيع غير عادل للمداخل - انخفاض الدخل الفردى الحقيقي	- تدني جودة الإنتاج. - تدني المهارات البشرية - توسع القطاعات الهاسية غير المنظمة	- تعزيز البنية الاحتكارية - اتفاق توزيعي وديعي	- نقص في الموارد البشرية. - خلل في تخصيص الموارد
تهميش قطاعات الإنتاج السلمي	- انخفاض القدرة على التصدير - زيادة الواردات. - اعتماد أقل على التقنية.	- عجز الحساب الخارجي. - زيادة في البطالة. - اعتماد واسع النطاق على العمالة الأجنبية غير الماهرة. - اتفاق توزيعي وديعي.	- نقص في الرساميل التقني. - خلل في توزيع الموارد المالية.

سيواجه لبنان، عاجلاً أم آجلاً، تحدي إعادة الهيكلة، إذ إنه بحسب الأسكوا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتبع سياسات مالية غير قابلة للاستمرار.

أخيراً، سيواجه لبنان، عاجلاً أم آجلاً، تحدي إعادة الهيكلة، إذ إنه بحسب الأسكوا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتبع سياسات مالية غير قابلة للاستمرار. ويوهي تقاوم المؤشرات بأن البحث عن الحلول في سلة الإجراءات نفسها هو مراوغة مكلفة للتحديات، فمع أن السياسات المعتمدة تمكنت حتى الآن من منع الانهيار النقدي فقد تسببت بانهيارات أخرى لا تقل عنها خطورة.

من أهم دروس الأزمة، إظهارها أن عزل السياسات بعضها عن بعض، والفصل بين مسارات النمو والتنمية والإعمار، نجح مؤقتاً في نقل الأزمة من حيز اجتماعي اقتصادي إلى آخر، لكن لم يمنعها لاحقاً من التمدد والاتساع بل الارتداد نحو مصدرها، حين عجزت الأدوات المتاحة عن استيعابها.

يلخص الجدول أعلاه قنوات التفاعل بين السياسات المالية والنقدية وعوامل التنمية، التي تتبع المسار التالي: استخدام الأدوات المالية والنقدية (التأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلي (التكاليف، بنية الأسعار، المخاطر، توزيع المدخلات) (التأثير في عوامل وبيئة الإنتاج (التأثير في التوازنات الاقتصادية (الحساب الخارجي، المديونية، البطالة، النمو...) (التأثير في العناصر المرتبطة بالتنمية (التمويل، التوظيف، تخصيص الموارد المادية والبشرية).

السؤال الصحيح هو أي إعادة هيكلة نريد: هل زيادة تدخل الدولة في النظام، هل ردها إلى وظائفها السيادية وتقوية بنيتها الاجتماعية والخدماتية، وترك التصحيح من ثم لقوى السوق، أم أن المطلوب القيام بإصلاح يتسم بالتحدي والحذر في الوقت نفسه، ويتعامل مباشرة مع أسئلة مؤجلة ومستعصية: أي دور للبنان؟ بعد سبعة عقود على أطروحة الدولة-المعبر، أي تنمية؟ وهل أنها مستحيلة في ظل الأزمة أم أنها مخرج لا بد منه لتخطي الصعوبات، وأي هندسة مالية؟ لأي رؤية اقتصادية اجتماعية؟

من أهم دروس الأزمة، إظهارها أن عزل السياسات بعضها عن بعض، والفصل بين مسارات النمو والتنمية والإعمار، نجح مؤقتاً في نقل الأزمة من حيز اجتماعي اقتصادي إلى آخر، لكن لم يمنعها لاحقاً من التمدد والاتساع بل الارتداد نحو مصدرها، حين عجزت الأدوات المتاحة عن استيعابها. وبناء على ذلك يمكن التأكيد أن لجم تصاعد الأزمة لا يتسنى ضمن كلفة حسابية مبسطة، بل في إطار تكيف حي له نتائجه المادية والبشرية، وتكاليفه المؤلمة والباطلة.



مخاطر التعاقد الوظيفي في لبنان في إطار المفهوم الجديد للإدارة العامة

أولاً: الإطار العام للمفهوم الجديد للإدارة العامة

في ربيع القرن الأخير، شهد مجال الإدارة العامة تحولات جذرية، نتيجة المقاربة الليبرالية لدور الدولة في المجتمع. إن أحد مفصلات الرؤية الليبرالية الذي يهمننا في هذا البحث، هو تجسيد الفكر والنظرية الإدارية (Managerialist Thought) في منظومة متكاملة للإصلاح الإداري تهدف إلى تحويل الإدارة العامة التقليدية البيروقراطية إلى ما يسمى في أوساط المنظمات الدولية، الإدارة العامة الجديدة التي سنشير إليها بإيجاز هنا، على أن يجري تفصيلها في الجزء الثاني من البحث.

تهدف الإدارة العامة الجديدة إلى نقل إعادة هيكلة الإدارة العامة بحسب الأساليب المتبعة في القطاع الخاص: تماقد وظيفي، تحرير الأجور وتحديدها بحسب الجدارة، كسر عقود العمل الجماعية، تخفيف القيود القانونية والرقابة المسبقة عن الإدارة لتحريرها وترشيحها، فيصبح معيار المحاسبة في القطاع العام مثل القطاع الخاص، يقاس بالانتاجية، ومدى رضى المستهلك والنجاح في خفض التكاليف. إضافة إلى ذلك، يدعو منظرو الإدارة العامة الجديدة إلى التخلي عن الفصل التقليدي المتبع بين الإدارة والسياسة وإلى جعل الإدارة مرتبطة بالتوجهات السياسية المتخذي القرار للتخفيف من حدة الصراعات التي طالما تقوم بين الإدارة ومتخذي القرار التي تمثل في رأي مؤيدي هذا المفهوم عائقاً أمام السلطة السياسية المنتخبة لتنفيذ البرامج التي انتخبت على أساسها.

في الوقت الذي ينبع مفهوم الإدارة العامة الجديدة من الفكر "الإداري"، انطلقت الخطوات التطبيقية للمشروع الإصلاح الإداري المسمى الإدارة العامة الجديدة، من الأزمة الاقتصادية والمالية التي سيطرت على البلدان الغربية في أواخر عام ١٩٧٠، فسادت الدعوات إلى تقليص حجم الدولة ودورها ونطاق عملها، في الأوساط الفكرية والرسومية، وبخاصة الاقتصادية والمالية. انطلق مشروع إعادة رسم هيكلية إدارة الدولة من نيوزيلندا وأستراليا اللتين تعدان مختبر الإدارة العامة الجديدة. تبنت بريطانيا بعض الخطوات، إنما بحذر أكبر وبسرعة أقل، على امتداد عهد تاتشر في الحكم. أما في الولايات المتحدة الأميركية فقد غدت الكتب التي تدعو إلى

إعادة النظر في الإدارة التقليدية للدولة بمنزلة "كتاب مقدس"^(١) لطلاب العلوم السياسية والإدارية في جامعات أميركا، وبقي التطبيق العملي للمشروع الإصلاح الإداري يقتصر على المستوى المحلي وفي قطاعات محددة.

أما في أواخر الثمانينات، تحولت التوجهات الكينزية لصندوق النقد الدولي، التي كانت تشدد على إخفاقات السوق الحرة وضرورة تدخل الحكومات للحد من المشاكل الناجمة عنه، كمعالجة البطالة وإعادة توزيع الدخل، إلى الدعوة إلى الحد من تدخل الدولة وإطلاق يد السوق الحرة، وذلك بضغط من القوى الاقتصادية. هذا المنحى الليبرالي المتوحش انبثق مما يسمى إجماع واشنطن (Washington Consensus) بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة المالية الأميركية حول السياسات النقدية والاقتصادية

**الإصلاحات المطالب بتنفيذها
في البلدان النامية تولد الفقر
وعدم الاستقرار والتخلف،**

**لأنها لا تعبر عن حاجات
المجتمعات ولا تأخذ في**

الحسبان المشاكل التي تعانيها

تلك البلدان. أكثر من ذلك،

لا تتمشى الإصلاحات

المنضوية تحت لواء

الإدارة العامة الجديدة مع

البيئة السياسية الثقافية

لمعظم مجتمعات العالم

الثالث والبيئة السياسية

اللبنانية بوجه خاص.

الفضل للبلد ودورها التي عممت على بلدان أميركا اللاتينية أولاً ومن ثم على جميع بلدان العالم الثالث القابعة تحت أزمة المديونية.

تركز هذه السياسات على تحرير رؤوس الأموال ومعالجة التضخم والخصخصة وتقليص حجم الدولة ودورها بدلاً من التركيز على دفع النمو الاقتصادي ومعالجة مشاكل البطالة^(٢).

أما الإصلاحات الإدارية الجديدة، فهي واحدة من تلك الوصفات الجاهزة التي توزعها المنظمات الدولية والإقليمية على بلدان العالم الثالث. لكن هناك أسئلة كثيرة تطرح حول جدوى ومنافع تطبيق هذه الإصلاحات في البلدان النامية. تعبر تلك الإصلاحات بحسب ستيفليتز عن مصالح وزراء المال والاقتصاد في البلدان النامية الذين يخضعون لضغوط اللوبيات المالية والتجارية العالمية من جهة وضغوط المنظمات المالية والتجارية الدولية من جهة أخرى. فالإصلاحات المطالب بتنفيذها في البلدان النامية تولد الفقر وعدم الاستقرار والتخلف، لأنها لا تعبر عن حاجات المجتمعات ولا تأخذ في الحسبان المشاكل التي تعانيها تلك البلدان. أكثر من ذلك، لا تتمشى الإصلاحات المنضوية تحت لواء الإدارة العامة الجديدة مع البيئة السياسية الثقافية لمعظم مجتمعات العالم الثالث والبيئة السياسية اللبنانية بوجه خاص، فتبدو وكأنها ستعمق المشاكل وتضخمها بدلاً من معالجتها.

وسط الجدل القائم حول من يرى أن على البلدان النامية أن تستورد الأطر الإصلاحية والمؤسسية من البلدان الغربية لتطلق ورشة التطور والتنمية وبين الذين يعتقدون أن لكل بيئة سماتها وثقافتها الخاصة وبالتالي على كل مجتمع أن ينتج الأطر الإصلاحية التي تتناسب وبيئته وأهدافه ومشاكله وتطلعاته. نحاول في هذا البحث التطرق إلى هذه الإشكالية من خلال تسليط الضوء على مخاطر استيراد خطط إصلاحية إدارية يصعب استئصالها من بيئتها لزرعها في مجتمعات تقليدية، حيث السلطة لا تزال ذات وجه عائلي - تقليدي والشرعية تستمد من الروابط الطائفية والعلاقات الزبونية، وهذا ينطبق على لبنان محور هذه الدراسة.

David Osborne and Ted Gaebler, *Reinventing Government* (New York: Penguin, 1992).

Joseph Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (New York: Penguin Books, 2002).

(١)

(٢)

ثانياً: تعريف الإدارة العامة الجديدة والعوامل المرافقة لها

"الإدارة العامة الجديدة هي أداة للإصلاح تركز على النظريات النيو- كلاسيكية للانسان والمجتمع، وتدعو إلى إحكام سيطرة السياسيين والحكام على الإدارة من ناحية وإلى الخصخصة الشاملة من ناحية أخرى كأفضل الوسائل لحل مشاكل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)"^(١). انطلاقاً من هذا التعريف سنعرض بالتفصيل مفهوم الإدارة العامة الجديدة أولاً ثم نشير إلى العوامل الخاصة بالبلدان الغربية التي كونت الأرض للمطالبة باصلاح الإدارة التقليدية البيروقراطية.

١- العوامل التي أدت إلى نشأة الإدارة العامة الجديدة

ذكرنا سابقاً أن النموذج البيروقراطي مثل خطوة ثورية في بدايته، إذ إنه رافق سقوط النظام الإقطاعي، الزبوني في أوروبا وساهم في تدعيم دور الدولة الحديثة القائمة على العقلانية واحترام القوانين والجدارة. ومنذ بداية ثمانينات القرن العشرين، برزت في البلدان الغربية دعوات من كلا اليمين واليسار، منتقدة النمط البيروقراطي الذي عد من أهم أسباب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان. استند المطالبون بإعادة النظر في النظام البيروقراطي إلى مجموعة من الأسباب: فشل النظام البيروقراطي والاختلال الوظيفي فيه، والنظريات الاقتصادية النيو كلاسيكية والمخاطر الاقتصادية - الاجتماعية.

١- المخاطر الاقتصادية والاجتماعية

يجمع المحللون الإداريون المؤيدون لنظرية الإدارة العامة الجديدة أن التنظيم الكلاسيكي الفيرري للإدارة العامة لم يعد يتماشى ومتطلبات العصر، فالمنافسة العالمية على الأسواق أصبحت أشد وتقتضي خفض التكاليف وتحسين الخدمات، الأمر الذي دفع بالمؤسسات الخاصة إلى إعادة النظر في أساليب عملها من إعادة تمركز وتفويض العمليات الصناعية، Delocalization, Decentralization and Outsourcing، والتلزييم والتخلي عن العمليات غير المربحة وتلزييمها، والتركيز على تحسين الأداء عوضاً من التركيز على معدلات النمو التي أصبحت بطيئة.

في عالم أصبحت المنافسة على أشدها، يمثل القطاع العام أحد العوامل الأساسية في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات. فالسياسات والتشريعات الحكومية في مجالات العمل والبيئة والسياسات الضريبية والمالية والسياسات التربوية والصحية، كلها تمثل عامل استقطاب أو عاملاً غير مشجع للاستثمار^(٢). انطلاقاً من هنا ضغطت المجموعات الاقتصادية والمالية العالمية على الحكومات الغربية ومن ثم على الحكومات في البلدان النامية، لتعديل التشريعات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تقليص دور الدولة في المجتمع من أجل تسهيل عمليات الاستثمار وزيادة معدلات الربح التي انخفضت من جراء قوانين العمل الصارمة وارتفاع الضرائب والتكاليف الاجتماعية^(٣).

(١) Hans Van Mierlo, "Theories of Administrative Reform and their Practical Implications," in: Verheijen Tony, ed., *Innovations in Public Management: Perspectives from East to West Europe* (UK: Northampton: Edward Elgar Publishing, 1998), p.25-40.

(٢) Hughes Owen, *New Public Management and Administration: An Introduction* (New York: St. Martin Press, 1997), pp.13-15.

(٣) رمزي زكي، *الليبرالية للتوحدة (الافتراء: دافار لاستقبل العربي)* ١٩٩٢.

كانت البلدان الغربية في السبعينات تعاني مشاكل ديمغرافية واقتصادية وثقافية جعلت المواطن يشعر بفقدان شرعية الدولة التي بدت غير قادرة على حل المشاكل المتزايدة، فتحول المواطن إلى المؤسسات غير الحكومية ومطالب بتقليص حجم الدولة كوسيلة لتلبية حاجاته وبخفض الضرائب وتحقيق رفاهية معيشية أكبر. وتحولت البيروقراطية إلى قميص عثمان يحمل أعباء وأخطاء القطاعين الخاص والعام على حد السواء.

ب- فشل النظام البيروقراطي

يرى المحللون في الغرب أن البيروقراطية في إدارات القطاع العام قد فشلت أولاً لأن مبدأ الفصل بين السياسة والإدارة أدى فعلياً إلى حالة انفصام في إدارة الشأن العام بحيث تصاعد التنافس على اتخاذ القرار وتحديد مفهوم المصلحة العامة التي ستندرج المشاريع والقوانين والمراسيم ضمنه. فمن جهة يتمتع الموظف العام بحصانة واستمرارية في الوظيفة، الأمر الذي يجعله يتمتع بشبكة علائق عامة قوية مع جماعات الضغط الفاعلة في المجتمع فتؤثر في قراره^(٦). فالتثبيت والاستمرارية في العمل تحول الموظفين العامين إلى جماعة ضاغطة قوية ضمن الإدارة تتمتع بالخبرة والمعرفة وتسيطر على الأدوات وأساليب العمل التي قد تساهم في إنجاح أو حتى إفشال مشاريع الحكومة إذا ما تعارضت والمصالح أو المنظار الإداري للمصلحة العامة. من جهة أخرى، تتكون الطبقة الحاكمة (وتحديداً في البلدان الديمقراطية) من خلال انتخابات يختار الشعب ممثليه على أساس مشاريع سياسية واقتصادية واجتماعية يلتزم الحزب والجهة الفائزة في انتخابات تنفيذها ويحاسب إذا ما فشل أو قصر في تعهدها. غالباً ما يقع التنافس بين السياسي المنتخب والموظف العام على تحديد الأولويات وتنفيذ المشاريع فيكون لكل طرف الأجندة الخاصة به. من هنا نفهم الدعوات في الغرب إلى ديمقراطية الإدارة وإخضاعها لإرادة الشعب عبر جعل الطاقم الإداري في الفئات العليا من التوجهات السياسية نفسها للطاقم الحاكم، وملتزماً بتنفيذ برنامج سياسي معين ومسؤول عن حسن أدائه. إن التطبيق الخاطئ للمبادئ الليبرالية في النظام البيروقراطي التي تكون أصلاً منظومة مثالية غير قابلة للتطبيق جعل من الإدارة البيروقراطية ومنظومتها تعانِي عدة آفات: الحصانة والتثبيت الوظيفي يقتل روح المبادرة والابتكار عند الموظف الذي يكتفي بإداء متواضع. الأولوية والتركيز المفرط على تطبيق القوانين والإنترام بها وجعل ذلك المعيار الأساسي الذي يقيم الموظف ويحاسب عليه فيصعب هذا الأخير كل جهده على تطبيق القوانين، بدلاً من العمل جاهداً على تحقيق أهداف المؤسسة^(٧).

يبقى السؤال الذي سنحاول الإجابة عنه: هل تنطبق هذه المشاكل على لبنان؟ وهل أن الموظف العام يتمتع حقيقة بهذه الحصانة، اليس هو خاضعاً أصلاً لاهواء الطبقة السياسية الحاكمة؟ وحتى لو تصرف بعض المجموعات على تناغم مع بعض مصالح مجموعات ضاغطة اقتصادية، إلا يكون ذلك بمباركة السياسيين النافذين وطلبهم؛ حتى إن أكثر المطالبين بإعادة هندسة إدارة القطاع العام تطرفاً، يعترفون أن آفات النظام البيروقراطي تلك تنطبق على الأنظمة الغربية الديمقراطية. أما البلدان النامية فتتميز بالتلاعب السياسي وبإخضاع الإدارة لمشية السلطة الحاكمة وبالزبونية المتفشية في العلاقات الاجتماعية -

(٦) Marguerite Helou, *Public Policy Making: The Case of Health Politics in Lebanon* (Doctoral Thesis, Syracuse University, 1978).
(٧) Owen, *New Public Management and Administration: An Introduction*, pp.45-50.

الإدارية - السياسية، وبالفاسد أيضاً حتى إن التوظيف في الإدارة العامة أصبح بمنزلة تعويض بطالة^(٩).

ج- النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية

ارتكزت الإصلاحات الإدارية في بريطانيا ونيوزيلندا وأستراليا على أربع نظريات اقتصادية هي: نظرية تكلفة الصفقة (Transaction Theory) والنظرية الإدارية (Managerialism) ونظرية الاختيار العام (Public Choice Theory) ونظرية المديـر والوكيل (Principal-Agent Theory).

تدعو نظرية تكلفة الصفقة (Transaction Theory) إلى الاختيار بين تأمين الخدمات من داخل الإدارة وبين التعاقد مع جهات خارجية لتأمينها بطريقة عقلانية ترتكز على مقابلة التكاليف بين الطرفين. وهذا يعود بالطبع إلى طبيعة الإدارة والخدمات المقدمة. لكن تلزم بعض الخدمات العامة إلى القطاع الخاص في لبنان لا يؤدي بالضرورة إلى خفض التكاليف وتحسين الأداء، المثل على ذلك تلزم مهمة جمع النفايات في العاصمة بيروت إلى مؤسسة خاصة بموجب القرار رقم ١٢٥/٩٥ الصادر عن مجلس الإنماء والإعمار، كلف الدولة بين شباط/فبراير ١٩٩٤ وشباط/فبراير ١٩٩٥، ١٢٨٩٧٢٨٢ دولاراً أميركياً في حين كان يمكن أن تقوم بلدية بيروت بالعمل نفسه وبتكلفة أقل، بخاصة أن المعدات والآليات التي توفرت لشركة سكر - سولكين آتت بقرض من البنك الدولي^(١٠).

تزعّم النظرية الإدارية (Managerialism) أن الوسيلة الأسرع لإحراز التقدم الاجتماعي هي عبر التقدم الاقتصادي^(١١)، الذي يعمد إلى تطبيق الوسائل الجديدة والتقنيات الجديدة في مختلف الميادين. أما علم الإدارة فهو علم قائم بذاته، لا يمكن إخضاعه لقوانين وأنظمة مرعية الإجراءات تجمع العمل الإداري وتولد بيروقراطية متشجرة وروتين إداري يمثل مقبرة المشاريع والمبادرات الخيرة. الحل يكون وفق هذه النظرية في إعطاء الإدارة الحرية الكافية لإدارة مواردها البشرية والمالية وأنظمتها الداخلية وآليات الرقابة الخاصة بما تراه مناسباً لتحقيق الأهداف المتعاقد عليها. من هنا أهمية ارتباط الكادر الإداري بالطاقت السياسية الحاكم من ناحية وتحمل السياسي والإداري سوية المسؤولية الإدارية والسياسية إذا ما فشلوا في تنفيذ التزاماتهم. إن ذلك يعزز أصلاً عملية المساءلة، إذ تمنع السياسي من اتهام الإدارة بعرقلة مشاريعه إذا ما فشل في تحقيق أهدافه.

تقترح نظرية "الخيار العام" (Public Choice Theory) أن الإنسان يعمل لتعزيز مصالحه ورخائه فقط، وبالتالي سيحاول الموظف العام فرض السياسات التي ستعزز مكانه في الوظيفة والتي لن تتعارض والامتيازات والمصالح التي يتمتع بها. من هنا طالبت البلدان التي تعتمد الإدارة العامة الجديدة وتلك التي تحاول تطبيقها الفصل بين "التوجيه والتنفيذ" و Steering and Rowing، بجعل رسم السياسات في الإدارة مرتبطة بالطبقة الحاكمة، على أن تتولى ما تسمى

David Osborne and Peter Plastrick, *Banishing Bureaucracy: The Five Strategies for Reinventing Government* (New York: (A) Penguin Group, 1998), p.2.

(٩) انظر: عماد سليمان، "واقع البدايات في محافظة بيروت"، في: رندة لطفون ل وآخرون، واقع البلديات في لبنان وعوامل المشاركة المحلية والتنمية لتوازن (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٧)، ص ٨٠.

(١٠) Christopher Pollit, *Managerialism and Public Service: Cuts or Cultural Change in the 1990's* (Oxford UK: Blackwell, 1993), p.2.

في بريطانيا " وكالات تنفيذية " عملية التنفيذ لا غير. تفترض النظرية أيضاً أن تعمل الإدارات في القطاع العام في بيئة احتكارية، الأمر الذي يحول تلك الإدارات إلى ماكينات غير منتجة، وغير فعالة، ومكلفة جداً وغير آبهة لحاجات المجتمع الحقيقية. لذلك يجب أن تخضع كل القطاعات العامة عبر الوكالات التنفيذية إلى آلية السوق، يبدأ بالقسائم (Voucher) مروراً بال مناقصات التنافسية (Competitive Tendering) و تلزيم العقود وصولاً إلى الخصخصة الشاملة.

أما في ما يتعلق بنظرية المدير والوكيل⁽¹⁾ (Principal-Agent)، يقول أيزنشتات إن المشكلتين الأساسيتين اللتين تحاول النظرية التعامل معهما هما التصارع الحاصل بين إرادة المالك وأهداف المدير، وصعوبة مراقبة عمل المدير الذي يتمتع بالخبرة والمعرفة في الوقت الذي يبقى المالك على مسافة من التفاصيل العملية التي تؤثر في الإنتاجية والأداء مباشرة. تحاول النظرية أيضاً وإيضاً إيجاد، أساليب لجعل الإدارة والمنداء (في الشأن العام: المنداء العامون)، يعملون بطريقة تتلائم وأهداف المالك (في الشأن العام: السياسيين). الوسيلة الفضلى لتحقيق هذا الانسجام بين العمل الإداري والإرادة السياسية هي إنهاء العمل بنظام الإداري المغلق ومبدأ الاستمرارية والتثبيت الوظيفي واعتماد التعاقد الوظيفي من أعلى الهرم إلى أسفله وكذلك اعتماد التعاقد بين الوزارة ومؤسسات في القطاع الخاص إذا كان في إمكانها تقديم الخدمات المطلوبة بفاعلية أكبر وتكلفة أقل.

يترجم التعاقد بطريقة أفضل الأهداف المرتجاة من الإدارة وأنظمة الثواب والعقاب المرتبطة بتحقيق أهداف المؤسسة.

تضافرت الظروف والعوامل للمطالبة بإصلاح الإدارة البيروقراطية - الفيدرالية وتحويلها إلى نظام الإدارة العامة الجديدة التي تركز على إعادة الهندسة والتعكين (Empowerment) وتعزيز المبادرة (Entrepreneurship). بحسب هامر وتشامبي، تقوم إعادة الهندسة على إعادة النظر بأساليب العمل، الأنظمة الداخلية والهيكلة الإدارية بحيث تحول الإدارات العامة إلى مؤسسات أكثر فعالية وتجاوباً مع احتياجات المواطن - المستهلك. التعمين تعني تفويض الصلاحيات عبر التسلسلية الإدارية من الوزير إلى المدير ومن المنداء إلى المستويات الإدارية الأقرب إلى المواطن، مع نزعة إلى القضاة على الكادرات الوسطى في الإدارة التي لم تعد ضرورية للتواصل الإداري ومن أجل إعادة هندسة العمليات الإدارية بتقليص عدد الحلقات وتقصير المسافات بين المستخدم ونقطة انطلاق الخدمات من أعلى الهرم. أخيراً يدعو مبدأ تعزيز المبادرة (Entrepreneurship) إلى تحويل المدير العام إلى قيادي رائد يتحمل المسؤولية السياسية بموازاة الوزير، فيتحوّل من مدير إلى Policrat. أما الإطار التطبيقي لهذا المفهوم فسنتفصله في الجزء التالي.

٢- تعريف الإدارة العامة الجديدة

لإدارة العامة الجديدة تعريفات متعددة تتفق جميعها على الحاجة إلى التحول من نظام بيروقراطي جامد ومن إدارة مغلقة، تتمحور حول تنفيذ سياسات الحكومة وحسن تطبيق

القوانين، إلى إدارة ذات نظام مفتوح، وهيكلية إدارية لينة، متفاعلة مع محيطها تهدف إلى تأدية دور قيادي وريادي في وضع استراتيجيات الحكم وتحمل المسؤوليات مع السلطة السياسية. ومن أجل الوصول إلى إدارة تتمحور حول المستهلك، المطلوب التحول من النطق الإداري المرتكز على المدخلات وآليات التحويل (Input- Oriented) إلى منطق إداري يرتكز على المخرجات الإدارية (Output-Oriented)، الأمر الذي يقتضي محاسبة الإدارة على نتائج أعمالها والحصيلة النهائية بدلاً من إبقاء عملية العقاب والثواب متعلقة فقط بمدى التزام الموظف بتطبيق القوانين. يكتفي هذا الأخير حينه بممارسة جامدة لوظيفته، إذ يعلم أنه سيبقى ويتدرج بمجرد التزامه القوانين ولا حاجة حينئذ إلى زيادة الإنتاجية أو ابتكار أساليب عمل قد تعرضه للمساءلة أو تضعه تحت المجهر. من الطبيعي ضمن هذا الإطار أن يعطى المدير الحرية في إدارة مؤسساته، إذ إن الارتقاء بالإدارة إلى المستوى المطلوب يقتضي إجراء تعديلات على ثلاثة مستويات: على المستوى العمودي أي إعادة النظر بالعلاقة بالسلطة السياسية، داخلياً في أنظمة العمل والهيكلية الإدارية، انطلاقاً من المبدأ الإداري القائل إذا أردنا محاسبة المدير يجب إعطاؤه الحرية في إدارة مؤسساته. أخيراً، على المستوى الأفقي، أي العلاقة بين الإدارة ومحيطها التي تتحول بموجب الإصلاح الداخلي وإصلاح العلاقة بالسلطة السياسية إلى علاقة تفاعلية، ريادية في المجتمع.

1- إعادة النظر بعلاقة الإدارة بالسياسة

يقضي النظام البيروقراطي الإداري بالفصل الكلي بين الإدارة والسياسة بهدف تحديد الإدارة عن التجاذبات السياسية، والمناافع الشخصية والحزبية. يعين الموظف ويثبت في الوظيفة استناداً إلى كفاءته من خلال مجلس الخدمة المدنية فيكون بمثابة من الأمزجة السياسية، وينصب ولاءه للإدارة وخدمة المصلحة العامة، من واجبه تنفيذ القرارات السياسية بغض النظر عن توجهاته السياسية وآرائه؛ وهو يبدى رأيه مرتكزاً على معرفته بالقوانين وخبرته لا غير. من هنا، أصبحت الإدارة تتمتع بسلطة ونفوذ كبيرين تستعملهما من عمق اختصاصها ومعرفتها بالقوانين واستمراريتها، وشبكة العلاقات والمصالح التي تنتجها هذه الاستمرارية مع مختلف القوى الاقتصادية. حينها برزت المطالبة في الغرب باخضاع الإدارة للراداة السياسية وجعلها ديمقراطية بمعنى إيجاد الوسيلة التي تجعل الإدارة تنفذ المشاريع السياسية للأحزاب أو الأطراف السياسية التي على أساسها تم انتخابهم أو تعيينهم، بغض النظر عن المصالح الأخرى والرؤى التي تلتزم الإدارة بها. بهدف إخضاع الإدارة لإرادة السلطة السياسية المنتخبة التي تنبثق السلطة التنفيذية منها، يطالب مؤيدو الإدارة العامة الجديدة، بربط موظفي الفئة الأولى بالسلطة السياسية التي تعين عند تسلمها الحكم طاقمها الإداري الذي يلتزم بتوجهاتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، وينفذها التزاماً بتعهدات الحكام الانتخابية. بذلك تصبح الإدارة كالحكومة مسؤولة سياسياً عن تنفيذ المشاريع والسياسات التي يفترض أن يكون قد تم انتخابها على أساسها. لتأمين التزام الموظف العام بسياسة السلطة السياسية، يطالب علماء الإدارة العامة الجديدة بالتكامل بين السلطة السياسية والسلطات العليا الإدارية، التي تتحول من أداة لتنفيذ سياسة الحكومة إلى شريك ريادي في صنع القرار. انطلاقاً من هذا المبدأ، تندرج المطالبة بضرورة التعاقد الوظيفي مع الفئات الأولى في الإدارة، التي ستطالب بالتالي بحرية أكبر في إدارة المؤسسة التي ستورسها عملاً بالمبدأ القائل "دع المدير يدير" (17)

كون الهدف هو تحويل الإدارة من التعويل على الوسائل إلى التعويل على النتائج. ونظراً إلى ضرورة التنفيذ الدقيق للسياسات التي على أساسها جاءت السلطة الحاكمة. يطالب مؤيدو الإدارة العامة الجديدة، بإطلاق يد المدير في الإدارة الذي يتسلم إذ هو يتحمل مسؤولية أدائه وأداء إدارته يقدر ما يتمتع بهامش من الحرية في التوظيف والمالية وسياسة الثواب والعقاب داخل الإدارة. من هنا المطالبة بإعادة النظر الكلية في أساليب العمل داخل الإدارة.

ب- الإصلاحات الداخلية

المطلوب من الإدارة تحسين أدائها، والاقتراب من متطلبات المواطن وخفض تكاليفها. لتحقيق هذه الأهداف، يرى فقهاء الإدارة العامة الجديدة أن هناك حاجة إلى إقرار الإصلاحات التالية:

- استبدال نظام الملك الإداري المغلق بالتعاقد الوظيفي ليشمل مختلف المستويات في الهرمية الإدارية. يحدد التعاقد الوظيفي بموجب عقد يتم بين الموظف ورئيسه التسلسلي وبإشراف هيئة مستقلة، المدة الزمنية للتعاقد، والنتائج والأداء المرتقب من الموظف، ونظام الثواب والعقاب المرتبط بالأداء وشروط فسخ العقد. يهدف هذا المبدأ إلى حفز الموظف على العمل والإنتاج والابتكار للمحافظة على عمله وضمان استمراره في المؤسسة.

- تحويل نظام سلسلة الرواتب والأجور المرتبطة بالتراتبية الإدارية، ويصعب موقع الموظف في السلم الإداري، إلى نظام مفتوح حيث الأداء يحدد المعاش (Performance Pay)، فيحفز الموظف بذلك على العمل والعطاء، إذ يرى هؤلاء أن الإنسان يتبع أولوياته، فتكون الأولويات الاقتصادية في الطليعة. أما قيم الولاء للمصلحة العامة والأهداف السامية للخدمة العامة فهي ابتكار غير منطقي، لا عقلاني، فضلاً أنه غير موجود.

- بعدما أعطي المدير من خلال الإصلاحات التي ذكرناها هامشاً كبيراً في إدارة الموارد البشرية في المؤسسة التي يدير، يفترض أن يتمكن من تنفيذ استراتيجيته وخطة عمله من خلال إعطائه حرية في وضع سياسة ثواب وعقاب تتماشى مع أهدافه وتؤمن تنفيذها. ويذهب علماء الإدارة العامة الجديدة إلى حد المطالبة بإلغاء أو تقليص صلاحيات هيئات الرقابة الخاصة وتحويل عملية المراقبة والمحاسبة إلى كل إدارة على حدة.

- أخيراً يعاد النظر في هيكلية الإدارة وميزانياتها بحيث يعاد هندسة الهيكلية بحسب المشاريع النوي تنفيذها، فقتشأ المكاتب والفروع ارتباطاً بكل مشروع، وتنتهي عند الانتهاء من تنفيذ المشروع. أما الموازنة فتتحول من ميزانيات تقوم على التدخلات وتركز على البنود إلى ميزانيات قائمة على الأداء وتركز على البرامج والمخرجات (Line-Item Budget) (Programme Budgeting) الذي يسمح بشفافية أكبر ويسهل على المشرع عملية تقويم أداء الإدارة ومحاسبة المدير العام على تحقيق الأهداف والنتائج التي جرى توظيفه بناء عليها.

تهدف الإصلاحات هذه إلى إخراج الإدارة العامة التقليدية من برمجها العاجي وجعلها أقرب من حاجات المواطن وإرادة مثليه. وإذا كان ذلك هدف سامياً ومقيداً، فإن التطبيق قد يؤدي إلى مخاطر كبيرة من حيث تكريس ظواهر الاستخدام الكيفي والسيطرة على الإدارة، وبخاصة في الدول حيث الولادات التقليدية الاجتماعية تقاطع وزيونية سياسية وإدارية، الأمر الذي يؤدي إلى غياب المحاسبة وانحراف العمل الإداري عن خدمة المصلحة العامة. باسم الديمقراطية يتم إنفاذ الانقلاب على مفاهيم إدارية تهدف إلى تحرير الإدارة من استئسائية الحاكم ومصالحه

الانتخابية، الشخصية والسياسية، وإلى خدمة المصلحة العامة. يفترض بالنزاع المستمر بين السلطة الحاكمة والإدارة المجردة والموضوعية أن يحمي المواطن من هذا أو ذلك عملاً بمبدأ فصل السلطات وتعاونها. إنما المفاهيم والإصلاحات التي يتم التسويق لها ضمن مشروع الإدارة العامة الجديدة فهي تهدف إلى إطلاق يد الحاكم والقوى المالية والاقتصادية التي تموله وتدعمه لرسم سياسات تتناسب مصالح جماعات الضغط النافذة على حساب الفئات الشعبية الأقل قوة ونفوذاً وتنظيماً وذلك باسم توطيد العلاقة بين المواطن والإدارة.

ج- إصلاح العلاقة بين المواطن والإدارة

نستخرج مما سبق أن المدير العام في الإدارة يتحول إلى شريك فعلي للوزير، أي رئيسه التسلسلي، وبالتالي تتحول الإدارة من نزاع منفذة إلى شريك كامل، مسؤول ولأعب أساسي في عملية صنع القرار. عليه يصبح المدير العام أيضاً المسوق الأول لسياسة الحكومة في المجتمع، فيطلب منه أن يتفاعل ويرصد آراء المواطن - المستهلك من ناحية، ويسوق لقرارات وسياسات الحكومة عبر الإعلام والمناظر كافة، من ناحية أخرى. أما التفاعل مع المحيط فيتحول إلى أداة ضرورية لرصد الحاجات، إنما قد يصبح وسيلة لكسب تأييد القوى الاقتصادية الفاعلة على الأرض أيضاً، فتتعرض الفئات الضعيفة في المجتمع للتهميش أكثر فأكثر.

تصعب المقابلة والتصنيف بين النمط البيروقراطي والنمط الإداري الحديث، إذ يقترن الأول بفكرة الدولة الراعية في حين ينبع الثاني من المنحى الاقتصادي، المبني على مركزية السوق وفاعليتها في تصحيح أخطائها (Its Failures) مقارنة الموضوع من هذا المنطلق ليس هدفاً وليس اختصاصاً، إضافة إلى أنه يتحول إلى نقاش أيديولوجي - فكري لا يسمح بالوصول إلى الجواب عن السؤال المركزي حول إمكان تصدير وزرع أنماط إصلاحية كالإدارة الجديدة في الجسم اللبناني؟ المنطلق الأول للإجابة عن هذا السؤال هو في تقويم مدى تطبيق هذا النمط الإداري في المجتمعات الغربية نفسها. وتأتي الإجابة من أحد علماء الإدارة أنطوني بتيغرو، فيقول إن النمط الإداري الجديد طبق أكثر في الأنظمة الانكلوسكسونية منه في الأنظمة الأوروبية الأخرى حيث الثقافة السياسية للشعوب تعول كثيراً على دور الدولة في المجتمع وعلى قيم إنسانية أكثر منها اقتصادية أو مادية. يؤكد بتيغرو أنه حتى البلدان التي اعتمدت المنحى الإداري الحديث لتنظيم قطاعها العام، قد طبقت على المستوى المحلي في إدارات محددة ذات نطاق عمل ضيق (تجميع النفقات، إدارة الحدائق العامة...) حتى بريطانيا التي تعد من أوائل البلدان التي طبقت النظام الإداري الجديد، واجهت مقاومة شديدة للمشروع من قبل الموظفين والإدارات التي لم تتخل عن صلاحيتها، فاضطرت الحكومات المتعاقبة في عهد تاتشر إلى تصحيح وبولورة النظام الإداري الجديد وفق متطلبات كل حالة على حدة ووفق الحاجة في أسلوب تدريجي^(١٧).

أما حول إمكان تطبيق تلك الإصلاحات في لبنان، فتجدر الإشارة إلى أن الأرض المتوافرة في البلدان التي طبقت هذا المشروع غير متوافرة في لبنان ولا في بقية بلدان المنطقة، البلدان التي تحاول اعتماد الإدارة العامة الجديدة في قطاعها العام وترتكز في حياتها السياسية على الأحزاب وتخوض انتخابات ضمن تنافس على برامج ومشاريع واضحة المعالم، بحيث يتمكن المواطن من المساهمة والمحاسبة عبر انتخابات نيابية أو رئاسية حرة، نزيهة ومستقلة إلى حد ما.

ثانياً، من أجل توفير حظوظ نجاح الإصلاحات الإدارية المنبثقة من مفهوم الإدارة العامة الجديدة، يفترض أن تحدد بطريقة علمية وموضوعية الأهداف الواجب تنفيذها عبر البرامج السياسية، لكي توفر وسيلة للتقويم الإداري والسياسي. حين نتكلم على تقويم الأداء يجب أن تكون هناك هيئات رقابة فاعلة ومستقلة وقادرة على إيجاد آليات مراقبة ومحاسبة للعمل الإداري. في ظل هذه المعطيات، ما هي العوامل التي قد تحول دون تطبيق جدي لمفهوم الإدارة الجديدة في لبنان؟

ثالثاً: إمكان تطبيق الإدارة العامة الجديدة في لبنان

ما لا شك فيه توجد صعوبة في تقويم أداء نظام الإدارة العامة الجديدة الذي يطبق بطرائق مختلفة ودرجات متفاوتة تمثيلاً مع مقتضيات المجتمعات وثقافتها والأهداف المرتقبة من تطبيقه. ففي البلدان حيث الهدف كان اقتصادياً بحثاً، أدّى النظام الإداري الجديد إلى نتائج ملموسة وجيدة (نيوزيلاندا وأستراليا). أما في البلدان حيث كان يراد من الإدارة العامة الجديدة إنتاج وسيلة لإخضاع الإدارة العامة للصياغة السياسية، تعثرت عملية الإصلاح وأنتجت معانعة ومواجهة أدّت إلى تعديل في المسار الإصلاحي وتقويضه.

إضافة إلى صعوبة تقويم هذا النظام توجد عوائق مختلفة أمام تصدير هذا النمط الإداري تطرح تساؤلات عديدة حول شمولية هذا النظام، والمخاطر التي قد تنتج إذا ما طبق في بعض المجتمعات حيث العلاقات الاجتماعية تقليدية وزبونية، والمصالح الخاصة تطغى على المصلحة العامة، ويتم استغلال السلطة والمركز العام من أجل مآرب ومصالح شخصية. في هذا الإطار، سنتمتع على آراء عينة من المدراء العامين تشمل ٢٨ مديراً عاماً من جميع الطوائف والأعمار ومن كلا الجنسين، ومن القطاعات العام والخاص، لتصديق إمكان تطبيق الإدارة العامة الجديدة في لبنان وأهليتها لحل المشاكل اللبنانية من وجهة نظر المدير العام. رأينا أن آراء هؤلاء المدراء العامين، مفصلة في تقويم مفاهيم الإدارة العامة الجديدة، نظراً إلى خبرتهم في الإدارة وتعاطيهم المستمر مع الطبقة الحاكمة، ولأن المبدأ الأساسي في أي عملية إصلاحية من هذا النوع هي إشراك الجهات كلها في عملية اتخاذ القرار، والمشاركة والتشاور من أجل تجنب الوقوع في مواجهة محتملة بين الإدارة من جهة وبين القوى الضاغطة من أجل الإصلاح من جهة ثانية. قبل عرض آراء المدراء العامين، سنسلط الضوء على الظروف الاجتماعية - السياسية والبيئة الإدارية التي تتعارض وإمكان تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة في لبنان.

١- البيئة الاجتماعية - السياسية في لبنان

تتميز الثقافة السياسية في لبنان بـ "ولاءات تقليدية وطلائعية ناتجة من البنية التعددية للمجتمع... حيث مجموعة صغيرة تسيطر على النفوذ السياسي وتوطده عبر علاقات زبونية ومحسوبيات مع قاعدتها الشعبية على النمط الاقطاعي ومن خلال احتكارها السلطة المالية والتجارية في البلد... من خلال ما يسمى الوساطة التي تعد آلية تبادل خدمات، يوزع الزعماء

السياسيون خدماتهم على القاعدة الشعبية مقابل الدعم المستمر لنفوذهم وسلطتهم...^(١١) تلك التعددية ولدت في المجتمع نظاماً سياسياً حيث التمثيل الشعبي يمر عبر التمثيل الطائفي، الذي كانت تحتكره زعامات تقليدية وأصبح في عهدنا هذا تحتكره زعامات الحرب وسلطين المال. أما التوزيع الطائفي فيشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وعلى الرغم من إلغاء مبدأ التمثيل الطائفي في الإدارة، باستثناء الفئات الأولى، بقيت الحاجة إلى التوزيع الطائفي في الثقافة السياسية والإدارية. يساهم نظام "الديمقراطية التوافقية"، دون شك، في حل النزاعات وتأمين المشاركة للفئات الطائفية في البلد. إنما عواقب هذا النظام متعددة، أولها حرمان الفئات العلمانية والإصلاحية للمشاركة في النظام وتعطيل عملية الإصلاح الحقيقية، الأمر الذي يخدم مصالح الزعماء السياسيين ويعزز نفوذهم لأن الإصلاح الإداري سيحرمهم اللجوء إلى توزيع خدماتهم من أجل المحافظة على التأييد الشعبي. لاحظ أريند ليهارد ثلاث نتائج للديمقراطية التوافقية: أولاً أنها تولد نوعاً من "إعادة جدولة الأولويات بحيث تعالج دائماً المسائل التوافقية أولاً وتترك المسائل الخلافية لمعالجة في آخر المطاف. علماً أنها قلما تعالج؛ ثانياً، تلك الصعوبة في الاتفاق على المسائل المهمة تولد بحسب ليهارد الجمود وعدم الفاعلية والقدرة على حل الأمور المهمة والمعقدة، فيؤجل بنها، وغالباً ما تتفاقم المشاكل وتتعدّد فيلجأ الزعماء إلى المحافظة على النظام وعلى الأوضاع القائمة لتجنب النزاعات في ما بينهم، التي تكون النتيجة الثالثة للديمقراطية التوافقية^(١٢).

تصبح أولوية الزعماء السياسيين بالتالي المحافظة على مواقعهم، وذلك من خلال جمع الثروات بالعراقل المشروعة وغير المشروعة، وباستغلال المراكز العامة؛ كما تتحول الإدارة إلى أداة لتوطيد قواعدهم الشعبية من خلال التعيينات على جميع المستويات الإدارية والتدخلات في عمل الإدارة على جميع الصعد.

٢- البنية الإدارية

إن طغيان الطوائف على حساب الفرد والمواطن ظاهرة متفشية في الدستور والقوانين المرعية الإجراء، وهي تتحول إلى نزاع مستمر بين الدولة والطوائف على ولاء المواطن. فكل طائفة مدارسها ومستشفياتها وجامعاتها ومؤسساتها الخيرية. أما مؤسسات الدولة والإدارة فهي كمؤسسات المجتمع المدني أيضاً أداة إضافية لتمكين ولاء الفرد لطائفته، حيث يثبت في قناعات الموظف والمواطن أنه لن يستطيع الوصول إلى أي مكان إذا لم يحظ بدعم ما من مسؤول في الطائفة التي ينتمي إليها^(١٣). الأخطر أن الطائفة بحد ذاتها تحولت إلى وسيلة بيد الزعماء السياسيين لاحتكار المناصب والمراكز والإدارة من أجل البقاء في مواقعهم. أما القوانين التي تسن من قوانين انتخابية إلى تشريعات أخرى، فهي لا تهدف إلى إصلاح النظام السياسي أو الإداري إنما إلى المحافظة على الأمر الواقع الذي يخدم مصالحهم فعلياً.

Michael Hedson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven: Yale University, 1977), pp. 280-285. (١٤)

Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies* (London: Yale University Press, 1988), pp. 25-41. (١٥)

(١٦) مفرغيت حلو، "الإصلاح الإداري والثقافة الإدارية"، في: مفرغيت حلو (مؤلف)، *أبحاث ودراسات في الإصلاح والانتمية* (بيروت: أدراك الرابطة الفكرية، ١٩٩٢)، ج ١، ص ٢٠-٣١.

في الواقع، ولأن الأحزاب السياسية تؤدي دوراً هامشياً في الحياة الانتخابية والسياسية اللبنانية، تتحول الإدارة إلى آلة يتواصل السياسيون مع قاعدتهم من خلالها. وفي النتيجة يتحول السياسي إلى سمسار يتاجر بالخدمات مقابل الأصوات. يؤكد عدنان اسكندر أن أحد المدراء العاملين تعرض لما لا يقل عن ١٨ طلباً من قبل الطاقم السياسي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤^(١٧). أما محافظ الشمال السابق خليل الهندي، فيؤكد أن ٩٩,٩ في المئة من السياسيين الذين قابلوه خلال ٤٠ عاماً من الخدمة، فعلوا ذلك من أجل غايات ومآرب غير قانونية^(١٨).

من المشاكل المستعصية في الإدارة نتيجة التدخل السياسي وتقسي المحسوبيات، عدم قدرة هيئات الرقابة على القيام بواجباتها. فمن ناحية الرقابة الذاتية في الإدارة غير ممكنة من جراء الشواغل التي لم يعرف لها مثيل في الإدارات اللبنانية؛ ومن ناحية أخرى يؤدي تقسي المحسوبيات إلى تعطيل عمل هيئات الرقابة المستقلة، فيقوم كل سياسي بحماية الموظفين الموالين له على حساب الاخلاق المهنية والمال العام، إذ إنه يوجد حالياً ٥٧ مديراً عاماً في التصرف يتقاضون أجورهم من دون القيام بأي عمل، أما سبب وضعهم في التصرف فهو التغيرات في التوجهات السياسية والطاقم الحاكم. من الأمثلة على الأسلوب الملتصق للمراقبة والمحاسبة، عمليات التطهير الإداري التي تمت في الأعوام ١٩٦٤ و ١٩٩٣ و ٢٠٠٢ وانتهت بوضع الموظفين "غير المنضبطين أو الموالين للحكم" في التصرف ولم يحاكم أو يعاقب أحد من جراء التدخلات والحماية السياسية. وتلك ظاهرة مستدامة في العمل الإداري في لبنان.

وأخيراً: دراسة الحالة اللبنانية

في ظل ما تقدم من تأكيد للتدخلات السياسية في العمل الإداري وإخضاع الإدارة للسلطة السياسية وتقصير العمل الرقابي واستحالة المحاسبة الموضوعية القائمة على معايير علمية وشفافة، يتضح لنا أن تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة في لبنان أمر ليس مضمراً فقط إنما هو خطير جداً، نظراً إلى خصوصية الوضع اللبناني الذي يعاني، كما أكثرية البلدان النامية، ازدواجية في تطبيق المفاهيم بحيث الأصول والأطر الرسمية تبدو ظاهرياً محترمة، بينما التطبيقات تخضع لقيم وأنماط سلوك تقليدية تتنافى في بعض الأحيان وتتضارب في أكثرها، كما تجري الحال في معظم المجتمعات الموشورية (Prismatic) بحسب تصنيف فريد ريفس. سنبدأ في تسليط الضوء على الازدواجية الإدارية ثم نعرض آراء المدراء العاملين الذين كنا قد أجرينا معهم مقابلات من أجل الوقوف على وجهة نظر قياديي الإدارة في ما يتعلق بإمكان تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة في لبنان.

إن تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة في لبنان أمر ليس مضمراً فقط إنما هو خطير جداً، نظراً إلى خصوصية الوضع اللبناني الذي يعاني، كما أكثرية البلدان النامية، ازدواجية في تطبيق المفاهيم بحيث الأصول والأطر الرسمية تبدو ظاهرياً محترمة، بينما التطبيقات تخضع لقيم وأنماط سلوك تقليدية.

(١٧) عدنان اسكندر، "القياسية والإصلاح الإداري في لبنان"، مجلة الإدارة اللبنانية، العدد ١ (١٩٩٦)، ص ١٨٤.
(١٨) Daily Star، ٢٠٠٢/٣/٩.

١- إشكالية تطبيق مفاتيح الإدارة العامة الجديدة في لبنان

أولاً، العلاقة بين السياسة والإدارة في لبنان هي، بصفة غير رسمية وغير معلنة، علاقة متداخلة لا فصل فيها بين المدير والسياسي. وفي حين تعتمد الإدارة اللبنانية نظرياً الفصل التام بين السياسة والإدارة إلى جانب مبادئ الجدارة والتثبيت الوظيفي، وتحييد الإدارة عن التسييس، يبدو التطبيق في ظل العلاقات الزبونية والمحسوبيات بعيداً كل البعد من النظريات الفيدرالية البيروقراطية. تعتمد الإدارة اللبنانية في تطبيقاتها أكثر، بصفة غير معلنة وغير رسمية، على مبادئ الإدارة العامة الجديدة منها على الإدارة التقليدية البيروقراطية. فالتعيين السياسي للمدراء العاملين أمر متعارف عليه، أما تغيير الطاقم الإداري عند انتقال السلطة السياسية من جهة إلى جهة أخرى فأمر موثق ومعتمد عبر ظاهرة الوضع في التصرف وعمليات التطهير الإداري. إنما ما تبرزه هذه الأنماط من العلاقة بين الإدارة والسياسة، فهي المنزلقات الخطيرة التي تركزها هذه العلاقة من استئثار الفساد السياسي والإداري والمجتمعي، وتسخير أموال الدولة وإمكاناتها من أجل خدمة المصالح السياسية والشخصية للمسؤولين السياسيين. أما محاولة تحويل هذه الظاهرة العرفية إلى قانون من خلال التعاقد الوظيفي المدرج على جدول أعمال تيار المستقبل منذ عام ٢٠٠٢^(١)، التي أعيد طرحها من خلال البرنامج الإصلاحى للرئيس فؤاد السنيورة، فهي محاولة للاستئثار بجميع المواقع الإدارية والأمنية وإخضاع الإدارة للتنفيذ السياسي بصفة رسمية وقانونية ومستدامة. إن "سيطرة السياسة على الإدارة في البلدان النامية شرط أساسي لحماية النظام القائم واستقراره، لأن الإدارة تتحول إلى وسيلة لإضفاء الشرعية على أنظمة لا تعتمد أصلاً على مشاريع أو برامج انتخابية أو نزوية"^(٢)، وبالتالي هي أنظمة لا تعتمد أصلاً على مشاريع أو برامج انتخابية أو سياسية أو اقتصادية تجاهد من أجل تطبيقها مع إدارة بيروقراطية محايدة كما في الأنظمة الديمقراطية الغربية.

أما الخطر فهو إخضاع الإدارة للسياسيين في غياب العمل الحزبي، غير الطائفي، القائم على البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتم محاسبة المسؤول ومساءلته عليها في انتخابات عامة نزوية.

ثانياً، من الشروط الأساسية لحسن تطبيق الإدارة العامة الجديدة قدرة السياسيين على الاتفاق على استراتيجية عامة يتم من ضمنها رسم خطط تؤدي إلى تنفيذ أهداف محددة، واضحة وحسية. استناداً إلى ذلك، يتم التعاقد الوظيفي على مختلف مستويات الإدارة من أجل تحقيق أهداف قابلة للقياس، يقوم أداء الموظف على أساس إنجازاته ويحاسب سلباً أو إيجاباً تبعاً لالتزامه بمقتضيات العقد. هنا ننظر سؤالين: أولاً، في ظل بنية النظام التوافقية التعددية التي يصعب فيها تحديد خيارات واضحة، وحيث مفهوم المصلحة العامة، وحتى الهوية السياسية - الثقافية، لم يتم الاتفاق عليها، كيف تستطيع هذه النخبة الحاكمة الاتفاق على استراتيجيات وخطط وفق مبادئ الإدارة الحديثة؟

(١) النهار، ٢٠٠٢/٥/٢٠.

(٢) Gerold Tirmist "Public Administration and Management Problems of Adaptation in Different Socio-Cultural Contexts," in: (٢٠٠٢)

John La Palombara, *Bureaucracy and Political Development* (New Jersey: Princeton University Press, 1963), p. 44.

البلدان الديمقراطية الغربية، حيث العمل السياسي يتمحور حول أحزاب قائمة على برامج واضحة الملامح، توجد صعوبة قصوى في تحديد المصلحة العامة وطرأ صونها، فكم بالأحرى في بلد مثل لبنان لا أحزاب ولا برامج واضحة ولا شرعية مستمدة من الأطر العقلية القانونية Rational-Legal إلا علناً وفي الأطر الرسمية. فالثالث، من الشروط الأساسية لتطبيق

أنظمة الإدارة العامة الجديدة القدرة على المحاسبة والمساءلة بشفافية واستناداً إلى معايير الجدارة والكفاءة وأداء الإدارة والموظف. للأسف تحولت أكثرية عمليات الإصلاح الإداري إلى عمليات تطهير إداري الهدف منها إعادة توزيع المناصب الإدارية والمناقص وإعادة رسم موازين القوى. تأكيداً لذلك أكثر ما استدعى انتباهنا في ما يتعلق بآراء المدراء العامين حول المسائل المطروحة هو الإجماع أو شبه الإجماع على تحديد مشاكل الإدارة في لبنان، والرفض العارم لمفاهيم الإدارة العامة الجديدة على الرغم من تنوع الانتماءات الطائفية والخلفية الثقافية والأعمار والخبرات في القطاع الخاص.

للأسف تحولت أكثرية عمليات الإصلاح الإداري إلى عمليات تطهير إداري الهدف منها إعادة توزيع المناصب الإدارية والمناقص وإعادة رسم موازين القوى.

حين طرحنا على المدراء العامين السؤال حول تشخيصهم مشاكل الإدارة اللبنانية وتصنيفها: حادة جداً، حادة، هامشية وهامشية جداً، أتت الإجابات على النحو التالي: ٦٥ في المئة من المدراء الذين قابلناهم أكدوا أن تدخل السياسيين في الإدارة هو من المشاكل الإدارية الأكثر حدة. ٥٥ في المئة توافقوا على أن تدخل السياسيين في التعيينات هو من المشاكل الأكثر حدة. أما بالنسبة إلى مشكلة الفساد فرأى ٣٩ في المئة أنها حادة جداً مقابل ٣٩ في المئة رأوا أنها حادة. بذلك يكون المدراء العامين قد حددوا أن المشاكل الأكثر حدة هي الفساد ثم التدخل السياسي في التعيينات والتدخل في العمل اليومي الإداري. وبالتالي، فإن أي برنامج إصلاح لا يعالج هذه المشاكل مباشرة يكون بالفعل مشروع تعطيل إداري أكثر منه إصلاحاً إدارياً.

٢- مواقف المدراء العامين من مفاهيم الإدارة العامة الجديدة

الخوف إذاً أن تتحول أنظمة الإدارة الجديدة من تعاقّد وتلغيفي إلى ما سيليهما من مشاريع تركز للنحى الليبرالي الاقتصادي للإدارة، كعملية تحرير الأجور وتحديد ما بحسب الأداء (Performance Pay) والتعاقد الوظيفي (Contractual Hiring) وتحويل أنظمة الرقابة من الهيئات الإدارية المركزية إلى كل إدارة على حدة وتغيير الطاقم الإداري مع كل تحول حكومي، إلى وسائل أفضل لتقويض عمل الإدارة، وإخضاعها لأداء الزعماء السياسيين دون رقيب، ولمصلحة مشبوهة في غياب قانون حزبي حديث يصوب العمل السياسي باتجاه علماني وديمقراطي في خدمة الشأن العام.

أما آراء المدراء العامين فبعت من خلال دراستنا أنها تؤكد رفض مبادئ الإدارة العامة الجديدة انطلاقاً من تحديدها للمشاكل الإدارية في لبنان.

أيد ٨٦ في المئة من المدراء فصل السياسة عن الإدارة، الأمر الذي يؤكد أن المشكلة تشغل جميع الطوائف والمجموعات المثلة بالإدارة، وتدل على أهمية عزل الإدارة وتطبيق جدي لمفاهيم الإدارة الفيدرالية الكلاسيكية قبل استبدالها بأنظمة أخرى:

مجموع المدينة	للجموع	١- هل تؤيد فصل السياسة عن الإدارة؟									
		الاطلافة									
		لا جواب									
		لا جواب	هلويون	لاتين	كافويك	اورنوكس	سريان	ارمن	مروزي	شيمه	اورنوكس
٢٨		٢	١	١	٢	٢	٢	٢	١	٢	٢
نعم	٢٣	١٤	٦	٢	٢	٠	١	٢	٢	٠	٢
	٤٢,٤٢	١٨,١٨	٦,٠٦	٩,٠٩	٢,٠٢	٠,٠٠	٢,٠٢	٦,٠٦	٩,٠٩	٠,٠٠	٦,٠٦
	٨٦,٨٤	١٠٠,٠٠	٨٥,٧١	٦٦,٦٧	١٠٠,٠٠	٥٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
كلا	٤	٠	١	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	١
	٠,٠٠	٢٥,٠٠	٢٥,٠٠	٢٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٥,٠٠
	١٠,٥٢	٠,٠٠	١٤,٢٩	٢٢,٢٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٥٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
لا جواب	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠
	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢,٦٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠

وجاءت الاكثريه هذه، على الرغم من أن ٥٠ في المئة من المدراء اقروا وفق سؤال لاحق أنهم عيّنوا بمناصبهم عبر أحد الزعماء السياسيين، أو الطائقيين، حصل الإجماع في رأينا بسبب الضغوط التي يتعرض المدراء العاصون لها عند تسلمهم مهماتهم. حتى إن أحدهم قال إنه لو توقف السياسيون عن دق بابه لكانت انتاجيته تضاعفت في عمله، وبخاصة أن ٩٢ في المئة من المدراء الذين التقيناهم أكدوا أن السياسة وتدخلاتها تعرقل العمل الإداري.

اما في ما يتعلق بتغيير الطاقم الإداري عند التغيير الحكومي فقد أتت الاكثريه رافضة لذلك

مجموع المدينة	للجموع	٢- هل توافق على تغيير للدرء للعاصين كلما حصل تغيير حكومي؟							
		الجنس		العمر			الوضع المهني		
		إناث	ذكور	٣٥-٤٥	٤٦-٥٥	٥٦-٦٤	مقاعدون	يؤادون	بالتمصرف
		٢٨	٢	٢٥	١٠	٧	٢١	٥	٢٩
كلا	٢٦	٢	٢٤	٤	٥	١٧	٤	١٩	٣
	٧,٦٩	٩٢,٢١	١٥,٢٨	١٩,٢٢	٦٥,٢٨	١٥,٢٨	٧٢,٠٨	١١,٥٤	٧٥,٠٠
	٦٦,٦٧	٦٨,٥٧	٤٠,٠٠	٧١,٤٢	٨٠,٩٥	٨٠,٠٠	٦٥,٨٢	٧٥,٠٠	٧٥,٠٠
نعم	١١	٠	١١	٥	٧	٤	١	٩	١
	٠,٠٠	٠,٠٠	٤٥,٤٥	١٨,١٨	٢٦,٢٦	٩,٠٩	٨١,٨٢	٩,٠٩	٩,٠٩
	٢٨,٩٥	٠,٠٠	٢١,٤٢	٥٠,٠٠	٢٨,٥٧	١٩,٠٥	٢٠,٠٠	٢١,٠٢	٢٥,٠٠
لا جواب	١	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠
	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
	٢,٦٢	٢٢,٢٢	٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٤٥	٠,٠٠

في موضوعي التعاقد الوظيفي وتحرير الأجور أتت الآراء على النحو التالي:

مجموع الهيئة ٢٨	المجموع	٣- هل توافق على إلغاء لئلا الإلزامي واستبداله بالتعاقد الوظيفي؟							
		الجنس		العمر			الوضع المهني		
		إناث	ذكور	٣٥-٤٥	٤٦-٥٥	٥٦-٦٤	متقاعون	يؤاولون	بالصرف
		٢٨	٢٥	١٠	٧	٢١	٥	٢٩	٤
كلا	٢٠	٢	٢٨	٥	٥	٢٠	٥	٢١	٤
	٦,٦٧	٩٢,٢٢	١٦,٦٧	١٦,٦٧	١٦,٦٧	١٦,٦٧	١٦,٦٧	٧٠,٠٠	١٢,٢٢
	٧٨,١٥	٦٦,٦٧	٨٠,٠٠	٥٠,٠٠	٧١,٤٢	٩٥,٢٤	١٠٠,٠٠	٧٢,٤١	١٠٠,٠٠
نعم	٧	٠	٧	٤	٢	١	٠	٧	٠
	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٥٧,١٤	٢٨,٥٧	١٤,٢٩	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
	١٨,٤٢	٠,٠٠	٢٠,٠٠	٤٠,٠٠	٢٨,٥٧	٤,٧٦	٠,٠٠	٢٤,١٤	٠,٠٠
لا جواب	١	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠
	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
	٢,٦٧	٢٢,٢٢	٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٤٥	٠,٠٠

من أسباب رفض هذا المشروع يأتي في المرتبة الأولى الخوف من تفاقم ظاهرة استغلال النفوذ وإساءة استعمال السلطة، ومن ثم تقشي ظاهرة الاستخدام الكيفي ووضع اليد على الوظيفة، ثم استئراء ظاهرة الفساد.

مجموع الهيئة ٢٨	المجموع	٤- هل توافق على تحديد الأجور بحسب الأمان؟									
		المطابقة									
		لا جواب	علاوين	لائق	كثاويك	سريان	أونكس	أونكس	أونكس	أونكس	أونكس
	٢٨	١	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
كلا	٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	٤٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٥٢,٦٢	١٤,٢٩	٧١,٤٢	٦٦,٦٧	٢٢,٢٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
نعم	١٧	١	١	١	٢	١	٢	١	٢	١	٠
	٢٢,٥٢	١١,٧٦	٥,٨٨	١١,٧٦	٥,٨٨	١١,٧٦	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠
	٤٤,٧٤	٢٨,٥٧	٢٨,٥٧	٢٢,٢٢	٦٦,٦٧	١٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
لا جواب	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢,٦٢	٧,١٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠

في الاحاديث الجانبية مع المدراء العامين، اشتكى هؤلاء الرواتب والاجور غير الكافية، كما تدمروا من عدم الحصول على أي نوع من أنواع المكافأة، في حين يتقاضى مستشارو الوزراء رواتب ومكافآت خيالية. وقد يكون ذلك هو السبب الذي جعل ٤٤ في المئة من العينة توافق على تحرير الاجور والرواتب في القطاع العام.

وفي ما يتعلق بتحويل أنظمة الرقابة من الهيئات الإدارية المركزية وتحويلها إلى كل إدارة على حدة، أتت آراء المدراء العامين مجمعة على رفض ذلك: ٨٢ في المئة من المدراء الذين شاركوا في الدراسة رفضوا ذلك لأسباب مختلفة، منها أن ذلك سيزيد المحسوبيات والفساد داخل الإدارة. وفي غياب أساليب علمية وشفافة لتقويم الأداء، سيجري إخضاع الموظف في الإدارة لاستتسايبية مديره التسلسلي.

٣- الاتجاهات الإصلاحية الإدارية الواجب اتخاذها

طرحنا مجموعة من الأسئلة حول الاتجاه الذي يجب أن يسلكه الإصلاح الإداري الفعلي في لبنان، فأنت الأكثرية مؤيدة تطبيقاً فعلياً للنظام الكلاسيكي الليبرالي الذي يعتقد ٧٩ في المئة من المدراء العامين أنه لم يتم احترامه في لبنان.

وحول المعوقات التي تحول دون تحقيق إصلاح فعلي رأى ٤٧ في المئة من المشاركين في العينة أن السلطة غير قادرة على الإصلاح بسبب انغماسها في الصفقات، وأشار ٢٦ في المئة إلى الطائفية كحاجز أمام الإصلاح، في حين أكد ١٠ في المئة أن العائق الأساسي أمام الإصلاح هو مصالح السياسيين.

وقد وافق ٨٦ في المئة من المشاركين على أن الإصلاح الإداري الفعلي سيكلف السياسيين غالياً، إذ إنه سيمنع عنهم استعمال الإدارة لتوزيع المنافع وتعزيز عدد مؤيديهم ومصادرة موارد الدولة.

بذلك، يبدو مشروع الإصلاح الإداري على النمط الليبرالي مرفوضاً من قبل رموز الإدارة اللبنانية، كما هو مرفوض شعبياً. وهذا ما اظهرته ردود الفعل حين طرح هذا المشروع من قبل الوزراء التابعين

لتيار المستقبل. من الاكيد أن مواجهة الإدارة لأي مشروع تعدد متناقضاً والمصلحة العامة وخطراً على حقوق الموظفين المكتسبة، تكون قوية وفاعلة حتى ولو بطرائق مختلفة. حين سألنا المشاركين في الدراسة إذا كانت الإدارة قادرة في رأيهم على عرقلة المشاريع الحكومية التي تراها غير مجدية، أكد ٨٩ في المئة أن باستطاعة الإدارة العرقلة. وحين سألنا عن وسيلتي العرقلة المتاحة لهم، كعدم إعطاء معلومات كافية لمتخذي القرار، وخفض الإنتاجية، وتعيين لجان، وممارسة المعارضة الشفهية، وتجييش مجموعات معارضة وتخريب، أتت النتائج على النحو التالي: ٥٠ في المئة أكسوا أنهم بحاجة إلى معلومات ومعطيات أكثر، و ٥٠ في المئة أشاروا إلى أنهم يلجأون إلى عدم إعطاء معلومات كافية لمتخذي القرار.

يبدو مشروع الإصلاح الإداري على النمط الليبرالي مرفوضاً من قبل رموز الإدارة اللبنانية، كما هو مرفوض شعبياً. من الاكيد أن مواجهة الإدارة لأي مشروع تعدد متناقضاً والمصلحة العامة وخطراً على حقوق الموظفين المكتسبة، تكون قوية وفاعلة حتى ولو بطرائق مختلفة.

الأمر الذي يدل أن المعارضة الإدارية ما زالت تعتمد ما يسمى أساليب الممانعة غير المباشرة، (Covert Ways of Obstructionn) وذلك متوقع بسبب حظر الممارسة الحزبية أو الانضمام إلى نقابات مهنية أو نقابية على المدراء العامين، الأمر الذي يدفعهم إلى اللجوء إلى طوائفهم للاحتماء أو لممارسة وسائل معارضة مبطنة.

خامساً: ملاحظات ختامية

في ظل ما تقدم، يبدو من الواضح أن الإصلاح بحسب نمط الإدارة العامة الجديدة غير مقبول، كما أن ثقة الإداريين بالمشاريع الإصلاحية التي تعرض من المسؤولين السياسيين ضعيفة أيضاً، إضافة إلى إجماع المدراء العامين المشاركين في الدراسة على ضرورة أن يأتي الإصلاح من داخل الإدارة عوضاً من فرضه من الخارج، أي من السلطة السياسية أو من منظمات دولية أو خبراء أجانب.

خاتمة

عطفاً على ما تقدم، واستناداً إلى نظريات إدارة التغيير (Change Management) التي تؤكد أن إشراك الفئات التي سيشملها أي مشروع تغيير هو من الشروط الأساسية لتعزيز فرص نجاح المشاريع التغييرية أو حتى التخلي عنها أو تعديلها بما يخدم مصلحة المؤسسة المعنية^(٢١)، وقبل التكم على مضمون الإصلاحات الإدارية المطلوبة، يجب تحديد الجهة المفترض بها إطلاق المشاريع الإصلاحية. في اعتقادنا أن الخبراء اللبنانيين والمدراء العامين إذا ما تعاونوا، هم الجهتان المؤهلتان لتحديد مكامن الضعف في الإدارة، والمشاكل والحلول القابلة للتنفيذ والمناسبة في الإطار المحلي، وبخاصة أن الدراسة التي قمنا بها تؤكد وعي المدراء للمشاكل وحجمها، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والسياسية وخلفياتهم الثقافية والإدارية. تظهر الدراسة أن الإدارة بتنوعها وتعديتها، قد انتجت لدى الموظفين، أو لدى بعضهم، نوعاً من الثقافة الإدارية المشتركة بحيث إن الجميع متفق على التخصيص، وعلى الخطوط العريضة للحلول، ويبقى السؤال الكبير: هل أن هذه الفئة أو المجموعة داخل الإدارة قادرة على تغيير أو فرض إصلاحات ما؟ من الطبيعي أن تعرقل الطبقة الحاكمة في لبنان أي مشروع إصلاحية يهدف إلى حماية الإدارة من التسلخات الخارجية، وتعزيز دور أجهزة الرقابة ومجالس الخدمة المدنية، لأن إجراءات من ذلك النوع تهدد بتغييرات كبرى ويحرمان السياسيين أدوات تقوية نفوذهم. فالسلطة السياسية في لبنان على تنوعها، وتصارعها المستمر على المغام، تكون مجموعة متشابهة ومتماصة في معارضتها لأي تغيير في النظام قد يهدد مصالحها، وبالتالي تنصدي للمشاريع الإصلاحية الفعلية وتدافع عن الإصلاحات التي تعزز نفوذها.

وبالتالي يجب أن تكون قيادة الإصلاح من داخل الإدارة، وبالتفاق أو بمؤازرة المثقفين المستقلين، ومجموعات مهنية، ونقابات أو قوى سياسية أو أحزاب معارضة للنهج الحكومي، فيكون بعض القيادات الإدارية، بدعم من قوى خارجة عن الإدارة، نواة قوى ضاغطة من أجل التغيير.

see: Betty Morpus; Susan Buck and Raymond Cox, *Public Administration in Theory and Practice* (New Jersey: Prentice Hall, Practice Englewood Cliffs, 1994), pp. 128-130.

أما مضمون الخطط الإصلاحية، فقد اتضح لنا أن نتائج الدراسة التي قمنا بها لاستقصاء آراء المدراء العامين تدعم معظم ما أوصى به الخبراء اللبنانيون والإداريون في ما يتعلق بالإصلاح الإداري. حتى إن المنظمات الدولية التي تروج للوجبات الإصلاحية الجاهزة فهي تحذر من مخاطر سوء تطبيق وتصدير هذه المشاريع في البلدان النامية، فيذكر هيوغ أوين، نقلاً عن تقرير البنك الدولي (١٩٩٧ ص. ٩) أنه من الصعب جداً تطبيق مبدأ التعاقد في البلدان حيث الأهداف غير واضحة، والفساد متفش، والأنظمة غير المعلنة والعرقية تختلف (Deviate) جذرياً عن الأنظمة الرسمية للمعلنة. في هذا الإطار سيزيد إدخال قوانين جديدة الإدارة تعقيداً دون إحقاق تغيير وإصلاح ما. وفي البلدان التي لم تتمكن من وضع ضوابط على مدخلات النظام (قوانين وموارد بشرية ومالية)، من الخطير إعطاء المدراء العامين صلاحيات واسعة، إذ إن ذلك سيضجع الاستثنائية والفساد^(٢٢).

من ناحية أخرى، تمثل الإدارة العامة الجديدة أحد عناصر المنهج الاقتصادي الليبرالي حيث يجري تقويم فاعلية المشاريع من منظور الربح المادي وخفض النفقات. أما في البلدان النامية فالمطلوب من الحكومات إقامة مشاريع ذات منفعة اجتماعية، على الرغم من ارتفاع تكلفتها، للحفاظ، أو بالأحرى للوصول إلى استقرار اجتماعي اقتصادي وعدالة في التوزيع يمثلان المنطق الوحيد للتطور والتنمية.

في اعتقادنا أن الخبراء اللبنانيين والمدراء العامين إذا ما تعاونوا، هم الجهات المؤهلتان تحديد مكان الضعف في الإدارة، والمشاكل والحلول القابلة للتنفيذ والمناسبة في الإطار المحلي.

توصيات

تركز مشاريع الإصلاح التي تعتمدها الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٩٦ على المنهج الليبرالي وفق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة^(٢٣)، فمشروع مثل الذي قدم بهدف إقرار التعاقد الوظيفي يمثل نقطة انطلاق لورشة إعادة هندسة الإدارة العامة، إذ يكون هذا المفهوم حلقة من سلسلة لا يمكن تطبيق إحداها دون الأخرى. يطلق منظور الإدارة العامة الجديدة على تلك الخطوات اسم، (Metatools) بمعنى أن تطبيق واحدة من هذه الأدوات تطلق ردود فعل ارتدادية ومجموعة من التغيرات التي تتحول إلى كرة ثلج تؤدي في النهاية إلى تغيرات على كل المستويات الإدارية وبداخل الأنظمة كلها^(٢٤).

ومن تلك المشاريع أيضاً ما يسمى

Performance Budgeting, Business Process Reengineering, Flexible Performance Framework^(٢٥).

Owen, *New Public Management and Administration: An Introduction*, p. 221.

(٢٢) المشاريع الإصلاحية الممولة من البنك الدولي تحت إشراف وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري مثل الدراسة التي أجرت عام ١٩٩٨ موجّهة استراتيجياً الإصلاح الإداري، إلى مشروع للتعاقد الوظيفي وغيرها من المبادرات الأتية مثل: Performance Improvement Plan.

Osborne and Gaebler, *Reinventing Government*, p. 306.

(٢٥) هذا مشروع وارد في الخطة الإصلاحية مزعم تنفيذه في حد أقصى عام ٢٠٠٨ وتعتمد الحكومة من الخطوات للتوسطة الأولية.

من هنا ضرورة التصدي لأي مشروع من هذا النوع مهما بدا معزولاً، إذ قد يكون نقطة انطلاق ورشة لتعطيل الإدارة واستيلاء بعض السياسيين على موارد القطاع العام وإمكاناته، ومن ثم تحويل المناقشات باتجاه الإصلاح الذي يهدف إلى ترسيخ وتطبيق ما لم يطبق - إلا في حقبات تاريخية محددة في تاريخ الإصلاح الإداري في لبنان - من فصل السياسة عن الإدارة، ومنع التدخلات السياسية، وتفعيل أجهزة الرقابة، وكف يد السياسيين عنها، إضافة إلى محاربة الروتين الإداري، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وإعادة الاعتبار لبدأ الجدارة، وتأهيل العنصر البشري.

- إطلاق ورشة إصلاح قانوني، وذلك عبر إعادة النظر في القوانين التي توفر شبكة أمان اجتماعية لحماية الطبقات الوسطى والفقيرة من العواقب التي قد تنتج من السياسات الليبرالية الاقتصادية، وإقرار قوانين منع الاحتكار وقوانين منع الإغراق وحماية اليد العاملة. وبحسب جوزيف ستيفلنز، إن معظم السياسات التي تطالب المنظمات الدولية بتطبيقها قد فشلت في تحسين مستوى معيشة الشعوب وتأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لأنها لا تتلاءم مع البيئة المحلية والظروف الاجتماعية، فالموضوع الأساسي هو احترام مبدأ جدولة الإصلاحات وبرمجتها (Sequencing and Pacing)، بما يتمشى ومستوى التطور الاجتماعي في البلدان المعنية^(٣١).

- تمكين المواطن وتحسينه على حقوقه وواجباته، والعمل على تثقيفه حول الإجراءات الإدارية وما يتطلب عليه وله، واللجوء إلى استطلاعات رأي تحت المواطن على التعبير عن رايه في ما يتعلق بالاداء الإداري، وتمثل وسيلة تواصل بين الإدارة والمواطن فمساهم في كسر الحاجز ورسم الهوة بين الطرفين تدريجاً. حين يكف المواطن أو يخفق في استعمال واسطة السياسيين، يكف تدخل السياسيين بالإدارة، تدريجاً. وهذه عملية طويلة الأمد، إنما تبقى أسهل تطبيقاً من إجراءات إصلاحية جذرية قد تولد معارضة إدارية وسياسية.

- تمكين الإدارة وفتح قنوات اتصال مع مؤسسات المجتمع المدني والمجموعات الاقتصادية، ومخاطبة المواطن ومحاولة تجييش الرأي العام، وتفعيل دور مجلس اللدراء العامين الذي عطل منذ عام ٢٠٠٠، في حين أن دوره في طرح المشاريع الإصلاحية وفي تفعيل الجهود وتنسيقها من أجل الإصلاح ضروري ومهم جداً.

- فتح قنوات تواصل مع المؤسسات الدولية عبر المجتمع المدني، تهدف إلى تعديل أسلوب التعاطي الأحادي التوجه الذي لا يخدم إلا المطالبين به والطبقات الحاكمة، في البلدان النامية التي كانت منذ عهود الاستقلال ولا تزال تلجأ إلى اعتماد أنماط تحبشية مقبسة من الغرب كأداة لكسب شرعية مزيفة على خلفية النية في الإصلاح والانفتاح واستيراد التقنيات الغربية في مجتمعات ما زالت تعاني عقدة "كل شي فرنجي برنجي"، في حين أن الواقع المحلي يعاني الاستغلال، والاحتكار السياسي والاقتصادي والتخلف induced. أما الطبقة الحاكمة فمدينة للمنظمات التي تفرض شروطها، وتُسأل وتحاسب فتتفهم الطبقات الحاكمة المحلية من مجتمعاتها أكثر فأكثر.

- الكف عن التعاطي مع المؤسسات الدولية بوصفها الشر المطلق وآلة واحدة لا يمكن

مخاطبتها، فاقوى منتقدي سياساتها هم العاملون داخلها، الامر الذي يمكن أن يساعد على تحريك وتصحيح مسارات تلك المؤسسات شرط أن يخاطب المثقف العربي والمنظمات الاهلية العربية تلك الفئات ويشعر في تقديم البدائل التي تتمشى ومقتضيات العصر وتلبي حاجات مجتمعاتهم.

يبقى أن نستخرج العبر من البلدان النامية، وبخاصة بلدان أميركا اللاتينية، التي حاولت تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة والتي لم تثمر النتائج فيها بحسب التوقعات، وبخاصة تلك التي وضعها "إجماع واشنطن". ففي السنوات التي تلت هذا الإجماع، كانت الإصلاحات تتمحور حول تقليص دور الدولة، في حين أن المطلوب كان ولا يزال وبإلحاح أكبر، تحسين دور الدولة. وفي أكثر الحالات حيث طبقت الخصخصة وتحرير الأسواق وترشيق الإدارة والتخلي عن قطاعات عديدة بسبب قلة الموارد، كانت النتائج: التجزئة وتفكك في أجهزة الحكم، عدم القدرة على مواجهة المشاكل في وقت بقيت الدولة مسؤولة أمام المجتمع عن حلها، الامر الذي أفقد الدولة شرعيتها و مصداقيتها أمام شعوبها^(٣٧).

بذلك يبقى السؤال: هل تتحمل الدولة اللبنانية في ظل الانقسامات السياسية وطغيان المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وفي غياب ثوابت وقيم جامعة تصون الجمهورية، وفي وقت تمثل الطوائف دويلات داخل الدولة، تجزئة وتفككاً أكبر في أجهزتها الإدارية التي تجسد للشعوب فكرة الدولة؟ ومن يتحمل مسؤولية تقليص القطاع العام وإمكانية تحويله إلى محميات خاصة ذات مرجعية ملتبسة؟

الم يحن الوقت بعد التفكك والتعطيل الإداري الذي أصاب أجهزة الحكم من جراء الحرب الأهلية الملته وتوالي الصراعات الداخلية في أثر انتهاء الحرب، أن تبدأ ورشة تأسيس وبناء الدولة الصالحة، الراعية الجامعة لجميع الاطراف اللبنانية؟



هل تتحمل الدولة اللبنانية في ظل الانقسامات السياسية وطغيان المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وفي غياب ثوابت وقيم جامعة تصون الجمهورية، وفي وقت تمثل الطوائف دويلات داخل الدولة، تجزئة وتفككاً أكبر في أجهزتها الإدارية التي تجسد للشعوب فكرة الدولة؟

Kokko Echazarra, *Government Modernization and Civil Service Reform: Democratic Strengthening, Consolidation and the Rule of Law and Public Policy Effectiveness*, Washington DC: International Development Bank, Regional Policy Dialogue, Public Management and Transparency Network, 2001, p.2.

مخوذة بديلة للسياسة الاقتصادية في لبنان

مقدمة

وضعت الورقة الإصلاحية للحكومة اللبنانية بحسب ما أظهره الموجز الذي نشرته الصحف^(١) هدفين لها: العودة بالمالية العامة إلى وضع سليم، ورقع معدل النمو الاقتصادي في لبنان، أو "حفز النمو". وحددت الورقة ثلاث طرائق لتحقيق هذين الهدفين: الخصخصة وخفض الإنفاق العام وزيادة إيرادات الموازنة. اعتمد البرنامج هذه الطرائق الثلاث لسبب واحد وبسيط، وهو أنها تمثل الشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية لتأمين متابعة تمويل الدين العام اللبناني، بواسطة التدفقات الخارجية. التزمت الحكومة إيفاء هذه الشروط لتضمن استمرار الدعم الدولي معبراً عنه بتمويل الدين العام، فإذا اكتفت الحكومة بتضمين أهدافها هذه الأمور وحسب تكون صادقة مع نفسها ومع اللبنانيين. أما إذا قالت إن من شأن برنامج إصلاحي كهذا أن يحقق النمو في لبنان ويتيح بناء اقتصاد منتج وتنافسي، فهي تكون في معرض خداع نفسها والآخرين.

سوف نعالج مقارنة الحكومة المعبر عنها في الورقة المذكورة، بوصفها ترجمة مقارنة ليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية، هي مقارنة "توافق واشنطن" (Washington Consensus) السائدة منذ الثمانينات، التي سبق لها أن اعتمدها، وتذهب بها حالياً إلى أبعد مما ذهبت سابقاً. وسوف نظهر ثانياً، أن ما يملئ المقاربة الحكومية هذه، هو مازق التناهي المستمر لحجم الدين العام والحاجة إلى توفير تمويل دولي مستمر له، وأن هذه المقاربة لا تحقق النمو في لبنان. وسنعرض ثالثاً عناصر السياسة الاقتصادية البديلة التي يستحيل من دونها تحقيق النمو في لبنان.

(*) استاذ ورئيس قسم العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية - بيروت.
(١) النهار، ١٥/٢/٢٠٠٦.

أولاً: برنامج الحكومة الاقتصادي من حيث هو تجسيد لمقاربة ليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية

١- تعريف المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية والمناقشات في شأنها

قامت المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية على نقد تجربة البلدان النامية التي اعتمدت التوجّه نحو الداخل والحمائية وتدخل الدولة المتعدد الأوجه في الاقتصاد، والتي اختصرتها استراتيجية " التصنيع باستبدال الواردات " التي أخذت فيها أغلبية هذه البلدان بعد الحرب العالمية الثانية. انتقدت المقاربة الليبرالية هذه التجربة، لأنها جسدت بالنسبة إليها عملية سوء تخصيص للموارد، وأدت إلى إقامة اقتصادات غير فعالة، أي غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وتوفير ما تحتاج إليه من عملات صعبة لتمويل مستورداتها والإيفاء بالتزاماتها تجاه الخارج. جاء التوقف عن سداد المبالغ التي رتبها خدمة الدين الخارجي لدى كبريات بلدان أميركا اللاتينية ابتداء من العام ١٩٨٢، ليعطي حجة إضافية للنقد الليبرالي الموجه ضد استراتيجيات التنمية التي اعتمدتها البلدان النامية. نصّب صندوق النقد الدولي بعد ذلك التاريخ نفسه قسماً على مشروع الإصلاح الاقتصادي الليبرالي الذي اقترح لجميع البلدان النامية، وعبر عن ذلك بسياسات التصحيح الهيكلي التي أشرف هو نفسه على تنفيذها في هذه البلدان على امتداد العقد المذكور. هدفت هذه المقاربة للسياسة الاقتصادية إلى دفع البلدان النامية إلى اعتماد قاعدتين للتنمية فيها، الأولى تقوم على اعتماد حرية تبادل كاملة مع بقية العالم، والثانية تقوم على حصر مسؤولية النشاط الاقتصادي الداخلي بالقطاع الخاص بما ينفي أي دور للدولة فيه، كون هاتين القاعدتين تحققان النمو الاقتصادي لهذه البلدان. طلبت المقاربة الليبرالية من البلدان النامية أن تحرر اقتصاداتها، مقابل مجرد وعد بتدقيق الاستثمارات الأجنبية عليها بمجرد أن تحقق هذا التحرير، ومقابل تأكيد من قبلها أن الاقتصادات التي تأخذ في المقاربة الليبرالية تحقق معدلات نمو أعلى من غيرها. وهذا ما لم تثبت الوقائع مرة واحدة خلال الثمانينات.

شهد العقد المذكور، في ظل طغيان الخطاب الليبرالي والسياسات التي سوغها، نقاشاً فكرياً بالغ الأهمية قام على نقض هذا الخطاب، سواء على المستوى النظري، أم على مستوى السياسات التي سوغ تطبيقها. إن أول من حاول تجاوز المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية التي كانت سائدة هو البنك الدولي بالذات. كان هذا الأخير قد حاول في تقريره للعام ١٩٨٢ تجسير النجاح الباهر الذي حققته بلدان شمال شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان)، لإقناع البلدان النامية بجدوى التحرير الاقتصادي الذي تروج له المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية، ووصف استراتيجية البلدان الآسيوية بأنها ترجمة لهذه المقاربة. وأثبت الاقتصاديون المختصون ببلدان شمال شرق آسيا خطأ القراءة التي قدمها الاقتصاديون الليبراليون واقتصاديو البنك الدولي لهذه التجربة. وبيّنوا أن هذا النموذج لم يحم على حرية التبادل الكاملة، بل اعتمد أنماطاً متعددة ومتنوعة من حماية المؤسسات الوطنية ودعمها، وبيّنوا دور الدولة الجوهري في إنجاح تجربة التنمية التي أخذت هذه البلدان فيها. أي

اثبتوا أن نموذج شمال شرق آسيا للتنمية اعتمد مقارنة هي نقيض ما تبشّر به المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية.

دفعت هذه المناقشات البنك الدولي إلى التراجع عن قراءته الأولى للنموذج الآسيوي، وأقر في المراجعة التي احتواها تقريره الثاني عن النموذج الآسيوي عام ١٩٩٣، بدور الدولة الآسيوية في النجاح الذي تحقق، لكنه ساق حججاً كثيرة برز بها عدم جواز أن تتخذ بلدان العالم الثالث من التجربة المذكورة نموذجاً تقتدي به لتحقيق تصنيفها المتأخر. وبلور البنك صيغة جديدة لاستراتيجية التنمية التي يقترحها للبلدان النامية، تقرّ بدور محدود للدولة في توفير الدعم للنشاط الاقتصادي، عبر عنها بمفهوم "المقاربة الوبية تجاه قوى السوق". ورأى روبرت واد (Wade) أن مقارنة البنك الدولي الجديدة هذه لاستراتيجية التنمية هي مجرد "محاولة في فن إطالة عمر المقاربة الليبرالية"^(١).

تعرّضت المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية لانتقادات أخرى منذ أواخر الثمانينات، جاء أولها من منظمات الأمم المتحدة المعنية بالعلاقة بالبلدان النامية. استند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى الانتقادات التي وجهتها منظمة اليونسيف إلى سياسات التصحيح الهيكلي المطبقة خلال الثمانينات، لبلورة مفهوم جديد للتنمية تحت اسم التنمية البشرية المستدامة^(٢) (Sustainable Human Development). عبر هذا المفهوم الجديد عن هاجس إضفاء محتوى اجتماعي على مقارنة النمو الليبرالية الطابع التي كانت سائدة، وصولاً إلى نوع من التصحيح الهيكلي "ذي وجه إنساني". لكن هذا المفهوم الجديد لم يتعرّض لجوهر المقاربة الليبرالية بالنقد.

وشهدت المؤسسات الدولية بعد الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ مناقشة حادة حول جدوى الاستمرار في اعتماد المقاربة الليبرالية السائدة للتنمية. وبرزت كتابات ستيفليتز (Stiglitz) لجهة طرحها ضرورة بلورة مقاربة ما بعد ليبرالية للتنمية Post Washington Consensus، أحد العناصر الرئيسية فيها إدراك الحاجة إلى ضبط حرية الأسواق المالية، بحيث لا يتسبب الأذى الذي تلحقه بالبلدان النامية بجعل هذه البلدان تنكفي فرادى أو جماعات عن عملية التحرير لاقتصاداتها التي أخذت فيها^(٣). وكان اقتصاديون كبار قبل ستيفليتز ك بول كروغمان (Krugman)، قد انتقدوا نتائج التحرير الاقتصادي الذي اعتمدته المقاربة الليبرالية هدفاً عاماً شاملاً، كون أن الإفادة منه اقتصر على الأسواق المالية فقط.

جسّد النموذج الشمال الشرقي الآسيوي أو نموذج الدولة التنموية (Developmental State) منذ بداية الثمانينات البديل الجدي من المقاربة الليبرالية للتنمية. وهو أمر مرشّح للاستمرار إلى سنوات طويلة قادمة. تمكّن التجربة الآسيوية صلب المقاربة البديلة للتنمية التي أطلقت عليها تسمية "نواقي الجنوب" (South Consensus)، التي هي نتيجة التقاء القراءة التي اعتمدتها

See: Robert Wade, "The World Bank and the Art of Paradigm Maintenance: the East Asia Miracle in Political Perspective," *New Left Review*, no. 217 (1996), pp. 3-36.

Charles Gore, "The Rise and Fall of the Washington Consensus as a Paradigm for Developing Countries," *World Development*, vol. 28, no. 5 (2000), pp. 789-804.

Ibid., p. 795.

Ibid., p. 800.

(٣)

(٤)

المدرسة البنينية الجديدة في أميركا اللاتينية للسياسة الاقتصادية مع الدروس المستخلصة من تجربة شمال شرق آسيا. وقد أمكن التعبير عن هذه المقاربة في الأدبيات التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). أهم ما يطرحه "إجماع الجنوب" أمران: (١) أن يكون الاندماج في السوق الدولية استراتيجياً، أي خاضعاً لمتطلبات بناء اقتصاد وطني منتج وقادر على المنافسة في السوق الدولية؛ أي أن يأتي الانفتاح الاقتصادي الكامل، بعد اكتمال شروط بناء اقتصاد وطني تنافسي، لا أن يكون الانفتاح الاقتصادي الدخول إلى تحقيق هذا البناء. تقع هذه المقاربة على نقيض الاندماج الكامل والفوري في السوق الدولية (Full Scale Free Trade) الذي تنادي به المقاربة الليبرالية به: (٢) ألا يقتصر الإصلاح الاقتصادي على سياسات التثبيت الاقتصادي (Stabilization) التي تشدد المقاربة الليبرالية عليها، بل أن يتجاوز هذا الأمر، من دون إغفاله، إلى ما هو أهم وأبعد، أي إلى اعتماد سياسة تطوير للانتاج الوطني التنافسي تستوحي عناصرها من السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة التنموية. الأسبوية.

**جسد النموذج الشمال الشرقي
الآسيوي أو نموذج الدولة
التنموية منذ بداية الثمانينات
البديل الجدي من المقاربة
الليبرالية للتنمية.
وهو أمر مرشح للاستمرار إلى
سنوات طويلة قادمة.**

٢- السياسة الاقتصادية اللبنانية تستوحي المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية

تصلح العناوين التي تشتمل عليها المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي لتعريف المقاربة اللبنانية للسياسة الاقتصادية، وهي ثلاثة:

١- توفير عناصر الانضباط الاقتصادي الكلي (Macroeconomic Discipline)

يتجسد ذلك بالعمل على توفير موازنة حكومية بلا عجز وعدم التسبب بوجود دين حكومي أو بتفاقم هذا الدين. ومن شأن مقاربة من هذا النوع للمالية العامة أن تضمن وجود معدلات تضخم منخفضة، وأن تضمن استمرار هذا الوضع. هذه الإجراءات هي التي يدلل عليها بتعبير "التثبيت الاقتصادي".

وقد أخذت الحكومات اللبنانية على نفسها منذ عام ١٩٩٧ العمل على تحسين إيرادات الخزينة وضبط الإنفاق العام، جاعلة هذا الأمر صلب السياسة الاقتصادية وهدفها الأول والوحيد. وجسد مشروع موازنة العام ٢٠٠٥، الذي أعده حكومة الرئيس الحريري الأخيرة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ التصور الحكومي الأكثر طموحاً لجهة خفض أو إزالة العجز في الموازنة العامة^(٥). تناول خفض المقترح الإنفاق الذي يرتبه نظام التقاعد والضمان الاجتماعي، وتم اقتراح إلغاء وزارة شؤون المهجرين وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب، وإلغاء بعض أوجه الإنفاق التي يستفيد منها النواب والنواب السابقون... الخ. واقترح المشروع، في باب الإيرادات، تحصيل المبالغ المترتبة على إشغال الأملاك البحرية، واقتطاع ٣ في المئة من رواتب

(٥) انظر: "مشروع موازنة ٢٠٠٥، أكبر مفاجأة فصل إصلاحى يهمل كل الدولة..."، النهار، ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٤.

بعض العاملين في القطاع العام لتمويل الخدمات الاجتماعية... الخ.

عرض وزير المال في مداخلته خلال مناقشة موازنة العام ٢٠٠٥^(١)، الخطوط العريضة لرؤية الحكومة الاقتصادية، وعدّها قاعدة مؤتمر بيروت لدعم لبنان. وهي تشتمل على خمسة محاور، يعول على محورين منهما بوجه خاص، توفير شروط الانضباط الاقتصادي الكلي. وجاء في "المحور الاجتماعي"، وهو الأول، أن هدف الحكومة هو تحسين المردود الاجتماعي للاتفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية وإصلاح أجهزة التغطية الاجتماعية وتطويرها. المقصود هنا ضبط الإنفاق العام في هذا الميدان. وجاء في المحور الثالث المتعلق بـ "السياسات المالية وإدارة الدين"، أن الهدف هو تقليص العجز وتحقيق فوائض أولية في الموازنة. وتبين أن الإجراء الأهم في باب النفقات هو تقليص عجز مؤسسة كهرباء لبنان، وترشيد الإنفاق من خلال ضبط معظم النفقات الحكومية وإعادة النظر في بعض المخصصات والمنافع. كما جرت الإشارة إلى أن الحكومة ستعتمد في باب الإيرادات، إلى تفعيل الإدارة الضريبية وزيادة بعض الضرائب. وتجسد هذه الإجراءات عناصر سياسة التثبيت الاقتصادي التي سبق ذكرها. وتضمن المحور نفسه إشارة إلى أن الحكومة سترفع مستوى الاستثمار في الخدمات العامة عبر إنشاء بني تحتية جديدة، أي أنها تقصر الإنفاق الذي يفترض أنها ستحققه على ميدان البنى التحتية، بما يمثل الأخذ في حرفة المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية^(٢).

ب - تحرير الميزان الجاري وميزان حركة الرساميل في ميزان المدفوعات

يتكوّن الميزان الجاري من الصادرات والواردات من السلع ومن الخدمات، تضاف إليها تحويلات العاملين في الخارج.

(١) تحرير الميزان الجاري: أخذت الحكومات السابقة على نفسها تنفيذ هذا العنصر الثاني من المقاربة الليبرالية. تم ذلك باستصدار المرسوم ٤٣٧٧ الشهرير للعام ٢٠٠٠^(٣)، الذي ألغى قسماً من الرسوم الجمركية القائمة وأجرى خفضاً كبيراً على البقية الباقية. وبنتيجة ذلك، أصبحت نسبة ٣٧ في المئة من الواردات لا تؤدي أية رسوم، و ٤٦ في المئة منها تؤدي رسوماً بمعدل ٥ في المئة، و ٣٤.٦ في المئة منها تؤدي رسوماً بمعدل ١٥-٢٠ في المئة، و ٣.١ في المئة منها تؤدي رسوماً بمعدل ٣٠-٩٠ في المئة. وهو ما أظهرته صورة الإجراءات المعتمدة في ميدان التجارة الخارجية للبنان، التي رسمها تقرير مجموعة العمل الخاصة بانضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١^(٤). وليس لدى لبنان أية رسوم على الصادرات. و ثمة بعض العوائق على المبادلات مع الخارج للسلع الزراعية تهدف إلى تأمين حماية محدودة للإنتاج الزراعي المحلي. وأقاد بعض الصادرات الزراعية خلال السنوات الأخيرة من دعم مؤقت^(٥). وليس لدى لبنان أية سياسة صناعية انتقالية، تقوم على استخدام أدوات السياسة التجارية، أي الحد من استيراد بعض السلع أو دعم بعض الصادرات بهدف تشجيع الإنتاج الصناعي المحلي.

(١) انظر: كلمة وزير المال في موازنة ٢٠٠٥، للذهلي، ٢١/١/٢٠٠٦.

(٢) وقد أشار رئيس مجلس الإنماء والإعمار إلى وقف صرف نحو ٢٥٠٠ مليون دولار، تمكّن قروضاً خارجية، بسبب عدم انجاز استثمارات المشاريع التي ستمول هذه القروض بتنفيذها. انظر: للذهلي، ٢٠/١/٢٠٠٦.

(٣) الجريدة الرسمية، العدد ٥٦، ١٢/١/٢٠٠٠.

(٤) Groupe de travail de l'accession de la république du Liban à l'OMC, "Aide-mémoire sur le régime de commerce extérieur", 13 juin (2001), tableaux IV-1, IV-2 et IV-3, pp. 40-41.

(٥) بلغت قيمة الدعم الصادرات الزراعية عام ٢٠٠١، ما يعادل ٢٢ مليون دولار أميركي، المصدر نفسه ص ٧١.

وقد أظهر تعداد الإجراءات المعتمدة لتشجيع هذا الإنتاج أن المبادرات الحكومية في هذا المجال لا تتطوي على أية إعاقاة لحرية التبادل مع بقية العالم^(١١). وبدا لبنان في ضوء ذلك من البلدان الأكثر تأملاً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية^(١٢).

يطبق لبنان منذ الستينيات إعفاءات ضريبية لمدة ١٠ سنوات على المؤسسات الجديدة، بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ الصادر بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٥٩، وتعديلاته في العامين ١٩٨٠ و ١٩٩٣. وهناك إعفاءات لمدة ٦ سنوات للمؤسسات التي تنتقل إلى الريف، بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٧ الصادر بتاريخ ١٦ / ١ / ١٩٨٣، وإعفاءات من الضريبة على الدخل لمدة ١٠ سنوات للمؤسسات التي تنشأ في منطقتي البقاع والجنوب، بموجب المرسوم رقم ٢٣٦١ الصادر بتاريخ ٧ / ٧ / ٢٠٠٠. وليس لهذه الإعفاءات أي دور في تشجيع نشوء مؤسسات جديدة، إذا أخذنا في الحسبان أن التهرب الضريبي هو القاعدة، وأن العوائق على الاستثمار القائمة تتجاوز من حيث أهميتها بأشواط الحوافز التي توفرها هذه الإعفاءات.

وقد اعتمدت الحكومة اللبنانية إجراءات دعم للفوائد التي تحصلها المؤسسات الإنتاجية، وذلك منذ العام ١٩٩٩. وتسدّد الدولة فوائد بمعدلات ترواح بين ٥ في المئة و ٧ في المئة عن القروض التي تحصل عليها هذه المؤسسات^(١٣). وقد أظهر الواقع أن المؤسسات الصناعية هي الأقل إفادة من هذه الحوافز^(١٤).

إلى جانب ذلك هناك الكفالة التي تقدم لتشجيع القروض المجهرية، المعروفة تحت اسم "كفالات". وهي تتناول مبالغ لا تغير شيئاً في واقع الحال.

يستفيد لبنان من قروض التصحيح الهيكلي ضمن إطار برنامج "ميذا" (MEDA) لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات اللبنانية وجعلها قادرة على الإفادة من انضمام لبنان إلى اتفاقية الشراكة مع أوروبا. وهي بدورها تمثل مبالغ هامشية لجهة قدرتها على إحداث تغيير ذي أهمية في واقع الصناعة.

وقد أقر المرسوم رقم ٢٥٤١ الصادر بتاريخ ١٢ / ٧ / ١٩٨٥ إنشاء مؤسسة ضمان الصادرات، لكن لم ينفذ مضمون هذا المرسوم.

ولا يطبق لبنان حالياً أية إجراءات لجهة إعطاء أفضلية للمؤسسات الوطنية في المشتريات الحكومية. وقد نص قانون المحاسبة العمومية للعام ١٩٦٣ على إعطاء أفضلية بنسبة ١٠ في المئة للمؤسسات الوطنية في المشتريات الحكومية، وطبقت إجراءات من هذا النوع فعلاً في بداية سبعينيات القرن العشرين، حيث أعطى المرسوم رقم ٢٢٤٩ الصادر بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٧٢ أفضلية بنسبة ١٠ في المئة للمؤسسات الوطنية شملت ٧٢ سلعة^(١٥). ونص القانون رقم ١٤٧

(١١) للصبر تلساء، ص ٥٧-٧٠.

(١٢) وقد استلزم ممثلو الدول الأعضاء في المنظمة في اللاه الذي جمعهم بالوفد اللبناني في مركز المنظمة في جنيف "أن لا يكون لبنان حتى تاريخه من الدول الأعضاء في المنظمة". انظر: الفهل، ٢ / ٧ / ٢٠٠٦.

(١٣) انظر: مصرف لبنان، قرار رقم ٧٧٤٣، تاريخ ١ / ٢ / ٢٠٠١.

(١٤) أشار رئيس جمعية الصناعيين إلى أن طلبات إنشاء مشاريع صناعية جديدة مكّلت أقل من ١ في المئة من مجموع الطلبات التي قدمت إلى مؤسسة "إيدال" الحكومية لتنفيذ الاستثمار. الفهل، ٢١ / ٩ / ٢٠٠٤.

(١٥) انظر: المرسوم التلخيصي رقم ٤٢٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٢. انظر أيضاً:

Albert Daghes, *L'Etat et l'Economie au Liban: action gouvernementale et finances publiques de l'indépendance à 1975*

(Beirut: CERMO, 1995), p. 139.

الصادر بتاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٩ على إعادة العمل بهذه الأفضلية التي أصبحت توازي ١٥ في المئة، خلال حقبة ١٩٩٩-٢٠٠٢ فقط، علماً أن التأثير الذي يمارسه قانون من هذا النوع في لبنان هامشي جداً، حيث الفرق بين الأسعار المحلية وأسعار السلع الأجنبية المماثلة يتجاوز هذه النسبة كثيراً.

وقد جاء في المحور الثاني من رؤية الحكومة الاقتصادية، حول "تحسين المناخ الاستثماري وأجندة النمو" الذي يتضمن إجراءات حفز النمو، أن هدف الحكومة هو معالجة التكلفة المرتفعة التي يعانيها قطاع الأعمال وإزالة العوائق أمامه. وتبين أن أهم العوائق التي يواجهها القطاع الخاص كما أوردتها البرنامج الحكومي، هي تلك المتعلقة بالروتين الإداري وانخفاض مستوى الأداء وأخطار الرشوة والفساد.

(٢) تحرير ميزان حركة الرساميل: يسجل هذا الميزان حركة الرساميل التي تدخل لبنان أو تخرج منه، سواء أكانت استثمارات أم كانت توظيفات مالية أم قروضاً.

وقد اعتمد لبنان عام ١٩٤٨ مقارنة تدريجية للخروج من نظام الرقابة على القطع الذي كان قائماً آنذاك، وفي عام ١٩٥٢ كان قد أصبح لديه نظام يقوم على الحرية الكاملة في ميدان القطع وانتقال الرساميل. ولم تؤد أزمة مصرف انترا عام ١٩٦٦، والإصلاح المصرفي الذي تبعها، إلى وضع أية عوائق أمام حركة الرساميل من لبنان وإليه. ولم يترتب على الحقبة ١٩٨٤-١٩٩٢ التي شهدت انهياراً كبيراً في سعر صرف العملة اللبنانية، أية إعادة نظر في حرية القطع وحرية انتقال الرساميل. واقتصرت الإجراءات التي اعتمدت آنذاك على تلك التي اتخذها حاكم المصرف المركزي خلال الأعوام ١٩٨٥-١٩٨٧ للحد من شراء العملات الأجنبية^(٣).

ليس لدى لبنان أية تشريعات يمكن أن تعيق تطبيق اتفاقية "تحرير الاستثمار المرتبط بالتبادل" (TRIMs) التي تعتمدها منظمة التجارة العالمية كإطار لتحرير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. وهي الاتفاقية التي يؤدي الأخذ فيها إلى انتزاع أية قدرة لدى البلدان النامية على وضع شروط بعينها لاستقبال الاستثمار الأجنبي.

وقد جاء في المحور الرابع من رؤية الحكومة الاقتصادية، حول "السياسة النقدية والأسواق المالية"، أن الحكومة أنجزت مشروع قانون الاسواق المالية، وأنها تعمل على وضع استراتيجيات لتطوير الاسواق المالية. ويؤكد الاهتمام الذي توليه هذه الرؤية للأسواق المالية ودورها، أن الحكومة تأخذ مأخذ القائلين إنه ينبغي التعويل على هذه الاسواق لتمويل التنمية.

ج - تأمين شروط عمل للقطاع الخاص بحيث يتولى وحدة تحديد وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي

يكون ذلك عبر خصخصة المؤسسات المملوكة من القطاع العام وإزالة الانظمة المعيقة لنشاط القطاع الخاص.

(١) الخصخصة: يأتي لبنان في فئة البلدان حيث دور الدولة هو الأضعف لجهة مساهمتها في النشاط الإنتاجي. وليس ثمة مؤسسات حكومية إلا واحدة تتعاطى الإنتاج لسلعة بعينها

(١٦) انظر: أثير داغر، "سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة"، نص منشور في مجلة الدلائل الوطني اللبناني، العدد ٢ (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢)، أعيد نشره في: أثير داغر، "أية سياسة صناعية للبنان: مقارنة مختلفة لنور الدولة في الاقتصاد" (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٥)، من ٧٥-١٢٥.

والاتجار بها، هي مؤسسة الريجي، فضلاً عن مؤسسة حكومية تتولى إنتاج الطاقة هي مؤسسة كهرباء لبنان، التي تعتمد على الدعم الحكومي الذي يوفر لها لتتمكن من تحقيق انتاجها. ويمثل العجز السنوي لهذه المؤسسة الإنتاجية نحو ثلث عجز الموازنة العامة، وفق تقرير وزير المال المشار إليه أعلاه.

وقد جاء في المحور الخامس من رؤية الحكومة الاقتصادية، حول " تحرير القطاعات والإدارة الفعالة للمقدّرات العامة"، أن برنامج تحرير قطاعات الخدمات العامة يتناول خصوصية بعض القطاعات وإشراك القطاع الخاص فيها. وهي تشمل قطاعات الاتصالات والكهرباء والطاقة والنقل. وأشارت الورقة الإصلاحية إلى أن زيادة الفاعلية التي تؤدي إليها خصخصة المؤسسات المعنية ستتيح تعزيز النمو الاقتصادي. وحقيقة الأمر هي أن عدد هذه القطاعات ثلاثة: الاتصالات والكهرباء والنقل. فليس ثمة إنتاج حكومي للطاقة خارج ما تحققه مؤسسة كهرباء لبنان. أما وجود الدولة في قطاع النقل فتجسّد ملكية مصرف لبنان لأغلبية أسهم مصرف أنترنا، وشركة طيران الشرق الأوسط، وملكية الدولة للموانئ البحرية، ومساهمة الدولة في توفير خدمات النقل العام أو المشترك.

وقد مثل هدف الخصخصة عنصراً أساسياً في الخطاب السياسي للحكومات المختلفة منذ العام ١٩٩٣. واحتل هذا الموضوع حيزاً في الخطاب العام ليس له ما يبرره لجهة عدد المؤسسات والقطاعات التي يمكن أو يلزم خصخصتها، وهو ذلك بالتالي عن حاجة القاطنين به إلى التعبير عن موقف في هذا الشأن، أكثر مما دلل عن حاجة فعلية لتخليها

مثل هدف الخصخصة عنصراً أساسياً في الخطاب السياسي للحكومات المختلفة منذ العام ١٩٩٣. واحتل هذا الموضوع حيزاً في الخطاب العام ليس له ما يبرره لجهة عدد المؤسسات والقطاعات التي يمكن أو يلزم خصخصتها

حصّة القطاع العام في النشاط الانتاجي.

(٢) إزالة النظم القانونية المعيقة لعمل القطاع الخاص: المقصود هنا أساساً التشريعات والقوانين التي تجعل بعض القطاعات الإنتاجية حكراً على مؤسسات القطاع العام، أو تضع حواجز قانونية أمام مؤسسات القطاع الخاص إذا شاءت الاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية. وليس لدى لبنان احتكارات حكومية في القطاعات الإنتاجية المختلفة باستثناء ما سبقت الإشارة إليه. وليس لديه نظم قانونية معيقة لنشاط القطاع الخاص بالمعنى المقصود هنا. وقد التزم لبنان إصدار قانون خاص بالمنافسة حين وقّع اتفاقية الشراكة مع أوروبا.

ثانياً: تمويل الدين العام يعلي على الحكومة برنامجها الاقتصادي

١- التمويل على التمويل الدولي كأحد عناصر المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية

في بداية التسعينيات طرأ تعديل مهم على المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية التي أصبحت تعرف منذ نهاية الثمانينات بـ "توافق واشنطن". تمثّل هذا التعديل باشتراط أن

تحرر البلدان المعنية ليس الحساب الجاري في ميزان مدفوعاتها وحسب، بل حساب حركة الرساميل فيه أيضاً. مكن ذلك عنصراً جديداً أضيف إلى عناصر التحرير الاقتصادي المعتمدة من بداية الثمانينيات. وأمكن منذ ذلك الحين الحديث عن "توافق واشنطن - الصيغة ٢" (WC-Mark II) مقابل الصيغة الأولى (WC-Mark I) التي سادت خلال الثمانينيات.

كان لتحرير حساب حركة الرساميل أثر إيجابي في بداية التسعينات في عدد من البلدان النامية. إذ أتاح هذا الأمر لها الحصول على موارد مالية خارجية مكنتها من تثبيت أسعار صرف عملاتها، بعدما كانت قد عانت انهيار أسعار الصرف هذه خلال الثمانينيات. آمن ذلك خفض التضخم الكبير بل إزالة التضخم (Disinflation) الذي عانت منه هذه البلدان سابقاً. تمثل الوجه السلبي للحقبة، بأن تثبيت سعر الصرف الاسمي لهذه العملات أدى إلى رفع سعر صرفها الفعلي الحقيقي (Real Effective Exchange Rate)، الذي نم عن ارتفاع تكلفة الإنتاج في القطاعات المعنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية، ومكن الكابح الرئيسي أمام إمكان حفز الاستثمار فيها.

عرف عدد من هذه البلدان في ما بعد، أزمات مالية تسبب بها انحسار ثقة أصحاب "الادخارات الخارجية" بهذه الاقتصادات وافتعالهم عمليات هروب من النقد الوطني كانت تهدد سعر صرف العملة في هذه البلدان، أو تؤدي إلى انهياره. بدأت هذه الأزمات في المكسيك عام ١٩٩٤، وفي آسيا عام ١٩٩٧، وفي البرازيل عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢، وفي الأرجنتين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢، وفي روسيا عام ٢٠٠٢. وقد ساهمت إجراءات التحرير المالي التي اعتمدت في كل تلك البلدان في حصول هذه الأزمات (١٧). سمحت لجراءات التحرير هذه، بأن يتم تمويل هذه الاقتصادات واقتصادات البلدان النامية بوجه عام، بتدفقات مالية قصيرة الأجل، كان أغلبها ودائع مصرفية قصيرة الأجل وتوظيفات في السندات المالية. جعل هذا الواقع التمويل الدولي لديون البلدان النامية مطبوعاً بعدم الاستقرار. وأتاح على وجه الخصوص، بأن يؤدي أي تغيير في توقعات أصحاب هذه التوظيفات إلى نشوب موجات هروب للرساميل تؤدي إلى انهيار سعر صرف العملة، وإلى انهيار أسعار الأسهم والسندات في هذه البلدان، بما يؤدي إلى إفلاسات كثيرة فيها، وحصول نكبات اقتصادية لا تبررها أحياناً أوضاع الاقتصاد الحقيقي في هذه البلدان.

وقد رأى البنك الدولي في تقريره للعام ١٩٩٧، أن هدف الاندماج المالي Financial Integration هو ما ينبغي أن تعمل على تحقيقه كل البلدان النامية. الأمر الذي يجعلها في راية قادرة على التحويل على ما توفره الأسواق المالية لها من "ادخار خارجي" لتمويل الاستثمار فيها. ولم تكن تضي أشهر على صدور هذا التقرير، حتى اندلعت الأزمة المالية الآسيوية، مظهرة الجانب السلبي الخطير لتحرير حساب حركة الرساميل، المتمثل بجعل البلدان النامية عرضة لحصول انهيارات اقتصادية كبرى فيها بفعل حركة الرساميل هذه.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل يصح تحميل المؤسسات الدولية مسؤولية عجز البلدان المعنية عن تحقيق نمو فعلي لديها، وهل يصح تحميلها مسؤولية الأزمات التي حصلت خلال التسعينات وما بعدها؟ تتحمل المؤسسات الدولية مسؤولية اقناع العالم بأن التحرير

الاقتصادي الكامل مقرونًا بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الطريق الأمثل للتنمية. أي تتحمل مسؤولية كونها صاحبة مشاريع لا تنتج نمواً للبلدان النامية. لكن مسؤوليتها تتوقف عند هذا الحد. وإلا فإننا نكون في معرض تحميل الآخرين دائماً مسؤولية القصور الذاتي؛ والمسؤولية عن المعجز في تحقيق التنمية هي مسؤولية داخلية.

٢- التعويل على التمويل الدولي كجزء من المقاربة الحكومية للسياسة الاقتصادية

تموّد اللبنانيون منذ الثمانينات استقبال وفود المؤسسات الدولية، وخصوصاً وفود صندوق النقد الدولي. مكل ذلك العقد حقبة انهيار مستمر لسعر صرف الليرة وحقبة سوداء انتزعت إلى غير رجعة قدراً كبيراً من طاقة اللبنانيين على إنجاز مهمة التنمية والتصنيع المتأخر (Late Industrializing) بلدهم. لا شك في أن اقتراحات خبراء الصندوق ونماذج التحليل التي كانوا يسوّقونها، كانت تعزز سيرورة انهيار سعر صرف الليرة. وذلك لأنهم كانوا ينطلقون من موقف مسبق، وهو أن كل أسعار الصرف في البلدان النامية هي أسعار مرتفعة أكثر من اللازم.

خلال التسعينات بقيت وفود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتردد باستمرار على لبنان، وكانت تركز على الدوام على أهمية اعتماد سياسة تثبيت اقتصادي جدي في لبنان. وكان المسؤولون اللبنانيون يبدون على الدوام أيضاً اقتناعهم بوجهات النظر التي تعبر هذه الوفود عنها، ولو أنهم كانوا على الدوام مقصّرين في إنجاز ما يطلب منهم تحقيقه. يمكن أن يكون عدم تشكيك المسؤولين اللبنانيين في جدوى المقاربة الليبرالية في السياسة الاقتصادية وفي التنمية، قد ساهم في جعل المؤسسات الدولية تأخذ على عاتقها مسؤولية توفير تغطية لهم تمنحهم مصداقية تجاه مصادر التمويل الدولية.

١- تدفق الرساميل الخارجية أوقف انهيار سعر صرف الليرة وموّل عجز المالية العامة
كان المطلوب خلال التسعينات، توفير تدفق مستمر للرساميل الخارجية لحماية سعر صرف الليرة وتمويل العجز. وقد عرف لبنان خلال الفترة المعنية تطوراً إيجابياً تمثل بوقف انهيار سعر صرف الليرة وإنهاء حالة التضخم الكبير التي عرفها في السابق، اتاحت تلك التدفقات.

ب - ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي

مقابل ذلك، وبفعل تثبيت سعر الصرف الإسمي للعملة اللبنانية، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي لهذه الأخيرة، بمعدل مئة في المئة خلال التسعينات وحدها، فأدى ذلك إلى ارتفاع التكلفة في القطاعات المعنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية وإيجاج المستثمرين عن التوظيف فيها، في غياب حوافز أخرى من أي نوع تحثهم على ذلك. وقد نجم عن ذلك توقف النمو. عرف لبنان في هذا الإطار التجربة نفسها التي عرفتتها بلدان أميركا اللاتينية التي ثبتت أسعار صرف

عملاتها منذ أوائل التسعينات وأتت سياسات ليبرالية تقوم على ترك القطاع الخاص يتدبر أمره من دون أي تدخل حكومي لمصلحته^(١٨).

ج - سياسات التثبيت المتبعة حولت لبنان إلى بلاد منكوبة

ضمن شروط كهذه، وباستثناء التوظفات في قطاعي العقارات والبناء، لم يعرف لبنان أي استثمار اجنبي مباشر، وخصوصاً في قطاع الصناعات التحويلية. وترسّخ على امتداد الحقبة، الطابع غير المنتج للاقتصاد اللبناني و "المعتمد على التحويلات". ولم يعد ثمة حافز على المجازفة والاستثمار الداخلي، وبات حجم القطاع الخاص يؤثر الشفقة، وباتت محزنة فعلاً أوضاع نسبة طافية من المحال التجارية والمؤسسات، التي تشهد حال موات منذ سنوات، ينتظر أصحابها اللاشيء؛ ولم يعد ثمة حافز على تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات القائمة، وبات تردّي الإنتاجية والأمية والكفاية على جميع المستويات هو العلامة الطافية للواقع القاتم في لبنان. لم يكن اللبنانيون يجدون في ما يعد لهم أي وعد بمستقبل أفضل، ولم ينفكوا عن التفكير في إمكان تحقيق مستقبل أفضل لهم في بلدان

أخرى وتحت شمس أخرى. وفي الوقت نفسه، لم يتوقف سيل الهجرة إلى الخارج؛ ولم يرتفع طوأل ١٦ عاماً إلا رقاماً: حجم الدين العام وعدد المهاجرين. وبررت الهجرة وتيرتها وضع علامات استفهام كبيرة حول قدرة لبنان على البقاء ككيان يتمتع بمقومات الاستقرار. أي أن لبنان تحول في ظل سياسات التثبيت التي سادت على امتداد السنوات الماضية إلى بلاد منكوبة، أو الأصح، حولت هذه السياسات لبنان إلى بلاد منكوبة.

د - مؤتمر باريس ١ وباريس ٢

خلال السنوات الأخيرة، جعلت الحكومات اللبنانية تعمل أكثر على المؤسسات الدولية لتمويل الدين العام، لأنها لم تستقد من الاستقدام الكثيف للرساميل الخارجية في بناء اقتصاد منتج، الأمر الذي أبقي لبنان غير قادر على الحد من حاجته إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الدولية. ومثل مؤتمر باريس ١ وباريس ٢ مبادرتين لتمويل الدين العام وخفض عيئه، بتحويله من دين داخلي قصير الأجل بفوائد مرتفعة إلى دين خارجي طويل الأجل بفوائد أكثر تهاوياً. ولا يختلف مؤتمر بيروت ١ المنعقد عن سابقيه لجهة أهدافه.

هـ - قدرة الاقتصاد اللبناني على تحمل الدين العام ومخاطر التمويل الدولي للدين

على الرغم من أن هذه الاستراتيجية نجحت في تحقيق نتائج على هذا المستوى، فهي ربطت الاقتصاد اللبناني على نحو أكثر وثقاً بتطور أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية، وجعلت ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، تمتين ثقة هذه الأسواق بالمقترض اللبناني. وقد أجرى صندوق النقد الدولي توقّعات لتطور الدين العام بهدف تحديد قدرة الاقتصاد اللبناني على تحمله (Debt Sustainability). وقام بالحثون آخرون بالأمم المتحدة، مشيرين في الوقت عينه إلى أن الطابع الميكانيكي لهذه التوقعات لا يأخذ في الحسبان المخاطر الناتجة عن انسحاب سريع

(١٨) انظر: البر داغر، "سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والنمو المطلوب من هذه السياسة"، ص. ١١٢-١١٨.

لرسمائل الموظفة في لبنان^(١١). وبات هذا الأخير بلداً يعيش أيضاً واقع الذعر من إمكان تعرّضه لانسحاب سريع للرسمائل الأجنبية منه.

٣- البرنامج الاقتصادي للحكومة يؤمن تمويل الدين العام، لكنه لا يحقق النمو

يُدفع المسؤولون حالياً إلى السير قدماً بإجراءات الخصخصة وخفض الانفاق العام وزيادة إيرادات الخزينة، كشرط يقتضي تحقيقها للحصول على الدعم الدولي المطلوب للبنان^(١٢). توفّر هذه الإجراءات التمويل الدولي المطلوب للدين العام اللبناني، لكنها تؤدي أولاً إلى تراجع مداخيل اللبنانيين، وثانياً وهذا الأهم، لا تعدهم بأي نمو في المستقبل.

لم يعد ثمة حافز على تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات القائمة؛ وبات تردّي الإنتاجية والأهلية والكفاية على جميع المستويات هو العلامة الطاغية للواقع القائم في لبنان.

يمكن أن نضع جانباً ذلك النوع من الحاجة لمصلحة استثمار الهدر بحجة أنه يمثل سياسة إعادة توزيع للمداخيل ذات أهداف اجتماعية. ويمكن أن نتغاضى عن مسألة أن ثمة مستفيدين من الخدمات العامة التي ستخصص لن يعودوا قادرين على الاستفادة منها بعد خصخصتها، وأنه لن يكون ممكناً تعويضهم من هذه الخسارة، وأنهم سوف يهتمون على نحو إضافي. تقدم الحكومة في هذا الإطار جواباً مفصلاً، هو أن تراجع المداخيل الناجم عن خفض الانفاق العام وعن زيادة الأعباء المثلثة بالرسم والضرائب الجديدة وزيادة أسعار الخدمات التي توفّرها المؤسسات العامة المخصصة، يظل أفضل من انهيار سعر صرف الليرة الذي يؤدي إليه عدم تمكّنها من متابعة تمويل خدمة الدين العام.

إلا أن الأمر الذي لا يمكن تبريره هو أن تعتمد الحكومة مقاربة في السياسة الاقتصادية لا تعد اللبنانيين بشيء لجهة تحقيق النمو، وأن تتخلّى عن مسؤوليتها على هذا المستوى. وإذا كان المشروع الحكومي يدّعي متابعة هدفين له يتمثلان بتحسين أوضاع المالية العامة Financial Viability of the State و "حفز النمو"^(١٣)، ويركّز على تحقيق الهدف الأول، فإن ليس فيه ما يتيح له تحقيق الهدف الثاني. ليس ثمة ربط في المشروع بين الإجراءات المقترحة وبين حفز النمو، إلا من زاوية ما ينجم عن إزالة الروتين الإداري والفساد (المحور الثاني)، وما توفّره الخصخصة من زيادة في الفاعلية (المحور الخامس)، لجهة تعزيز للنمو الاقتصادي. وليس في هذا ذرة من الاقتناع حول أهلية البرنامج لحفز النمو. وإذا أخذنا تواضع الحوافز الموفرة للإنتاج للحلّي من جهة، والإعاقة للاستثمار التي يمثلها تطوّر مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي من جهة ثانية، وعدم توافر البرنامج الحكومي على إجراءات تحقّق حفز النمو من جهة ثالثة، يكون هذا البرنامج خالياً من كل ما يمكنه أن يكون أداة حفز للنمو. هذا ما يبرّر اعتماد مشروع اقتصادي بديل، يؤمن على وجه الخصوص "حفز النمو"، كمنطلق لتحقيق الهدفين معاً.

See: Raffinot M. et Ayoub H., "Reforme fiscale et soutenabilité de la dette publique: le cas du Liban," contribution au (١١) colloque: "Le Partenariat euro méditerranéen: dix ans après Barcelone," organisé par IIRD-Le Caire- le 19-20 avril, 2005.

International Monetary Fund, "Lebanon-2005 Article IV Consultation Discussions: Preliminary Conclusions," Beirut, (٢٠) October 28 (2005), p 3.

Ibid., p.1.

ثالثاً: عناصر السياسة الاقتصادية البديلة التي تحقق النمو

يتطلب "حفز النمو" اتخاذ إجراءات مغايرة تماماً لتلك التي يحلو للمسؤولين أن يعرضوها كمبادرات تحقق هذا الغرض. وقد سبق حصر هذه الإجراءات تحت عنوانين: (١) تنفيذ برنامج

لا يمكن حفز الاستثمار إذا لم
يُصر إلى اعتماد التخطيط
الاقتصادي المركزي كمبدأ عام
ينظم تعاطي الدولة
مع الشأن الاقتصادي؛ أن حفز
الاستثمار يتطلب "تاميم
مخاطر الاستثمار"، كما
يتطلب اعتماد "سياسات
صناعية وتجارية انتقائية".

انتقائي لحفز القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني؛ (٢) ومعالجة النقص في الموارد البشرية للدولة، لكي تتمكن من تحقيق الشق الأول من هذا البرنامج^(٣٧). أمكن اختصار المقاربة البديلة هذه، بما هي تطبيق لثلاثة مفاهيم: (١) مفهوم "آلية الرقابة المتبادلة" Reciprocal Control Mechanism؛ (٢) مفهوم دعم الاستثمار subvention à l'investissement؛ (٣) مفهوم "تاميم مخاطر الاستثمار" Risk Socialization. وتم اقتراح انشاء "هيئة تخطيط اقتصادي مركزي" وانشاء "مصرف وطني للتنمية".

تظهر الفقرات التالية أنه لا يمكن حفز الاستثمار إذا لم يُصر إلى اعتماد التخطيط الاقتصادي المركزي كمبدأ عام ينظم تعاطي الدولة مع الشأن الاقتصادي؛ وهي تظهر أن حفز الاستثمار يتطلب "تاميم مخاطر الاستثمار"، من خلال إنشاء "مصرف وطني للتنمية"، كما تظهر أن حفز الاستثمار يتطلب اعتماد "سياسات صناعية وتجارية انتقائية" (selective industrial and trade policies)، تطبق وفق مفهوم "آلية الرقابة المتبادلة".

١- اعتماد التخطيط الاقتصادي المركزي لحفز الاستثمار

يعني التخطيط الاقتصادي المركزي "أن السلطات العامة تتدخل لتعديل محتوى النشاط الاقتصادي الوطني، وفق تصور مسبق للنمو الاقتصادي المستقبلي، تنضوي فيه كل قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك ضمن إطار اقتصاد رأسمالي"^(٣٨). أي أن هذا التعريف للتخطيط المركزي لا ينطلق من موقف مسبق معاد للقطاع الخاص أو للملكية الخاصة، وهو لا يهدف إلى تبرير الحلول محل المبادرة الخاصة، كما كان شأن المقاربات التي اعتمدت في السابق في هذا المجال؛ ولا يهدف إلى إحلال اقتصاد الأوامر محل اقتصاد السوق، بل ينطلق فقط من الإقرار بأهمية التخطيط كمقاربة توفر حلولاً لمشكلات تتركها السوق بلا حل.

وقد نسبت إلى أجهزة التخطيط الاقتصادي المركزي التي أقامت الدولة التنموية الشمال الشرق الآسيوية النجاحات الهائلة التي تحققت في هذه البلدان. وأشير بوجه خاص إلى دورها كمجموعات تفكير اقتصادي وكأجهزة تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات وتنفيذها بما يؤول إلى تحقيق أهداف الدولة التي أقامتها. وتم تعريف الدولة التنموية الآسيوية بما هي "دولة قوية معنية بتحقيق القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني". وتم إبراز أهمية التخطيط في جعل

(٣٧) البرهان، "التفكير الاقتصادي لبرنامج حكومي غير تقليدي"، النهار، ١٧/١١/٢٠٠٤.

Robert Wade, "Escaping the Squeeze: Lessons from East Asia on How Middle-Income Countries Can Grow Faster," in: (٣٨)

Blandine Laporte, ed., John Kenneth Galbraith and the Future of Economics (London: Palgrave, 2005), p. 5.

المستثمرين يتمكونون من التمييز بين خيارات مختلفة بالنسبة إلى استثماراتهم، وفي جعل أطراف القطاع الخاص يكونون رؤى مشتركة للمستقبل^(٧٤). وربما تكون إحدى أهم الحجج لتسويق التخطيط الاقتصادي بعد الأزمة الآسيوية، إظهار كيف أن تخلي الدولة في كوريا عن هذا الدور الذي مارسه طويلاً، أدى إلى تأثيرها على نحو كارثي بالأزمة المالية التي اندلعت عام ١٩٩٧. وقد أدت هذه الأزمة التي انعكست انهياراً في القطاع الصناعي - وليس في قطاع العقارات المبنية كما كان الأمر في البلدان الأخرى - إلى تمكّن الشركات الأجنبية من شراء أقسام واسعة من الأصول الصناعية الكورية بأثمان مخفضة، والحدّ إلى غير رجعة من قدرة الدولة الكورية على اتباع سياسات اقتصادية تتمتع فيها بحد من الاستقلالية. وسوف نعرض هنا أحد الأدوار الرئيسية التي أدّاها التخطيط في النموذج الآسيوي، وهو دور التنسيق المسبق للاستثمار (Investment Coordination)، للأهمية القصوى لهذا الدور في عملية التصنيع المتأخّر. وقد تولّت هذا الأمر أجهزة تخطيط خاصة بالصناعة في كوريا وتايوان تابعة لجهاز التخطيط المركزي.

١- تجربة الدولة التنموية الآسيوية في تنسيق الاستثمار

في غياب أي تنسيق مسبق لقرارات الاستثمار التي يتخذها المستثمرون، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجاوز الاستثمار الحجم المطلوب في قطاع أو قطاعات معينة. ويمكن أن يؤدي الإنتاج الفائض ضمن إطار من الوحدات الإنتاجية الكبيرة الحجم التي تتبع لها كل زيادة في الإنتاج خفض التكلفة الوسطية للسلة المنتجة، إلى حرب أسعار بين هذه المؤسسات الإنتاجية، تنجم عنها إفلاسات وتبديد للموارد يمثّلان خسارة تمس المجتمع بأكمله. خلق هذا الأمر دوراً للدولة لجهة التنسيق المسبق للاستثمار (ex ante)، بما يجنب الاقتصاد نتائج إخفاق السوق على هذا المستوى. أما النظرية النيوكلاسيكية فقد حلّت هذه المشكلة التي تتركها السوق بلا حل بنفي وجودها، من خلال افتراض أن المنتجين سغار الحجم، وأن قرار الواحد منهم لا يؤثر في الآخر أو يتأثر به^(٧٥).

وقد شكّلت "المنافسة الزائدة" أو "المنافسة المبدّدة للموارد" حاجساً لدى الدول التنموية الآسيوية. واتخذ تدخل الدولة في ميدان تنسيق الاستثمار عدّة أوجه هدفت أولاً لمنع حصول إنتاج زائد، باستخدام إجراءات من مثل الإجازات المسبقة للاستثمار الصناعي وغير ذلك، وهدفت ثانياً إلى إتاحة المجال أمام المؤسسات لبلوغ مستوى الإنتاج الأمثل بالنسبة إليها، أي الذي يتبع لها الإفادة من وفورات الحجم (Economies of Scale) إلى الحد الأقصى، وخفض التكلفة الوسطية للسلة المنتجة إلى الحد الأدنى، ولو أدّى الأمر إلى نشوء أوضاع شبه احتكارية في بعض القطاعات^(٧٦).

ب - غياب تنسيق الاستثمار وراء الأزمة في كوريا الجنوبية

رأى الباحثون أن حصول الأزمة في بلد مثل كوريا الجنوبية مرده إلى تفكيك الدولة التنموية

See: Ha-Joon Chang, "Institutional Foundations for Effective Design and Implementation of Selective Trade and Industrial Policies in the Least Developed Countries: Theory and Evidence," in: Ha-Joon Chang, *Globalization, Economic Development and the Role of the State* (London: Zed Books, 2003), pp. 305-335, p. 309.

See: Ha-Joon Chang, "The Political Economy of Industrial Policy," in: Ha-Joon Chang, *Ibid.*, pp. 105-155, p. 114. (٧٤)

Ha-Joon Chang, "Industrial Policy and East Asia: The Miracle, the Crisis and the Future," paper presented at the World Bank (٧٦) Workshop on "Re-thinking East Asia Miracle," USA, San Francisco, 16-17 February, 1999, pp. 7-10.

فيها الذي تسارع في التوسعيات، وإلى التخلي عن الأدوار التي كانت هذه الأخيرة تقوم بها في السابق. وقد عانت كورديا وجود استثمارات فائضة نجحت من تكرار الاستثمارات في بعض الصناعات الأساسية. ولم يحصل ذلك إلا بسبب إلغاء الدور الذي كانت تؤديه الدولة في السابق لجهة التنسيق المسبق للاستثمار. وقد انبرى الاقتصاديون الليبراليون يفسرون الأزمة بأنها نتيجة تدخل الدولة في الاقتصاد ضمن إطار من "رأسمالية الأصحاب"، حيث توفر الدولة قروضاً لا يصار لاستيفائها، الأمر الذي يشجع على سوء استخدامها. وكان سبق لهؤلاء الاقتصاديين أنفسهم أن اظهروا أن البلدان الآسيوية تجسّد تجارب ليبرالية لا دور أو تدخل للدولة فيها. وقد حكموا الدولة مسؤولية نشوب الأزمة، حين لم تعد هذه الأخيرة تمارس أيًا من أدوارها السابقة، بعد تسريع إجراءات الخصخصة وإنسحابها من الاقتصاد في التسعينات.

ج - أمثلة عن نتائج غياب التخطيط الاقتصادي في لبنان

يمكن أن نأخذ من تجربة لبنان بعد الحرب مثالين على الأقل حول التكلفة الهائلة المترتبة على غياب أي وجه من أوجه التنسيق المسبق للاستثمار. فقد اندفع المستثمرون اللبنانيون، وحتى المدخرون العاديون، في منتصف التسعينات إلى الاستثمار في قطاع البناء، مستعدين إلى افتراضات حول حجم الطلب المتوقع على الوحدات السكنية، لم تتحقق. وتم إنفاق ٨ مليارات دولار في هذا القطاع، مكّنت القروض من المصارف جزءاً منها. وقرّبت على العرض الفائض للشقق السكنية إفلاسات كثيرة وجمود في هذا القطاع ما زال قائماً

بعد مضي عشر سنوات على الفورة التي حصلت آنذاك. ويمكن التحقق من جهة أخرى، في مطلق بقعة من بقاع لبنان، من المفاعيل الدراماتيكية للاستثمار الزائد في قطاع الخدمات، الذي زاده فسادة توقف النمو وكثافة الهجرة إلى الخارج. ونقع في أي مكان على أعداد لا تحصى من المنشآت التي رصدت لإقامتها مبالغ مالية تكبر أو تقل، ذات مردودية تقارب الصفر. وينتج هذا الوضع بشقاه على البلاد بكاملها، ويجعلها أشبه ما تكون بالبلاد المنكوبة.

كان أحد أهم عناوين التجربة
الشرق الآسيوية، تحكم الدولة
بالموارد الفعلية والموارد
المالية، من خلال تملكها
مؤسسات عامة، وخصوصاً
من خلال تملكها جزءاً من
القطاع المصرفي أو كله، الأمر
الذي جعلها قادرة على وضع
هذا القطاع في خدمة تطوير
الصناعة المحلية.

٢- اعتماد التمويل الحكومي للصناعة لحفز الاستثمار

كان أحد أهم عناوين التجربة الشرق الآسيوية، تحكم الدولة بالموارد الفعلية والموارد المالية، من خلال تملكها مؤسسات عامة، وخصوصاً من خلال تملكها جزءاً من القطاع المصرفي أو كله^(٣)، الأمر الذي جعلها قادرة على وضع هذا القطاع في خدمة تطوير الصناعة المحلية المعنية بتحقيق قدرة تنافسية دولية. وقد اظهر النموذج الآسيوي أن التمويل بواسطة التسليف المحلي مكل مقارنة في ميدان التنمية أفضل بما لا يقاس من المقاربة القائمة على الاعتماد على الأسواق المالية و"الادخار الخارجي".

يمكن التمييز بين نظامين للتمويل، يقوم الأول على وجود أسواق رساميل، والثاني على

التسليف. في الحالة الأولى، يمثل شراء السندات المصدر الرئيسي للتمويل، وفي الحالة الثانية تعتمد المؤسسات على التسليف المصرفي لتمويل استثماراتهما. وقد تميزت البلدان الانكوساكسونية بالنظام الأول، في حين أن نظام التمويل القائم على التسليف المصرفي هو ما تميزت به بلدان شرق آسيا. وقد أثبتت التجربة أن التمويل بواسطة التسليف كان أفضل في مشروع التنمية من التمويل المستند إلى الأسواق المالية، لأنه أتاح تسريع عملية الاستثمار بدلاً من ربطها بالتطور البطيء للأسواق المالية. ومنع نظام التمويل المعتمد في بلدان شرق آسيا الدولة القدرة على تحديد وجهة التسليف وحجمه، وأتاح لها اعتماد سياسات تسليف انتقائية. والأهم في هذه التجربة أن استخدام التمويل بواسطة التسليف أتاح للدولة المساهمة في تأميم مخاطر الاستثمار (Risk Socialisation)، أي تأميم الخسائر التي يتكبدها القطاع الخاص، العائدة إلى أسباب شتى، منها الفوائد المرتفعة التي لا بد منها لجذب المدخرات إلى القطاع المصرفي المحلي، والتبعية الكبيرة تجاه أسواق التصدير الخارجية، كما في حالتي كوريا الجنوبية وتايوان... الخ. وقد وضع هذا النظام المؤسسات الانتاجية في حالة تبعية تجاه الحكومة للحصول على مواردها المالية، لكنه أمن لها في المقابل، التزاماً من قبل هذه الأخيرة تجاه نموها في المدين المتوسط والطويل. وهو ما لا يمكن أن يوفره بأي حال من الأحوال، التمويل بواسطة الأسواق المالية^(٢٨). وقد مثل "تأميم مخاطر الاستثمار" العنصر الأهم في عملية حفز الاستثمار، التي تنكبت لها الدولة التنموية الآسيوية. وكان أكثر الأمور لفتاً للانتباه في هذه التجربة، الارتباط الذي أظهرته بين تحسين الحوافز على الاستثمار من جهة، وانطلاق الإنتاج للمعد التصدير من جهة ثانية^(٢٩).

أثبتت التجربة أن التمويل بواسطة التسليف كان أفضل في مشروع التنمية من التمويل المستند إلى الأسواق المالية، لأنه أتاح تسريع عملية الاستثمار بدلاً من ربطها بالتطور البطيء للأسواق المالية.

في المقابل، مثل التمويل على الأسواق المالية وعلى "الادخار الأجنبي" لتمويل الاستثمار الوطني جوهر المقاربة الليبرالية في هذا المجال. وهو ما التزمته كاستراتيجية، بلدان أميركا اللاتينية وغيرها في التسعينات. وصرف الأخذ في النموذج الليبرالي للتنمية النظر عن المقاربة التي اعتمدتها الدولة التنموية الآسيوية لتحقيق التحويل الاقتصادي الذي تنكبت له. واقتصر دور الدولة الوطنية في هذه الحالات على بلورة تشريعات تؤمن استضافة الرساميل الأجنبية. وجرى تحرير حساب حركة الرساميل وخصخصة المصارف وانتزاع أية قدرة لدى السلطات العامة على ممارسة رقابة على حركة الرساميل التي تعني بلدها.

٣- اعتماد سياسات صناعية وتجارية انتقائية لحفز الاستثمار

يقضي الحديث عن السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية تعريف مفهوم السياسة الصناعية أولاً، وتعريف السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية ثانياً. ولا يمكن إدراج كل

See: Robert Wade, "The Role of Government in Overcoming Market Failures," in: Heleno Hughes, ed., *Achieving* (٢٨) *Industrialization in Asia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 131 - 139.

Wade, "Escaping the Squeeze: Lessons from East Asia on How Middle-Income Countries Can Grow Faster," p. 9. (٢٩)

الإجراءات التي تعتمد لتحسين شروط التطور الصناعي لبلد ما تحت عنوان السياسة الصناعية، ذلك لأن تعريفاً للسياسة الصناعية من هذا النوع ينزع عن هذا المفهوم أية قابلية لاستخدامه بصفة عملية. والسياسة الصناعية هي "إجراءات انتقائية تتناول صناعات بعينها، وتهدف إلى تحسين فاعليتها وبناء قدرة تنافسية لديها، بما يحسّن القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، وفق التصور الذي تتبناه الدولة على هذا المستوى"^(٢٠).

١- تعريف السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية

أما السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية، فهي وفق تعريف تشانغ (Chang) لها، تمثّل مجموعة الحوافز أو السياسات التي تعتمد لجعل القطاع الخاص يقدم على الاستثمار، حين لا تكون هناك شروط محفّزة له على ذلك في غياب هذه السياسات^(٢١).

وتنطلق كل المعالجات لدور الدولة في الاقتصاد، من التي تعتمد على الليبرالية الراديكالية إلى التي تعتمد على الليبرالية المعتدلة أو "الودية تجاه قوى السوق"، إلى المقاربة البنيوية لهذه المسألة، من نقطة انطلاق واحدة في التحليل، هي "أخفاقات السوق" (Market Failures)، وذلك بمعنى عدم توافر سلع أو عوامل إنتاج معينة، لأن قوى السوق لم تكن لديها الحوافز الكافية لتوفيرها. ولا ترى النظرية الليبرالية الراديكالية أن هناك إخفاقات للسوق تستوجب تدخلاً من قبل الدولة لتجاوزها. وقد وجدت النظرية الليبرالية المعتدلة أن ثمة بعض الإخفاقات للسوق، وسوّغت اعتماد مقاربة وظيفية (Functional) لدعم الصناعة، تقوم على تدخل الدولة في مجالات البنى التحتية والتعليم والصحة والبيئة، لتجاوز أخفاقات السوق في هذه المجالات، إضافة إلى دورها في صيانة إطار مأكرو - اقتصادي مناسب. أما المقاربة البنيوية للسياسة الصناعية، فتقرّ أنه لا يمكن مواجهة إخفاقات السوق، إلا باعتماد سياسات صناعية وتجارية انتقائية (Selective)، يعوّل عليها لبناء "مميزات مقارنة" لصناعات بعينها وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني بهذه الطريقة. والمقاربة الانتقائية هنا هي نقيض المقاربة الوظيفية. وهي تعالج أخفاقات السوق في أسواق السلع وفي أسواق عوامل الإنتاج على حد سواء. وتتدخل الدولة من خلال توفير حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في هذه القطاعات، أو من خلال تنكّبها لمهمة توفير هذه السلع أو عوامل الإنتاج بنفسها. وتجد الدولة نفسها مدفوعة في هذه الحالة إلى اعتماد مقاربة لمسألة الأسعار تقع على نقيض ما تبشّر به المقاربة الليبرالية. أي تتخذ إجراءات تؤلّ إلى تعديل بنية الأسعار بما يناقض الشعاع الليبرالي القائل بامتناع الدولة عن التدخل في الأسعار وجعلها "تعبير بصدق عن تكلفة الإنتاج" (Getting Price Right). وقد استخدمت هذه السياسات في التجربة الأسبوعية بطريقة عبرت عنها اليس أمسدن (Amsden) بواسطة مفهوم "آلية الرقابة المبتدلة". المقصود هنا أن توفير أوجه الدعم المختلفة من قبل الدولة للقطاع الخاص، قابله التزام من قبل هذا الأخير بتحقيق نتائج لجهة التصدير إلى الأسواق الدولية يمكن التحقق منها وقياسها. تكون الدولة قادرة بهذه الطريقة على تلافي تحول الدعم الذي توفره للقطاع الخاص إلى حالة "فشل للحكومة".

Chang, "The Political Economy of Industrial Policy," p. 2.

Chang, "Institutional Foundations for Effective Design and Implementation of Selective Trade and Industrial Policies in the Least Developed Countries: Theory and Evidence," p. 313.

ب - تعريف سياسة صناعية لبنانية تستوحي النموذج التايواني

يمكن في هذا الإطار تعريف سياسة صناعية لبنانية بمحورين، تستوحي النموذج التايواني: المحور الأول يتمثل بحفز أنشطة البحث والتطوير (R&D) من قبل مؤسسة حكومية متخصصة في هذا الإطار. والمحور الثاني يتمثل بدعم الاستثمار (subvention à l'investissement) من خلال خلق مناطق صناعية متخصصة. يتميز النموذج التايواني بأنه يحصر القيام بأنشطة البحث والتطوير في مؤسسات تابعة للدولة، على خلاف كوريا مثلاً، حيث تتولى المؤسسات الصناعية الكبرى تمويل هذه الأنشطة بنفسها. وقد أشار روبرت واد إلى أن مؤسسات البحث والتطوير التايوانية كانت تحوي في الثمانينات من القرن العشرين أكثر من عشرة آلاف عالم صناعي. وتؤمن مراكز البحث والتطوير هذه، التقانات الجديدة للمؤسسات الصناعية، مقابل حصص أو نسب من الأسهم للدولة فيها. ويمثل تولي الدولة توفير التقنية الجديدة لمؤسسات القطاع الخاص المحور الأول من هذه الاستراتيجية. أما محورها الثاني، فهو تولي الدولة إقامة مناطق صناعية متخصصة، سميت في حالة تايوان "محميات صناعية وطنية" تؤمن خفضاً لتكلفة الاستثمار الذي تتولاه المؤسسات المعنية بنسبة النصف أو أكثر. وتحظى الاستثمارات في ميدان العلوم والتقانة بامتياز نصت عليه أحكام منظمة التجارة العالمية، يتصل بإمكان افادتها من دعم غير محدود من قبل الدولة لها.

يتطلب اعتماد سياسة صناعية جديدة في لبنان، إنشاء مؤسسة وطنية للبحث العلمي والتطوير تستطيع أن تستقطب لبنانيين من الخارج، وأجانب ضمن مقاربة لا علاقة لها بالتجربة اللبنانية التاريخية في هذا المجال.

يتطلب اعتماد سياسة صناعية جديدة في لبنان، إنشاء مؤسسة وطنية للبحث العلمي والتطوير تستطيع أن تستقطب لبنانيين من الخارج، وأجانب ضمن مقاربة لا علاقة لها بالتجربة اللبنانية التاريخية في هذا المجال. وقد أنشأ لبنان عام ١٩٦٢ "المجلس الوطني للبحوث العلمية". ونص قانون تأسيس هذا المجلس على أن تخصص الدولة له ١ في المئة من موازنتها السنوية. وبسبب عدم وجود سياسة صناعية في لبنان، تحول المجلس سريعاً إلى إدارة رسمية تتولى إنفاق الموازنة الموفرة لها التي هي أقل كثيراً مما نص عليه قانون إنشائها، وذلك في مجالين رئيسيين: (١) تقديم دعم إلى أنشطة البحث العلمي في المؤسسات الجامعية القائمة؛ (٢) وتوفير منح للطلاب المتابعة دراساتهم العليا في الخارج^(٣). وقد سبقت الإشارة إلى وجود ٢٥٠٠ مليون دولار هي قروض دولية لم تستخدم بعد. ويمكن رصد هذا المبلغ بكامله لتنفيذ مشروع "المناطق أو المحميات الصناعية الوطنية".

ج - استخدام أدوات السياسة التجارية التقليدية: الحماية والدعم

تبقى مسألة استخدام أدوات السياسة التجارية التقليدية، وخصوصاً الحماية والدعم، في خدمة أهداف السياسة الصناعية. وتمثل هاتان الأداةان إحدى أهم الحوافز التي اعتمدت في التجربة الآسيوية.

(١) نظرية التجارة الدولية الاستراتيجية: سميت المساهمات في حقل نظرية التجارة

الدولية التي تتابعت منذ العام ١٩٧٩ وعلى امتداد الثمانينات " النظرية الجديدة للتجارة الدولية " أو " نظرية التجارة الدولية الاستراتيجية " (Strategic International Trade). ركزت النماذج الجديدة على تحليل الاقتصاد الدولي كما هو، وليس كما تصر على تصويره أو التعبير عنه النظرية النيو-كلاسيكية أو الليبرالية للتجارة الدولية. انطلقت النماذج الجديدة من دراسة الاقتصاد الدولي ليس بوصفه اقتصاداً قائماً على المنافسة الكاملة، بل على العكس، بوصفه اقتصاداً قائماً على المنافسة المحدودة، بمعنى وجود عدد محدود من المؤسسات الانتاجية على المستوى الدولي في كل قطاع، تتنافس في ما بينها لاقتناص حصة اكبر لكل منها في السوق الدولية. هذا ما برز استخدام تعبير التجارة الدولية الاستراتيجية بمعنى اضطراب كل مؤسسة أو شركة إنتاجية كبرى أن تأخذ في الحسبان وجود منافسين قليلي العدد لها، يؤثر وجودهم في استراتيجيتها الخاصة. عكست النماذج الجديدة الرغبة في جعل النظرية الاقتصادية أكثر تعبيراً عن الواقع القائم، بدلاً من الدأب على اعتماد واقع بائد في التحليل، كما هو شأن النظرية الليبرالية التقليدية للتجارة الدولية. وكانت المساهمة الثانية الكبيرة للنماذج المكنة للنظرية الجديدة للتجارة الدولية، تركيزها على دراسة لمفاعيل التدخل الحكومي لمصلحة المؤسسات الوطنية، لدعم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. وقد أتت هذه النماذج بمقاربات جديدة نقضت بها أموراً ما برحت النظرية النيو كلاسيكية التقليدية تصر عليها، من مثل إصرارها على رفض كل تدخل حكومي في ميدان التجارة الدولية للبلدان المختلفة واعتبار هذا التدخل مسيئاً لها، كونه ينطوي على سوء تخصيص للموارد.

(٢) استخدام الحماية: ترى النظرية التقليدية للتجارة الدولية أنه لا ينجم عن استخدام أدوات الحماية كالرسوم الجمركية والقيود الكمية وغير ذلك، سوى السوء للبلد الذي يعتمدهما، لأن الحماية تعزله عن أجواء المنافسة الدولية وتؤدي إلى نشوء اقتصاد غير فعّال وغير قادر على المنافسة، ولأنها تكون لهذا السبب بالذات ذات تكلفة هائلة بالنسبة إليه. على قاعدة نماذج كهذه، حاكمت المقاربة الليبرالية المعهدة بـ "توافق واشنطن" تجارب البلدان النامية التي اعتمدت استراتيجيات تصنيع باستبدال الواردات. أي حاكمت تجارب التصنيع التي حققتها هذه البلدان انطلاقاً من معيار الفاعلية الإنتاجية، وعدتها نماذج لسوء استخدام الموارد ولنقص الفاعلية. ونجحت المؤسسات الدولية صاحبة هذه المقاربة في دفع عدد كبير من البلدان النامية إلى التخلي عن الترسنة الحماية التي كانت تعتمدوها وإلى إرساء حرية تبادل كاملة بينها وبين بقية العالم. أما النظرية الجديدة للتجارة الدولية، فقد عالجت منذ أوائل الثمانينات موضوع استخدام الحماية ضمن إطار من المنافسة المحدودة، وفي ظل وجود مؤسسات كبيرة الحجم. وظهرت أن الحماية الموفرة لهذه المؤسسات، التي تتيح لها زيادة إنتاجها وخفض التكلفة الوسطية لديها، تعزز قدرتها التنافسية الدولية. أي أن الحماية تجاه الواردات أصبحت تبعاً لهذه النماذج، أداة لتعزيز الصادرات لدى البلدان المعنية^(٣). بل إن المؤسسات المحلية قد تتمكن بفضل الحماية هذه من الاستئثار بالأسواق العالمية، من خلال دفع المؤسسات الأجنبية المماثلة إلى التخلي عن الإنتاج في القطاعات المعنية. ويمكن إعطاء أمثلة على ذلك وفرتها تجربة المنافسة اليابانية - الأميركية في بعض القطاعات.

وفي حين ركزت الأدبيات التي يصدرها البنك الدولي على إظهار أن الواقع الدولي الجديد

التمثل بنشوء منظمة التجارة العالمية لم يعد يسمح باستخدام وسائل الحماية التي اعتمدتها البلدان الآسيوية في السابق، فقد أظهر اقتصاديون آخرون إمكان الاستمرار في التحويل على هذه الأداة التقليدية من أدوات السياسة التجارية^(٢٤)، لأن الغات الجديد لم يمنع كل أوجه الحماية. وتستطيع البلدان النامية على سبيل المثال لا الحصر، استخدام بند "الاجراءات في الحالات الطارئة" الوارد في بروتوكول الغات القديم، الذي يسمح لأي بلد نام لتعلل باللائ الذي يصيب ميزان مدفوعاته من جراء حرية التبادل، لاعتماد إجراءات حماية لإنتاجه الوطني^(٢٥).

وقد تخلت الحكومات اللبنانية السابقة عن استخدام هذه الأداة طوعاً. وعوضت من التراجع في المداخل الحكومية، الذي أدى إليه هذا الإجراء، باعتماد الضريبة على القيمة المضافة. ولم تهتم بالمسوغ الآخر لاستخدام أدوات الحماية هذه، المتمثل بحماية النسيج الإنتاجي المحلي وتطويره. وعبر ذلك عن اقتناعها بأن الاستثمارات ستتحقق على نطاق أوسع، بمقدار ما تضي قدماً في عملية تحرير مبادلات لبنان مع الخارج. وأثبتت السنوات الماضية أن هذا الموقف غير واقعي، مثله في ذلك مثل عدد من التاكيدات التي تتميز بها المقاربة الليبرالية. والسؤال المشروع هنا: هل يصعب تصور وجود إدارة حكومية رصينة وكفّية تركز جهود العاملين فيها للبحث عن سبل الإفادة إلى الحد الأقصى من أدوات الحماية وغيرها، لبناء قطاع إنتاجي يتمتع بقدرة تنافسية دولية؟ هل يصعب تصور وجود متخصصين يضعون جهداً يومياً، وتأخذ الدولة منهم أكثر ما يستطيعون وأفضل ما عندهم، لبناء قدرة تنافسية للإنتاج الوطني، حجراً حجراً يوماً بعد يوم، باستخدام وسائل كبيرة وأخرى متواضعة، على نحو ما تفعل بلدان نامية أخرى؟ أو ليس هذا الأمر أفضل من الاستقالة من المسؤولية التي تميز حالياً علاقة الدولة بالنسيج الإنتاجي المحلي؟

(٣) استخدام الدعم: مثل دعم الإنتاج أو التصدير أحد الموضوعات الأكثر إثارة للجدل في ميدان التجارة الدولية والسياسة التجارية. وعالجت النظرية الجديدة للتجارة الدولية موضوع دعم الإنتاج أو الصادرات ضمن الإطار نفسه، المتمثل بوجود منافسة محدودة ومؤسسات كبيرة الحجم تتيح لها زيادة الإنتاج وخفض التكلفة الوسطية للسلمة للنتيجة لديها، وتعزّز قدرتها التنافسية الدولية. وجاءت التجارب بنتائج تقع على نقيض ما تدرّسه النظرية التقليدية السائدة للتجارة الدولية، التي تضع دعم الإنتاج أو التصدير تحت التحريم، بوصفه هو الآخر تعبيراً عن سوء تخصيص للموارد. وبيّنت التجارب أن التدخل الحكومي يمكن أن يعزّز أرباح الشركات الوطنية، وينقل أرباح المؤسسات الأجنبية المنافسة إليها (Profit Shifting)^(٢٦). أي أن الدعم أصبح أمراً جائزاً في النظرية الجديدة للتجارة الدولية ونظرية السياسة التجارية الاستراتيجية، نظراً إلى الفوائد التي يوفرها للبلد الذي يعتمد.

وقد سبقت الإشارة إلى أن أحكام منظمة التجارة العالمية تبيح توفير دعم غير محدود من قبل الحكومة لقطاعات إنتاجية معينة، على رأسها قطاع العلوم والتقانة، بل يمكن في حالة لبنان، أن تتفاوض الحكومة مع منظمة التجارة العالمية ليتاح لها توفير دعم لأكثر من قطاع انتاجي، بحجة انتماء لبنان إلى فئة البلدان التي يبرر انخفاض مستوى دخل الفرد فيها استثناءها من الحظر على استخدام الدعم الذي تنص عليه أحكام هذه المنظمة.

(٢٤) دابر، أية سياسة صناعية للبنان: مقاربة مختلفة لدور الدولة في الاقتصاد، ص ٥٢-٥٦.

Chung, "Industrial policy and East Asia: The Miracle, the Crisis and the future," p. 24.

Markusen [et al], *International Trade: Theory and Evidence*, pp. 283-295.

(٢٥)

(٢٦)

د - موقف البنك الدولي الراهن من السياسة الصناعية


لم يطرأ أي تغيير على موقف البنك الدولي لجهة استخدام أدوات السياسة الصناعية الذي عبر عنه في تقريره عام ١٩٩٢. أحد النماذج على ذلك الدراسة التي ساهم فيها خبراء دافسون لدى البنك الدولي، حول " تجربة بلدان شرق آسيا في ميدان السياسة الصناعية والاستنتاجات بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط " (٣٧). وهي استعادت لما تنفك المؤسسات الدولية تكرّره، من أن لا مكان أولاً لسياسة صناعية في هذه البلدان ولا فائدة ثانياً من اعتماد هذا النوع من السياسات. أي أن البنك الدولي لا يزال يتابع دوره المضلل، لجهة حرف البلدان النامية عن الأخذ في السياسة الصناعية الآيلة إلى تحقيق تصنيعها وإخراجها من التخلف.

خاتمة

بمضي المسؤولين أشهراً وسنوات يؤكّدون اللبنانيين بمؤتمرات دولية وبشيء عظيم ينجم عنها، في حين أن وظيفة هذه المؤتمرات تقتصر على تأمين تمويل دولي للدين العام اللبناني ولا شيء غير ذلك. وقد مكن الوعد بمؤتمر بيروت ١ استعادة لما درجت عليه الحكومات السابقة في هذا المجال. كان من الطبيعي أن تتردّد الحكومة كل هذا التردد قبل إعلان برنامجها الاقتصادي. فهو يقتصر على زيادة الأعباء التي يتحمّلها اللبنانيون من دون أن يعدهم بأي شيء خارج تأمين تمويل الدين. وهو في نهاية المطاف ليس سوى محاولة لمعالجة نتائج سياسات كانت قد اعتمدتها هذه الحكومات نفسها في السابق.

استوحى البرنامج الإصلاحي طريقة البرمجة المالية (Programmation financière) التي يعدها صندوق النقد الدولي برسم البلدان النامية. وذهب إلى عرض أكثر من سيناريو لتطور المالية العامة وعلاقة الدين بالنتائج من الآن إلى العام ٢٠٢٠. إن هذه الصيغة لبرنامج حكومي لهي فعلاً مثيرة للسخرية. وكان هذين المؤشرين هما كل ما يهم اللبنانيين من حكومتهم من الآن وحتى ذلك التاريخ. وكما مكن البرنامج رؤية حزينة ومبتسرة لمستقبل لبنان، والأرجح أنه لن يبقى لبنان ولا لبنانيون حتى يشهدوا تحقق هذه الأمور في التاريخ المذكور، إذا بقيت السياسة الاقتصادية على الصورة التي رسمها البرنامج المذكور.

كان يمكن أن يكون برنامج الحكومة الذي طلب منها أن تعده للإفادة من الدعم الدولي الراهن، مشروعاً توجّهه للدولتين الكبيرتين اللعنيّتين بالشأن اللبناني الداخلي، يضع أسس محفزة للقدرة الإنتاجية اللبنانية، تشارك فيها هاتان الدولتان من خلال مساهمتهما في بلورة هذه العملية ووضعها موضع التنفيذ، ومن خلال فتح أسواقهما أمام المنتجات اللبنانية. ولو حصل هذا الأمر لكان جسد أفضل طريقة لتلقّف هذه الفرصة النادرة من الدعم الدولي الموفّر للبنان.

وحين يكون قد غلبنا الوقت، سوف نتطّلع لنجد أن الأغلبية الساحقة من شعبنا قد أصبحت في الخارج، وأن وجودنا نفسه قد أصبح في خبر كان. 

غناؤ فيروز لكلمات زياد : قمر القبايع يحكي بلدياً آخر الشهرة

الصوت ولونه

مع ذلك، لا نرى حدس محطات الإذاعة الإجمالي بجانب الصواب. وهو حدس يذهب المتأمل فيه، على الفور، إلى ضده المتعلق بأم كلثوم. فليس صعباً إقناع المنك أو المتحم بأن شدة هذه السيدة بقول الخيام: "فما أطال النوم عمراً..." لا يوافق ساعة القليلة.

يجد الناس للصوت أوصافاً مختلفة، ويستعيرون لتسميتها من مصطلح حواسهم الخمس، وتسوقهم القرصة إلى استعارة مصطلح اللبس، خصوصاً، لحاسة السمع. فيقولون: "صوت خشن" ويقولون: "صوت حاد". وأما أنا فأسال: هل لصوت فيروز لون؟ ولا أسلم إلا مرغماً، بأن فيروز سفيرتنا إلى النجوم. فإنما يظيني الخن أن صوتها هو نور القمر. وليس يذهب خيالي إلى القمر الذي يطلع في أول الليل أو في وقت غير معين من أوقاته. وإنما أشير إلى القمر الذي يتأخر إلى ما بعد الفجر بساعة. ذلك هو القمر الذي سأنظر إليه لأتملى فيه من صوت فيروز ولن ألتفت إلى الشمس قط، وإن تكن طلعت. فليس يصح في هذا الصوت حديث الحرارة (أو الدفء) وما يخالفهما أي البرودة. هو صوت يلعب الروح لا غير، فيجب علينا، كرمي لفيزوز، أن نسلم بوجود الروح. والمحول عليه مهذا أثنى لا أجد صوت هذه السيدة أصفر ولا برتقالياً. وأما النجوم فهي تلمع أكثر مما يجب بقليل.

كثيراً ما قيل إن صوت فيروز خلق للصباح. وتلزم محطات الإذاعة هذا الرأي لزوماً إجمالياً فتبث أغاني فيروز فيما الناس يرشفون فنجان قهوتهم الأول أو يمسحون فوضى الليل عن صور أجسامهم وعن دواخل بيوتهم مفتحين بذلك منظر النهار. وربما لا تلزم محطات التلفزيون هذه القاعدة لأن التلفزيون آلة ليلية على التغليب. ولم يكن لفيزوز نفسها أن تستغني عن السهر بشخصها مع الناس.. فالتناس الفؤاد، لأسباب لا تعدد بلون الصوت، أن يكون القناء متاعاً للسهرات. ولم يحصر الأخوان رحياني شعرهما اللغني بوقائع النهار أيضاً، بل الراجح أن الليل كان أهدأ استدراجاً لهما إلى الشعر لأن آية النهار مبصرة والشعر لا يوافق كثيراً ما يفرضه النهار من مطابقة فظة (وإن تكن ظاهرة) بين صور الأشياء وأسمائها. عليه كانت فيروز، في عهد عاصي ومنصور، تغني، بصوتها الحي، في الليل... وهي قد غنت ليل كثيراً، في عهد عاصي ومنصور أيضاً. ومع أن سائناً لا يمنع أن يأنس المبكرون للسماع إلى صنوف شتى من الأخيلة الليلية، فإن بين الأغاني التي كتبها عاصي ومنصور (أو كتبها غيرهما) لفيزوز ما لا يصلح أصلاً لزاج السابعة صباحاً: "بكوخنا يا ابني"، مثلاً، أو "تخمين راحت طوة الطويل".

(*) من أساتذة علم اجتماع اللغة في الجامعة اللبنانية.

(**) وردت قدمت في المؤتمر الذي نظمه برنامج أنيس القاسبي للأدب في الجامعة الأميركية في بيروت حول أعمال فيروز وزياد الرحباني ٢٧-٢٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٦.

تستحار المعادن أيضاً لوصف الأصوات. ونهاية ما سبق أنني أجد صوت فيروز قضيماً. وهو الفضة جليت من يومين أو ثلاثة لا من بديقتين. وما هو بالذهب ولا بالأناس ولا يزيده إلا عزاً لا نعتد حين تصفه بمقياس الأسعار. فنحن، حتى تاريخه، ننام ونقوم في بيوتنا لا في بورصة دبي.

الحي

هل تركتني فيروز متحيزين في بيوتنا فعلاً طوال نصف القرن الذي مر ونحن نسمع بصوتها ومعها شعر الأخوين رحباني والحانهما؟ الجواب صعب لأننا كنا معها في أقصى الوحشة وأقصى الألفة في آن. كنا في العراء، ولكن هذا العراء كان هو المنزل الذي ولدنا فيه وبات، من يوم أن ولدنا، غير موجود. فليس غناء فيروز للأخوين رحباني غير هذا الاتحاد شبه اللام للوحشة والسكينة. وأقول "شبه اللام" لأن ما كان يقول هذا الغناء هو، على وجه الدقة، أن بيت ولا دننا قد أصبح اطلاقاً ولكنه كان لا يزال قلماً، بعمالة كله فينا. كنا قد كفنا عن الإقامة فيه، مذ بات غير صالح لسكنا، ولكنه كان لا يزال مقيماً فينا.

الذي حصل حين ترك زياد حزن أمه ليطمئنها كلاماً لم يتعلمه منها أن البيت الذي كانت فيروز ترتبه فينا كل صباح تهدم هو أيضاً وإننا علمنا، في المناسبة نفسها، أن اطلاق الخارج قد زالت هي أيضاً أو هي أمست على مشارف الزوال. علمنا أيضاً، أو يجب علينا أن نعلم، أن هذه سنة الحياة وإنها سنة الموت أيضاً. فنحن في سن قريبة إلى سن فيروز أو إلى سن غنائها. وأما زياد وغناؤه فمقربان من سن أولادنا. أركن إلى هذا التحليل مؤقتاً، عالماً أن الاحتجاج بالسن سرعان ما يتكشف ضعفه وإنه لا يعني أحداً من المسؤولين عن ذوقه.

وقد كنت ذهبت، قبل عشرين سنة، في كلام وجيز على مسرح زياد الرحباني^(١)، إلى أن هذا المسرح يؤول إلى إخراج العمى اللبناني أي عجز اللبنانيين عن الكلام المفيد... أو قصور عيارتهم عن ملابسة المعنى المراد بها. هذا العمى عي مفقود.

فالبنيانيون يقولون، في نهاية المطاف، ما يريدون قوله ويعرف بعضهم، في نهاية المطاف، ما يريد بعضهم الآخر أن يقول. حتى إن هذه المعرفة قد تسبق القول نفسه. ولكن اللطاف المشار إليه يأتي طويلاً معقداً ويشير، بطوله ويعقده، إلى مقاومة ما للقول السوي، للمختصر المفيد، وإلى عجز عنه. ليس ما يقال ضلماً إذن. ولكن في الاستراتيجيات المتعاقبة للقول ما يحبطه قولاً بدلاً من ضلوع. وعلة ذلك أن بين اللبنانيين من الحوائل التي قد يتكرونها والمكتومات التي يطمون ما يجعل صراحة القول، في النقيض والجليل من المسائل وبين الكثير أو القليل من المتخاطبين، باباً لقطع الكلام أملاً وللوصول فوراً إلى أقصى التنازع. هذا بينما تقتضي الحال تجزئة التنازع، عبر التحويل في الكلام ولي مجراه مراراً وتشعبه هنا وهناك، بحيث يحول التنازع الكبير، القابل للفتح على مصاريمه كلها، إلى تنازعات تفصيلية تليقها حياة كل يوم.

هل بقي لعمى اللبنانيين أو للحبسة في نطقهم هذا للثول نفسه في كلام الأغاني الذي كتبه زياد ليفيروز؟ نعم ولا. في خاتمة نعم، أن زياداً لا ينتظر اجتهدانها في موضوع الحي والحبسة وإنما يملن حصولها إعلاناً مباشراً:

"وهذا جارو ما بي فهم شي.

بيحكلي خبريات

وبيحكلي عموميات

وبيبيرم ساعة عالكمة وما يتطلع هي بالذات.

وفي خاتمة لا، أن العجز عن الإنفاذ يتكشف عن استراتيجية قلقة براسها. تتمثل المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية في فرض النسيان على المحاور (أي ما هو عكس إقامته)

وبيباخني وبيرجعني وبيتسني

نسكاني والله نسي.

(...)

وهذا قبل أن تنتهي الاستراتيجية نفسها إلى فرض الانهيار على محاور ليعتد الحيلة:

(١) انظر: أحمد بيشون "ثقافة الحرب، ثقافة السلام"، في: أحمد بيشون، ما علمتم وثقلم، مساهم في الحرب اللبنانية (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ٦٥-٨١، ويخلصه الكلام على مسرح زياد، ص ٨٧-٨٨.

خبرني إنو جاري شو دبارو

مغولي هالشي؟

بيحكي بين شافاو

وبيجاوب بكتافو

يعني الحكى مش مثل الشوفي

فعلا لو حدا شافو...

بيتعيني وبينكالي العيشي

وديبي بگاني، والله بيكت!

هي الحرب إذن، لا مدافع فيها ولا إجماعات. فإنما يكتفي منظر الخصم لتقع الهزيمة. ومنظر الخصم منظر واجهة لا تفرق. فهو أشبه بالحصن يحجبه ساتر هائل المسافة من مكعبات الإسمنت وأكياس الرمل. وأما الهزيمة فما هي غير خيبة الجهد لحمل الخصم على تقبل غاية مشتركة للكلام، أولاً، ولحملة، ثانياً، على اعتماد مصطلح للكلام ومساك وقواعد لتداول الكلام تفضي به إلى هذه الغاية لا إلى غيرها ولا إلى ضدها.

الفعل الناقص وفعل القول

ومن وجهه العي أيضاً أن زياده، إذ يحاول تعيين معالم بارزة لفقر الكلام اللبناني، لا يجد أمثل من الأفعال الناقصة، وخصوصاً منها "كان" و"صار". وهي أفعال يسبها أن تكون تامة أيضاً فلا يزداد مدلولها غنى أو تعميقاً. ينشئ زياد أو يستعيد تراكيب تتكرر فيها هذه الأفعال وتطفئ. ومن قبيل ذلك "مش كايين هيك تكون" و"ريشو عمرو ما يكون" و"ما يعرف شو صاير لك" ... ويضاف إلى تكرار الأفعال الناقصة تكرار أفعال القول من قبيل "قال" و"حكى" و"خبر". وهذه أفعال لا تقل نقصاً عن سابقتها. هي متعديّة تحتاج إلى مفعول. ولكن قد يكون للمفعول الذي تحتاج إليه مفعولاً لا كالمفعل. فانت إذا قلت: "أكل حسن" فكأنك أنضيف النفاحة إلى الجملة ليتم المعنى وإن لم يشيع حسن. وأما إذا قلت: "قال حسن" فستجد نفسك، على الفور، تحت رحمة حسن الذي يمكن أن يحتاج إلى يومين ليقول ما عنده. لذا صبح أن تعد أفعال القول، بعد ذاتها، بين أوفر أفعال اللغة مدلولاً... فيتنوع مدلولها ويتعصبه

بحسب المفاعيل، إلى غير نهاية. وقد يكون مفعول فعل القول، عند زياده، ظاهراً ومحسوراً: "اشتقتك" أو "اشتقتني" مثلاً، فيتكرر في جمل من قبيل: "اشتقتك، اشتقتني... يعرف مش رح بتقلي". و"طيب مش قصة ما تقلي" و"طيب أنا عم فك". وقد يبقى المفعول مقدراً وعاماً، من قبيل "بتحكي وبتصير ما بتسمع". وفي الحالتين (وفي حالة الأفعال الناقصة أيضاً)، نجدنا أمام نزاع أو خيبة أو غضب أو ياس ضمرت ملكة التعبير عنها إلى أدنى حدودها واقتصر زادها على المدح من الألفاظ. ويتكرر فعل "فهم" أيضاً مع أفعال القول ولكن ليعلم أن القول لا يصادف فهماً وإن هذا الأمر إنما هو صورة النزاع والخيبة وما إلينها، أو هو أول ملامح الصورة، على الأقل.

تبقى الجملة مفتوحة، طبعاً، أمام مخيلة السامع. فيسعه أن يودع في "مش كايين هيك تكون" أو في "ما يعرف شو صاير لك" حكايات وروايات. ويسعه أن يودع مثل ذلك في "يعرف مش رح بتقلي" وحتى في "قال عم بيتقولو صرار عندك ولاد". وذلك أن القراءة في التفهيم ممكنة لمن شاء. وأما فضل التفهيم في إمكانها فيبقى محل نقاش.

بين الحسنة والإفراط

أعود إلى العي والمبسة. هذان قد يتخذان أيضاً، عند زياده، صورة الإفراط في دق الألفاظ والإيقاع السريع لتتألفهما. قد أذهب لبيان هذا الأمر إلى أغان ذكرتها دليلاً على ضده: إلى "اشتقتك"، مثلاً، أو إلى "مش كايين هيك تكون". ففي الأولى صف طويل من المواقف والعواطف: عمل الزمان وحصول النسيان، والغلط وعدم المواساة والإحساس بالعلّة و"العيشة عالهكة" والاستغناء... والشوق، طبعاً. وفي الثانية ركام عجيب من الأشياء الحسية: الزيتون والصابون والليمون واليانسون والصالون والبلكون والكميون وسائر ما "يخلص بحرف النون". في الصالحين، يجري عرض لحالة طارئة على عالم تسعي كلمات الأغنية إلى تصميده. وهذا العالم، في الأغنية الأولى، عالم عواطف ومواقف، وهو، في الثانية، عالم أشياء حسية. في أغنية ثالثة (ذكرتها أيضاً)، وهي "انشالله ما بو شي"، تقع على حشد غير ضئيل من البشر:

بتحكي فوقتي ويحكي فوقك شو رح تستفيد؟
صدقتي يوماً عن يوم حكيك عم يزيد
بتقللي بتضلعي بتعدي وإنك أعم تعيد
وماكند دايماً من كل شي وما في شي أكيدا

هذه "الحرب الصغيرة" تكتشف، أولاً، كل اثر لصورة السعادة البطولية التي تقترض تربية تزعج لنفسها الشيوخ عندما أن اقتران الحب بالفقر يفتح أمام الزوجين المتحابين أبوابها (وهي نفسها أبواب الكفاح المصعب لـ "تحقيق الطموح" أو لـ "القناعة بالمقسم"، على الأقل). لا اثر للقناعة هنا ولا أمل بوابك الطموح. ولا تفتش الحرب على خصم ما يعترض طريق الصبيين، بل تدور الحرب بين زوجين تخمن أن عمر الحب في بينهما كان قصيراً، وأهم ما يقوله الكلام الكثير من الجهتين أنه كلام لا طائل تحته ولا هو مفهوم أصلاً ولا هو يغير شيئاً من سوء الحال. يرتدنا هذه من باب آخر، إلى مسألة الهي والحسنة. فهذان لا تعالجهما كثرة الكلام، بحد ذاتها. وسواء أكانا أمام الذي "يحيي بين شفافو وبيجابو وكتافو" أم أمام الذي "بيشارع ضيقة"، بداية، لينتهي إلى مشاعر الكوكب أو ما أصبحنا نسميه، بعد ماك لوهان، "الضخمة الكوكبية"، فنحن أمام انسجام مفقود أو نزاع مفتوح، وبيننا وبين "التقام" (ولنسمه "التوافق"، إن شئت)، ولنسمه "الحوار" عرض للسמות والأرض. ما الذي يجعل الحوار سراً؟ إنها الحكمة المحكمة حيكا كل لنفسه وحبس فيها نفسه وحبس غريمه أو شريكه فيها أيضاً. هذه الحكمة يمكن أن تكون حبكة الزوجة أو الزوج لما يراه (أو تراه) صورة لمستقبل البيت. ويمكن أيضاً أن تكون رواية لتاريخ البلاد أو تصوراً لحياتي نظامها الاجتماعي السياسي ولخط سلوكها في مسائل المصير. في هذه الأحوال جميعاً يستوي "الحكي بين الشفاف" و "المشارعة" التي يطو فيها الصوت ويكثر الكلام ممسكاً بتلابيب بعضها بعضاً بحيث لا يتميز ولا يفهم. في الصالحين، في البلاد وفي البيت، يكثر أن تبدل المقرة على الكلام مرادة للعجز عنه أو لكتماته.

ولكن "شو بدّي بالبلاد" على ما يقول زيا، بصوت فيروز، في أغنية أخرى، و "خلينا بالبيت"،

على المشكك إليه وعلى الشاكية وصاحبها طبعاً، وعلى "جارو" الأنف الذكور، ولكن أيضاً، على "الدكتجي" وعلى "اللي بالاول" وعلى "أهل" الحبسيب وأصحابه، أخيراً. في كل من هذه الحالات، إذن، تتبدل المادة التي انشأ منها الديكور ويتغير معها الحقل الذي تستمد منه الألفاظ. يتخذ الشوق المضطرب الموقع موقعه في قاموس العواطف ويجد دواء الحب ديوانه في وصول ألوان العالم وضمور أبعاده وتعتد حركاته، وتغير اللهفة عن نفسها في تصفح لإعراض البهر عن إغاثة الملهوف. وهذا كله حسن وإن كان يحسن بنا أن نعود إلى العلة المحتملة للازمة الهزة والضحك هذا كله.

قبل ذلك، أحب أن أذهب لاستقصاء الإفراط اللغطي، بما هو أسلوب مواجهة مرادف للمع عند اللينانيين، إلى أغنية أخرى هي آية آيات الإفراط المذكور، وهي "لا والله". ههنا تقع على امرأة ذات ثروة عريضة من مفردات الكلام وتراكيب وموهبة فذة في إطلاقه بسرعة وقوة. وأما الدار الأول لكلامها (وهو كلام احتجاج وتعتيق) فهو، على وجه الدقة، أن حبيبها الذي تخاطبه يضارعه ثروة وموهبة في المضمار نفسه: مضمار الكلام. بل إنه لا يملك غير هذه الثروة، إذ إن موضوع البيت وتائيد لا يزال معلقاً. وخلاصة للبارزة (التي تسمع من طرفيها طرفاً واحداً) أن "الصبيبة" تريد أن "تاكل رأس" الحبيب الذي يواطى بدوره على "أكل رأسها".

كلمة كلمة يا حبيبي تا إفهم عليك
أو فتش عن غيري يفهم إذا رح تبقى هيك
يكون بيحكي بسرعة قدك ما يسمع عليك
بتشارع ضيقة يا حبيبي وما يتقدر عليك
بدك دولة أو شي أما أو أكبر من هيك
يمكن كوكب أو شي أكبر تا يستوعب ليك!

ولاتجاوز هنا عن سطرين (ساعود إليهما) من كلمات الأغنية لأصل إلى ختام هذا المقطع الذي تنتقل بعده إلى قسم آخر من الأغنية يصحب فيه البيت والغرس (لا الكلام نفسه) مداراً للكلام. ختام المقطع إذن:

الأخوين رحباني؟ إنه، بالعبارة الوجدانية، عالم الرومانسية. توجد "أنا"، هي حبيبة لجماعة وأحياناً لفرد، تفرض نفسها بؤرة لهذا العالم وترتجل لها مزيلاتها أو عزيمتها حقاً في تسخيرها وإحاطة بها، بسائر مكوناتها: من العشبة الطفيفة إلى المجرة، ومن العناية الإلهية إلى العفاريات الصغيرة الداجنة، المقيمة في الجوار والمستعدة دائماً للأخذ والعطاء... فيألي الشياطين الكبيرة القابلة، بشمن ماء، للإقصاء إلى كهوفها البعيدة، ولو بعد حين... عليه تلك الأنا أن تسترد توازنها كلما اختل. هي تسترده حتى من الموت الذي هو شهادة، عند الرحبانيين، أي تركة باقية واستعمار مضمون، أو هو، على الأقل، مولد، بتوسط الألم وفي ما يتعداه، للرقعة البديعة والملاعبة التي في نفوس الأحياء. وقد كان طلال حيدر، لا عاصي ومنصور الرحباني، هو من أجرى، بصوت فيروز وتلحين زياد، كلام اللارجمة ووحشة الموت النشوية والزمن الذي يمحى على الترتيب ولا يرد منه طرف على طرف:

يا زمان!

يا عشب داسر فوق هالميطان

(...)

يا رايمين التلج!

ما عاد بدكن ترجعوا!

صوت عليهن بالشتي، يا ديب!

بركي بيسمعوا!

الريف الداخلي

وإذا كانت الرومانسية آلة لإنتاج هذا العالم، فإن الريف اللبناني، بمعالمه المطبوعة والمصنوعة وبأهله، كان المسرح الأول (وبقي الأهم، وإن يكن توسع لاحقاً) لاستعراض العالم نفسه في فن الرحبانيين، أو لاستعراض صورة مركبة له، بالأحرى. أقول: صورة مركبة لأن هذا العالم لم يكن قائماً على الصورة الرحبانية، في عهد من المهود، ولأنه كف عن الشبه بنفسه وضل حضوره في نفسه في زمن لم يدركه الرحبانيان، في أي حال. فقبل ربع قرن، تقريباً، من الوقت الذي ولد فيه الرحبانيان، كان الخوري يوسف

على ما تأمر فيروز في أغنية كتب كلامها جوزف حرب. إذا صح أن الكلام القيم لا يستغني عن نقض كلام سبقه (من قبيل أن "الإسلام يجب ما قبله"، في رأي ذوي ملتة) فأني كلام هو ذلك الذي تنقضه فيروز وهي تقني كلام زياد؟ مرة أخرى، يوفّر علينا زياد نفسه عناء البحث. "ما تبحثون... ما تبحثون"، تقول فيروز في "سلملي عليه". أملك سيدتي! لن نبحث!... في "لا والله" التي وقفت مع نصها طويلاً، تشدو فيروز بمطلع أغنياتها القديمة: "ياريتا، إنت وأنا بالبيت"، ثم تستدرك على الفور:

"بس كل واحد ببيت!

فعلاً حلوي هالغنية بس جد انسميت!"

وهذه الإلماحات الهائلة إلى قديم فيروز تتكرر في ما تغنيه من كلمات زياد، من "ككيف حال الورد بشباكي مع إني ما دقيت"، في الأغنية نفسها، إلى مش سامع غنية راحوا" فيألي

"كاين راتي وحنون

أو مايل عالقصون"،

في أغنية "مش كاين هيك تكون"، إلخ.

الرومانسية ووجه الأب

مذ أن وضع زياد مسرحيته "شي فاشل"، وأخرجها وعرضها على خشبة مسرح جان دارك، في سنة ١٩٨٢، لم يتعب من مأكدة أمه وأبيه وعمه. وهو "يمون"، بطبيعة الحال، لموقعه لا يشبه في شيء موقع أي "إنسانة" تترق وتترق وتصير تمون! فرائساً هو، مع فيروز والرحبانيين، في بيته، وهذا هو عالمه، وهو يعلم ذلك، لا ريبه وقد كرس حياته، بما هو فنان، للخروج من هذا العالم وعليه، وهو حر في ذلك... بل إن هذا الخروج هو حريته عينها وليس لأحد أن يقترح عليه غيرها.

وماخذ زياد على عالم الرحبانيين أن إسماء العالم الذي نروح فيه ونغدو ونتمعناش ونتنازع، يفوته أمها. فهو لا يصلح، بالتالي، مرجعاً يرد إلينا، بلغة أخرى خاصة، عالماً الذي نحن فيه فيسعدنا في إسرائك حقاً وقد يسعدنا في تقييره. ولكن ما هو عالم

محمي ورا حدود العتم والريح،
والتلج نازل بالندى تجريح،
يضبح طريقك ما تعود نفل
وتضل حدي تضل حدي تضل
وما يضل بالفتنديل تقطة زيت!

معينان للهواء

يتحد سوء الحالة الجوية، إذن، وسوء المواصلات
وغياب النور في نشر اللحظة - التي هي أمنية - إلى
مدى الزمن كله. وأما لو كان زمام الأغنية في يد زياد
لفقد الأمل في أن تقول الأغنية: "وعسى أن تكرهوا
شيئاً وهو خير لكم". لكانت الحبيبة لفتت نظر متيها
إلى أن الطريق مقطوعة والكهرباء مقطوعة وانها
طلبت إليه، من أول النهار، جالون كاز المدفأة فقال إن
النهار صباح وداق... وما هو الثلج يملأ الوردان
وليس في قنديل الكاز نفسة نقطة كاز. وأما عن الموقد
فـ "جب لنا موقدي من غناني أمك". وكان اشتعل
"التقار" بنقطة الكاز تلك واستذكر كل من الطرفين ما
يذكره، حصراً، من القرارات السابقة ذات الصلة ثم
ضاح الموضوع بين الصوتين المزعزين... ومال طرف
إلى جهة العمولة والآخر إلى جهة العمولة البديلة
وتعصب طرف لاربعة اطراف إقليمية، سوية أو على
التوالي، وتعصب الآخر لطرف لبناني واحد وطرف
دولي واحد أيضاً، ولكانت الروايتان المحكستان دارتا
على محوريهما المتوازيين طوال الليل:

بتقليتي بتضلي تعيدي وإنت العم تعيدي.

سينسى الحبيبان خطر الموت، إذن، في هذا الليل
القطبي الطويل... وسينجوان من الموت بتنبؤي مدينتين
بهذه النهاية السعيدة لغليان الدم في العروق، هؤلاء
هم البشر، عند زياد، وهذه هي الطبيعة أيضاً. عند
عاصمي ومتصور، كانت دراسة الطبيعة نفسها ممكنة
التشخير لحلام البشر، واقفة على خدمة أمانتهم أو
مظهرة لجلال سعيهم. عند زياد، يكفي أن يظهر

تأتي بياض جمع ما تيسر من تقاليد ريفنا الجبلي^(١)،
منبهاً إلى أن هذه التقاليد، إن لم تجمع ضاعت لا
محالة. وفي أواسط الخمسينات، أي نحو الوقت الذي
التقى فيه الرحبانيان نهاده حذانه نشر أنيس فريحة
كتاباً له تحت عنوان: القرية اللبنانية: حضارة في
طريق الزوال^(٢). وفي مطلع السبعينات، أي بعيد أن
كانت بكة لبنان عالمقى قد هزت معبد جوبيتير من
أركانها، استأنف سلام الراسي مهمة إنقاذ التقاليد
نفسها فنشر، وهو في سن متقدمة نسبياً، كتابه
الأول: لنالاً تضييع^(٣). كانت هذه التقاليد ولم تزل، على
الأرجح، لا تفرغ من ضيعاها. وكان التقليد اختراعاً
للتقليد، على ما يشير إليه فواز طرابلسي^(٤) مقتنياً أثر
أريك هويسبورم. فإن ريف التقاليد، بما في ذلك
طبيعته، عالم ناخلي بالدرجة الأولى. وأولاً إن
الطبيعة يسعها أن تكون عالماً ناخلياً، لكأن أجل
التجسيم ألقه، في إدراك البشر، من مصابيح
السيارات.

وعلى غرار القول: "فلك ما تحت القمر"، نقول إن
ذلك العالم كان، بحجره وبحجره، "عالم ما تحت
السيطرة". ولقد أوضح فواز طرابلسي^(٥) مجرى
الأمور، في العالم الرحباني، بقريته ومدينته ودولته،
إيضاحاً ليس وراه مزيد، يقع النزاع ولكن الصلح
والنهضة التي تلي الوتام أحياناً، لا محالة. يزدحون
على صدورنا فتقدم الشهداء وتزيمهم. ويكون العدل
سلاحاً للضعيف فينال من جبروت السلطة... إلخ.
وفي مخضمار الحب وأساني اللقاء ولوعة الفراق
المحتوم، وهو مخضمار للأفراء، أي نص يفوق الأغنية
التي تملق عليها فيروز، بلسان زياد، قللة: "فعلاً
طوي هالغيتي، پس جد أنسميت"... أي نص يفوق
هذه الأغنية في تشجير قوى الطبيعة وغلاهرها لكبح
الزمن الذي يذهب بالسعادة؟

باريت!

إنت وأنا بالبيت،

شي بيت أبعد بيت،

(١) يرفس تاجي "العوائد اللبنانية"، لشرق، المجلد ٢، الجزء الأول، بيروت (١٩٩٩).

(٢) أنيس فريحة، القرية اللبنانية: حضارة في طريق الزوال، ط٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٨٠)، صدرت الطبعة الأولى (١٩٧٧).

(٣) سلام الراسي، لنالاً تضييع (بيروت: لمن، ١٩٧١).

(٤) فواز طرابلسي، فيروز والرحبانية: مسرح الغريب والفنن والأصعوبة (بيروت: رياض الدريس للكتب والنشر، ٢٠٠٦).

(٥) المصدر نفسه.

شيخان خرجا من الارض ليظهر معهما التنافر بين
الناس:

واحد عم ياكل خس

وواحد عم ياكل تين!

ولذا كانت فيروز قد غنت مع عاصي ومنصور:

نسَم علينا الهوا

من مفرق الوادي

يا هوا نخل الهوا

خذي على بلادي!

فهي ستقتني بعد زياد:

الهوا، يا معلّم!

رح يسقنا الهوا، يا معلّم!

الهوا، يا معلّم!

لو يتسكر هالشياك، يا معلّم!

التحريين السابق (أي تخيلكي ما قد يقوله زياد
وصاحبتة في بيت معزول تحت الشجر، ودعا معا قد
يفعلانه) هو، في أي حال، "شي فاشل" بما هو
تحرير على الكتابة الزيدانية. فإن رأس شروط
الأيديولوجية، فضلاً عن الموهبة، أن تكون عامية وأن
يتخللها، بين المين والحين، عزل لعبارة فصيحة
يحوّل هذه العبارة، في السياق، إلى فضيحة كلامية.
وهذا نفسه ما يفعله زياد بعبارات من ألقاب قديمة
لفيروز. فإن شعر الرحبانيين فصيح التشكيل جداً
وإن يكن عامي اللهجة بمعظمه. وهو ابن نظرة
صريحة هادفة في ما عليه العالم وفي ما يجب أن
يكون عليه. ربما لا توجد "لمبة" في شعر الرحبانيين
كله ويصعب أن توجد فيه غسالة ما لم تكن من لحم
ودم. وقد ينطق ألف قديبل أو سراج في ما تغنيه
فيروز من شعرها ولا تنقطع الكهرباء مرة واحدة.
وأما زياد فأحبال "بريز أبو ولام" إلى شخص من
شخص مسرحه و"بطل" من "أبطال" الحرب
اللبنانية. وهو قد عمد إلى الأليات للسيارة من
البوسطة (وهذه ربما لا يمانع في تبنيها عاصي
ومنصور) إلى "الكميون الموزون" وقبيله
"السيترن"، فأعادها إلى الغناء أو نفعها إلى
المسرح... وكانت قد غابت، تقريباً، على ما أرجح، بعد

"يا وابور قلبي" و "وقف خدني باوترمبليك"، أي
بعد أن اكتمل دخولها في تسجيح طرقاتنا ومسالك
حياتنا اليومية.

"كان به"

هذا ولا توجد شهرة في شعر الأخوين رحباني،
لأن سمو المعجم الشعري لا يترك منها شيئاً ويردّها
غير ما هي. وأما زياد فهو لا يتورع عن النزول إلى ما
دون اللغة. وقد كتبت تجاوزت عن سطرين من أغنية
"لا والله" وجاءت مناسبتهما الآن:

ولك بس هو هائي وين... بعلمي العقل كبير!

مش سم وهم وغم وذم وقبح وتشهير!

نزل إلى ما دون اللغة إن... إلى مجرد التتويج
على الصياح وعلى حروف الزجر، وهذا في السطر
الأول. يلي ذلك، في السطر الثاني، إفراط معجمي...
وساعد إلى كليهما، وفي ما خص الشهرة، لا تقع
عند زياد أيضاً على ما يوحى بالميل إلى اتخاذها
موضوعاً قتلح بذاته. (أخيل أنه لو قرأ هذا النص
لقص عبارة "قلنا بذاته" ووضعها في جيبه). يحوّل
لزياد - وهو على الزلق نفسه إلى ما دون اللغة - أن
يتخذ من كلام الشهرة كنايات يعزّز بها بلاغة كلامه
في السياسة:

يا زمان الطائفي

طائفي وطائفي!

خلي إيدك عالروبي

شد عليها قد ما فيك!

ليس هذا كلام "أزعر" تلقاه في أي رزاق كان.
هذا كلام أزعر مأكّر. مأكّر أي قتان. ومن ذلك أن
الإشارة الفاجرة في "طائفك" سريعة العدوى، ينتقل
مفعولها فوراً إلى "الهوية"... فنعود غير مستيقنين
من الموضوع الذي يريدنا زياد أن نشد عليه.

ومن القبيل نفسه، أن زياداً معلق، في أوائل
الثمانينات، (إن لم أخطئ التقدير) إعلانات مرعبة على
أعمدة الكهرباء المزروعة في رصيفي نزلة البيكاديلي
(وهو للمسرح الذي قدّم فيه مسرحياته الحربية). كان
الإعلان إعلاناً عن مسرحية لم يشاهدها أحد بعد ذلك

يكفيها تضحية أنها ربته هذه التربية السيئة ليكون هذا من حسن سؤاله وقالنا. وتقول زوجتي، ثانياً، إن زياداً واحد من قلة بيتنا اجتازوا "أوديباً" موفّقاً. فكان أنه أجهز على أبيه، فنيّة، وأنشأ مع أمه شركة رمزية متقاربة الطرفين. وتزعم زوجتي أن السائد في مجتمعاتنا هو "الأنثي - أوديب" ... أي أن الأهل يأكلون أولادهم، عادة، ليؤمنوا لأنفسهم الاستقرار بهؤلاء، على غرار القطط. لا أتقبل، من جهتي، المسؤولية عن هذا الرأي، وأعتقد صحته - إذا صح - لا تسهل طرق الحياة لليلة ولا للكثرة.

في أي حال، لا يوافق كلام زياد صوت فيروز، وهذا رأيي، فليس هذا اللون القارص للزّور الصباح الباكر ولا يسفر قمر هذا الصباح من أحد وإن تكن بالقمر خفة لا تتكرر... فيمكن أن يمازحنا باهتمام غير أنني لا أرى في عدم التوافق هذا أدنى عيب. وإنما هو أقرب إلى مزج غير متخطر: إلى بعض صنوف الصلصة التي يبتكرها كبار الطهاة، أو إن امتزاج اللونين - إذا غابنا الطعم - يشبه إله الرجل ذي الشاربين المقترنين دور الصبيّة الصغيرة على المسرح. فهو قد يكون مقنناً جداً إذا كان... مقنناً. وهنا يحكي قمر الصباح الباكر بلايا آخر السهرة.

هوامش للجمهورية المقطّعة

بقي عليّ أن أسأل: أين يقع عالم زياد إن صحّ أن عالم عصامي ومنصور يقع في ريف الجبل اللبناني وفي زمانه الذي لا يزال يبيد؟ هل يقع هذا العالم في المدينة؟ ربما لا نجد له مدينة هنا. وكان عصام عبد الله، شريك زياد في أوائل عهده الإنعاشي وأوائل الحرب، قد أعلن من تلك الأيام:

ما في مديني إسمها بيروت!

بيروت عقود الضيع!

هذا كلام يتفشّد إلى لبّ المشكل البيروتي (واللبناني) ولكن ليس شأنه أن يحبط بالمشكل المنكسر. ربما لا تكون بيروت مدينة وقد تكون تجسّماً حرفياً لعنوان الديوان الأول الذي نشره أحمد عبد المعطي حجازي: "مدينة بلا قلب". وهي قد ظلت بلا قلبه حقيقة ومجازاً، منذ عشرين سنة هي،

ولا قلبه، وكان عنوانها "كان به". وأول ما تنبيهت إليه، وأنا أنظر إلى هذا الإعلان، أنني لم أكن فكرت قط، طوال عشرات من السنين مضت، في كيفية تكون هذه العبارة وتلبّسها المعنى الذي لها ولا في إعرابها. فاندركت أن مكر زياد وطرافته وأقمان هنا بالضبط: في هذه القدرة على إقلاق الكلام المستقرّ فينا... على إزاحته شيئاً ما عن مستقرّه... وعلى إلزامنا الكشف عن أحواله ومندرجاته وذيله.

على أنني لما طال الأمر بهذا الإعلان، لعب الفار في عبيّ (أو دون ذلك بقليل)، ففكرت همّ التخصيص اللغوي وأخذت أنظر في إخراج المشهد كله. قلت: إن تطبيق هذا الإعلان على الأعمدة قد يكون مصابفة محضّة... ولكن... من يضمن هذا؟ من يضمن لي فعلاً - ونحن معلّمون من أعوام على ضوايق الحرب - ألا يكون العمود هو "اسم كان" المحذوف في العبارة؟ فيكون تماماً: "كان العمود به". ويكون العمود قد أكمل العبارة "بشخصه" عوض إكمالها باسمه. وكان عليّ أن أسأل، بعد ذلك، عن الضمير المتصل في "به": إلى من يعود؟ واستبعدت أن يكون زياد قد خصّني شخصياً بواحد من تلك الأعمدة، إذ لم يكن بيني وبينه معرفة (ولا هي حصلت حتى اليوم). فلم يبق إلا أن افترض للعبارة تنمّة أخرى بحيث تقرأ: "من قرأ هذا الإعلان كان العمود به". بقيت، بعد هذه الدورة، معنيّاً بالهاء في "به". فقد كنت قرأت الإعلان مراراً وكان به! ولكن تعزّيت - شأن أيّ لبناني لا يحترم نفسه - بأن العمود كان أيضاً "بـ" أهل الحي جميعاً وزوّاره أيضاً، وهم قطعة كبيرة من شعبنا... "شعبنا المتريد" آنذاك إلى الحد الذي تعلمون.

أوديب ونقيضه

لم تكن فيروز "يا زمان الطلّطي" ولم تمثل في مسرحية ما لزياد. فما من أحد يكتب لأمه بعض ما كان يكتبه زياد لنفسه أو لجوزف صقر من الأغاني. تلك أغانٍ نذكر أولاً. وكانت فيروز قد جاءت إلى زياد وذيل ثوبها تراث بلاخ تجرّه. ولعلّ التزمها نصف التفتّاة فالقت نظرة فاحصة على ذيل الثوب ذلك. ولكن لم يكن لزياد أن يلد أمه خلقاً جديداً. وكان

إلى أن يختم:

عم فتش عا واحد غيرك عم فتش عا واحد مثلك
يمشي يمشي، يمشي يمشي، يمشي يمشي، يمشي يمشي
الطريق!

فلا تقرنا، بعد السماء، "ال" التعريف التي
للـ "طريق"، إذ لو كان صبحي الجيزلا يزال يعرفها،
بعد كل ما جرى، لدل عليها الرفيق زياداً. على أن شيئاً
بقي على الرغم من هذا الذي جرى. وهو أن الرفيق
زياداً يريد رفيقاً (واحد، على الأقل) وأنه يريد أن
يعمل شيئاً للملايين المساكين. وقد يكفي أن يمشي مع
نفس منهم، على الأقل، نحو شيء ما وقد يخشعون
طريقاً إلى ذلك الشيء أو شطراً من طريق.

ولا يستغني أمر هذا الطريق أن يكون طريقاً إلى
المدينة وإلى الدولة معاً. فهاتان متلازمان، عندنا، في
الحضور الذي يستوي غياباً، على الفور تقريباً، أو
يستوي على شاكلة تقوى الغياب سوءاً وهي شاكلة
التنازع في جلد الدب المشهور والتنازع طلباً للصمود
في انتظار صيده. وهذا مع العلم أنه لا يصعب بل يريى
وأته، شأن الباندا، قد يحزف عن التوالد. أمود إلى
"عنية" فيروز في "لا والله":

مش سَمِّوهمْ وغمْ ودمْ وقدح وتشهير!

فأما السَمِّ والهم فيوجد منهما كثير في القرى
والمدن سواء بسواء. لذا لا يقودان خطانا إلى مكان
بميتة. وأما الهم فاحتوت في أمره قليلاً ثم استقر
ظني على أنه يجب أن يكون مولوداً في بلدة جردية -
بلدة إذن، لا قرية ولا مدينة - توجد فيها مدرسة
ثانوية ليلاعب معلمها القرياء بالورق، بعد الدوام، مع
التلاميذ الكبار. وأما الهم والقدح والتشهير فلها شأن
آخر. هذا مصطلح شرائع وصحف. فلا بد إذن أن
الدولة والمدينة موجودتان... أو لا بد أن الدولة -
المدينة موجودة على نحو ما. على أي نحو؟ يفيد
الحضور المحتمل للقرية في أول "العنية" ومجاورتها
البلدة قبل إضنائها إلى المدينة أن الحيرة قوية. أو أن
هذا ما أخصته في أواخر هذا النص الذي لم أقدر فيه
مناخ التخمين. فإذا صح تخميني، كنّا حبال شيء لا
يزال يراوح مساً بين اتصاد الروابط العائلية (مع
افتراض النزاع حاصلاً بينها) ودولة القانون التامة
الأسنان. أو قل إن شئت إنها اتحاد لروابط الضواحي

تقريباً، فلنا العمر الفني الذي اجتازه زياد الرحباني
إلى الآن. ولكن بيروت مدينة تتألف كلها - اليوم
وقبل اليوم - من ضواحي وهوامش. وهي، حين عاد
إليها قلبها، عاد معداً لغير أهلها، ولكن هؤلاء احتلوه
بقوة التزّهِ والأكل والشرب فيه. وإن لم تكن بيروت
مدينة البتة فهي ضواحي وهوامش لمدينة غير موجودة
وليست عنقود قرى لأن القرى عادت غير موجودة،
هي نفسها، حيث كانت ومالت إلى التبدل ضواحي
وهوامش تبدلاً تتباين سرعته وتتنوع مجاله. وما
بذلك زياد الرحباني في تراث عائلته أنه أصبح لا يتخذ
مرجعاً لمخيلته ذلك الريف: الريف الذي كان عاصي
ومنصور لا يزالان يقيمان فيه بالمخيلة حين كان قد
زال من الوجود وبقي، مع ذلك، يطاول في الزوال.
وقد كشف زياد بؤس الحياة في الضواحي
والهوامش وكشف أن هذا البؤس لا يملك مستقذاً إلى
عالم الخيال أي أملاً حقاً. فهنا البؤس إن حلم حلم
بالمدينة، وهذه كان وجودها ناقصاً، على الدوام،
فاستقرت مساحة شبه عمية للحلم ولم تحصل له
منها أشكال ولا ألوان ولا قواعد ولا أنماط سلوك
ومعاشرة ومعاش. حتى الكورتيز والبحر ليسا أيقاً.
هل معنى هذا أن زياد الرحباني لا يعلم؟ بل هو يعلم
ولكنه فنان إلهام مكسورة. يقال إن زياداً شيعوي
وإنه يحب ستالين. الثوريان الحقان هما عاصي
ومنصور وإن تكن ثورتهم رجعية بمعنى أن مرجعها
ورامها. وأما زياد فهو رجل وحيد ومز - وهو إن
وحدنا وحدنا في الإقرار بما بيننا من عزلة ومرارات.
هذا كثير طبعاً ولكن هذا الكثير ليس مغزياً بعد ذاته
ولا يدل شيء على أنه يده لبحث، من جانبنا، عن
طريق أو عن مغزج. وليس على زياد ملامة في افتقاد
الطريق أو المخرج وليس شأنه أن يهدينا إليهما (فهنا
يكون مملاً جداً في العادة). وإنما يكفي أن يثير فينا
حاجة ما إلى البحث. في أغنية "صبحي الجيز"، وهي
أغنية شيوعية، يشتكي زياد:

رفيقي صبحي الجيز تركني عالارض وراح

رفيقي صبحي الجيز حط المكسة وراح

وما قللي شو بقدر أعمل للملايين للسكائن

رفيقي، يا رفيقي!

وبينك يا رفيقي!

يضيق ملونة لذه. وهو إذا اختار فيروز زيد، يكون قد غصب زيدا موقعه الفريد. فقد كان على الرجل أن يخرج على الوجدانية الأولى ليقول جديداً أو لينشر بالكلام وبالموسيقى زمناً آخر. كان عليه أن يؤلف "شي فاشل" وسائر أعماله مما تلاها. وأما نحن فليس شأننا أن ننزع ذلك. وهذا مع حفظ الحق لكل في ذوقه، طبعاً، ومع استبعاد التعميم أيضاً.

في ميدان آخر، لا يزال يسع كثيرين منتشرين عبر العالم أن يحبوا "الف ليلة وليلة". وهذا مع أن عوالم للحكاية نشأت، من بعد تلك "الليالي"، فوق عوالم. وبقيت القاعدة أن من ابتقى مزاولة فن الحكاية مبدعاً فلا بد له أن يمتك تلك "الليالي" من وجه ما. ولولا أن ذلك يحصل كل يوم لخصب الفن، والعياذ بالله.

بقيت إذن كلمة فيروز في موسيقى زيد. وقد كتبت بذات كلامي على صوت فيروز بشيء من حديث الروح. وزوجتي تقول إن موسيقى زيد لفيزوز "تأخذ الروح" معها. وأوافقها، من جهتي، على هذا من غير حاجة إلى التخصص. وأزيد أن الذي يكتب مثل هذه الموسيقى كان لزاماً عليه أن يغادر في الكلام، بين وقت وآخر، لغة "ولك يس هو هاي وين" ليكتب كلاماً تكون فيروز على سجية صوتها في أدائه ويكون (أي الكلام) منتمياً أيضاً إلى مناخ المانه. وقد فعل زيد هذا أحياناً، ولم يتركه خاطر زوجتي مكسوراً، فلحن بالموسيقى التي "تأخذ الروح" معها كلاماً يشير إلى ذلك:

بعثلك، يا حبيب الروح!

بعثك روحي

وقلتك: ما دام حترج

خذ معك روحي! ◇

التي لم يصعد عندنا غيرها، بعد حروبنا. وذلك "رغم العيل والناس"، بمعنى من المعاني، وبالواطأة في ما بينهم، بمعنى آخر... فمأنا بعد؟

"تسمع عالموسيقى... موسيقى!"

كلمة أخيرة لفيروز في موسيقى زيد. لفيروز هي لأنني لست من أهل الكلام في الموسيقى، وإن يكن لي حظ (متواضع) من سماعها. وقد حصرتني صناعتي في الكلام على الكلام. مع ذلك أجازف بالقول إن موسيقى زيد تسهر وإنهاء، بخلاف كلامه، تنتشر على الجزء الأثني الألف من السهرة. وهو الجزء الذي يلي الكأس الأولى حين يكون الساهرون جميعاً ما زالوا الذكاء، ولما تنطقى الشموع في رأس أيهم. لا تجاري هذه الألفان كلام زيد، فهي تبقى حنوناً وخفرة ولو أن الإيقاع يجهد، في بعض الحالات (من غير مبالغة في الجهد)، للموافقة على الكلام. ولا تجاري هذه الألفان صوت فيروز لأنها الحان تسهر... تسهر بنوعها وتسهر بالآتها أيضاً. هذا فيما يبدو صوت فيروز وقد بكر إلى اليقظة من راحة ليلية طويلة. على أنني لا أرى من عيب هنا أيضاً. فإن الصوت واللحن والكلام تتجاوز هنا من أوديتها (أو من قممها) الثلاث. وهي تجيد الحوار فيأتي جميلاً أيضاً ويهزنا ويقلقنا ويسلينا.

فهل علينا أن نختار ما بين هذا الجمال وذلك الذي كان يتفق عه الانسجام ما بين الصوت القمري والشعر الأممي والموسيقى المشرقة في عهد الشركة بين فيروز والوجدانيين الكبيرين أو أيضاً بينها وبين زكي ناصيف أو، أخيراً لا أخراً، بينها وبين فيلمون وهي؟ وما علينا إن أبيتنا الاختيار؟ من شاء فله أن

المشاركة السياسية للمرأة العربية : نموذجاً لبنان والمغرب

تترجم القوانين المختلفة ومنها قوانين الإنتخاب أحكام الدساتير بحيث تكفل مساواة المواطنين أمام القانون؟ وهل الحكومات جادة في القضاء على التمييز الذي مورس ضد المرأة طوال قرون؟ وهل هناك قناعة حقيقية بضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة؟ وما هي العوائق التي تقف في وجه هذه المشاركة؟

لا شك، أن المناخ السياسي العام كالديمقراطية والحكم الجيد واحترام الحريات يساهم في تأمين الحد الأدنى من التنمية البشرية. لكن مفهوم المواطنة في المنطقة العربية لم يأخذ لفاية اليوم حقه. كون هذه المجتمعات وعلى الرغم من خصوصياتها، لا تزال تترجح أنظمتها الحكم فيها تحت نير العشائرية والقبلية، وأخرى تحت السلطة العائلية، أما القسم الأخير، فتنتهكه الطائفية بحيث يغيب المواطن الفرد المرتبط بدولة القانون. تحت السلطة العائلية، أما القسم الأخير، فتنتهكه الطائفية بحيث يغيب المواطن الفرد المرتبط بدولة القانون، إذ يجري تخطي القوانين تارة، وإخضاعها لسلطة الحكام طوراً بما يتلاءم مع

أولاً: المرأة العربية ومعضلة المشاركة السياسية
أكد تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢ (١)، أن عصب للمشكلات المانعة لتحقيق التنمية المنشودة -

ضمن عدة مشكلات أخرى - يكمن في نقص الحرية والمعرفة ونقص تمكين المرأة. لا شك، أن هذه النواقص الثلاثة تدفع المجتمعات العربية والأنظمة العربية إلى التنبه إلى ضرورة تغيير مساراتها التي لا يمكنها - بوجود هذا الخلل - التقدم في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ما يهمنا في هذا البحث هو الإطلاع على أوضاع المرأة العربية والتغيرات التي تصيبها من خلال المتغيرات التي طرأت على العالم في الشائين الاجتماعي والسياسي.

من هنا كان لا بد من طرح السؤال التالي، هل

(١) باحثة في علم الاجتماع السياسي، بيروت.
(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشرق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية العربية للعام ٢٠٠٢ (توزيع: البرنامج، ٢٠٠٢).

الهيئات الدولية هذه القضية اهتماماً خاصاً، أعدت الخطط والاتفاقات الدولية للمتعددة الاطراف من أجل تسليط الضوء على هذه القضية والعمل على النهوض بأوضاع المرأة. وقد أجمعت الجهود والمؤتمرات والاتفاقات الوطنية والإقليمية وكذلك الدولية على أهمية للمشاركة بحيث تجري في إطار الديمقراطية، ليس في المستويات القاعدية فحسب بل في مستويات القيادة وصنع القرارات وإدارة الشأن العام أيضاً. فعاداً نعني بمشاركة المرأة العربية؟

عندما نُشير إلى المشاركة في صنع القرار، فإننا نقصد علاوة عن مشاركة المرأة في إدارة الشأن العام كمواطنة وعضو في الهيئات السياسية والمنبئة المختلفة، الحق في تولي مواقع ومناصب سياسية عليا ومستوية مناهج بها اتخاذ القرارات في السلطات الأساسية الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن خلال قيادة الهيئات المختلفة في المجتمع، كالأحزاب ووسائل الاتصال المختلفة.

ولكن لم تستتبع الخطوات التي اعتمدت بهدف تعليمها في العالم العربي بخطط من أجل استيعابها في تراتبية السلطة على مختلف تنوعاتها؟ ربما لأن تعليم المرأة في العالم العربي اقتصرت بمفهوم التربية، أي تعليم للمرأة من أجل تنشئة الأجيال، فهي الأم التي يجب أن تهتم بتربية الأولاد والأجيال الصاعدة، وبذلك جرى تحديد دورها والغاية من تعليمها. وهذا ما يميز دورها عن دور الرجل، فهي ربة المنزل أم الأولاد، بينما الرجل يعمل خارج المنزل ويمسك بزمام السلطة على مختلف الأصعدة.

لكن للمرأة العربية التي خرجت إلى سوق العمل عملت في حقول التعليم والوظائف التربوية وأصبحت كادراً متخصصاً في الطب والقضاء والعلوم، وبخاصة في السنوات العشر أو الخمس عشر سنة الأخيرة، أي منذ بداية التغيير في مفاهيم التنمية التي تحولت من تنمية إقتصادية إلى تنمية بشرية تعتمد على تنمية الطاقات البشرية كشرة، وبذات فكرة تفعيل دورها السياسي في المجتمع الذي تُشكل نصفه. فكيف يمكن نكران حق هذا النصف في المساواة ولا سيما في ما يخص القرارات الحسيرة؟

إن اللمبدأ العام والأساسي في القانون الدولي

مصالح الحاكمين لا المحكومين. فغياب دولة القانون هو تكريس لغياب المواطن الفرد، الذي يخضع لسلطة الجماعة والأعراف في أغلب الأحيان. من هنا تستطيع القول بأن الرجل ليس مواطناً أيضاً، لكن كم هو حجم القهر والتمييز الذي تعانيه المرأة العربية والإجفاف في القوانين والتشريعات كما في الممارسة العملية يجعل التساؤل حول التمييز القانوني مشروعاً في حدوده الدنيا.

انطلاقاً من هذه المعطيات لا بد من التساؤل حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومعنى إنخراطها في العمل السياسي الذي تكمن أهميته في كونه يتيح للنساء للمشاركة الفاعلة في تخطيط السياسات وتوجيهها على نحو يخدم فكرة المساواة بين جميع المواطنين، لأن التمييز على أساس الجنس يعكس علائق القوة بين أشكال العلائق الاجتماعية والسياسية، فإخراج المرأة من الميّن الخاص وإشراكها في الحيز العام يتطلب وجود بيئة مساندة تتيح كذلك إعادة النظر في الأدوار بين الرجل والمرأة. فمادام تحقق لفاعلية اليوم من إلغاء لهذا التمييز في البلدان العربية؟

يمكننا القول أن ما تحقّق وما جرى إنجازه هي خطوات أولية مهمة في الاتجاه الصحيح في عدد من البلدان العربية، كحصول المرأة في الكويت على حق الترشح والانتخاب، وتعديل قانون الأسرة بما فيه الأحوال الشخصية في المغرب، ولكن هذا الأمر لا ينفي من أن المجتمعات العربية لم تتمكن بعد من تجاوز مبدأ التمييز في مسائل حيوية كحق المرأة في إعطاء الجنسية لزوجها وأولادها وهي بحاجة إلى جهود كثيرة لتحقيق ذلك.

فلا يكفي التشخيص والشكوى لأن التقدّم عملياً باتجاه المعالجة والتصويب وتنفيذ البرامج والمشاريع واتخاذ التدابير الكفيلة بات ضرورية. فالتطورات وتحدياتها، وتسارع الإيقاع الزمني للصولة على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية لم يعد يسمح بالتأجيل.

إن قضية المرأة هي قضية عالمية، والتمييز ضدها لا يقتصر على مجتمعات بعينها، بل تعاني منه النساء بقدر أو بآخر في مختلف المجتمعات، ولقد أولت

وحكومي قبل أن يكون جهداً مجتمعياً. فهناك تقصير قانوني في بعض البلدان العربية، كما أن هناك اعتماداً على بعض قوانين الأحوال الشخصية لتبرير التمييز. لذلك، لا بد من الوقوف على العوامل القانونية التي تحول دون تطبيق المساواة. من هنا سنتناول أيضاً تجربتين عربيتين لتبيين مكان الخلل التي تقف حائلاً دون الإنضراط للفطلي للمرأة في الحياة السياسية على الصعيد القانوني ودورها في المجتمع المدني، في التجربة الحزبية، كما واقع انخراطها في التجربة البرلمانية. كما سنقوم بمقابلة هذه التجارب، وهي التجربة اللبنانية والتجربة المغربية.

ثانياً: واقع المرأة في النموذج اللبناني

إن تعريف السياسة هو فن "إدارة المدينة". السياسة هي الشأن العام أي الخارج، والمرأة في الداخل أي الخاص.

فالساسة في العالم العربي ترتبط بالسلطة التي ترتبط بدورها بمفهوم الرجولة ويدورها في الوسط العائلي والقبلي، هذا في ما يتعلق بإدارة المؤسسات، فالسياسة تقوم على علاقة الراعي بالرعية، أو على الوجاهة والذرائعية والخدمات والاستتباع، وتساهم كل هذه الموصفات في إقصاء المرأة قلماً في هذه الحالة خارج السياسة. فحين يحصل تمثيل المرأة العربية في الحياة البرلمانية أو الوزارية، تكون الخطوط "رمزية"

و "هامشية" أو تكون الوزارية هي للتربية أو للشؤون الاجتماعية أو التنمية الاجتماعية.

قد يجري اختيار امرأة وزيرة أو مستشارة أو نائبة، لكن الأمر يبدو وكأنه هبة من الحاكم من أجل تلميع صورة النظام السياسي، لذا في هذه المسألة شواهد في معظم البلدان العربية، كدولة الإمارات،

والمعاهدات الدولية المطلقة بحقوق الإنسان - ومنها الحقوق المدنية والسياسية - هو مبدأ المساواة بين البشر وعدم التمييز، وحق كل إنسان في التمتع بكل الحقوق المنصوص عليها في شرعة حقوق الإنسان ومسؤولية كل دولة في تأمين هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها دون أي تمييز لأي سبب كان، فالتناس جميعاً سواسية أمام القانون ويتمتعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية وبالتساوي ما بين الرجال والنساء.

لذلك تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذه المبادئ وأصبح يُعكّل مرجعية أساسية. ومن هذه المبادئ: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية في شأن

الحقوق السياسية للمرأة، والاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة.

وعند مراجعة النصوص الواردة في تلك المواثيق الدولية نجد أنها نصت صراحة على أن التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، يجب أن يتم دون تمييز من أي نوع كان.

كما نؤكد هذه النصوص الدولية الطرف في ذلك العهد أو تلك الاتفاقية، أي العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز

ضد المرأة وغيرها من المواثيق ذات العلاقة، بواجب فطلي وقانوني يتمكّن في ضمان وكفالة الحق في المساواة ومنع التمييز، وواجب سلبي يتمكّن في الامتناع عن التمييز.

هذا من الناحية النظرية. أما من الناحية الفطلية والتطبيق العملي، فالمسألة بحاجة إلى جهد تشريعي

بيد أن أدوارهن اقتصررت على التشجيع دون تبني فعلي لأجل مطالب المرأة اللبنانية المحقة والتي اعترفت الدستور اللبناني لها بحق المساواة.

تمكن للمشكلة الحقيقية في ضعف المجتمع المدني اللبناني. وتعود هذه المعضلة إلى الانقسام التاريخي الذي ما لبث لبنان خاضعاً له، وإلى قوة طائفية الطوائف التي كرّس لها الدستور اللبناني مادتين هما المادة (٩) والمادة (١٠)، والتي تعطي حقوقاً للطوائف بامتلاك مؤسساتها الدينية والتعليمية وجمعياتها، وحرص على إنتشارها. كما أنه أقرّ تمديدية المحاكم الشرعية، وهي محاكم الطوائف. ومع الوقت، بقيت الدولة هي الطرف الأضعف، فكانت مدارس الطوائف أقوى من مدارسها. فالتنشئة التي خضع لها معظم

اللبنانيون هي تنشئة مناطقية وطفائفية وأخيراً وطنية. فالدولة اللبنانية هي دولة الحاصصة منذ فجر قيام دستورها عام ١٩٢٦، ولذلك لم تمتلك الدولة "محكتها الشرعية"، أي لم تقرّ قانون للزواج المدني الاختياري وما يستتبع من قانون إرث فقدت أهم عناصر فاعليتها ألا وهي المواطنة.

ومع توالي الازمات السياسية واغتراب

السياسي بالطائفي والإقليمي، لم يتسنى للمجتمع المدني أن ينخر على نحو قوي، إنما نمت بعض مؤسسات المجتمع المدني على هامش الطوائف لذلك لم تكتسب أي فاعلية. فبقيت المؤسسات الأهلية المنتمية للطوائف أقوى وأفضل. سمح هذا للحل بنمو طفيف لبعض منظمات المجتمع المدني التي تكافح للوصول إلى بعض مطالبها. كما أن ضعف الأحزاب التي أنهكت خلال الحرب الأهلية وتلوت بفعل عدة عوامل، منها المحلية والإقليمية، إلى إضعاف المجتمع المدني. لذلك، لا بد من قانون أحزاب جديد يحمل رؤى ومبادئ جديدة تتلاءم ومتطلبات العصر الذي نعيش، والذي يحتم قيام مجتمع مدني فاعل.

المغرب والكويت ولا سيما بعد غزو العراق وطرح المشروع الأميركي الخاص بالشرق الأوسط الكبير والإصلاحات. فهل هذا دليل على ضعف العمل الأهلي وعدم إستقلاليته.

١- المجتمع المدني اللبناني

شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تحركات مطلبية ومحاولات لتفعيل دور المجتمع المدني. فشهدت الساحة اللبنانية ولادة تجمعات وجمعيات أهلية جديدة تعنى بحقوق الإنسان والبيئة والطفل والمرأة، تعتمد المفاهيم الجديدة للتنمية البشرية ولاشك بأن لبنان في هذه الفترة كان يلطم جراحه بعد خمسة عشر سنة من الحرب.

سرّع التشجيع الدولي عبر المنظمات الدولية ونيرة عمل هذه الجمعيات بعد أن جرى ربط المطالبة بتغيير أوضاع النساء عالمياً بمنظومة المفاهيم الجديدة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، واستطاعت هذه الدعوات أن تنتج اهتماماً أكبر بقضايا النساء عبر الوثائق الدولية (إعلان بيجنغ، إلغاء التمييز ضد المرأة) التي أصدرتها الأمم المتحدة. كل هذه المعطيات جعلت المنظمات الأهلية تسعى لتطبيق هذه القوانين، كما العمل على تفعيل دور المرأة والمطالبة بحقوقها القانونية على غير صعيد.

انطلاقاً من هذا المبدأ، بدأت المنظمات النسائية. ويديم من بعض المسؤولات، كالثانية بهية الحريزي، كذلك زوجات المسؤولين كالسيدة منى الهراوي والسيدة رندة بري. وربما جشعتهم المناقشة فيما بينهم، وفي بعض الأوقات المزاييدات، على السعي لتبني تفعيل دور المرأة في العمل السياسي أو إلى تشجيع الحكومة على تبني بعض القرارات الدولية في ما يخص التمييز ضد المرأة وغيرها من الإتفاقيات.

الحياة السياسية في لبنان. فوجود المرأة في البرلمان لم يكن بسبب جهودها أو جهود الجمعية النسائية أو منظمات المجتمع المدني، التي تطالب بتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، إنما أتى بفعل سلطة الأب أو الزوج أو بضغط وتأثير من قبل الأخ القادر في السلطة، فكانما جاءت بدلاً عن ضلّك أو أوت تحت ظلال جناح علائق القرابة.

ولقد تكرر الأمر في إنتخابات ١٩٩٦، حين فازت ثلاث سيدات، وهن بهية الحريري وثلاثة معوض ونهاد سعيد. وحتى في سنة ٢٠٠٠ لم تدخل الندوة البرلمانية سوى ثلاث نساء، ثلاثة معوض وبهية الحريري وغنوة جلول. أما في عام ٢٠٠٥، فقد دخلت البرلمان، إضافة إلى ثلاثة معوض وبهية الحريري وغنوة جلول، ثلاث سيدات هن صولانج الجميل، أرملة الرئيس بشير الجميل، ستريدا جعجع، زوجة السياسي المسجون سمير جعجع، وجيلبرت زوين.

وبذلك يمكن القول إن الدخول النسائي إلى البرلمان إمتاز بدخول زوجات وأخوات وأرامل المسؤولين السياسيين اللبنانيين. فإين يمكن حظ المرأة في الدخول إلى حلبة الصراع السياسي؟ إن طريق المرأة اللبنانية في المشاركة السياسية لم يكن ممهّداً على الرغم من الإقرار بحقها القانوني في المشاركة، لأن العقوبات التي تحول دون وصولها إلى الندوة اللبنانية ليست حقوقية دائماً، فقد كان هناك عقوبات إضافية في دورتي الإنتخابات النيابية

عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ حالت دون وصول المرأة إنطلاقاً من قدراتها. وهذه العقوبات هي العقبة الإجتماعية الاقتصادية المرتبطة بواقع المرأة التي لا تملك الثروة، وذلك ناتج أولاً عن ذكرورية المجتمع وقوانين الإرث الخاضعة لقوانين الأحوال الشخصية. فكما هو معلوم في لبنان، تخضع الطوائف المتنوعة كل محكمة خاصة ولقوانين تميّز في معظمها المرأة عن الرجل. فهو الذي يحمل إسم العائلة، لذا يفوق نصيبه في الإرث نصيبها بالنسبة إلى الطوائف الممثلة. كما أن الحرف السائد

ظلت الديمقراطية اللبنانية قاصرة عن تجديد الحياة السياسية ولم تستطع أن تتجزز الخطوات المطلوبة من أجل تحديث الحياة السياسية والإجتماعية. على الرغم من وجود بيئة حقوقية اتاحت للمرأة اللبنانية حق الترشح والإنتخاب، إلا أنها لم تدخل الحياة البرلمانية إلا مؤخراً.

فلا بد لمشاركة المرأة من توافر شرطين أساسيين هما: البيئة الحقوقية التي تعترف بوجودها الاجتماعي المستقل، والمنظومة التربوية والثقافية (الدين والقيم المتوارثة) التي تُساعد على بناء صور متوازنة للعلائق المتساوية بين الرجل والمرأة. فهل يتوافر هذان الشرطان في لبنان، وهل تسمح بنيتها القانونية والتربوية بذلك؟

٢- البيئة القانونية والمشاركة البرلمانية للمرأة

ينص الدستور اللبناني في مقدمته على أن لبنان "عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة ويلتزم بمبادئها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان". كما ينص في أحكام أخرى منه على أن كل اللبنانيين سواء لدى القانون.

أعطى قانون الانتخاب المرأة الحق في المشاركة السياسية سنة ١٩٥٢، ومنذ ذلك الحين والمرأة اللبنانية تتمتع بحق للمشاركة في جميع العمليات الانتخابية. ومع ذلك، تأخر وصولها إلى الندوة البرلمانية حين انتخبت السيدة ميرنا البستاني خلفاً لوالدها إميل البستاني لاستكمال ولايته عام ١٩٦٣.

أما السيدة ثلاثة معوض فلقد عيّنت نائبة في البرلمان بعد استشهاده زوجها رينيه معوض عام ١٩٩٢. كذلك كان نجاح ثلاث سيدات في الإنتخابات غير بعيد عن وساطة الزوج أو الأخ، وهي مسألة لا تعد مؤشراً لتخطي الضوابط التقليدية التي تحد من

المتعلمات هي نسبة عالية. بيد أن بعض الأبحاث أظهرت بأن المرأة لا تريد الانضمام إلى الأحزاب وحتى إلى الجمعيات النسائية، ولندنية، ووجدت أن ٢ في المئة منهن قد انخرطن في الأحزاب^(٢). وتعود أسباب إغراض النساء عن النخول في الأحزاب لأسباب موضوعية، أولاً، كون هذه الأحزاب قد فقدت مصداقيتها بعد الحرب. وثانياً، لكن الأحزاب الفاعلة تمثل الطوائف اللبنانية. فهي بالإجمال أحزاب طائفية ممثلة في أغلبها في المجلس النيابي ولم ترشح في صفوفها النساء.

وأخيراً، وبالنسبة إلى المشاركة في مستوى العمليات الانتخابية وهي من الأهمية بمكان، فقد ارتبطت بازدياد الوعي للدور الذي تؤديه الانتخابات. وتلفت بيانات وزارة الداخلية الإنتباه إلى أن مشاركة المرأة في عمليات الاقتراع كانت عالية منذ إعطاء المرأة حقوقها السياسية، فقد تراوحت بين ٤٨ في المئة و ٥٥ في المئة منذ عام ١٩٥٢. ولم تتراجع هذه النسب إلا على نحو ضئيل في إنتخابات ١٩٩٢ - ١٩٩٦، لكن هذا لم يتركز على العمل الوسطي العام، إنما عام ٢٠٠٠، فقد جرى المحافظة على هذه النسبة^(٣).

٣- مشاركة المرأة في السلطة المحلية

مثل اشتراك النساء في هذه الانتخابات ظاهرة حقيقية، فقد بلغ مجموع المرشحات ٣٥٢ مرشحة عام ١٩٩٨^(٤)، على الرغم من الظروف الصعبة التي خلقها قانون الإنتخاب الذي أقرته الحكومة، ما يعني هو عدد المرشحات وتوزعهن على جميع المحافظات وجميع الطوائف، وإن كان ينسب مخففة. وفي هذا الأمر دلالة على رغبة النساء وإرادتهن في المشاركة السياسية. فما يدعو إلى التفاؤل ويصلح كحقوق

يفضل تويرث الرجل لكونه رب العائلة يحمل إسمها ويورثه لابنائه. كما أنه عضو عامل ويحمل العبء الاقتصادي.

ثانياً، لأن المرأة قد دخلت مؤخراً إلى سوق العمل، وهي نادراً ما تكون ربة العمل. ولا يغيب عن بالنا أن نسبة النساء العاملات في لبنان هن بمعدل ٢٨ في المئة أي نسبة قليلة، إذ لا تزال بعض النساء يفضلن عدم الإنخراط في سوق العمل إذا كن بغير حاجة مادية، أو لأن بعض الأزواج أو الأباء لا يسمحن للنساء بدخول سوق العمل لأسباب تتعلق بالتحرش الجنسي، الذي يمكن أن يتعرض له من رب العمل. وهذا يعبر عن عدم ثقة بالرجل الآخر وعن نظرة المجتمع النونية والفاصرة للمرأة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها، ولا سيما أن القوانين لا تحميها أيضاً بما يتعلق في هذا الموضوع^(٥).

أما التكاليف الحقيقية للحملات الانتخابية فهي ضخمة ولا يمكن للمرأة أن تتحملها. أما ثاني هذه العوامل فهو سياسي بامتياز نتيجة تفصيل قوانين الانتخاب على قياس زعماء الطوائف وأمراتها من جهة، وغياب الأحزاب السياسية^(٦) للفاعلة والتي تتمتع بشعبية ولا سيما بعد الحرب الأهلية، هذا العامل أعاق دخول المرأة إلى المعترك السياسي.

أما العقبة الثالثة فتتعلق بالمنظومة التربوية، فهي تحصل قواعد لضبط السلوك الإجتماعي، وهي للنسوة عن إنتاج الصور النمطية للرجال والنساء على السواء، فالقيم الأبوية جعلت صورة المرأة ودورها ومكانتها وطرائق التعامل معها مرتبطة بالإطار التقليدي، حيث قصوت المرأة بقرار من الأسرة أو الزوج فالنصويت عائلي وليس فردي.

أظهرت للتقارير المختلفة أن نسبة النساء اللبنايات

(٢) دراسة مسحية أجراها طلاب العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية - الفرع الأول في عينة للأحركات الاجتماعية بإشراف الدكتور هادي رزق، ٢٠٠٣.

(٣) مرغريت حلو، "المرأة والسياسة في لبنان"، في: فارس أبي صعب (مؤلفون)، الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٨)، مرغريت حلو، "المرأة في الانتخابات المحلية"، في: فارس أبي صعب (مؤلفون)، الانتخابات البلدية في لبنان ١٩٩٨: مفاهيم الديمقراطية في بني الجوامع المحلية (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٩)، و مرغريت حلو، "المرأة والانتخابات ٢٠٠٠: تكريس تقليد لم مؤخر تغيير"، في: هوبرت أهني (مؤلفون)، الانتخابات البلدية في لبنان ٢٠٠٠ والإعارة والتغيير (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٢).

(٤) مرغريت حلو، "المرأة والانتخابات ٢٠٠٠: تكريس تقليد لم مؤخر تغيير"، للمصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص. ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٦) مرغريت حلو، "المرأة في الانتخابات المحلية"، للمصدر نفسه، ص. ٤١٨.

الخصوصية اللبنانية لديمقراطية تُسمّى
"الديمقراطية التوافقية".

هذه التركيبة الاجتماعية تجعل من المجتمع اللبناني مجتمعاً تصعب فيه المشاركة ليس فقط للنساء بل أيضاً للذكور، الذين لا سلطة تقليدية لعائلاتهم أو الذين لا يوافقون على الإنضواء تحت سلطة طائفتهم أو يماهون الزعامات التقليدية لطوائفهم. لذلك كان من الصعوبة بكان وجود المرأة برتبة وزيرة في السلطة التنفيذية إلا مؤخراً (نايلة معوض)، وقبلها وزيرة دولة ووزيرة اقتصاد في الحكومة التي سبقتها، على الرغم من ادعاء لبنان بأنه الأكثر تطوراً على الصعيدين الديمقراطي والاجتماعي بالنسبة إلى البلدان العربية. وعلى الرغم من أن الدستور اللبناني وقوانين الانتخابات المختلفة في لبنان لا تستبعد وصول المرأة إلى أي من المسؤوليات التنفيذية في العملية الديمقراطية، فالمرأة ليست شريكاً للرجل في

المجتمع اللبناني مجتمعاً تصعب فيه المشاركة ليس فقط للنساء بل أيضاً للذكور، الذين لا سلطة تقليدية لعائلاتهم أو الذين لا يوافقون على الإنضواء تحت سلطة طائفتهم أو يماهون الزعامات التقليدية لطوائفهم.

إدارة الدولة والمجتمع.

فالمعوقات إننا على مستويين، هما: المستوى الاجتماعي الثقافي والمستوى الاجتماعي الاقتصادي الذي ادرجنا سابقاً، حيث تنعكس أساليب التنشئة الاجتماعية في المناهج المدرسية وتؤسس لأنماط العلاقات الاجتماعية، وتقدم دمجاً كاملاً لعلائق تقوم على الجنس والسن. فالمرأة هي ابنة وأخت وزوجة، ليست كائناتاً مستقلة بذاتها.

٥- الأحزاب السياسية ومشاركة المرأة

لم تستطع الأحزاب السياسية أن تتجزأ إختراقاً حقيقياً لوضع المرأة، ولا سيما بعد تجربتها في الحرب الأهلية اللبنانية. كما أن الرغبة في الإنتماء إلى أحزاب ليست كبيرة عند النساء والرجال معاً، على الرغم من أن الأحزاب السياسية هي الجسر الذي

للمشاركة النسائية في الحقل العام ظاهرتان أساسيتان هما: إقبال المرأة على الترشح في جميع الأندية في لبنان وعلى نحو مكثف في القرى والبلدات النائية التي تحكمها التقاليد المحافظة.

والظاهرة الثانية هي نسبة الفائزات من إجمالي عدد المرشحات التي قاربت ٥٠ في المئة كمعدل وسطي وتجاوزت المئين في المئة في بعض الأندية لتصل إلى ١٠٠ في المئة في أندية راشيا في البقاع وفي المنية-الضنية، في الشمال وفي حاصبيا في الجنوب.

فهل يعكس هذا التغيير

تطوراً في نظرة المجتمع إلى المرأة؟ ونظرة المرأة إلى نفسها؟

إن النخبة التي أقرزتها الانتخابات المحلية ليست نخبة تقليدية. لقد استمدت هذه النخبة قوتها من العلم والكفاءة والمقدرة والإنجازات الشخصية، وهذا يدل على نزعة جديدة إلى التحديث والتطوير في المجتمع اللبناني.

فالمرأة اللبنانية على استعداد لممارسة حق كלה القانون يدل من انتظار أن يقدم لها على طبق من فضة. فعلى الرغم من أن عدد الفائزات من إجمالي المرشحات قد يعكس نقلاً للمرأة، فهو لا يعكس بالضرورة زيادة في درجة هذا الثقل عما كان في الستينات من القرن الماضي، وليس هناك من فوارق جذرية. فالذي تغير ليس موقف المجتمع، إنما موقف المرأة، مشاركتها في الحياة العامة التي أعطتها دفعا إلى الترشح وتفعيل دورها في العمل السياسي. فالعلم والانفتاح لدى المرشحات والنخبات هو الذي أعطى دفعا للمرأة ومشاركتها في الانتخابات المحلية^(٧).

٤- المشاركة في السلطة التنفيذية

تعتمد السلطة السياسية على التركيبة الاجتماعية القائمة على التعدد الديني والطقفي وعلى

(٧) المصدر نفسه ص ٤٤٧-٤٤٨.

عبره عبرت معظم النساء في الغرب.

والأحزاب في لبنان تخضع للتراتبية الهرمية القائمة على الجنس والسن التي يقوم عليها النظام الأبوي، حيث لم تستطع المرأة الوصول إلى اللجان التنفيذية إلا بصعوبة بالغة، ويعد قليل جداً^(٨)، وذلك بسبب بيروقراطيتها وعدم ديمقراطيتها. وربما أيضاً بسبب طائفيتها وتقاليدها.

٦- خلاصة

يعد العامل الاقتصادي عاملاً مهماً لتثبيت إستراتيجية المرأة من ناحية ولتمكينها من اتخاذ القرارات. وفي ظل عدم وجود قوانين تضبط مستوى الإنفاق الانتخابي والإعلام الانتخابي، تضطر النساء المرشحات إلى الخضوع إلى شروط رئيس اللائحة الذي يقرر مصير جميع المرشحين، رجلاً أو نساء.

أما التغييرات في قوانين الانتخاب فأتت إلى تكريس تهميش المرأة واستبعادها، ومرد ذلك، كما سبق وذكرناه، إلى تحكم المذهبية والطائفية والمحاصصة، حيث ضاقت

حقول الديمقراطية. أما مسألة الكوتا النسائية، فلم يجر إقرارها في اقتراح القانون الجديد، بل جرى إقتراح كوتا نسائية بنسبة ٣٠ في المئة على صعيد الترشيح وليس على صعيد المقاعد النيابية.

أما صورة المرأة عن نفسها، فهي ليست مسؤولية فردية، بل هي مسؤولية تتصل بكل عناصر العملية التنموية الثقافية منها والاقتصادية. وإذا كانت التنمية الاقتصادية تؤثر تأثيراً مباشراً في ما سميناه العناصر الموضوعية لتطور وضع المرأة (أي التعليم والعمل وتحسين مؤشرات الصحة) نظراً إلى ما تحدثه هذه العناصر من آثار إيجابية في قدرات النساء ووعيهن لحقوقهن وواجباتهن فإن للتنمية

الثقافية آثاراً لا تقل أهمية. فالعمل على تعديل المنظومة التربوية بما هي منظومة القيم والمعتقدات والمعايير والعادات التي تنقلها بواسطة قواعد التربية الأسرية والمدرسية، يكتسب أهمية كبرى في رفع نسبة الوعي عند النساء، ولا ننسى الإعلام بدوره في تعديل هذه المنظومة والمساهمة في تحديث أسسها القيمية والثقافية ودور التشريع الذي يعطي المرأة الحصانة والقوة التي يمكنها أن تركز عليها.

ثالثاً: الواقع السياسي للمرأة المغربية

كانت المرأة المغربية حاضرة دائماً ومنذ ما قبل الاستقلال في المشهد السياسي، سواء في أثناء مقاومة الاستعمار أو بعد الاستقلال، إذ استفادت من التعليم ودخلت سوق العمل الأمر الذي شجّعها على الاهتمام في الشأن العام. وهكذا وجدت في صفوف الأحزاب السياسية، في النقابات وفي الجمعيات. بيد أن هذا الوجود لم يكن كثيفاً، إذ لم ينظر إلى المرأة من زاوية حقوق الإنسان، بل أن المجتمع خضع للتمييز ضدها ولم يخرج اهتمام الدولة بها

عن مجالات مثل التعليم ومحو الأمية وتعليم صنعة مثل الخياطة وإشغال المنزل. ومن العوامل التي أكرت على مشاركة النساء المكلفة في الشأن العام تعدد الجمعيات التابعة للدولة التي تنقسم الشأن النسائي، حيث وزع على إدارات ووزارات عديدة للدولة. فتوفير آلية خاصة بالمرأة كان مطلباً من مطالب الحركة النسائية منذ عقدين من الزمن.

١- دور المجتمع المدني في المغرب

عرف المجتمع المدني في السنوات العشر الأخيرة فورة، ومكثت الجمعيات النسائية مكوناً أساسياً من

(٨) التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية، مؤتمر بيجين ١٩٩٦.

المخصص النسبية (الكوتا) في الولايات والوظائف الانتخابية على المستوى التشريعي، وقد حددت مذكورة هذه التنظيمات بنسبة ٢٠ في المئة كحد أدنى للترشيحات النسائية، كما سبق وذكرنا، وهو ما أدى إلى وصول ٣٠ امرأة إلى مجلس النواب.

ولا شك بأن التغييرات السياسية التي أحدثها ملك المغرب الراحل، الذي تحسّن بالتغييرات العالية في مطلع التسعينات، جعلته يقوم بالعفو عن السجناء السياسيين كخطوة على طريق اللجوء إلى الديمقراطية التي رأى بأنها لا مجال آتية، كما عين اليوسفي رئيس للمعارضة كرئيساً للوزراء، الأمر الذي ساهم بمشاركة جميع فصائل المعارضة في الحياة السياسية المغربية. وكان مجيء محمد السادس على رأس الدولة عاملاً مساعداً للانفتاح، ولا سيما أن الأحداث السياسية توالى وضغفت على معظم الأنظمة ليليه بعض الإصلاحات التي لا تزال مستمرة في المغرب.

٢- المشاركة السياسية للمرأة قانونياً ودستورياً

تستند المشاركة السياسية للمرأة المغربية على مجموعة من الاتفاقات الدولية التي وقع عليها المغرب والدستور المغربي. وتنمّع المرأة في الاتفاقات الدولية بحقوق واضحة، إذ تشير الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للنساء لسنة ١٩٥٠ في المادة (٢): "للنساء الأهلية أن تنتخبن الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، والمنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز".

أما الاتفاقية الدولية في شأن الحقوق المدنية والسياسية فتتص في المادة ٢٥ على أن "لكل مواطن المشاركة في تسير الحياة العامة مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين". أما اتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز ضد النساء لسنة ١٩٧٩ فتتص في المادة (٧): "الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للإنتخاب لجميع الهيئات التي تنتخب أعضاها بالاقتراع العام، المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة". ومجمل هذه

مكونات المجتمع، إنسمت هذه الجمعيات بتنامي الوعي الجاد لديها بحقوق المرأة، الذي أدى بدوره إلى تنامي الحركة المطالبة بالنسائية بما فيها الحقوق السياسية، فخلّت عن العمل الفردي وعملت على التنسيق في ما بينها، وتقدّمت بملفات مطلية إلى الجهات المختصة، لكن، يمكن القول إن العمل من أجل إقرار الحقوق السياسية للنساء قد تكلف أكثر قبيل إنتخابات ١٩٧٧.

ففي آذار/مارس ١٩٩٦، رفعت مجموعة من الجمعيات النسائية والحقوقية والقطاعات النسائية في الأحزاب السياسية مذكورة إلى الوزير الأول، تطالب بضرورة إحترام الدستور وتطبيق القوانين التي تنص على المساواة والفراسة في تقلد جميع مناصب المسؤولية، ورفعت مجموعة من الجمعيات النسائية مذكورة إلى السلطة السياسية تقترح فيها إدخال تعديلات على قانون الانتخابات، وكان أبرز الاقتراحات هو اعتماد الكوتا Quota في لوائح الترشيحات، وذلك بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المئة من النساء في كل لائحة.

ومن مطالب الجمعيات، رفع الأحزاب من نسبة المرشحات والعمل على تخصيص نسبة معينة من ترشيحاتها للنساء وتخصيص حملات إعلامية واسعة النطاق لتشجيع الرأي العام الوطني على ضرورة التصويت للنساء.

وما بين انتخابات ١٩٧٧ وانتخابات ٢٠٠٢، كانت الجمعيات المغربية قد فضحت أكثر. وكان الصراع الذي خاضته من أجل أعمال الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية مناسبة لتستوعب الجمعيات أن قوتها في عملها بصورة جماعية وفي التنسيق في ما بينها، لهذا ناضلت هذه الجمعيات عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢، من أجل معركتين حاسمتين هما معركة إصلاح قانون الأحوال الشخصية ومعركة الإستحقاقات السياسية، وجرى تنسيق جمع ٢٠ تنظيمات نسائية حقوقياً وسياسياً وتنويع، هدفه الدفع في اتجاه مراجعة القانون الانتخابي من أجل تصحيح الإختلال الذي يتعلق بتمثيل النساء في مراكز المسؤولية والقرار.

كان أول مطلب لهذه التنظيمات هو تبني مبدأ

٧١ عالمياً في مستوى تمثيل النساء في البرلمان، إذ شهد تمثيل المرأة في البرلمان المغربي تصاعداً ملحوظاً على الرغم من اعتماد نظام الكوتا ونظام اللائحة، وهي آلية مرحلية للمتمكن من ولوج المؤسسات التشريعية، إضافة إلى التمثيل النسائي في البلديات، وهو ما يوحي بجهود سابقة لدخول الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها هؤلاء النساء.

وأصبح المغرب يتصدر ترتيب البلدان العربية من حيث نسبة حضور النساء في المجالس التشريعية. فبعد انتخاب هذا العدد من النساء النواب لأول مرة منذ الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٦٢، تكون النسبة قد ارتفعت من ٦.٠ في المئة، إلى حوالي ١١ في المئة، الأمر الذي جعل المغرب يتصدر البلدان العربية في ذلك، بل، تقدم على سوريا التي يبلغ عدد برلمانها ٢٥٠ من ضمنهم ٢٥ امرأة، وعلى تونس أيضاً التي يضم برلمانها ١٤ امرأة من أصل ١٧٥ نائلاً، في ما يضم مجلس الشعب المصري (البرلمان) ١١ امرأة من بينهن ٤ سيدات بنظام التعيين والباقيات منتخبات، من بين ٤٥٤ نائلاً في برلمان عام ٢٠٠٠، في حين يضم البرلمان اللبناني المؤلف من ١٢٨ نائلاً ٦ نساء فقط.

ويتزايد التركيز النسائي المغربي في مطالبات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ببذل المزيد من الجهد، وخصوصاً في مجال التعريف بأهمية المشاركة السياسية للمرأة والرفع من مستوى الوعي السياسي لديها، وأهمية إخراج المرأة في تحقيق الديمقراطية المحلية بحكم قرب المرأة من المشاكل الاجتماعية للمواطنين، وهو ما يؤدي ببعض المبادرات من دور المرأة إلى انتقاد انخفاض عدد النساء في المجالس البلدية بوصفها لا تعكس الإرادة السياسية السائدة والهادفة إلى الرفع من تمثيلية المرأة في المؤسسات المحلية. كما يجري التأكيد على أن أهم متطلبات التنمية الشاملة أن يكون للمرأة دور فاعل وحاسم في المجتمع بوصفها عنصر استراتيجي ورافعة أساسية للنشاط الاقتصادي في البلاد، وضرورة وضع المزيد من الوسائل الضرورية لتوفير الشروط اللازمة لتفعيل دورها وإيجاد منظومة تدبير شاملة، وتدعيم دورهن في المؤسسات الحزبية والحكومية عبر تقديم

الإنشائات واضحة في النص والمطالبة باحترام حقوق النساء السياسية (الانتخاب، والتصويت) أو تقلد المناصب العليا في الدولة.

يقص الدستور المغربي في فصله الخامس على أن الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية. ويستطرد: لكل مواطن ذكر أو أنثى الحق في أن يكون ناخباً، وتوجه العديد من الانتقادات لهذا النص الذي يقدم الحقوق السياسية للمرأة في الحق في التصويت بما يتعارض مع مضمون الاتفاقات الدولية السابقة. ومن جانبها، عبّرت التجارب الانتخابية التي مرّ بها المغرب عن مضمون الدستور سواء في الانتخابات المحلية أعوام (١٩٦٠، ١٩٦٩، ١٩٧٦ و ١٩٩٧) أو البرلمانية (١٩٦٢، ١٩٧٧، ١٩٨٤، ١٩٩٧)، فكانت مشاركة المرأة في انتخابات عام ١٩٧٧ تصل إلى ٦.٤٧ في المئة و ٣١.٥٢ في المئة بالنسبة إلى الرجال، في الوقت الذي وصل فيه عدد المرشحات في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤ إلى ١٥ مرشحة من مجموع ١٢٢٢ مرشح أي بنسبة ٠.٩١ - في المئة وهي نسبة ضعيفة مقابلة بالكثرة النسائية الناجبة ويسري هذا الوضع على انتخابات ١٩٩٧.

أما حضور المرأة على مستوى المؤسسات التمثيلية فكان مزيجاً، وشهدت البرلمانات (١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٧، و ١٩٨٤) غياباً واضحاً لتمثيل المرأة المغربية وصولاً إلى انتخابات برلمان عام ١٩٩٧ الذي منح المرأة مقعدين، وفي حين ترجع الأحزاب ذلك إلى عدم مصداقية الانتخابات، فإن البعض الآخر يرجعها إلى وجود رغبة في تحديد مساهمة المرأة التقليدية للمرأة بحيث أن تدبير الشؤون المحلية يعد بمنزلة تدبير للشؤون المنزلية.

٣- المرأة المغربية والمشاركة السياسية

شهدت السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٢ تطوراً ملحوظاً في ما يتعلق بدور المرأة داخل المشهد السياسي المغربي، ويدخل ٢٥ امرأة إلى مجلس النواب المغربي (مقعداً) خلال الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢. وأصبح المغرب بعد انتخابات ٢٠٠٢ يحتل الرتبة

الترشيحات المقدمة، في حين ارتفعت نسبة المرشحين الرجال إلى ٩٥ في المئة، وهو ما عُدَّ إشارة إلى فشل الجمعيات النسائية في إقناع الأحزاب السياسية بدعم ترشيح نسائي للانتخابات، على الرغم من إعلان الأحزاب عن إلزامها بتقديم نسبة ٣٠ في المئة من مجموع المرشحين، وقيام هذه الأحزاب بتوقيع ميثاق شرف مع الجمعيات النسائية الفاعلة في المجتمع المغربي، والقريبة منها سياسياً.

وأثار تخصيص نسبة ضئيلة لترشيح النساء في الانتخابات البلدية حفيظة الجمعيات النسائية المغربية التي رأت أن ذلك يساهم في زيادة تركيز الاختلاف الموجود في التعامل مع العنصر النسائي. ولذلك، وجهت للمنظمات النسائية انتقادات للأحزاب السياسية بسبب ما عُدَّته تقليص لحظوظ النساء في الترشيح للانتخابات البلدية؛ الأمر الذي أدى إلى فشل نسائي في نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في المغرب، إذ لم تتجاوز حصّتين ١ في المئة من مقاعد المجالس البلدية والقروية في البلاد، من أصل ٥ في المئة من النساء اللاتي ترشحن للانتخابات.

كشفت إحصاءات في تقرير أصدرته المجموعة الوطنية من أجل حضور فعلي للنساء في الجماعات المحلية (البلديات)، أن هناك إمراة واحدة فقط من بين كل ٣٠٠ مستشار، في ما تضم الجماعات الحضرية ٦٥ إمراة أي بنسبة ١٣,١ في المئة، و ١٨ إمراة في الجماعات القروية أي بنسبة ١٠,١ في المئة. كما لاحظ التقرير عدم وجود أي إمراة مغربية تشغل منصب رئيس جماعة (بلدية)، وحضور ٥ نساء فقط في مجالس العمال (المحافظات) والاقليم من بين ١٨٩ مستشاراً بنسبة ٤,٢ في المئة، و ١٠ نساء فقط في مجالس الجهات من مجموع ١٢١٠ مستشاراً بنسبة ٠,٨٢ في المئة، في ما لا يوجد في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان المغربي) سوى إمراة واحدة فقط. كما قُدِّم التقرير إحصاءات تهم مشاركة النساء في الانتخابات البلدية التي عرفها المغرب منذ سنة ١٩٦٠ إلى حدود سنة ١٩٩٧ مسجلاً تزايداً ملحوظاً في عدد المرشحات لا يوازيه تطور في عدد المنتخبات^(٩).

الاقتراحات والتبعية إلى مواطن النقص التي تعوق عمل المرأة السياسي، إذ إن "ضعف وجود المرأة المغربية في مراكز السلطة السياسية يعكس ضعف تأثيرها داخل الأحزاب". إن مجموعة من الفراقيل تحد من عمل المرأة السياسي كسيادة عقليات تربط ممارسة السياسة بالرجل وترفض اقتسامها مع المرأة، وترشح النساء في مواقع في اللائحة الانتخابية لا تسمح بفوزهن بمقاعد في المجالس الجماعية، إضافة إلى ضعف الدعم المالي لترشيح النساء.

توجد اتجاهات أخرى تربط دور المرأة السياسي بوضعها الاقتصادي وترى وجود علاقة ارتباطية قوية بين القدرة الاقتصادية للمرأة ومستوى معيشتها ودورها في المجتمع.

٤- انتخابات ٢٠٠٣ والعلاقة مع الأحزاب

يتبادر إلى الذهن في ظل هذه الفترة الطويلة نسبياً من العمل السياسي للمرأة المغربية أنها قد تمرست في ممارسة حقوقها السياسية بالانتخاب والتصويت.

وشهدت الانتخابات المحلية (البلدية) التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لجوء العديد من الأحزاب السياسية المغربية في مدينة مراكش إلى وضع نساء وكيالات للوائح الانتخابية لمنافسة قياديين حزبيين بارزين في الانتخابات الجماعية.

أدى إقدام بعض الأحزاب السياسية على وضع نساء على رأس بعض اللوائح الانتخابية في مراكش إلى حدوث تصدعات في صفوفها، فلجأ بعض منهم إلى تقديم ترشيحه في بلدية أخرى غير التي اعتاد الترشيح فيها. كما لجأ البعض الآخر إلى البحث عن تزكية عند أحزاب أخرى، وغالباً ما لجأ هؤلاء الغاضبون إلى الأحزاب الحبيشة النشأة التي منحت البعض منهم تزكية تخولهم الترشح كوكلاء لللائحة تلك الأحزاب.

وأفادت البيانات التي كشفت عنها وزارة الداخلية المغربية أن نسبة النساء المرشحات في الانتخابات البلدية والقروية لم تتجاوز ٥ في المئة من إجمالي

(٩) تقرير أصدرته "المجموعة الوطنية من أجل حضور فاعل للنساء" للمغرب.

المجال الاجتماعي، كالطفولة والأسرة والجالية والمعوقين ومحو الأمية. إن استيزاراً من هذا النوع لا يرقى في تفكيره وفي رؤيته إلى إخراج المرأة من المجالات التقليدية القائمة على فكرة أن المرأة بطبيعتها العاطفية هي الأصلح للطفل والمعوق والأمي والمهمش. فهل المرأة لا تصلح بأن تسند إليها حقائب وزارية مثل التربية الوطنية أو التجهيز أو الداخلية أو المواصلات أو الخارجية أو غيرها من المجالات الأخرى؟ ومن المفيد التذكير بأنه:

(١) - لا توجد أية امرأة في منصب كاتبة عامة في وزارة.

(٢) - لا تمثل النساء في مناصب اللراء المركزيين سوى نسبة (٥ في المئة) بحسب مديرية الإحصاء.

(٣) - تمثل النساء نسبة (٤ في المئة) من رؤساء الأقسام (١,٦ في المئة) من رؤساء المصالح.

إن مرد هذا الحضور الضعيف للنساء ضمن مواقع المسؤولية في الحياة السياسية ليس قلة الكفاءات النسائية بل إن هذه الكفاءات موجودة. وعلى سبيل المثال نذكر أنه بحسب الإحصاءات الأخيرة يوجد:

- ١- ٢٤,٦ في المئة من الأطباء المغاربة نساء.
- ٢- ٢٨,٧ في المئة من الصيادلة نساء.
- ٣- ٣١,٢ في المئة من جراحي الأسنان نساء.
- ٤- ٣٣,٢ في المئة من الموظفين نساء^(١٠).

إضافة إلى عشرات من الآلاف في قطاع التعليم الإبتدائي وحوالي ١٧٠٠٠ امرأة تعمل في التعليم الثانوي وأكثر من ١٠٠٠ امرأة استاذة جامعية و٦٠٠٠ امرأة أو أكثر مقاوله.

وشدّدت الجمعيات النسائية على ضرورة تصحيح ما وصفته بالخلل الصارخ الذي أصبحت معه المرأة التي تمثل نصف المجتمع مبعدة عن تدبير الشأن المحلي، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة ووضع استراتيجيات من أجل ضمان مشاركة فعّلية للمرأة في الحياة السياسية، ودعت إلى اتخاذ إجراءات ملموسة مثل العمل بنظام الحصص (الكوتا).

٥- المرأة المغربية في أجهزة صنع القرار

جرى تعيين ٣ نساء من قبل الملك (بنسبة ٧,٦ في المئة) أسندت لهن الحقائب التالية:

- ١- الوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية بالخارج.
- ب- كتابة الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن المكلفة بالعاطلة والتضامن والعمل الاجتماعي.
- ج- كتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية المكلفة بمصارحة الأمية والتربية النظامية.

وقبل هذه الحكومات كانت الحقائب المسندة للنساء في حكومة التناوب التساقفي

الأولى (وكان يرأسها وزير أول اشتراكي، عبد الرحمن اليوسفي) هي كتابة الدولة لدى وزير الخارجية والتعاون المكلفة بالتعاون وكتابة الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية المكلفة بالمعوقين. أما في حكومة التناوب الثانية، فقد جرى الاقتصار على امرأة واحدة بالحكومة أسندت لها حقيبة الوزارة المنتدبة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية المكلفة بملوضاح المرأة والأسرة والطفولة ودمج المعوقين.

لكن نوع الحقائب المسندة إلى النساء لا يخرج عن

(١٠) رقية منسق، المرأة والسياسة، (بنايات دار تريبال، ١٩٩٠).

وفي مناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عين الملك أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حيث جرى تعيين ٨ نساء ضمن أعضاء المجلس^(١١).

٦- نجاحات الجمعيات النسائية

١- الأحوال الشخصية للمرأة المغربية

ظل موضوع إصلاح مدونة (قانون) الأسرة مطروحاً على ساحة المناقشة العامة في المغرب منذ

العقد الأخير من القرن الماضي، إذ كان في أحيان كثيرة موضع رهانات تجاوزت طبيعة الملف نفسه.

ومثل إصدار مدونة (قانون) الأسرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ أم حدث عرقه المغرب في ما يخص الأحوال الشخصية للمرأة، وهي عملية إصلاحية ذات أهمية تاريخية كونها أسست قانونياً للمساواة بين الرجل والمرأة. ويعدّ الإصلاح

الذي أدخل على القانون القديم الذي يعود تاريخ وضعه إلى عام ١٩٥٨ تنويجاً لمشاورات استغرقت عدة سنوات.

المغرب هو الدولة العربية الإسلامية الثانية التي خطلت هذه الخطوة بعد تونس التي تأتي في المرتبة الأولى في هذا المجال، وخصوصاً أنه مكن أهم محور لتحركات النساء العاملات في الميدان السياسي المغربي من كل الأطياف. وتمكن نشاط هؤلاء النساء بعد إصدار القانون في الإضادة به والقيام بجماعات للتصريف بمضامينه وصولاً إلى تقويم بعض بنوده بعد مدة قصيرة من التطبيق على أرض الواقع.

وأثار القانون الجديد الذي حل محل مدونة الأحوال الشخصية التي يثير تعديلها جدلاً كبيراً في المملكة منذ سنوات بين المحافظين وخصوصاً الإسلاميين ودعاة التحديث. ولذلك، تركّزت

١٢

٣٤

١٣

للتصريحات حوله في إطار مدى تمثيه مع الشريعة الإسلامية، ومدى انساقه مع قيم المجتمعات العربية، وذلك مقابل الأراء المعارضة التي اتهمت بالتفريب وبأنه جاء استجابة للضغوط الخارجية.

وأنت المرأة المغربية دوراً ناشطاً أخذت لنفسها مهمة النضال من أجل حقوقها. فمعظم النساء، وخصوصاً في المغرب، رفضن تسمية "النسوية" (مناصرة قضايا المرأة) إذ رأين أنها ضيقة وتعود إلى عصر ومكان ليسا لهن. وهؤلاء النساء يمكن منظومة واسعة بدءاً من النزعة الإسلامية وصولاً إلى العلمانية.

وبعد أن كان القانون القديم يعرف بإسم مدونة الأحوال الشخصية جرى تغييره إلى مدونة الأسرة وهو الأمر الذي هدف إلى توسيع إطار القانون ليضم الأسرة ككل بمفهومها الواسع، وبما يتفق مع ما ذكره الملك محمد السادس في خطابه حول أن الأسرة هي

مسؤولية مشتركة للزوجين.

ب- محطات على طريق تغيير قانون الأسرة

يعد إصلاح قانون الأسرة المغربية ثمرة مسيرة طويلة شجعت عليها الحركة النسائية الناشطة. ووفق القانون الجديد، أصبحت المرأة تتمتع بوضع قانوني مماثل لوضع الرجل وصار لها الحق في أن تطالب بالطلاق وتشاطره الحقوق داخل العائلة ولم تعد خاضعة لوصاية رجل من العائلة (أب أو أخ أو زوج)، فهي حرة مستقلة. لكن الأمر يتطلب القبول ببعض التسيويات، منها مثلاً، تعدد الزوجات، وقد سمح به القرآن صراحة، لا يمكن إلغاؤه ولو أن ممارسته باتت شبه مستحيلة.

وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، ومع اقتراب موعد اليوم العالمي للمرأة خرجت مسيرة تأييد للإصلاحات التي اقترحتها الحكومة ودعم للمشروع ضمت ما

(١١) نص صادر عن السفارة المغربية في بيروت.

الداعية إلى إرساء قيم المجتمع الديمقراطي الحديث والإتجاهات الإسلامية. حيث أن هدف عقد اللقاء التشاوري، الذي عقد قبل الإعلان الرسمي عن الصيغة المعدلة للمدونة، تمكّن في استعراض الصيغ النهائية للملفات الكبرى، وخصوصاً تلك المتعلقة بتحديد سن الزواج، وإلغاء مؤسسة الولاية، وتوحيد إجراءات الطلاق ومنع تعدد الزوجات وشروط الحضانة والنفقة.

أما الأسباب التي دفعت النظام إلى النظر في الإصلاح القانوني فترجع وفق انصار هذه الرؤية إلى ضغوط للتنظيمات الديمقراطية، التي التزمت في إطار مجلس للتنسيق الوطني لتغيير مدونة الأحوال الشخصية ودفعت النظام عام ١٩٩٢ إلى التعاطي مع المسألة ولكن بهدف تقييد هذه الجهود وهو ما استمر حتى عام ١٩٩٩، حين طرحت من جديد مسألة مراجعة للمدونة في إطار مشروع الخطة الوطنية لدمج المرأة في التنمية. إلا أن التعامل الحقيقي مع المسألة يرتبط في جزء منه بسياق إقليمي ودولي لم تطرح فيه مفاهيم جديدة لحقوق المرأة كما تعامل معها الآن إلا منذ سنوات، إلى جانب ما تمكّله لفترة وضع الدستور المغربي من مرحلة استقلال تراجع فيها القضايا الأخرى لخلفية المشهد. بوجه عام قد نجد العديد من التفسيرات ولكنها ليست مبررات لاستمرار أوضاع التمييز ضد المرأة تحت أي مسمى.

حلّت مدونة الأسرة الجديدة محل مدونة الأحوال الشخصية التي كان تعديلها محل مناقشة حادة في المملكة منذ سنوات. وتضمنت المدونة نقاطاً مهمة في شأن التطورات التي طرأت على حقوق الأسرة، وحصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل في المغرب ومن أهمها تكريس مبدأ "المساواة في الحقوق والواجبات" بين الزوجين والتخلي عن مبدأ "الرضوخ الأعمى للزوج". فالبند الأول من المدونة الذي يقر بأن الأسرة هي تحت رعاية الزوجين معاً يعد في حد ذاته تقدماً كبيراً لأنه يجعل الزوج والزوجة على قدم المساواة في ما يخص المسؤولية ويعطي المرأة مكانتها الحقيقية داخل الأسرة.

قد يتساءل القارئ حول اختياري للنموذجين اللبناني والمغربي، إذ أثار اقتراح قانون الانتخابات

يقرب من ١٠٠ ألف شخص، وشاركت فيها مجموعات نسائية وحركات حقوق الإنسان وأحزاب سياسية (وسنة وزراء في الحكومة على الأقل)، حتى أن بعضهم طالب بإصلاحات أكثر جراءة. وفي المقابل نظم الإسلاميون تظاهرة مضادة في الدار البيضاء شارك فيها ما بين ٢٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف شخص، ونذرت بالمشروع على أنه مقرب من القرب ومناهض للإسلام، وسار فيها حشد أكبر على نحو واضح.

وعند هذا الملتحق المهم في الجدل حول التغيير، ألفت الملك لجنة من خمسة عشر عضواً لإعادة النظر في المشروع وجعله ملائماً للشريعة الإسلامية.

وإلى جانب اهتمام الملك محمد السادس، ومطالب الجمعيات النسائية، فإن الهجمات الانتخابية التي وقعت في الدار البيضاء في ١٦ أيار/ مايو عام ٢٠٠٣ وقتلت ٤٥ شخصاً ساهمت في تسريع اتخاذ القرارات، إذ أدت إلى تخفيف انتقادات الإسلاميين للتعديلات المقترحة رغبة في تهدئة الرأي العام بعد الانتقادات التي وجهت لهم والتي جعلتهم مسؤولين الهجمات بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر ترويج الأفكار التي ساعدت في توفير بيئة الإرهاب. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ رفعت اللجنة الاستشارية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية التي يرأسها محمد بوسنة الأمين العام السابق لحزب الاستقلال مذكرة إلى العاهل المغربي بعد سنتين وأربعة أشهر قضتها في البحث عن تسويات لمضكلات أقررت تبانياً في وجهات للنظر بين الحركات النسائية المطالبة بتغيير العديد من بنود المدونة والإتجاهات الإسلامية الرافضة لأي تغيير بدعوى الخروج عن الشريعة الإسلامية.

وعقدت مستشارة العاهل المغربي الملك محمد السادس، لقاء تشاورياً مع مجموعة من التظاهرات النسائية المغربية بغرض الإعلان عما استقر عليه عمل اللجنة الملكية للبت النهائي في مسألة مراجعة مدونة الأحوال الشخصية. وعلت هذه الخطوة خطوة غير مسبقة كونها المرة الأولى التي يجري فيها إشراك التظاهرات النسائية بجميع تنوعاتها في اتخاذ القرار النهائي. ومثل اللقاء انطلاقة حقيقية للمدونة بعد أكثر من أربع سنوات من المناقشة للحادة بين التيارات

فالهدف الفعلي للمجتمع المدني هو تعزيز الديمقراطية والشفافية وليس تعزيز النظام السياسي. كما ان السعي لوجود المرأة في البرلمان هو مطلب تغييري وإصلاحي، وليس مسألة شكلية أو جندرية. لذلك كان لا بد من اقتراح كوتا ٣٠ في المئة من مقاعد مجلس النواب وإن أدّى ذلك إلى تعديل الدستور.

أما في ما يتعلق بالمسألة الاقتصادية - الاجتماعية، فالمقاربة بين النساء العربيات بسبب النظرة التمييزية ضدهن في المجتمعات العربية هي مقاربة صحيحة، وهذه مسألة لا يمكن أن تحل سوى بمجهود قانوني، ومساهمة الإعلام التثقيفي الذي من مهامه الأساسية طرح مسألة المساواة في كل الحقول.

هل ستوقف عمليات الإصلاح في العالم العربي بتوقف الضغوطات العالمية؟ أم أن المسيرة بدأت وعليها أن تستمر بفضل وعي ونشاط المجتمع المدني العربي الذي بدأ يتكوّن من المحيط إلى الخليج؟

رابعاً: المقترحات والتوصيات للنهوض بحقوق المرأة السياسية

١- على المستوى السياسي

إن توافر الإرادة السياسية معناه حصول وعي لدى النخب بضرورة الانتقال من مستوى التعامل مع قضية المرأة من قضية إجتماعية إلى قضية حقوقية. وهذا يعني أن تترجم الإرادة السياسية إلى أفعال وإجراءات لمصلحة المرأة. فالذهنية الاجتماعية والثقافة والقيم يمكن تغييرها على المدى الطويل، لكن التغيير الاساسي هو قانوني حقوقي لا يقتصر على النص بل على التطبيق، لذلك نقترح:

١- توزيع المرأة في مناصب اقتصادية وسياسية وليس في مناصب اجتماعية أو ثقافية فقط.

اللبناني الجديد والذي ستجري مناقشته في مجلس الوزراء ثم مجلس النواب فصولنا للقيام بمقابلة علمية وخصوصاً أن اقتراح الكوتا النسائية أخذ بالنموذج المغربي، الأمر الذي أثار اهتمامنا في مراجعة النموذج المغربي ومقابلته بالنموذج اللبناني. إضافة لكون المجتمعين مفتحين منذ الخمسينات على المساواة أمام القانون، ولأن الحركة النسائية ومنظمات المجتمع المدني نعمت ببعض من حرية التعبير التي كفلها الدستوران اللبناني والمغربي. كذلك كان لا بد من رؤية تطوّر المسارين على

الرغم من أن لبنان مجتمع تعددي على الصعيدين الديني والسياسي يخضع إلى الديمقراطية التوافقية، بينما المغرب هو مجتمع إسلامي ونظام الحكم فيه ملكي.

لكن المعارضة المغربية مكثت نواة مجتمع مدني نشيط قائم على الأحزاب التي استفادت في ما بعد من الإفتتاح السياسي الذي قاده الحكم في أوائل التسعينات، إذ

جرى تفعيل المجتمع المدني وتنشيط الحركة المطالبة. ولا شك بأن الأحداث السياسية العالمية والضغط الأميركي من أجل الإصلاح أدّت دوراً أساسياً في هذا الإفتتاح الذي أسفرت عنه الإصلاحات على صعيد المشاركة السياسية وتعديل قانون الأحوال الشخصية. أما في لبنان فالمسألة الطائفية والمحاصصة منعت الديمقراطية من التطور على الرغم من أنشطة بعض المجتمع المدني، فالإرادة السياسية لم تكن متوافرة لدعم معظم القضايا المطالبة.

إلا أن السعي لقانون جديد للانتخابات والتمثل بوضع المرأة المغربية على صعيد الكوتا النسائية في التشريع يمثل تعديلاً إصلاحياً مهماً لكنه يطرح مسألة أساسية هي في صلب النظام السياسي، لأن الأحزاب السياسية في المغرب هي أحزاب فاعلة لديها برامج سياسية، بينما الأحزاب في لبنان هي أحزاب تمثل الطوائف التي تقتسم السلطة بذلك تستطيع كل طائفة ترشيح نساها.

٣- على المستوى الإعلامي

١- الفضائيات العربية موزعة بين الفن والسياسة وفي الحالتين صورة المرأة هي جسد في الأولى وضحية في الثانية، لذلك لا بد من خلق إعلام المواطنة بحيث يهتم بقضايا المواطنين الحقيقية ويواكبها بالخبر والتحليل والتعليق ويؤدي دوره التنموي الحقيقي في إشراك النساء بنسبة مهمة في كل البرامج الجادة، سياسية كانت أو ثقافية أو إجتماعية أو حقوقية، لكي يجري نقل صورة المرأة المتعددة الأدوار.

ب- ضرورة وصول النساء إلى مراكز القرار في أجهزة الإعلام وعدم إقتصار تواجدهن على المظهر الجميل المطلوب، بل على العمل والإبداع ومقارعة الحجة وطرح البرامج أيضاً.

ج- تحرر الإعلام من الصور النمطية للمرأة ومراعاة المساواة الحقيقية ونشر صورة المرأة على ما هي عليه وما يجب أن تكونه وليس تثبيت الصور الجنسية وتصوير المرأة وكأنها ولدت لتكون شابة إلى الأبد في مظهرها وعقلها وتصرفها. إذاً، تقديم صورة المرأة كإنسان وليس كجسد فقط.

٤- على المستوى التربوي

١- تربية المواطن على إصلاح وتعديل مجموعة من الأسس الراسخة لمبادئ حقوق الإنسان كما هو معمول بها دولياً، أي العمل على كتب التربية والتثقيف الإجتماعية بحيث يجري خلق جيل جديد مؤمن بالمساواة بين المرأة والرجل لا يعيد إنتاج ثقافة الإقصاء والتهميش. وهذا لا يمكن أن ينجح إلا بالعمل على إعادة النظر في المناهج الدراسية وتثقيتها من كل ما يشوبها من مفاهيم تركز دونية المرأة.

ب- القضاء على التنميط القائمة على عدّ الناس رعايا وليسوا مواطنين. ◇

ب- تبني مبدأ الحصص (الكوتا) في الانتخابات على أساس المقاعد (بالنسبة إلى لبنان) على أن يكون هذا الإجراء مجرد مرحلة تؤدي إلى تشجيع المرأة على الإنخراط في السياسة وتشجيع المجتمع على سماع صوت المرأة في المجال السياسي.

ج- توفير القناة عند المسؤولين السياسيين بأهمية إعطاء المرأة حقوقاً سياسية ليس تحت ضغط وإكراه الخارج أو تحت ضغط التهديدات الدولية بل لقناعة بأن نصف المجتمع سيقضي مشغولاً إقتصادياً وإنتاجياً.

د- تحمل الأحزاب السياسية والنفقات مسؤوليتها في العمل على توفير أوسع مشاركة للنساء في الإستحقاقات السياسية. وهذا يتوقف على عدم إقصاء النساء وتهميشهن ومطالبته الأحزاب بتطبيق نظام الكوتا في مختلف أجهزة القرار لديها، إضافة إلى تنمية الثقافة الحقوقية في صفوف المنخرطين في الأحزاب.

٢- على المستوى القانوني

١- حذف كل الفصول القانونية القائمة على التمييز ضد المرأة وإعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية وجعله قانوناً مساهماً للتطورات التي عرفتها البلدان العربية على جميع الأصعدة.

ب- تشريع قوانين تعطي للمرأة العربية حقها في إعطاء جنسيتها لأولادها.

ج- رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز ضد المرأة والانضمام إلى البروتوكول الاختياري المتعلق بهذه القضية.

د- تطبيق المعاهدات الدولية التي تقضي برفع جميع ضروب التمييز عن المرأة بالفعل لا بالقول تحت طائلة المسؤولية الدولية.



تحديات القضية الفلسطينية مقابلة مع شفيق الحوت

ولد شفيق إبراهيم سليم الحوت في مدينة يافا في فلسطين عام ١٩٣٢. حاز على شهادة بكالوريوس في العلوم من الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٥٣.

تميز بالتزامه ونضاله السياسي منذ كان طالباً، وهو من مؤسسي جبهات سياسية كثيرة في مطلع الستينات، فكان المسؤول الأول عن إنشاء وقيادة "جبهة التحرير الفلسطينية" التي كانت تصدر المنشور طريق العودة. شغل عدة مناصب من أهمها: مدير تحرير مجلة الحوادث (١٩٥٨-١٩٦٤)، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان (١٩٦٤-١٩٩٣)، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤-٢٠٠٤)، والناطق الرسمي لوفد منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٧٤-١٩٩٣).

نشر أول كتاب له بعنوان اليسار... والقومية العربية عام ١٩٥٩، تلتها مجموعة من المؤلفات هي: حقائق على طريق التحرير (١٩٦٦) والفلسطيني بين التيه والدولة (١٩٧٧) ويوميات ابن البلد (١٩٧٩) ولكي نصرث في الأرض: أحاديث مستقبليّة (١٩٨٦) وعشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات (١٩٦٤-١٩٨٤) (١٩٨٦) ولحظات لها تاريخ (١٩٨٦) واتفاقيات غزة-أريحا أولاً: الحل المرفوض (١٩٩٤). إضافة إلى أبحاث ومقالات نشرت له في مجلات ودوريات عربية كثيرة.

في الختام نود أن نشكر السيدة بيان نويهض الحوت عقيلة الأستاذ شفيق الحوت للمعلومات القيمة التي قدمتها لنا حول السيرة الذاتية لزوجها.

أبعاد: إننا سلّمنا بوجود أزمة في العمل الوطني الفلسطيني، متى بدأت هذه الأزمة؟

الحوت: الحركة الوطنية الفلسطينية مرت في أزمتين مفصلتين في تاريخها المعاصر:

الأزمة الأولى حين بدأت الحركة تتجه نحو حل سلمي؛ فقد جرى ذلك عقب حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ حين استُبعدنا لنكون طرفاً في التفاوض في مؤتمر جينيف، الذي دعت الأمم المتحدة إليه وشاركت كل من مصر وسوريا فيه. استصعبت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية

في ذلك الوقت، قرار التفاوض المباشر مع إسرائيل، لكنها لم تكن قادرة على رفض ذلك، نظراً إلى مشاركة أهم شريكين في الصراع العربي-الإسرائيلي، أي سوريا ومصر، في تلك المفاوضات. اجتمع المجلس الوطني في القاهرة وأصدر قرارات غامضة ومقاطعة حول هذا الموضوع، فقيل أن المنظمة لم تقتل نعم لكنها لم ترفض. إنما على أرض الواقع، توجه أبو عمار إلى الأمم المتحدة طارحاً موضوع الدولة الفلسطينية، العلمانية، الديمقراطية، التي لم تسبب انقساماً بالقدر الذي سببه النهج الدبلوماسي الذي قررت المنظمة التحول إليه. فالبعض رفض هذا المنحى كونه يؤدي إلى تسوية ليست لمصلحة الشعب الفلسطيني. ومنذ ذلك الحين راحت الأمور تتراكم باتجاه الحل السياسي، بدليل أنه عام ١٩٧٨ اتخذت المنظمة قراراً واضحاً بالقبول بأي سلطة فلسطينية تقوم على أي جزء من الأرض يتم الانسحاب منه بالتفاوض أو بالتحرير. خلق ذلك الوضع بعض الخلافات الطفيفة، دون إحداث انقسامات حادة يشعر المواطن الفلسطيني بها لأن القرارات التي كانت تتخذها المنظمة كان كل جهة تقسرها على هواها.

احادية الموقف لدى أي شعب هي قضية سلبية ومضرة. فحتى الإجماع على الخير يولد نوعاً من الكسل الفكري والركود. وغياب النقد في أحسن الأحوال يجمد الأمور ويعتق التقدم.

أما الأزمة الثانية التي سببت الشرخ الأساسي الذي قسم المنظمة والمجتمع الفلسطيني في أن معاً، فهي اتفاق أوسلو حيث الانقسام كان على النهج الذي اتبع لإبرام الاتفاق، كما على المضمون السياسي لها. في ما يتعلق بالنهج، كان ماخذنا على ياسر عرفات أنه لم يرجع إلى المؤسسة المؤهلة لاتخاذ قرار على مستوى توقيع اتفاق أوسلو، أي المجلس الوطني الفلسطيني، الأمر الذي كان سبباً لاستقالتي الشخصية من القيادة، إذ رأيت أن القضية مركزية ومصرية وتتطلب دعوة المجلس الوطني. أما أبو عمار فاستسهل، فوق، ثم دعا المجلس المركزي الذي هو الجسم الوسطي بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، وأبرم المعاهدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

منذ ذلك الحين يوجد على الساحة الفلسطينية فريقان: الأول يدعم اتفاق أوسلو والآخر يرفض هذا الخيار. في هذه الفترة، بدأ الظهور الجدي لحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي كمنصرين أساسيين على الساحة الفلسطينية. ومنذ عام ١٩٩٣ إلى الآن، أي في غضون ١٣ سنة، اتخذت الأزمة منحى آخر. فاتفق أوسلو على ضالّة ما وعد به، لم ينفذ شيء منه: فالاحتلال عاد إلى الضفة الغربية في حين أن الانسحاب من غزة وهمي. ونحن الآن أمام مازق، إذ إن مؤيدي اتفاق أوسلو غير قادرين على الخروج من المازق ولا الأخوة في حماس والجهاد وحلفائهم قادرون من خلال الكفاح المسلح على حسم موازين القوى لمصلحة القضية الفلسطينية. الفريقان يسميان ويربطهما اتفاق غير مكتوب.

إبعاد: هل أن أزمة العمل الفلسطيني متعلقة أكثر بالعامل الداخلي المحلي أم بالعامل المحيط؟

الحوت: القضية الفلسطينية بقيت محكومة بثلاثة أبعاد: البعد الأول محلي يتعلق بإداء القيادة إنجازاتها وقدرتها على التنظيم، البعد الثاني عربي ويتعلق بوجود مواقف عربية سياسية أكثر منها استراتجية، تتبع من مصالح الدول القطرية أكثر من المصلحة القومية. وفي هذا المجال، تتفاوت المواقف العربية بحسب موقع دولها الجغرافي. فإلبدان المحيطة بإسرائيل أكثر اهتماماً بالقضية الفلسطينية لأن أمنها الوطني مهدد أكثر من الجزائر وموريتانيا أو بلدان الجزيرة العربية مثلاً. البعد الثالث، وهو في رأيي الأهم والأكثر تأثيراً في القضية الفلسطينية،

وهو البعد الدولي؛ فإسرائيل قامت في إثر وعد بريطاني إلى الحركة الصهيونية بعيد الحرب الأولى وهو وعد بلفور، الذي جاء بمنزلة تصفية حسابات اتفاقية سايكس بيكر. وقام الكيان الصهيوني عقب الحرب العالمية الثانية، ففي عام ١٩٤٨ تم التقسيم وقامت دولة إسرائيل في ظل بعد دولي. وخلال فترة الحرب الباردة، في ظل النظام الدولي الثنائي القطبية، تثبتت إسرائيل وأصبح من الصعب على فريقين الصراع، أي الإسرائيلي والعربي، أن يلغي أحدهما الآخر، كما فشل هذا النظام في إيجاد حل للقضية الفلسطينية المعلقة.

أما الآن في مرحلة الاحادية القطبية، نلاحظ أن الولايات المتحدة ذهبت إلى أبعد مدى في تأييدها إسرائيل، حتى إنها خرجت عن القوانين الدولية بعدما كانت تدعم إسرائيل في ما مضى لكن مع المحافظة إلى حد ما على احترام القانون الدولي. وذلك أمر لا يبعث على القلق الشديد.

إبعاد: كيف تنتظر إلى الأزمة الحالية للعمل الوطني الفلسطيني في إطار اتفاق أوسلو؟

الحوت: الأزمة موجودة، وأنا أعتقد، ومن موقع التجربة، أن أحادية الموقف لدى أي شعب هي قضية سلبية ومضرة. فحتى الإجماع على الخير يولد نوعاً من الكسل الفكري والركود. وغياب النقد في أحسن الأحوال يجمد الأمور ويمنع التقدم. أما الاختلاف فمفيد ويؤدي إلى تقويم الخلل. وعلى الصعيد الفلسطيني، وعلى امتداد العهد الوطنية الثلاثة، منذ الحاج أمين الحسيني مروراً بأحمد الشقيري وصولاً إلى ياسر عرفات، عانت القضية الفلسطينية من التفرّد في السلطة، وهذه ظاهرة عربية.

أنا لست حزينا أو غاضبا من جزء وجود اختلاف على الساحة الفلسطينية، إنما أدعو إلى استيعاب هذا الاختلاف والإفادة منه. أقول للأخوة الفلسطينيين أن ينظروا إلى الحالة الإسرائيلية، وهي على بعد أمتار منهم، حيث التعددية الحزبية تولّد خلافاً سياسية وفكرية ومذهبية، حتى حول المشروع الصهيوني نفسه. لكن الجميع يبقون خاضعين لخطوط حمراء حتى يتعلق الأمر بالثوابت الوطنية، كالوجود والأمن الإسرائيليين واحترام اللعبة الديمقراطية.

نحن بدأنا أخيراً نستوعب هذه الفكرة، بدليل أن المجتمع الفلسطيني انتخب حماس وعبر عن رأيه بأسلوب ديمقراطي، على الرغم من وجود فتح في السلطة، علماً أن إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية كانتا تفضلان عودة فتح إلى الحكم، استمراراً للتجربة الماضية التي لم تكن تشكو إسرائيل منها كثيراً. المفارقة تبقى في الموقف الغربي الذي حث الفلسطينيين على ممارسة الديمقراطية وهو يعاقبها حين لا تأتي النتيجة كما كان هذا الغرب يشتهي، فيقف بوش ضد نتائج الديمقراطية.

لمازق الفلسطيني ليس مسؤولية الشعب الفلسطيني وحسب، بل هو أيضاً مسؤولية الموقف الغربي والوعي الغربي والضمير الغربي. إنه مسؤولية مشتركة. ولا بد من تعديل ميزان القوى الخارجي كي يدعم الشعب الفلسطيني بصورة من الصور، مثل الموقف الفرنسي، والروسي إلى حد ما الذي لا يرحب بمقاطعة حماس نهائياً.

في اعتقادي تبقى الأزمة الحقيقية أزمة إسرائيل. من خلال تجربتنا، هل يمكننا القول إن إسرائيل تريد الوصول إلى حل سياسي فعلاً؟ الجواب الموضوعي هو لا. أقول ذلك من موقع المراقب السياسي وليس بوصفي فلسطينياً؛ فالتنازلات التي قامت السلطة الفلسطينية بها في ما يتعلق بالقضايا المقدسة لا يوازئها أي تنازل إسرائيلي. إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا

ترفض أن تعلن الحدود النهائية التي تضم الدولة المسماة إسرائيل. وبالتالي سيبقى الصراع مستمراً.

إبعاده: عام ١٩٧٣ حين كان العالم العربي في موقع المنتصر، رفضت إسرائيل أن تعترف بحدود ١٩٦٧ فكيف يمكن أن تعترف الآن في وقت ترى نفسها في موقع أقوى؟

الحوت: صحيح، إنما هذا الموقف يؤكد خطراً على الطرفين. في المدى المنظور تبدو إسرائيل منتصرة، إنما هل المواطن الإسرائيلي يشهد حياة كتلك التي يعيشها في خوف دائم وفي صراع بالعمق مع هذا الثائر الذي يعيش على بعد أمتار؟

المفارقة تبقى في الموقف الغربي الذي حث الفلسطينيين

على ممارسة الديمقراطية
وهو يعاقبها حين لا تأتي
النتيجة كما كان هذا الغرب

يشتهي، فيقف بوش ضد
نتائج الديمقراطية.

إبعاده: في ما يتعلق بموضوع حركة فتح، ما هو مستقبل هذه الحركة وإلى أين تتجه بعدما خاضت تجربة السلطة ولم تقدم السلام للشعب الفلسطيني ولم تحقق تجربة ناجحة على مستوى أداء السلطة؟

الحوت: فتح مرت بتجربتين صعبتين: الأولى بعد اتفاق أوسلو حين تسلمت مسؤولية قيادة الشعب الفلسطيني وأدت دور الحكومة والدولة ولم تكن تجربتها ناجحة، سواء على المستوى الداخلي حيث اتسمت تجربتها بالفساد والإثراء غير المشروع والعصبية القبلية التنظيمية وغير ذلك. أما على المستوى الوطني لم تحقق فتح أي إنجاز وطني حتى وفق مفهومها هي للإنجازات في إطار اتفاق أوسلو. لذلك فشلت فتح في الانتخابات. فالشعب الفلسطيني اختار حماس رفضاً لممارسات فتح أكثر منه حباً بحماس، وبخاصة أن فتح بطبيعة الأمور أقرب إلى تكوين الشعب الفلسطيني وإلى طبيعته العلمانية غير الطائفية.

إبعاده: لو سمحت لي، أود توضيح بعض الأمور التي تتعلق بانتخاب حماس، إذ إن الإعلام والشارع يؤكدان أن نجاح حماس كان مجرد رد فعل على ممارسات السلطة. ألا تعتقد أن نجاح حماس نابع من اقتناع الشعب الفلسطيني بخيار المقاومة؟

الحوت: الأمور مختلطة، فالعملية السياسية تتفاعل فيها عدة عناصر: أولاً الحركة الإسلامية في فلسطين لم تكن يوماً حركة مهيمنة على الحركة الوطنية، وحتى في عهد شيخ معمم، مثل مفتي البلاد سماعيل الشيخ الحاج أمين الحسيني، لم يجزؤ أحد على نعت هذه القيادة بأنها طائفية أو إسلامية، مع أنه كان مفتي القدس ومساعدوه مسيحيون وكانوا يعبرون عن أنفسهم بحرية. فالشعب الفلسطيني، لم يعيش تجربة طائفية، فالقضية تجمع الجميع، إذ إن المسيحي كما المسلم مهتد بأن يرحل عن البلد، وهما متعانقان في خندق واحد ضد الحركة الصهيونية. إضافة إلى أن تاريخ القدس، الذي يلخص تاريخ فلسطين، محوره التعايش الإسلامي - المسيحي وحتى اليهودي. فالفلسطيني لا يكره اليهودي لأنه يهودي بقدر ما يكرهه لأنه معتد، لكن ما حدث في ما بعد هو أن ما يمكن عده تياراً علمانياً مثله فتح، والحركة الوطنية السابقة، أو اليسار الفلسطيني، قد فشل في تحقيق أي نتائج إيجابية. الغرب لم يستوعب أهمية التعاون مع الحركة العلمانية الفلسطينية. ألسنا نحن من طرح مفهوم الدولة الديمقراطية الواحدة منذ أيام الحاج أمين الحسيني حتى إعلاننا من على منبر الأمم المتحدة في خطاب ياسر عرفات عام ١٩٧٤؟

إسرائيل هي التي ترفض، لأنها دولة تقوم على مبدأ عنصري وعلى القومية الدينية.

فشل الحركة العلمانية الذي كانت له أبعاد خارجية وداخلية كما قلنا، هو الذي جعل الناس يبحثون عن بديل تمثل بحركتي حماس والجهاد الإسلامي. إنما هذه الحركات تأخرت في ظهورها عن الحركة الوطنية الفلسطينية المقاومة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٨٧؛ فخلال الأوامر الـ ٢٢ هذه، ساهم إفساح الحركة العلمانية في إبراز الحركات الراديكالية الإسلامية. وذلك النمط يعم على مجمل البلدان العربية، ففتننا أم أبنينا، القضية الفلسطينية هي قضية مركزية، قومية إسلامية وإنسانية.

ساروي لك، عندما سافرت إلى ماليزيا مع الأخ أبو اللطف، جرى لنا استقبال في ملعب كرة قدم لكثرة الجماهير التي جاءت لتحسينا و بعضهم راح يمسك بتيابنا لأنها مقدسة من القدس.

إذا البعد الإسلامي لا يمكن إنكاره. أما في ما يتعلق بالبعد العربي فهو ليس عاطفياً فقط، لأن إسرائيل جعلت من وجودها مضاداً لجميع العرب وليس للشعب الفلسطيني فقط، فهي تؤكد أن جيشها يجب أن يتلقى على جميع العرب. أما استدعاء الأمة الإسلامية فيتمثل بتصريحات لبعض المسؤولين الإسرائيليين مثال شارون الذي يقول إن مدى إسرائيل الدفاعي يصل إلى حدود باكستان كونها بلداً إسلامياً

الشعب الفلسطيني، لم يعيش تجربة طائفية، فالقضية تجمع الجميع، إذ إن المسيحي كما المسلم مهتد بأن يرحل عن البلد، وهما متعانقان في خندق واحد ضد الحركة الصهيونية.

يملك قنبلة نووية.

لهذه الأسباب، ومن جراء التحالف الإسرائيلي-الأميركي حيال مجمل القضايا العربية، برزت الحركات الإسلامية في جميع الأقطار العربية، من الجزائر إلى أقاصي العراق، في الوقت الذي كان القرن الماضي، القرن العشرون، قرن القومية العربية والذي أفضى التيار القومي هو الذي يتحمل مسؤولية بروز الحركات الإسلامية الراديكالية.

أما التجربة الثانية التي ساهمت في إفساح فتح، هي رحيل أبي عمار. فابو عمار كان ظاهرة، بغض النظر عن موقفنا منه، إذ كان شيخ قبيلة من طراز نادر، قادراً على استيعاب مشاكل التنظيم الداخلي، كما على حل مشاكل التنظيم مع التنظيمات الأخرى. كان يجيد تجديد المعادلات التي تضمن استمراره قائداً وبقاء فتح تنظيمياً أول على الساحة الفلسطينية. كان أبو عمار يمسك بعدة خيوط: رئاسة منظمة التحرير، ورئاسة حركة فتح، ورئاسة دولة فلسطين. الآن هذه المناصب كلها شغرت، والرئيس البديل لا يقدر على الإمساك بهذه الخيوط الثلاثة، كما لا يوجد بديل آخر قادر على الإمساك بها، وعلى ما حصل من ترابط وتشابك في العلاقات بينها بحيث أصبحت غير واضحة. الآن أصبح المطلوب التمييز بين الوظائف الثلاث، وأبو مازن نفسه يتكلم على ضرورة العودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، حين نجحت حماس وألقت الحكومة، فشعرت فتح أن جزءاً من السلطة قد أقلت من يدها.

فتح مستقبليها لم يحدد بعد، فهو في طريق المخاض. أخشى أنه سيقوم أكثر من فتح واحدة في المستقبل. وسيتمحور الخلاف حول الإرث الفتحوي الذي يتمثل بالاسم والخزنة والمناصب والمسؤوليات والخط السياسي. هذه هي العناصر التي ستحكم مستقبل فتح، وبخاصة أنه يوجد في فتح أكثر من توجه سياسي.

أيهاد: في رايك هل يمكن اليوم، بعدما انتزعت حماس من فتح مناصب كثيرة، توجد ضمن فتح تيارات أقرب إلى حماس من خيارات أوسلو، فيكون العامل السياسي مؤثراً في الخيارات أكثر من العصبية؟

الحوت: بحسب نتائج الانتخابات الأخيرة، ونظراً إلى طبيعة الشعب الفلسطيني غير الطائفية، كما قلنا سابقاً، يبدو أن العامل السياسي هو العامل الأهم في تحديد خيارات الشعب الفلسطيني، لأن المرحلة أصبحت مفصلية ووصلنا إلى الحل النهائي إذ ليس باستطاعة أحد أن يتنازل عن المقدسات: حق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية فوق أراضي عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. حتى عرفات نفسه، الذي قدم تنازلات كادت تؤدي به إلى الموت السياسي، فهو حين وصل إلى المفصل الأخير المحتمل بالحل النهائي، رفض التنازل عن الحقوق التي يدها الشعب الفلسطيني من المقدسات. فحكم الإسرائيليون بالموت السياسي إلى أن اغتالوه فعلاً.

يشهد تاريخ الشعب الفلسطيني أن هذا الشعب عنيد، حتى إن بعض الصحافيين الأجانب سألوا باستغراب إذا كانت القضية تستحق كل هذا الموت والعذاب والسنين التي راحت من عمر الشعب الفلسطيني وعمر الأمة العربية، مذكّرين بما جرى في سلوفاكيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وروسيا من تبادل الأراضي وتجزئة في الحدود.

هذه ظاهرة غير صعبة التفسير، هناك رابطة تواصل قوية بين الشعب الفلسطيني وأرضه عمرها آلاف السنين.

أيهاد: بعد الإضاعة على أزمة فتح، أود أن نتكلم على أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، التي تفجرت من خلال مواقف حماس التي وضعت شروطاً أمام الاعتراف بالمنظمة والدخول إليها. فما هو مستقبل منظمة التحرير بعدما وصل إلى الحكم فصيل من خارجها؟

الحوت: قلت وما زلت أقول إن منظمة التحرير الفلسطينية هي أهم إنجاز حققه الشعب الفلسطيني، بعد النكبة عام ١٩٤٨، لأننا مع فقدان الأرض فقدنا كل مؤسساتنا القومية ومرجعيتنا السياسية وعنوان

البريد للشعب الفلسطيني، قامت منظمة التحرير الفلسطينية لتكون الإطار السياسي الذي يفترض أن تؤدي جميع القوى السياسية في إطاره أدوارها من أجل تحقيق الحلم الفلسطيني أو الأهداف الفلسطينية الوطنية. تحية لأحمد الشقيري، لأن هذا الرجل قدم إنجازاً كبيراً في أيام كانت صعبة. بعض الفلسطينيين لم يكن يريد منظمة التحرير ولا الحكومات العربية كانت تريد على ما أصبحت عليه. كل حكومة عربية تصورت منظمة التحرير بدور معين. أول مرة في تاريخنا النضالي يصبح للشعب الفلسطيني مرجعية سياسية صاحبة قرار. حتى في أيام الشقيري كان القرار عربياً أكثر منه فلسطينياً. وفي عهد ياسر عرفات، وبعد عام ١٩٧٤، أي بعد ١٠ أعوام من تأسيس المنظمة (١٩٦٤) صارت منظمة التحرير عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية. صدامنا مع الأخوة السوريين ومعاركنا في الأردن تشير إلى أن الشعب الفلسطيني خاض معارك في سبيل انتزاع حقه في تقرير مصيره بقيادة وطنية. طبعاً، أنا من المؤمنين بأن القيادة الوطنية يجب أن تتحرك في إطار قومي، لأن الفلسطيني بمفرده لا يستطيع تحرير فلسطين. مع ذلك هذه المنظمة، المنظمة الأم، لم ينصفها إبنائها كما يجب؛ بمعنى أن

حتى عرفات نفسه، الذي قدم
تنازلات كادت تؤدي به إلى
الموت السياسي، فهو حين
وصل إلى المفصل الأخير المتمثل
بالحل النهائي، رفض التنازل
عن الحقوق التي يدها الشعب
الفلسطيني من المقدسات، فحكم
الإسرائيليون بالموت السياسي
إلى أن اغتالوه فعلاً.

التنظيمات الفلسطينية من فتح وغيرها لم ترَ فيها إلا غطاءً شرعياً لها ومصدر تمويل لاعمالها. لولا هذه المنظمة، لما استطاع كثير من التنظيمات اليسارية أو اليمينية مثلاً أن تتحرك في العالم العربي.

أما على المستوى الدولي فقد أصبحت المنظمة عضواً في كتلة عدم الانحياز، وعضواً في منظمة الدول الأفريقية، ونحن لسنا أفارقة، وعضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي. كل ذلك عزز الشخصية الوطنية للمنظمة.

من أخطاء أبي عمار يعد أوسلو أنه لم يفصل بين المنظمة وبين السلطة؛ فإراد، لأسباب ذاتية لا مبرر لها، أن يكون رئيس منظمة التحرير ورئيس السلطة ورئيس الدولة المرتبة في آن واحد، الأمر الذي أربك النضال الفلسطيني من خلال تشابك المسؤوليات. وفي رأيي أن السلطة الفلسطينية يجب أن تكون جزءاً تابعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأن الأخيرة تمثل الفلسطينيين في الشتات وفي الأرض المحتلة. ونحن نصل إلى الحل النهائي لا بد من الرجوع إلى المنظمة الأم. لذلك، أضعفت منظمة التحرير لكنها لم تفتل نهائياً. إسرائيل وأميركا تعان من منظمة التحرير منظمة إرهابية حتى الآن، والرئيس بوش يرفع الحظر عنها كل ستة أشهر على الرغم من أنها وقعت أوسلو.

أما حين خطأ أبو عمار الأدوار، هذا المجلس التشريعي وكأنه بديل للمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من أن المجلس التشريعي هو هيئة تمثيلية فلسطينية الداخل فقط ويعني بشرؤون فلسطينية غزة والضفة الغربية، دون التقليل من شأن هذا المجلس طبعاً.

في البدء، عند بروز حماس، استخدم عرفات هذا التشابك في المناصب، فكان يلجأ إلى المنظمة حين تتأزم الأمور مع حماس، ويلجأ إلى السلطة حين تواجهه مشاكل مع المنظمة، فيحيل المشاكل من مؤسسة إلى أخرى وهو في النهاية المرجع الأعلى فيها جميعها. حتى حين طلبت أميركا وإسرائيل من أبي عمار أن يقيم حكومة في الداخل وتسلم أبو عباس رئاستها، وعلى الرغم من تقارب الوجهات السياسية بين الرجلين، فقد حصل بينهما تناهش على السلطة والصلاحيات، حتى إن أبا عمار جرد أبا مازن من صلاحياته، فوقع حينئذ تناقض في السلطة وضاع القرار: هل هو بيد الرئيس الذي يمثل منظمة التحرير أم أنه بيد رئيس الحكومة؟ كان أبو عمار يمثل المناصب الثلاثة. أما الآن فلم يعد موجوداً، ويوجد الآن تناقض في التوجه السياسي بين رئيس الحكومة من حماس وأبي مازن رئيس منظمة التحرير وفتح في ما يتعلق بالحل النهائي. كيف نحل هذا الإشكال إذاً، وبخاصة أن حماس والجihad الإسلامي غير ممثلين في منظمة التحرير الفلسطينية؟

أبعباد: وبخاصة أن فتح لم تعد تمثل أكثرية الشعب الفلسطيني

الحوت: نعم، وثالثاً، أن منظمة التحرير الفلسطينية الآن منظمة من دون ميثاق. ففي عام ١٩٩٦، حين زار كلينتون غزة وعقدت جلسة للمجلس الوطني، وبناء على إلهام إسرائيل لإلغاء بعض المواد في ميثاق المنظمة المتعلقة بإسرائيل، حُذفت المواد وأصبحنا تقريباً بلا ميثاق.

الحديث الذي كان يتردد دائماً، والذي لم يحسم بعد، هو هل يجب إعادة الروح إلى منظمة التحرير، هل من الممكن إعادة الروح إليها أم لا؟ وهل من الممكن في هذه الحال إيجاد جسم بديل عن المنظمة؟ أنا من أنصار إعادة الروح إلى المنظمة لأن لها تاريخها وإنجازاتها وموقعها العربي

والغربي، فإذا تخلينا عنه نكون قد قدمنا إلى إسرائيل هدية مجانية. التحدي الآن هو كيف نسترد منظمة التحرير الفلسطينية، كيف نعيد صوغها آخذين في الحسبان المستجدات التي طرأت خلال أربعة عقود من الزمن، منذ تأسيسها حتى يومنا هذا بما في ذلك صوغ الميثاق. إن ذلك ممكن في اعتقادي؛ يمكن إيجاد صيغة تجمع التعددية الفلسطينية في إطار واحد.

أبهاد: هذا يعني أن ذلك يمكن أن يكون إنقاذاً لمشروع السلطة في الداخل، وتجنب فلسطيني الداخل تحمل أعباء المواقف والقرارات السياسية التي تحافظ على الثوابت وترفضها إسرائيل.

الحوت: صح. وهذا ما كنا نقوله في الماضي لعشرات. إنما قديته ورغبته في أن يكون المرجع الأوحده من ذلك. أنا قلت له: أنت ماذا تريد من السلطة، دع غيرك يهتم بأمور الداخل وأبق في قرطاج، في سوريا، استقر في أي مكان في الخارج وكن مرجعاً، هكذا تبقى متحرراً وصاحب قرار. إنما هو كان يريد أن يكون موجوداً على المسرح باستمرار.

أبهاد: ما هي التحديات التي تواجهها حماس في السلطة في ظل تناقض مشروعين: سلطة أتت على قاعدة أو سلو محكومة بمجموعة ضيقة، ومشروع حماس الذي يمثل الرقض والمقاومة. في رأيك ما هو مستقبل هذه التجربة؟

الحوت: لا شك في أن حماس تواجه تحديات مهمة وكبيرة، أولها ما يبدو وكأنه تناقض في خطابها العقائدي والسياسي. حين قبلت حماس أن تكون في مؤسسة سياسية هي من إقرارات اتفاق أو سلو يبدو غريباً أن تكون ضد مبدأ التعاون أو على الأقل مبدأ التفاوض. أنت من حلق أن تختلف على المضمون، على النهج التفاوضي لكن لا تقدر أن تختلف على مبدأ التفاوض.

ثانياً، كل الحركة الوطنية الفلسطينية، مع وجود قوارق بين الفصائل، تتفق في طرح المقاربة بين الحل العادل والحل المقبول. يعني أن هناك القناة الفلسطينية التي تشمل الجميع - ولا تصدق من ينكر ذلك.

أبهاد: بما فيها أرض ١٩٤٨

الحوت: أرض ١٩٤٨ طبعاً.

عام ١٩٤٨ كان ٩٤ في المئة من الأراضي الفلسطينية أراضي عربية؛ وأغلبية السكان كانت عربية. فالقول إن فلسطين لم تقتصب هو تجنُّ على الحقيقة التاريخية لا يبقيه عقل. وهذا كله موثق. حتى على الصعيد الفردي، لا تزال صكوك التملك موجودة على الميكرو فيلم لدى الأمم المتحدة، وقبلها لدى الحكومة البريطانية. لكن خلال خمسين سنة استجدت أمور وتغيرات في العالم، وقرضت إسرائيل نفسها بالقوة، وهي تتحدى الآخرين إذا أرادوا القتال. في حين أن الوضع لا يسمح بذلك، فضلاً عن الكلام عن السلام والأحاديث التي تروى هنا وهناك عن روح العصر الجديد والتعايش والقرية الكبيرة والعولة... فهل يمكن أن أجد خطاباً سياسياً يعطيني شيئاً من الحقوق ولا يناقض حقوق التاريخ. أنا أعتقد أن ذلك ممكن. لكن في المقابل، ما هو الموقف الإسرائيلي؟ إسرائيل ترفض أن تحدد حدودها. إننا لما أخذ على بعض التنظيمات مثل حماس قولها إنها تريد التحرير من النهر إلى البحر، فإسرائيل رافعة شعار من النهر إلى النهر، من النيل إلى الفرات.

أبعاد: في تناقض بين مشروعين؟

الحوث: يعني هناك الحديث العقلاني المبدئي الذي لا يجوز ولا يحق أن تغيره فنقول إن فلسطين غير عربية؟ كيف أقدر أن أقول هذا وأكون صادقاً مع نفسي وأنا لي تاريخ في مدينة يافا؟ أنا عشت في مدينة يافا، مولود في يافا ولي ملك في يافا، وجدي له ملك في يافا. أذكر شوارع يافا وتفاصيل ١٦ سنة من حياتي، فهل هذه الغيبة من حياتي؟ غير ممكن. ولكن ذلك لا يعني أنني الآن قادر على استرجاعها بالقوة، إذا أردنا استرجاعها بالقوة فليفضلوا! أما إذا اعتمدنا الخيار التفاوضي فيجب أن نعطي ونأخذ بحسب ما يستطيع الإنسان المساومة. ما أريد أن أقوله هو إن أي فصل فلسطيني يستطيع أن يصرح الكون، ولا سيما الولايات المتحدة، إذا قال أنا ارتضيت حلاً لم ترفض أميركا بنداً من بنوده، في تاريخ الصراع العربي-الفلسطيني. أنا ارتضيت تقسيم فلسطين على قاعدة شعبيين ودولتين تتعايشان على أرض واحدة. ذلك تنازل كبير وكانت أميركا ترعاه وسبق أن وافقت عليه. أنا أطلب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلى ديارهم وفق قرار صاغه اللبوعث الأميركي لدى الأمم المتحدة، أي أنه نص أميركي، وبموجبه قُبلت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ وهو القرار المعروف برقمه ١٩٤. هذا يعني أن عودة اللاجئين هي فقرة من قرار تضمن قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة على أن تقبل بهذا القرار. وهو القرار الذي بقيت أميركا حتى سنة ١٩٩١ أو ١٩٩٢، أي قبيل اتفاق أوسلو، لا تعارضه في الأمم المتحدة وتكتفي بالامتناع عن التصويت.

أما في ما يتعلق بالأراضي التي قُضمت من فلسطين عام ١٩٦٧، إضافة إلى تهويد بعض الأراضي في القدس وغيرها وختم القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية إلى إسرائيل، فهذه أمور بقيت في نظر أميركا عملاً غير شرعي كلياً، بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة. لكن إسرائيل لا تريد أن تعطينا حتى ما وافقت عليه في اتفاق أوسلو.

الآن ما هو الحل المطلوب، وما هو الحل الأميركي - الإسرائيلي؟ هم لم يعطوني حلاً. إن آخر ما عرض، أي خارطة الطريق، تترك أهم الأمور غير محلولة مثل عودة اللاجئين، وإقامة الدولة على أراضي ١٩٦٧ بما فيها القدس.

أبعاد: في ظل هذا الواقع، ما هي الثوابت أو السقف الذي ينبغي على أي برنامج وطني فلسطيني أن يعمل من ضمنها؟

الحوث: كما أشرت من قبل، هي ما سمّيناه في إحدى قراراتنا في المجلس الوطني الفلسطيني "الثوابت الفلسطينية": السلام مع إسرائيل مقابل إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف. وهذا تحديد دبلوماسي لا يفوت عليه الزمن: أي حق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني، أي الدولة الفلسطينية، وحقه في تقرير المصير من دون تدخل خارجي، وحقه في عودة اللاجئين. هذه هي الأسس: الأب والابن والروح القدس.

أبعاد: هل يمكن برنامجاً وطنياً فلسطينياً يحمل هذه الثوابت ويتمسك بخيار المقاومة أن يكون في سلطة أوسلو؟ وبالتالي، هل مآزق السلطة في فلسطين هو مآزق وصول حماس أم هو مآزق خيارات سياسية؟

الحوث: هو مآزق سياسي، أقولها وأنا حزين. إن جزءاً كبيراً من الشعب الفلسطيني عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ كان رضي باتفاق أوسلو. كان هناك نسبة لا بأس بها تفوق ٥٠ في المئة، بمن

في ذلك فلسطينيو الشتات، مؤيدة للاتفاق. قال الشعب الفلسطيني كان تواقاً إلى السلام وإلى الحياة الطبيعية بعد معاناة أكثر من ٥٠ سنة من دون هوية، ومن دون حق عمل، وموضع اضطهاد وقهر وظلم وصندوق الفلسطينيين الوعود الأميركية وعلقوا آمالاً على الاتفاق، وكان أبو عمار على رأس هؤلاء المصدقين. كان الأميركيون يقولون لنا: انتم اعترفوا بالقرار ٢٤٢ والباقي علينا ذلك القرار الذي بقينا نرفضه منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٨. رضينا، واعترفنا بحق إسرائيل في الوجود، والوجود الأمن. ومع ذلك اصطدم أبو عمار بجدار مسدود. فالأزمة أن المجتمع الدولي يطالب الشعب الفلسطيني بلثماً بالبحث عن الحل، ولا يسأل ماذا يريد الإسرائيلي، وأين ينتهي الحلم الصهيوني في فلسطين؟ ما نشاهده على الأرض يقول صراحة أن لا دولة فلسطينية على الإطلاق: المستوطنات، تقسيم الأرض والطرق وإقامة الجدار، هذه كلها عوامل تحول دون إقامة دولة فلسطينية أو حتى دولة فلسطينية. المطروح أقل من حكم ذاتي، شيء يشبه الإبريت في جنوب أفريقيا.

أبعاد: إنذا ماذا تمثل السلطة الفلسطينية؟

الحوت: لا شيء، وإنذا ما أجرينا مقارنة عاقلة ومادة نرى أن أيام الاحتلال كانت أفضل، لأن وضعنا الدولي كان يخضع لاتفاقية جنيف الرابعة للقوانين الدولية المعنية بشؤون العلاقة بين دولة محتلة وشعب محتلة أراضي. يكفي القانون الذي يقول بعدم وجوب الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، الأمر الذي يعطيني كشعب محتلة أراضي الحق في النضال والمقاومة إلى أبد الأبد. أما الآن، وبعد اتفاق أوسلو، إنذا ذهبت إلى الأمم المتحدة سيقال لي اذهب وارجع إلى اتفاقية أوسلو. يعني مسؤوليات دون صلاحيات مع عرقلة، مع قصف واعتداء يومي واعتقالات واغتيالات... ليس هنالك ما يخسره الفلسطيني فعلاً لو هذه السلطة سقطت أو عقلت أو أي شيء آخر.

أبعاد: ما هو إنذا مستقبل أوسلو؟

الحوت: اتفاق أوسلو انتهى عملياً، وارتد الوضع بعودة الاحتلال إلى معظم أراضي الضفة الغربية. حتى ما تلا أوسلو انتهى، وآخرها خارطة الطريق التي قبلها شارون مع ١٤ تحفظ. إن عدد أوراق التحفظات هذه فاقت عددها أوراق الاتفاقية بعد ذاتها. حتى أميركا أخرجت نفسها من التمسك بإقامة دولة فلسطينية. لا يوجد حالياً في ساحة الصراع على الملثة أي مخططات تفاوضي سياسي واضح أو معروف غير مشروع أولرت الأحادي الجانب.

أبعاد: أين ناهية الأمور في رايك؟

الحوت: إلى المزيد من التدهور والتوتر والمفاجآت، والمزيد من الراديكالية في الجانب العربي. فالحصار الذي تتعرض له غزة وحكومة حماس اليوم يوحي أن رغيف الخبز قد يأتي يوم ويفقد من السوق. سيؤدي ذلك إلى المزيد من الراديكالية والحركات الاستشهادية التي قد تعم كل المنطقة، وخصوصاً مع ياس الفلسطينيين في الشتات من حظوظ الأمل في العودة.

أبعاد: إنذا ما المطلوب من فتح وحماس ومن المنظمة لمواجهة تحديات المرحلة؟

الحوت: على المدى البعيد، لا بد من إعادة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية على أسس تأخذ في الحسبان المستجدات التي تمت. حتى مفهوم منظمة التحرير يجب أن يتوضح بوصفها إطار للأحزاب كلها، فتكون موضوعياً منظمة حيادية وهي لمن يحكم وفق قوانينها وميثاقها

واستراتيجيتها. إذا اتفقنا على هذا المفهوم يصبح من الممكن إعادة بناء هذا الإطار الذي لا بد منه، ويجب أن يبقى إلى أن تقوم الدولة الفلسطينية فوق تراب الأرض الفلسطينية وتحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بصورة من الصور. وفي المدى المنظور أنا أتمنى على الأخوة في حماس وفي السلطة وعلى جميع الفصائل الفلسطينية أن تعمل على تأليف سلطة فلسطينية وطنية بالفعل، بمعنى أن لا تكون لها صيغة حماسية ولا صيغة فتحية ولا فصائلية، وينصب عملها على الداخل وعلى مشاكل الداخل التربوية والتعليمية والصحية وعلى توفير شروط الحياة العادية، كالماء والبيئة... وأن يترك القرار الوطني السياسي لقيادة منظمة التحرير التي تشمل الداخل والخارج.

أبعاد: هل يمكن أن تكون في الداخل قيادة من هذا النوع وسط القصف والضرب والاحتلال؟

الحوت: أنا أفضل أن تكون في الخارج، فتملك حرية قرارها أكثر. إن العمل في الداخل لا يشترط وجود قيادة رئيس منظمة التحرير في الضفة أو غزة، فليكن رئيس السلطة وحكومته في الداخل من أجل القضايا الداخلية والمدنية والحياتية والتربوية والثقافية والميدانية أو الإعلامية. أما القضية الوطنية فيمكن أن تكون قيادتها في أي مكان، ويجب أن تكون في الخارج لأن ممثلي الشتات من أعضاء المجلس الوطني مثلاً لا يستطيعون الذهاب إلى الضفة وإلى القطاع وبالتالي لا يجوز حرمان صوت الشتات من التعبير عن نفسه. أما في الخارج فيمكن أن نجتمع في جامعة الدول العربية أو في أي مكان آخر لوضع الاستراتيجية العامة والخطوط العريضة للحركة الوطنية.

أبعاد: كيف تنتظرون إلى موضوع التوطين وهل هو مطروح بقوة بعد وصول حماس إلى السلطة؟

الحوت: التوطين مطروح منذ سنة ١٩٤٩، ولأن يريد متابعة هذا الموضوع بتفاصيله يمكنه الرجوع إلى أرشيف القضية الوطنية حيث المشاريع المطروحة في هذا الإطار من قبل الولايات المتحدة كثيرة.

جرت محاولات لإسكان الفلسطينيين في الجزيرة في شمال سوريا (مشروع الغاب)، وكان هناك مشروع لتوطينهم في العراق وفي الأردن. ويمكن اختراع عشرين مشروع آخر، ما دام الشرط الإسرائيلي نافذاً بإبقاءهم خارج فلسطين التاريخية، لأن لدى إسرائيل هاجس الديمغرافيا وهي في صدد تهجير فلسطينيي أراضي الـ ٤٨ والـ ٦٧ المقيمين. فهي ترى أن العرب، المسلمين والمسيحيين، سيصبحون عام ٢٠٥٠ أكثرية ساحقة، وبالتالي ستدوب دولة إسرائيل. حتى إن الفلسطينيين الذين يحملون هوية إسرائيلية سيصبحون أكثرية في إسرائيل. فما هو مستقبل يهودية هذه الدولة إننا؟ ستنتهي يهودية الدولة هذه وستصبح ثنائية القومية. ما نراه اليوم من قضم الأراضي والمطالبة بأربعين في المئة من أراضي الضفة، الضائقة بمن فيها أصلاً، هو محاولة لمنع الفلسطيني من العودة.

في الماضي قنع بعضنا بحق العودة إلى الضفة والقطاع أي الأراضي المحتلة ١٩٦٧ (أنا فلسطيني ومن حقي العودة إلى رام الله أو أحمل الجنسية الفلسطينية وأقيم في لبنان كجالية).

حتى هذا أصبح صعب المأل للفلسطينيين الشتات، وما نخشاه هو التهجير القسري. ما يسميه لبنان "التوطين" لم يكن في الماضي مربوطاً بحق العودة، الأمر الذي يعني أن الفلسطيني عليه أن يغادر، إنما إلى أين؟ ذلك غير مهم بالنسبة إلى البلدان المضيفة. مؤخراً، أصبح لبنان، وهذا مهم، يربط بين رفض التوطين وحقوق العودة.

وما يخشاه الفلسطيني في حال فرض التوطين، هو التهجير القسري من البلدان المضيفة إلى الخارج، مجدداً. والإغراءات موجودة وكذلك التهريب. في عهد أمين الجميل خلال الستين والأولى لحكمه، رُوع الفلسطينيون في لبنان فغادر ٧٥٠٠٠ فلسطيني من لبنان إلى أوروبا واسكندينافيا، فضلاً عن أن المغادر كان يشطب اسمه حالاً من لوائح القيد في مديرية شؤون اللاجئين اللبنانيين.

حتى في الداخل الفلسطيني، هناك توطين للاجئين المقيمين في قطاع غزة والضفة، بمعنى أن جزءاً من أهالي يافا مقيم في غزة في مخيمات ويعيش على بطاقات الإعاشة، فهؤلاء يعدون لاجئين حتى في وطنهم. إن قضية العودة ليست قضية عابرة، فهي تجسد أساس المشكلة بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، الذي يجري التعامل معه وكأنه شعب زائد في المنطقة يجب التخلص منه. وتجري محاولات لفرض عملية استيعاب للاجئين في البلدان العربية المضيفة، كسوريا ولبنان والأردن، على الرغم من معرفة واشنطن أن ذلك قد يسبب حروباً داخلية ويهدد الاستقرار في المنطقة. إن أعلى كثافة سكانية للاجئين الفلسطينيين موجودة في الأردن ثم في لبنان؛ وإثارة حرب بين الفلسطيني والأردني في الأردن ممكنة وتثير الخوف. تصور أنهم يروجون الآن لفئة سنية - شيعية بعد مرور ١٥٠٠ سنة، فهل يصعب عليهم إثارة فتنة أردنية - فلسطينية! هذه هي أساليب الاستعمار: فرق تسد.

أكد هناك تشجيع من الغرب
من أجل التخلي عن مبدأ
السيادة. فانت لا تقدر أن تقيم
كانتون في قريتك وتحكم
نفسك بنفسك، فستحتاج إلى
حماية خارجية تعود بك إلى
العهود السابقة حيث كل
مجموعة تحتمي بجهة ما.

شكنا أم أبينا، إن ما يمس القضية الفلسطينية في الصميم، يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. إن سياسات الولايات المتحدة في المنطقة تبرز قوتها وغناها في آن معاً. هم أغنياء.

أيضاً: ما نراه الآن من تحول من الهوية الوطنية للهوية الطائفية إلا يأخذ المنطقة إلى مشاريع إعادة رسم الخريطة على أساس طائفي فتضيع القضية الوطنية الفلسطينية بالقضايا الصغيرة؟

الحوت: بحسب علم النفس، الإنسان الذي يتعرض لمخاطر يتقوّم على نفسه، وهو ما يسمى النكوص (Regression). أما علمياً فهذا

التوقع لا يحل المشكلة إذا انكفأ الإنسان إلى منطق قبلي أو طائفي يكون واهماً إذا اعتقد أن ذلك سيوفر له الحل. أنا قلت مرة، في ما يتعلق بلبنان في إحدى المحاضرات، إنني لست ضد تقسيم لبنان لمزاج خاص أو موقف ذاتي. فالموقف من تقسيم لبنان هو موقف سياسي كالموقف من وحدة لبنان. إنما أريد أن أرى الخرائط ومدى واقعتها وقابليتها لتنفيذ التقسيم على الأرض، وللتأكد إذا ما كان التقسيم يؤمن للمواطن اللبناني فعلاً، من أي طائفة كان، حياة أفضل. في سويسرا يوجد كانتونات تختلف بقوانينها إنما الشعب قابل بذلك، فهو متكيف وراض بممارسة الحياة المقنونة بهذا الشكل. فهل هذا ممكن في لبنان؟ هل الشعائر القاتلة من المنفون إلى البربرية قابلة للحقيق؟

أبعاد: هل هذا التحرك الطائفي نابع من نزعة محلية أم يتم التحريض عليه من الخارج؟

الحوث: أكيد هناك تشجيع من الغرب من أجل التخلي عن مبدأ السيادة. فانت لا تقدر أن تقيم كانتون في قريتك وتحكم نفسك بنفسك، فستحتاج إلى حماية خارجية تعود بك إلى العهد السابقة حيث كل مجموعة تحتفي بجهة ما: هذا تحمية فرنسا، وذلك تحمية روسيا وآخر تحمية الولايات المتحدة. مبدئياً لا يمكن أن نقول إننا ارتضينا بحل التنازل عن السيادة والاستقلال وإعطاء الأجنبي حق الحماية والوصاية. لأن ذلك منطوق الزمن حيث الشعوب تطمح إلى الاندماج والتكامل.

أبعاد: إذاً هل تعتقد أن مشروع تقسيم المنطقة وارد؟

الحوث: دائماً وارد. أنا قرأت منذ ٢٠ سنة، لوزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق أيبا إيبان، وهو من كبار المثقفين اليهود ومترجم أعمال طه حسين إلى العبرية، نظرية تنفي وجود الأمة العربية، وبالتالي الدول العربية. وهو يعيد شعوب المنطقة إلى أصولها وحضاراتها القديمة المختلفة، فهي فسيفساء من طوائف ومذاهب وإعراق. الأمة العربية هي - في رأيه - خيال سياسي يجول في خاطر بعض المجانين أما واقع على الأرض فأكراد، وكلدانيين، وأشوريين، وشيعة، وبربر... هكذا يرانا الصهاينة وهم يسعون لجعلنا كذلك. ليست مصادفة أن الحركة القومية العربية حوربت خلال مئة سنة. لماذا مسموح أن تقيم أوروبا وحدة أوروبية والعرب غير مسموح لهم ذلك؟

إن سوقاً عربية مشتركة غير قادرين على تأسيسها؟ حتى إن بلدين عربيين محكومين قدرأ بحدود جغرافية مشتركة، دعك التاريخ والقربى، كسوريا ولبنان، هما غير قادرين على وضع صيغة للاتفاق والتعاون اليوم، في حين منذ خمسين سنة كانت توجد عملة مشتركة بينهما ومصرف مركزي واحد وجمر واحد.

يوجد أمراض في المنطقة العربية لا تداويها عقاقير محلية ولا يمكن معالجتها إلا بعقاقير قومية. مثلاً، ستبقى السعودية بلداً متخلفاً إذا لم تتكامل مع البلدان العربية. ولو يستثمر هؤلاء الخليجيون أموالهم في السودان والأردن وسوريا أو لبنان وبقيّة البلدان العربية لكان وضع المنطقة بأسرها أحسن. للأسف لا يوجد رؤية عربية واستراتيجية عامة بل هناك محاربة لمشاريع الوحدة.

أبعاد: هذا يدخلنا على الموضوع الإقليمي، فكيف تنظر إلى المؤثر الإقليمي في القضية الفلسطينية: دور جامعة الدول العربية، دور مصر، دور الأردن؟

الحوث: بإيجاز، بعد خروج مصر عن الإجماع الغربي وتوقيعها معاهدة كامب دافيد، انشأ الموقف العربي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، بمعنى أننا لم نستطع في إطار جامعة الدول العربية في الفترة التي قاطعنا بها مصر وطردها من الجامعة أن ننشئ قوة بديلة. حلّمنا بالجهة الشرقية بين البعث العراقي والبعث السوري، اتفقا ستة أشهر ثم اختلفا. ولم يستطع العرب منذ ذلك الحين أن يكون لهم موقف سياسي موحد وفاعل ومؤثر في القضية الفلسطينية.

ولا في غيرها من القضايا العربية، بدليل ما حدث في ما بعد بالنسبة إلى الكويت والعراق، إذ انقسم العرب إلى درجة أن جيوشاً عربية اشتبكت في الحرب مع جيش عربي آخر هو الجيش العراقي.

إقليمياً، من المؤسف أن تصبح جامعة الدول العربية في أسفل الدرك في خطها البياني عبر أكثر من نصف قرن من عمرها. أكثر من ذلك، لو كان الاختلاف فقط على القضية الفلسطينية، لامكننا القول إن القضية صعبة وخطيرة، لكن القضايا العربية الأخرى أصبحت بدورها موضع هجوم إمبريالي - إسرائيلي خارجي. الكل يعرف أننا أمضينا القرن العشرين محتجين على خطوط سايكس - بيكو الذي قسم المنطقة إلى كيانات، حيث كان طموح الأمة محور الحدود وإقامة دولة الوحدة أو إيجاد صيغ من التضامن والتعاون العربي. الآن نحن مهددون ضمن هذه الحدود وصار الدفاع عن خطوط سايكس - بيكو موقفاً قومياً. العراق مهدد، ولبنان مهدد... فقد أثرت نعرات لم تكن مثارة على امتداد العهد الماضي. إن النظام الدولي الجديد لم يحدد بعد، وفي اعتقادي هو لا يعرف بعد ماذا يريد في المنطقة. يتكلم على شرق أوسط جديد، لكنني لا أرى أن جورج بوش مؤهل ليرسم استراتيجيات أو رؤى مستقبلية بالنسبة إلى العالم. كل هم من الشرق الأوسط الجديد إيجاد صيغة تكون إسرائيل فيها جزءاً محورياً ومهيماً في الشرق الأوسط. إذا ما حدث ذلك فسيمني انقلاباً جذرياً في الوضع العربي القائم، إذ ستحول إلى دول محمية لدولة مركزية هي إسرائيل التي تمثل بدورها قاعدة مهمة للولايات المتحدة الأميركية.

أبهاد: ومصر، ما هو دورها؟

الحوت: أنا أعتقد أنه لولا دور مصر لما تجرأ أبو عمار على إبرام اتفاق أوسلو. إن دور مصر ضاغط على القضية الفلسطينية للأسف. فهي تحولت من آلة رافعة إلى آلة ضاغطة على الموقف الفلسطيني أو في أحسن الحالات إلى دولة محايدة.

أبهاد: نلاحظ أنه يوجد تحول في دائرة الصراع في المنطقة، فهناك انتقال من الكلام على الصراع العربي - الإسرائيلي إلى الكلام على النزاع العربي - الإسرائيلي، ومن ثم على النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. في ظل تطور دور إيران الإقليمي الآن هل يتحول هذا الصراع إلى صراع إسلامي - إسرائيلي، في الوقت الذي يتدهور الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية؟

الحوت: أنا لا أتمنى ذلك، وما زلت أأمل بأن تستعيد الأمة العربية شيئاً من حيويتها. لكن الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية يحتاج إلى الثورة الإسلامية التي لولاها لكان الإحباط في النفس مضاعفاً حول إمكان إيجاد حل لقضيتنا. وقد جاءت إيران في الوسط الإقليمي كالصخرة التي تحاول الوقوف أمام الانهيار في الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية. إن تجربة حزب الله في لبنان أعادت للشعب الفلسطيني الأمل في أن النضال ينتصر في النهاية. كما أعادت هذه التجربة الاعتبار إلى خيار الكفاح المسلح بعدما كانت شغلته أن تنطفئ. المقاومة اللبنانية قالت للشعب الفلسطيني إن المقاومة ليست مجرد سلاح ويجب أن ننظر إلى موازين القوى بمنظار آخر وكيف يستطيع المجتمع المستضعف بوسائله الخاصة أن يحقق أهدافه. من هنا جاءت النظرية التي هي موضوع التباس، أعني استراتيجية الاستشهاد. على الفرد الفلسطيني أن يتميز عن العدو، عبر هذا البعد الروحي كي يستطيع الانتصار على

الآلة العسكرية الضخمة التي يتزود بها العدو.

لا شك في أن الثورة الإيرانية في مواقفها كدولة وضعت الكثير من الحكومات العربية في وضع حرج. فحين يسمع الحاكم العربي أن مسؤولاً إيرانياً قد علق على موضوع ما يتعلق بالشعب الفلسطيني مؤيداً وداعماً، يشعر هذا الحاكم بتقصيره على الأقل، لذلك هو يخشى الموقف الإيراني لأنه يخرج هذا النظام أو ذاك.

طبعاً المأخذ العام على إيران أو الثورة الإسلامية، هو الجمع بين الخطاب الديني والخطاب السياسي. وأعتقد أن القيادة الذكية في أي حركة يمكنها أن تفصل بين الخطابين، فما هو واجب في الخطاب السياسي يمكن أن يكون خياراً في الخطاب الديني. يعني قضية الحجاب مثلاً يجب أن لا تمثل قضية جوهرية.

توجد فرصة أمام الحركة الإسلامية كي تتطور. وأرجو أن تتطور في مقابل التيار العلماني، فتكون هناك صيغة جبهوية تعددية. فهل تأذي لبنان مثلاً من وجود ٤ نواب من حزب الله في البرلمان اللبناني؟

أبعداً: كيف تنظر إلى العلاقات اللبنانية - الفلسطينية بعد التطورات الأخيرة في لبنان؟

الموت: غير جادة. أولاً، يجب أن يدرك الفريقان، وهما يدركان كما اعتقد لكن لا يعترفان بذلك، أن تقرير المصير الفلسطيني في لبنان ليس في يد اللبناني أو السوري أو الفلسطيني، بل في يد القوى الخارجية. ويقدر ما يتقن لبنان رسم موقفه الرسمي من عملية الصراع يحصن نفسه. على سبيل المثال، كيف يمكن أن يكون البعض ضد التوطين الفلسطيني ومتحالفاً مع أميركا في الوقت نفسه، وهي القوة الوحيدة التي تهدد كيانه بفرض التوطين الفلسطيني.

ثانياً، لبنان لم يحدد ماذا يريد من الفلسطيني ولا الفلسطيني يوضح ماذا يريد من لبنان. بمعنى أن لبنان عليه أن يدرك أن وجود إسرائيل على حدوده الجنوبية كان حدثاً تاريخياً واستراتيجياً مهماً. وبالتالي ستظل تداعيات القضية الفلسطينية على لبنان مستمرة.

ثالثاً، الموقف من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فانا لا أقول بتوطين الفلسطينيين أو حتى بتجنيسه. لكن الترحيل القسري لم ينجح، فقد حاول البعض في الماضي دون جدوى. على اللبناني إذا أن يستفيد من هذا الوجود ويضمن عدم تحوله إلى عامل عدم استقرار أو إخلال بالأمن.

وأبعداً، اللبناني والفلسطيني العدو واحد هو الإسرائيلي الذي طردني وفرض علي اللجوء إليك. فهل يضرب بعضنا البعض الآخر أم نتحول معاً إلى مواجهة هذا العدو؟ يقال إن لبنان في وضع حرج اقتصادياً، فهل أجريت دراسة علمية حول أهمية وجود الفلسطيني في الاقتصاد اللبناني؟ هل سأل اللبناني، الذي يفتح أبوابه لكل مستثمري العالم، عن أكثر من ٤٠ ملياردير فلسطيني يمكنهم الاستثمار في لبنان لو سمح لهم بذلك؟ الأمر الذي يلغي المفاعيل السلبية لوجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؟ إذا سمح للفلسطيني العمل في لبنان، ويخف الاحتقان داخل المخيمات إضافة إلى أن اللاجئ يصرف أمواله في لبنان ولا يبعتها إلى سري لانكا وغيرها، فستفيد الدورة الاقتصادية، ولا تخرج الأموال من السوق اللبنانية إلى الخارج.

خامساً، في ما يتعلق بحق التملك، نرى أن الخليجي مثلاً أصبح مالكا نصف جبل لبنان، ولكن هذا الحق مرفوض حين يتعلق الأمر بالفلسطينيين مع العلم أن حق تملك الفلسطينيين إذا

ما أقر سيحرك السوق العقارية ومن دون أن يهدد الوضع السياسي؛ فالوضع السياسي هش أصلاً، بغض النظر عن موضوع تملك الفلسطينيين؛ وحرمان الفلسطيني حق التملك يدفعه عاطفياً إلى المزيد من المرارة والسلبية.

أما قصة السلاح فمختلفة، ولا يمكن حلها مع الفلسطيني بمعزل عن السوري. فالسلاح الفلسطيني الذي يمثل مشكلة في لبنان هو المتعلق بتنظيمات تقديم قياداتها في سوريا، التي هي الآن على خلاف مع لبنان. والفلسطيني لا يقدر أن يحل المشكلة بمعزل عن سوريا. ومحاولة تحريض فصيل على آخر يخلق توتراً في غير محله من دون حل للمشكلة.

إن حل مشكلة السلاح الفلسطيني في لبنان يجب أن يرتبط بوضع استراتيجيات عسكرية متفق عليها بين ثلاثة أطراف: سوريا ولبنان والفلسطينيين، حيث يشعر الأطراف الثلاثة أن حقوقهم مؤمنة. وذلك ممكن إذا كنا جديين ولا نتبع سياسة النكابات.

إبعاد: أخيراً، شقيق الحوت، ماذا تقول عن تجربتك الشخصية في العمل الوطني الفلسطيني؟ ولو أعدنا عقارب الساعة إلى الوراء فهل كنت دخلت في خيارات أخرى؟

الحوت: سؤالك لا يخلو من الوجدانية، لقد ولدت في فلسطين وهي بلد مميز، له مكانته في التاريخ كما له مكانته في الجغرافيا. أشعر أحياناً أنني انتسب إلى أمم ضاربة في التاريخ وضاربة في الديانات. وأحياناً ينتابني غرور طفولي. فالقدس استضافت الرسول العربي (صلى الله عليه وسلم) ومحمد ومنها عرج إلى السماء. والمسيح عليه السلام فلسطيني. مشاعر قد تبدو طفولية إنما لها مكانتها في النفس.

هذا من حيث المكان، أما بالنسبة للزمان فإن القرن العشرين كان قرناً حافلاً بالمتغيرات، ولا سيما العلمية والتقنية. طبعاً، حياتي لم تكن هائلة ولا هائلة، بل كانت متوترة، حزينة، وفيها الكثير من الخوف في فترات كثيرة. لكن أحياناً أتساءل أخي فارس، هل يستطيع إنسان له حد أدنى من الشعور، أن يحيى حياته من دون قضية ومعزل عن قضايا الإنسان. أنا أتصور أنه لو لم تكن لي قضية في فلسطين لكانت اهتممت بشؤون جنوب أفريقيا، أو فيتنام، أو الصومال حالياً. أقول ذلك ليس تبحراً، بل أقوله تقريباً لاطاقة نفسية؛ فلكي تشعر بالمزيد من الراحة والسعادة يجب أن تقر نفسك بالإنسان، لأن مطالبك كقدر في النهاية تكاد تقتصر على ثلاث وجبات طعام في النهار، وقميص وبنطلون، وإن الله يحب المحسنين. أما القضايا التي تشغل الروح والنفس فهي قضايا الإنسان العامة، الظلم، والظفر، والغباء والعدالة.

أما حول تجربتي الخاصة في منظمة التحرير الفلسطينية، كأي شخص في مقتبل حياته، فقد بدأت التفرغ الرسمي وعمري ٢٢ سنة. كنت مليئاً بالرومانسية، التي كانت تسود مرحلة الستينات، حين كان العالم بأسره يغلي بروح الثورة. لا أنكر أنني فوجئت بالممارسة. كنت أتصور أن الثورة من أعمال الملائكة وأنها تجسيد للمثالية عند الإنسان؛ فوجدت أن الثورة أيضاً فيها أخطاء وخطايا، واكتشفت أن حقيقة الثورة أقل جمالاً من الحلم.

أنا نقدي للتوجه، ويساري الميول، حتى لو كنت في موقع المسؤولية، الذي كنت فيه معظم الأوقات. أي أنني شغلت مناصب مهمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وفي الوقت نفسه كنت كثير النقد لمسيرتها وقراراتها. لكن كنت أدرك ما هو بديهي، وهو أننا لسنا ملائكة، وأنا نضع لحقبة تاريخية معينة لها إطار وعيها وقوتها ومعرفتها. ضمن هذا التصور، أرى أننا أبقينا

قضيتنا حية على الأقل. فقد استغرق الأمر ١٦ عاماً مرت على النكبة، وهي فترة ليست بالقصيرة، حتى لَمَّ الشعب الفلسطيني شمل العائلات المفككة، ونهض جيلي أنا، أي جيل النكبة، بالتصدي لهذا العدو الذي لا مثيل له في التاريخ، بإقامة منظمة التحرير الفلسطينية. إن نجاحنا في أن نبقى قضيتنا موضع اهتمام، وقلق للبشرية والمنطقة، على امتداد نصف قرن، هو إنجاز يستحق التحية. صحيح أننا لم نحقق نصراً، إنما حاولنا بالتأكيد، وإن كان أداؤنا بحاجة إلى نقد ومراجعة. آملاً أن يحمل الجيل الجديد المشعل، لأن النضال ليس ترفاً، وهو حقيقة تفرضها الظروف.

أما آخر عطاءاتي، فأحاول أن أدون مذكراتي، ونظرتي النقدية للمسيرة، لعل البعض يجد فيها ما قد يستفيد منه. 

باسكال بونيفاس

نواحرِبِ العالَمِيَّة الرابعة

ياسر عرفات وتتهمه باحتضان الإرهاب والاستمرار في السلطة خلافاً لمزاج الشعب الفلسطيني ولا يتهمنا أحد باننا مناهضين للعروبة؟ هنالك دولة واحدة وحيدة في العالم بحيث لا تستطيع انتقادها ولا ستتهم بالعنصرية ومعاداة السامية... ما أثير ضدي يشبه إلى حد بعيد فتوى حقيقية بحقي، لقد تكلمت بالمحرم... وأثرت ما يزعم...".

وباسكال بونيفاس هو مدير مركز العلاقات الدولية والاستراتيجية (IRIS)، وهو يدرس في مركز الدراسات الأوروبية في جامعة باريس الثامنة، ويدير **المجلة الدولية والاستراتيجية** منذ عام ١٩٩١. وهو عضو في اللجنة الاستشارية لفزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

كتب حوالي أربعين عملاً في مضمار العلاقات الدولية، ومسائل نزع السلاح، والسياسة الخارجية الفرنسية، ومسألة الشرق الأوسط... ومنها كتابه الشهير **فرنسا في مواجهة الإمبراطورية** La France contre l'empire. وهو كاتب استراتيجي في أكثر من جريدة وأسبوعية فرنسية وأجنبية، تعتمد عدة محطات تلفزيونية لتحليل السياسي والاستراتيجي...

أما في كتابه: **نحو الحرب العالمية الرابعة؟** فيطرح بونيفاس عشرة أسئلة محورية.

هل المحرِب على الإرهاب اليوم التي تشنها

أولاً: تعريف في الكاتب والمنهج

يقول سينيكا: "من الخطأ القول إننا لا نتجرأ لأن الأمور صعبة، بل على العكس الأمور صعبة لأننا لا نتجرأ". وفي عمل باسكال بونيفاس **نحو الحرب العالمية الرابعة** عملية تجرؤ ثانية يشهد له بها.

فالكاتب تجرأ وتكلم عن الحقوق المهدورة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي جعله يمر بتجربة قاسية سبقت عمله الحالي حين شنت ضده في فرنسا وغيرها حملات وصفته بالمناهض للسامية إثر توجيهه ملاحظات إلى الوزيرين الفرنسيين الاشتراكيين فرانسوا هولاند وهنري ناليت Francois Hollande & Henri Nallet. بضرورة النظر إلى القضية الفلسطينية من زاوية القانون الدولي والحق الإنساني، إضافة إلى الاهتمام بالنافخين العرب من مواطنين ومقيمين في فرنسا... فالحملات ضده لم تتوقف على مدى أشهر كان يجهد خلالها بمحاولات تفسير وشرح مقصده عبر الصحف ومحطات التلفزة التي انخرطت بدورها في الحملة ضده حتى أصدر كتاباً بعنوان "هل من المسموح انتقاد إسرائيل؟" (Est - il permis de critiquer Israël)، دافع فيه عن الديمقراطية وعن وجهة نظره حول حرية التعبير والحريات بوجه عام وتسامل فيه "إن كانت إسرائيل دولة ديمقراطية وتعتزف بالحريات العامة ومنها حرية الرأي فلماذا لا نستطيع انتقادها؟ لماذا ننتقد

(*) باحثة في الشؤون السياسية - بيروت.

(**)

الولايات المتحدة وحلفائها، هي الحرب العالمية الرابعة
كون الحرب الباردة هي الحرب العالمية الثالثة؟

وهل من المسموح بالبحث في الإرهاب ومسبباته
دون أن نُتهم بتأييده وتشجيعه؟

أين هي الحرب الدائرة من مقولة صراع
الحضارات؟ وهل هناك صراع شرق / غرب جديد؟

البيت المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية هي أم
الصراعات ونقطة انطلاق ما قد يصبح صراع
حضارات؟

لماذا تولد إسرائيل بقرار في الأمم المتحدة ثم
* تعزل إسرائيل في الأمم المتحدة؟

لماذا يوجد تشخيص متعدد للأزمة؟ وما هو سر
التحالف الثلاثي الإسرائيلي - الأميركي؟

هل الحرب الدائرة هي حرب على الإرهاب أم
صراع حتى الأبدية؟

لماذا تتدنى شعبية أميركا؟ وما هو دور أوروبا؟

هل يوجد توجه لتמיד الأزمة؟

هل نأمل بألوية تغييرية في النخيل الإسرائيلي؟

عشرة عناوين لعشرة فصول النقض منها الكتاب،
ويُختتم بلائحة تضم مجموعة النقض (الفيتور) التي
لجأت إليها الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي
في ما يخص الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية
لمصلحة إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وهي تمكّل ٢٩
فيتو حتى العام ٢٠٠٤.

يعالج يونيفاس الموضوع من زاوية القانون
الدولي وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير
مصيرها، وعدم التعدي والاحتلال والعدالة الدولية
والمساواة، وهي أمور تعتمدها الأمم المتحدة في حال
الفصل بين الدول. وهو يؤكد أن إسرائيل تضرب بها
عرض الحائط وتتغلب دائماً من العقاب بسبب مساندة
الولايات المتحدة لها باستعمالها حق النقض الفيتو.

ثانياً: الإرهاب وصراع الحضارات

يناقش الكتاب مجموعة مقولات تعتمدها الولايات
المتحدة وإسرائيل لتبرير الاعتداءات المتكررة على
الشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة. جاء

بعضها على لسان مسؤولين سياسيين وبعض الآخر
بواسطة منظرين وباحثين. وهو يناقش كل مقولة
ليصل إلى الاستنتاج أن الحجة لمواجهة الإرهاب
الدولي لا تحتم الأعمال العسكرية التي تقوم بها كل
من الدولتين أكان ذلك في فلسطين أم كان في العراق.
فهناك أسباب للإرهاب وهو يأتي نتيجة الظلم
والاحتلال والشعور بالهانة، وأن ما يحاك مع
المسؤولين السياسيين في البلدان العربية، لا يرضي
شعوبها التي باتت اليوم تعيش في قلب الحدث نتيجة
العولة المعلوماتية، وهي تشاهد يومياً للبدابات
الإسرائيلية تجرف البيوت وأشجار الزيتون وتبيع
قتل المسؤولين الفلسطينيين ومن كان نصيبه الهلاك
من المدنيين العزل والأطفال.

في مناقشة تعريف الإرهاب يقول يونيفاس، إن
الإرهاب ليس قنبلاً ملازماً للعرب أو لأي شعب آخر
والا انتقلت أهمية البحث عن حلول سياسية للآزمات،
ولم يعد أمامنا خيار سوى الحل العسكري، الأمر
الذي يريدون توريث العالم أجمع به. لا يولد الإنسان
إرهابياً بل يمكن أن يصبح إرهابياً كحصيلة لظروف
بيئته السياسية والاجتماعية. ثم إذا كان المسلمون
إرهابيين بالفطرة كما يشاع داخل إسرائيل، فكيف
جرى أن مرت عقود من الزمن لم يقم خلالها
المسلمون بأي عمل إرهابي؟

وأي تعريف للإرهاب نعتد؟ إرهاب المنظمات فقط
كما عرّفته الأمم المتحدة؟ وماذا عن إرهاب الدولة
وإرهاب الفكر، وماذا عن القصف الجوي الذي يودي
بأرواح مدنيين ويصنف بأعمال حربية؟

ونضيف نحن، اليس ظاهرة بن لادن وأتباعه ما
يقابلها في أميركا كالفرع الداودي أو اتباع الواعظ
جيمس جونز. أصحاب الانتحارات الجماعية في غيانا
عام ١٩٧٨، أو حركة أوم شينريكو التي هاجمت
قطارات طوكيو بالغاز السام عام ١٩٩٥؟

ولماذا يريدون اقتناعنا بأننا مهددون لأن حضارتنا
هي المستهدفة؟ فالحضارة هي نتاج البشرية جمعاء
وإنما التمايزات هي بين الثقافات، وليس هناك من
ثقافة مقطوعة على الإرهاب ومعاداة الغير، فمقولة
هنتنغتون فيها الكثير من المغالطات، فهو يقسم العالم
إلى ثماني حضارات مختلفة وهي: الغربية

والأخيرة تضم العرب والأتراك والماليزيين؟ والتماييز قائم بين المذاهب ضمن الدين الواحد بين الشيعية والسنية كما بين الكاثوليكية والبروتستانتية. وضمن هذا التصنيف أين نضع الصرب العرقية الإيرانية ولاحقاً العرقية الكوييتية؟

كذلك من الناحية العرقية، يبدو التمايز واضحاً بين الشعوب الإيرانية والباكستانية والإندونيسية والشيشانية والنيجيرية... هذا إذا ما سلطنا معه بالتسمية، لأن الحضارة الإنسانية واحدة إنما الاختلاف هو بين الثقافات. أما يونيفاس وفي محاولة لنفي وصف الصراع بالحضاري فيضيف أن المجتمع الفلسطيني ليس بمجموعة متجانسة مسلمة، وهو مجتمع تحديدي إذ يوجد أقلية مسيحية في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي يصبح صراعه مع الإسرائيليين ليس صراعاً حضارياً، وإن كان مصير النظام الدولي الجديد تحده بضعة كيلومترات من الأراضي المحتلة، وتحد مع طبيعة الصراع في ما لو يصبح حضارياً أم لا. فالسؤال الفلسطينيي يحمل في ذاتها كل احتمالات الصراع، شرق - غرب، شمال - جنوب، عالم مسيحي - عالم مسلم...

ويضيف يونيفاس أن عبارة صراع حضارات استعملها أولاً الباحث الإسلامي الأميركي برنارد لويس، حين وصف الصراع في الشرق الأوسط بأنه ضارب في الجذور الحضارية للموروث اليهودي - المسيحي في مواجهة الإسلامي، وأن على الغرب أن يدعم إسرائيل كخط دفاع أول عن الحضارة الغربية.

أما عن تشبيهها بالحرب الباردة وتشبيه خطرها بخطر الشيوعية سابقاً فيقول، بأن المقابلة لا تجوز لأن الأدوات تختلف، إذ إن مصطلحات النزاع كانت معتمدة من قبل الطرفين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، مثل مسائل "نزع السلاح" و"مناطق النفوذ" و"توازن الرعب". أما اليوم فالسلاسل تتفكك من "الخير والشر" و"نحن وهم" و"حضارة متفوقة" و"مدنية وبربرية" و"صليبية وجهادية" ... الخ.

ثم أن أدوات اللعبة في الحرب الباردة كانت متشابهة، فالسلاح بين موسكو وواشنطن كان متقابلاً ومتوازنًا إلى حد ما والمتظومة العسكرية

والكونفوشية واليابانية والإسلامية والهندوسية والسلافية - الأرثوذكسية والأميركية - اللاتينية والأفريقية. استدافع هذه الحضارات بحسب منتفغتون عن مكتسياتها كما هويتها وستمك حدود صدام في المستقبل وبخاصة بين الإسلامية والغربية.

يقول يونيفاس إن ما روج لهذه المفولة هو اندلاع الحرب البورغسلافية التي أعقبتها، ثم أحداث ١١ أيلول / سبتمبر وهذا لا يعني أنها صحيحة بكل ما جاء فيها، وأن منتفغتون نفسه يعترف بأن الإسلام ليس واحداً، كما يؤخذ على المفولة إغفالها اليهودية كهرية حضارية، فالمجتمع الإسرائيلي يمتلك كل الأدوات التي ذكرها منتفغتون كالدین الواحد واللغة الواحدة والعبادات والتاريخ والآداب والسلوك والمؤسسات. فهل أن عدد اليهود كان السبب في عدم تصنيفهم أم في توزيعهم الجغرافي؟ وهذان أمران لا يفييان عن المجتمع الإسرائيلي خصوصيته الديمقرافية والثقافية ليكن هوية جيوسياسية واضحة وحقيقية.

بيد أن الكاتب أغفل التساؤل عن المعيار الذي اتخذته منتفغتون في تصنيفه للحضارات بحيث تختلط المعاني بالحدود والأدوات في الشكل كما في المضمون الذي يوصل بين هذه الحضارات.

أهي للجغرافيا مثلاً في قولنا حضارة الغرب؟ أم المسيحية للغرب حين نقول بالحضارة الإسلامية؟ والكونفوشية نسبة إلى كونفوشيوس الحكيم والفيلسوف الصيني في القرن الرابع قبل الميلاد والحضارة اليابانية نسبة إلى اليابان كبداية الإسلامية نسبة إلى الدين، السلافية - الأرثوذكسية نسبة إلى عرق؟ أو دين؟ والحضارة الأميركية - اللاتينية والأفريقية نسبة إلى قارة أو عرق؟

إننا نرى أن المقاييس مختلفة عما شرحه منتفغتون كعناصر تكون الحضارة الواحدة، وإلا لماذا الفصل بين الحضارة الغربية والحضارة الأميركية - اللاتينية، وهما تشتركان في الدين والثقافة والتراث والتاريخ بالمقدار نفسه الذي تشترك به البلدان الأوروبية في هذه العناصر أو أكثر؟ ألا تتمايز الثقافة الإيرانية عن الثقافة الإندونيسية أو الباكستانية؟ وهو يفسعهم في إطار حضارة واحدة وهي الإسلامية.

التالي لقرار إنشائها أي عام ١٩٤٨، أصدرت الأمم المتحدة قراراً يقضي بعودة المهجرين الفلسطينيين إلى ديارهم. لم يطبق هذا القرار حتى اليوم، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية مارست عدداً من الفيتويات، بلغ حتى عام ٢٠٠٤ تسعة وثلاثون نقضاً. في كل مرة يصوت ما يعادل مئة وخمسون دولة ضدها، وعشرة يمتنعون، وخمسة وعشرون لا يصوتون وستة يلوثون جانب الولايات المتحدة. فماداً نستنتج من ذلك؟ ليست إسرائيل في عزلة في الأمم المتحدة؟ وهي الدولة الوحيدة المعتدية دائماً على السكان، وعلى الأراضي من تشريد وتهجير إلى بناء مستوطنات واستقدام مستوطنين جدد؟

وفي كل دورة من دورات الأمم المتحدة أو في اجتماعات مجلس الأمن يأخذ الكلام حول القضية الفلسطينية حيزاً مهماً من الدواول. ويورد بونيفاس كلمات لكل الرؤساء العرب والأفريقيين وغيرهم أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن يشددون فيها على ضرورة معالجة الأمر على قاعدة المبادئ العامة للامم المتحدة... إزاء هذا التعاطف الدولي الكبير مع الحقوق الفلسطينية والذي يأتي على لسان ممثلي أغلبية بلدان العالم، وإزاء استطلاعات الرأي التي تشير أن إسرائيل تمكّن تهديداً للسلام العالمي، بحسب تقرير نشرته غالوب عن خمس عشرة مؤسسة استطلاع أوروبية، اعتمدت خلاله عينة من ٥٠٠ شخص في كل بلد، رأى فيه ٥٩ في المئة أن إسرائيل تمكّن تهديداً للسلام العالمي قبل إيران وكوريا الشمالية والولايات المتحدة والعراق وأفغانستان وباكستان وسوريا... الخ. إزاء هذه العوامل نستنتج أن ما يؤكد هذه الحقيقة، هو فقدان إسرائيل تعاطف الرأي العام الأوروبي المؤثر إلى حد كبير في قرارات الاتحاد الأوروبي، على الرغم من إعلامها وسلاحها والقوى الضاغطة التي تمثلها وحملاتها غير المسبوقة في أوروبا ضد من تتهمهم باللاسامية.

وأغلب المواقف الأوروبية كانت متباينة، ففرنسا التي يقال أن سياستها أقرب إلى العرب منها إلى إسرائيل، اتخذت موقفاً أغلب الأحيان من منظور الحقوق الدولية. وأن الرؤساء الفرنسيين اعتمدوا بالقضية الإسرائيلية الفلسطينية انطلاقاً من توقع

مركزية وتسلسلية واضحة في حين أن "القاعدة" مؤلفة من مجموعات غير مرتبطة بهيكلية منظمة، بل يربط بينها هدف مشترك.

هل نستطيع القول أن أسامة بن لادن يمثل للمسلمين؟ كلا، حتى لو ادّعى الدفاع عن حقوقهم. ألم يسارع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات إلى استنكار جريمة ١١ أيلول وأقوال بن لادن متسائلاً "متى أمتم بن لادن للفلسطين وحقوق شعبها حتى يستعملها في خطابه الأثم الآن؟".

وكما لا يمثل المتطرفون الأيرلنديون جميع الكاثوليك في العالم، ولا يمثل اليهود والصهيانية المتطرفون اليهود أجمعهم، لا يمثل كذلك بن لادن الفلسطينيين أو العرب أو المسلمين. إن العمل الرهيب الذي قام به بتفجير برج التجارة في ١١ أيلول/سبتمبر، أعقبه تصريحات فظيعة من الرئيس بوش عن الصليبية، ومن رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني والأسباني أزنار، وهذه أمور ليست من الحكمة في شيء.

هل كان للمسلمين يد في حرب فييتنام؟ أو في حرب البلقان؟ ألم يذهب القرن العشرين وفي طياته حربين عالميتين كانت النازية هي العنصر المسبب فيهما ولم يكن للمسلمين أي دور فيها؟ يقول بونيفاس لنتأمل، ولنحكم العقل الفرائض، فإذا لم نحقق تقدماً في المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية عبر رفع الظلم والبؤس عن الفلسطينيين بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وبالتوقف عن ممارسة ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا مثل المقابلة في كيفية التعاطي الإعلامي والسياسي مع سلوبودان ميلوسوفيتش، حين احتجز إبراهيم روجوفا ليومين في محاولة إقناعه بالحل، وفي كيفية التعاطي مع ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية حين احتجز لمدة سنتين داخل المقر المؤقت.

ثالثاً: إسرائيل في مواجهة العالم

أما وكيف يُفسر أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي أنشئت بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ والتي أصبحت اليوم معزولة في الأمم المتحدة، فالحقيقة، يقول بونيفاس، أنه وفي العام

تختلف من سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة.

ينقل عن لسان بول فينديل حاكم ولاية أيلينوي منذ عام ١٩٦١ حتى ١٩٨٣ قوله بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر "إن هذا التفجير المريع لم يكن ليحصل لو أن الحكومة الأميركية رفضت مساعدة إسرائيل على تدمير المجتمع الفلسطيني، قليلون من يملكون الجراءة ويملون بهذه الحقيقة ولكن كثيرين هم الذين يفكرون فيها. هذه النصيحة كان من الممكن تجنبها لو أن رئيساً أميركياً واحداً كانت لديه الحكمة في أن يشترط خلال الخمس وثلاثين عاماً الماضية امتصاص إسرائيل من الأراضي المحتلة ١٩٦٧، خلال كل تلك الفترة والكونغرس الأميركي يتوهم تحت ثقل ابتزازات اللوبي اليهودي حتى أصبح وكأنه لجنة مصغرة من البرلمان الإسرائيلي، كل السلطات تعرف هذه الحقيقة المخبأة بخناية عن الشعب الأميركي. الولايات المتحدة أصيبت بكارثة التفجيرات الإرهابية في ١١ أيلول ونهبت إلى الحرب على العراق بسبب سياستها الملتزمة في الشرق الأوسط والمصنوعة في إسرائيل وليس في واشنطن..."

وفي كتاب المالني جورج سوروس بعنوان "من أجل أميركا دون بوش" يستنتج الكاتب أن الحكومة الأميركية لا تضغط بما فيه الكفاية لتحقيق أمن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا الأمر يرد على الاقتصاد والمال في العالم أجمع.

أما ريتشارد كلارك المسؤول عن مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة فيقول: "لو أننا وضعنا أسساً للسلام في الشرق الأوسط لكأن القاعدة قد خسرت الكثير من الدعم الشعبي ولما كان هناك هذا الصعد المتعاظم علينا..." ويقول الصحافي توماس فريدمان: "إن هناك قولاً بات مأثوراً في العالم العربي هو أن العدو الحقيقي هو جي أي أي" Jews Israeli Americans. ويسرد مقولات عديدة لباحثين تأتي في السياق نفسه، ليستنتج أن التحالف بين السلطين الأميركي والإسرائيلية غالباً ما يميل إلى المصالح الإسرائيلية، ويستغرب كيف أنه ولأول مرة نرى أن الأقوى ينصاع إلى رغبات الأضعف إذ أنه وبحسب التجارب عبر التاريخ، كان المدافع يفرض إرادته عن المدافع عنه. إنما في حال التحالف هذا نرى أن

شارل ديفول للمقاصيل السلبية لحرب ١٩٦٧ واحتلال الأراضي العربية. ثم اهتمام فرنسوا ميتران الذي كان يعد الأقرب إلى إسرائيل بعد تصريحه في الكنيست عام ١٩٨٢، والذي كان أول رئيس دولة يثير ضرورة وجود دولة فلسطينية لأول مرة، كذلك اهتمام جاك شيراك... الخ.

ناهيك عن الموقف البريطاني المؤيد لوجود دولة فلسطينية أيضاً من خلال تصريحات طوني بليزر المتكررة.

أما ألمانيا فيوصف موقفها بالتردد نظراً إلى حرجها التاريخي، بينما البلجيكيين والذين يرون أنفسهم أبطال الدبلوماسية الأخلاقية فقد عبروا أكثر من مرة عن موقفهم المؤيد للحق الفلسطيني.

ثم نرى الليرنان وأيرلندا والسويد دائماً ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كذلك أسبانيا إذ دفع مسؤولوها ثمن تأييدهم للحرب على العراق في الانتخابات التي تلت الحرب.

وإيطاليا لها الموقف نفسه باستثناء البلدان الأوروبية المستقلة حديثاً والتي تدور في الفلك الأميركي المؤيد لإسرائيل.

نرى أن أغلبية البلدان الأوروبية ومعها البلدان الأفريقية والبرازيل وبلدان أميركا اللاتينية ومعها مؤثرون في الرأي العام العالمي، أمثال البطل الشعبي نلسون منديلا والرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا ومهما كان موقفها مؤيداً لحقوق الشعب الفلسطيني، كانت دوماً إسرائيل تدعي أن هذه المواقف تنطوي على مشاعر عميقة ضد السامية مموجة بمواقف إنسانية مع الفلسطينيين.

رابعاً: التحالف الأميركي - الإسرائيلي

يفقد بونيفاس المواقف الأميركية بحسب تصريحات الرؤساء الأميركيين المتعاقبين، وبخاصة خلال فترات الانتخابات الرئاسية. ويثبت كيف أن نتائج تلك الأخيرة غالباً ما تأتي بحسب رغبة اللوبي الصهيوني الناشط جداً وذو الفاعلية الكبيرة خصوصاً في أكبر الولايات وأهمها حيث لا يقابله لوبي عربي يذكر. أما في المقابل فهناك وجهات نظر

وتعد الحركتان الأخيرتان مختلطتان مسيحية - صهيونية ويصل عدد أقرادهما إلى ٨٠ مليون نسمة.

ويستنتج بونيفاس بأن التحالف الأميركي - الإسرائيلي خطير إذ إنه بين دولتين لهما رؤية واحدة للعالم تقوم على الاستناد إلى القوة كعامل أساسي ورئيسي في العلاقات الدولية، ولا يهم الانصياع إلى القانون الدولي إذا كان سيمثل حاجزاً أمام الأهداف الموضوعة للأمن الوطني في كليتهما. وكل دولة منها عندها اعتداد بالنفس إلى حد مركزية ذاتية ترى شأنتها أعظم من شؤون غيرها، وحياة مواطنيها أهم من حياة الآخرين ولا يمكن أن تتساوى معها، وهو أمر سوف يقيي الإرهاب بدلاً من تخفيفه.

فمن يمكنه أن يؤكد بأن التهديد بالخطر بات أقل منه في عام ٢٠٠١ أي بعد مجيء كل من بوش وشارون إلى السلطة؟ إذ إن السياسة التي يتبعها الحليفان تؤدي إلى التبرير المتبادل بينهما وبين بن لادن. وكأنه قد أصبح وجود كل منهما مبرراً لوجود الآخر.

إذا لم تنصدي لأسباب هذا الإرهاب يستطرد بونيفاس، فإنه سيتعاطف ناكماً إلى درجة يصعب معها التحكم به، فليس مهماً قتل أو نفي بن لادن لأن الظروف التي انتجتها لا تزال قائمة وبإستطاعتها إنتاج غيره.

بعضهم يقول، إن الإرهاب قبل كل شيء هو سلاح الضعفاء، ويقول البعض الآخر وحدها القوى العظمى تلجأ إلى الإرهاب إذ بمقدورها الإفلات من العقاب. من المؤكد، عندما يحل السلام في الشرق الأوسط لن يقضى على الإرهاب كلياً، ولكن ستفقد جماعاته الكثير من الحجج التي من خلالها تطوع إرهابيين جدد.

خامساً: حرب العراق

شن الحرب على العراق من دون أي تقدم على الساحة الفلسطينية زاد القناعة بعدم وجود رغبة في الحكم بعدالة في المسائل الدولية. فالعراق الذي لم يمثل إلى القرائ الدولية قامت الحرب ضده على الرغم من أنه لم يثبت امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل.

إسرائيل هي التي تفرض رؤيتها وإرادتها على القوة العظمى في العالم، ودرجة الخطر التي انزلت بها لا تخفى عن كثير من الأميركيين البليحين في الشؤون الاستراتيجية من الأميركيين. ويشير إلى تصريح لشارون أكد فيه: "لن نقبل بضغط من أينما جاءت".

ويعبّر أعضاء من الكونغرس عن امتعاضهم من عدم القدرة على مناقشة المساعدات المقررة من قبل الحكومة إلى دولة إسرائيل، التي وصلت حتى عام ١٩٧٤ إلى ٨٠ مليار دولار، أي ما يعادل خمسة مليارات دولار سنوياً، ناهيك عن الإمدادات بالأسلحة منذ الحروب الباردة وعلى الرغم من دعم الاتحاد السوفياتي لها بحيث تضمن إسرائيل وحدها للتوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط. وينهب الكاتب في جولة يبرهن فيها عن المساعدات التي قدمت من قبل رؤساء الولايات المتحدة والإمدادات العسكرية المتطورة بدءاً من الرئيس دوايت أيزنهاور مروراً بـ جون كينيدي ثم ليندون جونسون الذي دعمها بـ sky hawk وغيرها من إمدادات عسكرية، خلال حرب عام ١٩٦٧ ثم بالطائرات فـ ١٠٠ لتؤلف جسراً جويًا في حرب الستة أيام.

ويتميز للمعلومات بالتصاريح المتعاقبة للرؤساء الأميركيين عن نظرتهم إلى العلاقة الأميركية - الإسرائيلية ليقول أنها علاقة تبعية لإسرائيل.

وهنا نجد وفرة مهمة من المعلومات لتوضيح ما يؤكد الكاتب في عرض مشوق ومثبت في الأرشيف بالأحداث والتواريخ ليصل إلى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قتلًا، بأنها جاءت ضربة حظ لمصلحة إسرائيل ويسرد تصريحات شارون وغيره لتأكيد رأيه.

بيد أن العامل الأهم في رسم علاقات متينة بين أميركا وإسرائيل وبحسب بونيفاس هي الحركات اليهودية - الأميركية ويعدد بعضها:

Not in my name, Jewish Institute for National Security Affairs, American Israeli Public Action Committee, Right or Wrong my Country, Stand for Israel, International Christian Church Jerusalem and Christians for Israel.

الديمقراطية لا تصدر بل يجب أن تولد في أرضها وتنمو بمناخها. أميركا لا تحكم على النظام بنسبة ديمقراطية، إنما بدرجة ولائه لها والمثل بالنظام الليبي فهل أن نظام الرئيس معمر القذافي ديمقراطي؟

يخبر بونيفاس أنه قد التقى رئيسة إحدى المؤسسات الاجتماعية الرئيسية في تونس خلال مشاركته بؤتمر عام ٢٠٠٤ وتحادث معها خلال الغداء وهي كما يصفها غريبة الثقافة وعلمانية، تعمل كمدرسة طب في إحدى الكليات المتخصصة، وقد أخبرته أنه في اليوم التالي ليده القصف على العراق جاءت عشرات الفتيات إلى الكلية محتجيات وهو أمر يمنعه النظام الإداري. عوقبت الفتيات وهددن بمنعهن من إجراء الامتحانات وإلغاء فرصة متابعة تخصصهن في فرنسا كي تمدن في حجابهن إلا أنهن رفضن وأصررن قائلن "إنها مسألة هوية".

ثم يذكر أن استطلاعا للرأي بعد حرب العراق قام به مركز بيو للأبحاث لقياس شعبية الإدارة الأميركية يعد شن الحرب على العراق، أظهر شعورا بالعدائية كان مسيطرا على أكثرية المستطلعين والنسبة اختلفت من ٨٢ في المئة في كل من تركيا واندونيسيا ٩٩ في المئة في الأردن.

ويغتم الفصل بقول لونسون تشرشل "عندما تكون في قعر حفرة يجب أن تتوقف عن الحفر" ويتمنى بالأرجح الأميركيون حفرة إيران أو سوريا أو غيرها وأن يبادروا إلى الاهتمام بالمسألة الإسرائيلية الفلسطينية.

سادساً: في المجتمع المدني الإسرائيلي

أهل في المجتمع المدني الإسرائيلي هو آخر عنوان لآخر فصل في الكتاب، وهو عبارة عن دراسة جدية لحركات ومنظمات متخصصة غير حكومية ناشطة داخل المجتمع الإسرائيلي بعضها يهودية صرف والبعض الآخر مختلط إسرائيلي - عربي، وقد رأيت أنه من المفيد تسميتها لإبراز أهمية ما يامل به الكاتب:

شالوم أكشاف السلام (Shalom Akshav)،
شعاعة الرفض (Omzet Lesarev)، هناك حزب (Yesha)
(Gvul)، مركز المعلومات البديل (Alternative
Information Center)، من أجل السلام (Gush)

في حين إسرائيل تُمدّ بالمساعدات دون انصياعها لقرارات الأمم المتحدة وهي تمتلك أسلحة دمار شامل. فازدواجية المعايير في التعاطي الدولي تزيد من الإحساس بالفن وهو أمر يتحدى الربط بين بالقضايا لينسحب على مجموعات كبيرة من الرأي العام.

تؤكد مع بونيفاس أن إعلان الصرب على العراق قد كشف الوضع الحالي للنظام العالمي. فقد تبين أن الولايات المتحدة تستطيع أن تمارس نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري. ولكن بالمقابل ونظراً إلى أنشطة الاحتجاج على الحرب وكيفية تعامل الفرقاء معها تكونت نقطة انطلاق للتفكير الفعلي في كيفية التعاطي مع الهيمنة الأميركية. فمعارضة فرنسا للحرب ومعها ألمانيا وروسيا والصين استقطبت رهانات أميركا على الاصطفاف الكامل وراء خطتها باستثناء الحليف الأوروبي الكبير بريطانيا. كما برز في تلك المرحلة من الأزمة عامل جديد قديم هو الرأي العام العالمي الذي كشف حجم الاعتراض على الحرب من خلال التظاهرات والتي لم تؤيد صدام حسين ولكنها عبرت عن كونها ضد هيمنة الولايات المتحدة. وذلك سيكون ربما إذا بدأ ببده الاحتجاج بقوة على النظام الدولي الحالي.

يتساءل بونيفاس عن المقصد من دخول أميركا العراق فعلاً أم البترول أم ١١ أيلول أم الشعور بالتهديد أم سلوك نظام صدام حسين والرغبة في تولية نظام ديمقراطي أم مجموعة هذه الأسباب؟ والحقيقة أن إسرائيل كانت إحدى البلدان القليلة التي رأت في الصرب على العراق إيجابية؛ فبحسب استطلاع للرأي تمحور حول سؤال:

هل للولايات المتحدة الحق بجيتاح العراق؟

أجاب ٦٨ في المئة من الإسرائيليين نعم وهي - أكبر نسبة مؤيدة مقابل ١٦ في المئة النيابان ١١ في المئة كوريا الجنوبية ١٢ في المئة أسبانيا ١٨ في المئة فرنسا ٢٤ في المئة كندا ١٠ في المئة المكسيك. ..

ماذا تعني هذه النسبة العالية من التأييد لحرب العراق من الإسرائيليين وهل نستطيع أن ننقي تخطيط المحافظين الجدد مع الليكود لاجتياح العراق بدوافع ذاتية وإيديولوجية؟ أية ديمقراطية تأتي بواسطة السلاح حين يقول منتقدون نفسه أن

(Shalom, بيت سلم Beit Slem)، تعايش (Tazyush).

ذكرنا لبعض الصراعات الداخلية الناشطة بقني الموضوع كما سنذكر بعض الشخصيات اليسارية الناشطة والملتزمة حقوق الإنسان التي ذكرها بونيفاس مثل الوزير يوسف لايبسه وإبراهيم بورخ، وشولاميت الوني...

أما المتطرفون من اليهود الإسرائيليون فليسوا قلة في المجتمع وللتدليل على مدى عنصريتهم يذكر الكاتب ما جاء على لسان ناثب ليكودي في تصريح له بالكنيست "إن العرب نود الأرض أينما وجدوا تحتها أو فوقها..." ويسأل ما الذي كان ليحصل لو أُلقي أي ناثب من أي بلدان من ١٩٠ دولة يمتلئون العالم لو أُلقي بتصريح مماثل عن اليهود؟

سابعاً: في السيناريوهات المحتملة

للتحالف الإسرائيلي - الأميركي

يستخلص بونيفاس ثلاث سيناريوهات لما ستؤول إليه الأوضاع. الأول أن تضي الولايات المتحدة ومعها حليفاتها إسرائيل في المكابرة والمفاخرة بنسبة القوة التي تملكها فتتابع سياستها إياها التي تفترض أنه لا يجوز التنازل دون نصر محقق مئة بالمئة يراهن على أن يضعف الشعب الفلسطيني وينزح للتقشيع عن فرص أفضل للعيش في غير بلده. إن التصريحات الإسرائيلية عن الفرق العددي ١٦ مليون يهودي مقابل ١,٣ مليار مسلم هو سيف ذو حدين إذ إن السياسة الواقعية تقتضي الأخذ في الحساب أهمية أعداد المسلمين الغاضبين من تسلط إسرائيل واستبدادها بمقدرات الشعب الفلسطيني. وإن ارتكاب غلطة استراتيجية أخرى تقوم بها الحليقتان تنذر بعواقب وخيمة، إذ إن عليهما أن تتركأ أنه في عصر العولمة لم تعد القوة العسكرية تكفي لتحقيق النصر فعليهما احتساب نسبة للتدني في شعبيتهما ونسبة التحالف الدولي معهما، وإلا وجدنا نفسيهما أمام عو طاقته الكاملة كامنة في شدة يأسه. على الحليقتين أن تطلعا أن التغيير في السياسة ليس تغييراً في الهوية وأن انتقاد سياسة جورج

بوش ليس كرها لأميركا وانتقاد شارون ليس مناهضة للسامية أو عنصرية.. فغالباً ما كان المحتل مكروها حتى لو أوجد له معاونين لاحتلاله.

الثاني وهو بمنزلة حلم، وهو أن يتحقق السلام قريباً في الشرق الأوسط وذلك ليس بالاستحيل لأن أطر السلام قد وضعت وباتت معروفة:

١ - اعتراف الدول العربية بإسرائيل وهذا جاء بمبادرة من الملك عبدالله خلال القمة العربية التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ بحدود واضحة ومعروفة

٢ - إنشاء دولة فلسطينية قابلة للعيش بحدود ١٩٦٧.

٣ - عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

٤ - القدس عاصمة للدولتين كونها تضم مقدسات الطرفين مع تفاصيل ما جاء في الاتفاقات الموقعة سابقاً في كامب ديفيد وأوسلو وضع في ورقة الطريق.

٥ - إزالة جدار الفصل وخصوصاً في المناطق التي يتعرض فيها لتطهير المناطق الفلسطينية.

هذه الطول ليست جديدة وقد جرت عدة مباحثات حولها وبرعاية أميركية ولكن الخيف وهنا تنتقل إلى السيناريو الثالث أن يكون الانسحاب من غزة بمنزلة ذر الرماد في العيون، وتطبيعاً للوقت ومراعاة على إضعاف الأمل عند الفلسطينيين بحلول قريبة والضرب بعرض الحائط ما جرى التباحث فيه حتى الآن وسير إسرائيل بما كان قد صرح به مناهميين سابقاً بأن إسرائيل لا تخضع لأحد وليست بمدينة لأحد وأن المساعدات الأميركية ليست بمنة أو بأعمال خيرية إنما هي استثمار بعيد الأمد عائداً مؤكدة من النواحي الاستراتيجية، أو سير الولايات المتحدة بما جاء على لسان رئيسها الأسبق رونالد ريغن حين قال بأنه ليس لأميركا رباط أخلاقي فقط مع إسرائيل إنما مع رابط استراتيجي، فإسرائيل دولة قوية في الشرق الأوسط وهي ورقة رابحة لنا فإن لم تكن هنالك لوجب علينا إيجادها بأنفسنا. أو أن تسير الحليقتان بوجهة شارون التي تقول بأن هناك بين لادن لأميركا وبين لادن إسرائيل... فتضع أميركا

حرب خططها لنا.

كتاب بونيفاس يستطيع أن يكون مرجعاً أكاديمياً لتسلسل أحداث ومفاعيل قضية الشرق الأوسط. ليس لفهم ما يدور في هذه المنطقة فقط إنما لفهم الفلك الذي يدور فيه النظام العالمي اليوم. ولتكشف حقائق سير الأمور ليس بالتنبؤ فقط إنما بوضع البراهين والأدلة الدامغة لتكوين النظرية العلمية والموضوعية، الأمر الذي نحتاجه كباحثين عرب وسياسيين ومجتمع مدني. والحل؟ مع بونيفاس نقول، يجب مساعدة المنظمات الأهلية الداخلية في المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني ليكون لها التأثير الفعلي على القرارات الخاصة بالحكومة الإسرائيلية. وهو أمر يرتبط أيضاً بمساعدة أنفسنا ومنظماتنا الأهلية داخل مجتمعاتنا العربية وتفعيل أو إيجاد دور لنا مشابه لفاعلية اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. 

جنودها وأسلحتها مجدداً بخدمة إسرائيل باتجاه إيران أو سوريا. هذا هو الكابوس الحالي وعندها سيكون العصر عصر مآسي وتكون الحرب العالمية الرابعة حرب حضارات.

خاتمة

نختم مع بونيفاس ونرد معه على أندريه غلوكسمان بأن البحث في أسباب الإرهاب ليس تبريراً أو تشريعاً له كما جاء في رده عبر مجلة بوليتيكس عدد نيسان/أبريل ٢٠٠٥ فقد احترم بونيفاس تأييد غلوكسمان للمقاومة الشيشانية وسأل كيف يُمنع هذا الحق من الفلسطينيين؟ هل تخضع نظرية الإرهاب إلى النسبية فتكون إرهاباً نسبة إلى الفلسطينيين ومقاومة بالنسبة إلى الشيشان؟

من يمنع عنا حرية التفكير والبحث عن الأسباب بحجة أن البحث هو تبرير لا يريد لنا سوى الوقوع في

كيف نرى فيليبس التيوقراطية الأميركية : مخاطر وسياسات الراديكالية الدينية والنفط والديون

لقد اعتاد الأوروبيون الاستغراب والانزعاج من طرائق الرؤساء الأميركيين في إدخال العناية الإلهية من أجل دعم سياسات الولايات المتحدة. فالرئيس بوش لم يخشع ذلك، لكنه استخدم الأمر بأساليب أكثر وضوحاً واقتناعاً من كل الرؤساء السابقين. وقد عبّر عن تلك المخاوف الأوروبية خبير السياسة الخارجية الفرنسي، فرانسوا هابسبورغ، الذي قال: "الإشارات التوراتية في السياسة، وقسمة العالم إلى معسكر للخير وآخر للشر، أمور لا نستطيع فهمها. وأنا أشعر أحياناً حين أسمع الرئيس بوش أننا لا ننتمي إلى الحضارة نفسها!"

يعني ذلك أنه بخلاف التجربة الأميركية، حيث الكنيسة كانت إلى جانب الحرية، فإن التجربة الأوروبية تظهر أن الكنيسة لم تكن إلى جانب الديمقراطية، بل تسببت في نزاعات بقدر ما كانت أداة للسلام. وهكذا، تأسست أوروبا الحديثة على أفكار تنوير القرن الثامن عشر الذي وضع العقل ومتطلباته في الصدارة وهَمَّش الكنيسة ودفاعاتها الميتافيزيقية.

ولا ينكر أحد من الأوروبيين أن الإيمان الديني المبني على الانفتاح قد أثمر قيماً للتسامح يشترك فيها الأوروبيون والأميريكيون. ثم إن حرية العبادة ضمن ديانة يختارها الإنسان بكل اقتناع صارت

أولاً: علاقة الدين بالسياسة

كتب ستانلي سلون، الأستاذ الأميركي الزائر في كلية مبليري، مقالاً عن "الدين والسياسة وحلقئ الرئيس بوش" في صحيفة هيرالد تريبيون في نهاية شهر أيار/ مايو الماضي قل فيه:

على الرغم من الحصار المضروب حول الرئيس بوش نتيجة استطلاعات الرأي العام التي تشير إلى تناقص التأييد له والتحديات الداخلية والخارجية؛ فإن الرجل احتفظ بإيمانه المطلق وقناعته بسلامة تصرفاته، ففي خطاب له في كاليفورنيا الشهر الماضي قال الرئيس بوش "إنني أستند في كثير من قراراتي السياسية إلى بعض الأشياء التي أظنها حقيقية. القناعة الأولى، أنني أؤمن بوجود الإله الكلي القدرة... وثانياً، إن إحدى أكبر هبات وعطايا الرب القدير لبني البشر رغبة كل نفس إنسانية في أن تكون حرة". إن هذا الموقف سيئد من انزعاج كثيرين من أصدقاء الولايات المتحدة، الذين سيتأكدون من أن كثيراً من القرارات الخاطئة التي يتخذها الرئيس، تسببت بها تلك الأفكار الإيمانية. إن الانزعاج المذكور سيكون سببه اقتناع الرئيس الذي لا يتزعزع، أنه ينفذ "إرادة الله"، وبذلك لن يستطيع القيام بأي مبادرات عندما تكون هناك حاجة شديدة إليها لأن "إرادة الرب" لم تقتض ذلك!

(*) رئيس دائرة التاريخ في جامعة البلمنة ليمان.

Kevin Phillips, *American Theocracy: The Peril and Politics of Radical Religion, Oil, and Borrowed Money in the 21st Century* (New York: Viking, 2006).

خلال العقود الثلاثة الماضية، فهي لا تزال أكبر مستهلك لهذه المادة إذ يبلغ استهلاكها ربع مجموع الإنتاج العالمي من النفط، كما أنها تمتلك ٤٠ في المئة من مجموع السيارات العاملة في العالم في حين أن عدد سكانها لا يتجاوز الـ ٥ في المئة من سكان الكرة الأرضية. وبسبب تراجع الاحتماليات النفطية في العالم وفي أميركا بخاصة، فإن المؤلف يتوقع أن يصل سعر البرميل الخام إلى أكثر من ١٠٠ دولار في السنوات القليلة المقبلة.

ب- العامل النفطي في إضعاف الولايات المتحدة

يرى فيليبس أن عدم جعل الإدارة الأميركية التوفير في استهلاك الطاقة أمراً رئيسياً، إنما هو نابع من علاقتها الوثيقة بشركات النفط التي تفضل الاستثمار في عمليات استكشاف جديدة بدلاً من خفض استخدام النفط، كما أنه مرتبط بشركات صناعة السيارات التي تحارب أية قوانين تسعى لإجبارها على زيادة فاعلية الوقود للمستخدم في سياراتها. لذا يعطي المؤلف هذه الأهمية للنفط وزيادة اعتماد أميركا على هذا المورد الذي يأتيها معظمه من الخارج؛ لأنه يعتقد أنه أحد العوامل الرئيسية التي ستقصر، إلى جانب عامل زيادة المديونية المالية العامة، وسيطرة الأيديولوجية الدينية المحافظة، أقول القوة الإمبراطورية الأميركية. وهو في هذا التحليل، أو في الجانب الاقتصادي منه تحديدًا، يسير على خطى الأستاذ الأميركي المعروف بول كينيدي الذي كتب قبل عقدين من الزمن كتاب الشهير صعود وسقوط القوى العظمى، الذي حلل فيه دور العوامل الاقتصادية في تحديد حظوظ الدول الكبرى والمصائب التي تواجهها إذا ما قامت بتوسيع نطاق سيطرتها بصورة أبعد من إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية.

٢- ارتفاع نسبة الدين

هذا يجسر بنا الانتقال مباشرة إلى اهتمام المؤلف بمسألة ارتفاع الدين الخاص والذين العام في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة خلال العقود الماضية. وقد بدأ التصارع في هذا المضمار في أثناء ولاية الرئيس روزفلد ريفن حين أخذت الحكومة الفيدرالية والمستهلكون ومالكو المنازل ورجال

أساساً للتماسك والتضامن في مجتمعاتنا. بيد أن أوروبيين كثيراً لاحظوا في السنوات الأخيرة تشابهاً شديداً بين الأصولية الإنجيلية النافذة وبين الأصولية الراديكالية الإسلامية. وقد قالت لي صديقة أوروبية حديثاً: "في أوروبا تشهد قيمنا الأساسية تحدياً من جانب المهاجرين والقادمين الجدد. أما في الولايات المتحدة فإن الناشرين على التأسيس الليبرالي والديمقراطي هم مجموعات من الفئات الرئيسية في الشعب الأميركي". وهذا الأمر يثير مخاوف أكبر!

ثانياً: المازق الأميركي

بين الدين والنفط والدين

يصلح هذا الجزء من مقال سلون مقدمة لكتاب كيفن فيليبس عن الحكم الإلهي الأميركي المعاصر، لكن من الخطأ التصور أن الكتاب يتحدث عن المزج الأميركي للسياسة والدين معاً وحسب. فهو يعلمنا في عنوانه الفرعي أنه مهتم أيضاً بأخطار وسياسة النفط واقتراض المال من الخارج، إلى جانب الموضوع الأساسي في تصرفات أميركا في القرن الحادي والعشرين. لذلك، فالكاتب مقسم إلى ثلاثة أقسام هي النفط والدين والمال أو المديونية المالية.

١- النفط

في ما يتعلق بالنفط يعلمنا الكتاب فكرة واضحة عن زيادة اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط من الخارج.

١- زيادة الاستهلاك

استوردت الولايات المتحدة في السبعينات نحو ثلث حاجاتها الكلية في حين تبلغ هذه النسبة ٦٠ في المئة اليوم، وهي مستمرة في الارتفاع. ولم تحاول الإدارة بصورة جدية تشجيع الأميركيين على التوفير في استهلاك النفط والطاقة عموماً. ويعتقد فيليبس أن سياسة الرئيس بوش الابن حول الطاقة هي نموذج صارخ لفشل أميركا في مواجهة أصعب تحدياتها. ومع أن الولايات المتحدة نجحت في تقليص نسبة استخدام النفط كجزء من الناتج القومي الإجمالي

الأعمال يقترضون بنسبة تتقوى نسبة نمو مداخيلهم. وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية في عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون استطاعت تحقيق فائض في الميزانية الفيدرالية في نهاية التسعينات، فإن زيادة الاقتراض في القطاع الخاص ظل على وتيرة نموه السابقة. أما الآن، فقد وصل مستوى الدين الأمريكي إلى أعلى نقطة له منذ قرن تقريباً، وهو يبلغ الآن ثلاثة أضعاف الناتج القومي السنوي المحلي (للمقابلة بليتان، لم تصل هذه النسبة بعد إلى ضعف الناتج القومي السنوي المحلي).

١- أبعاد أزمة المديونية الخارجية

يتخوف المؤلف من احتمال حدوث ركود، ولو غير رئيسي، في الاقتصاد الأمريكي، لأن المستهلكين مديونون بشدة للبنوك، الأمر الذي سيجعلهم عاجزين عن تسديد أجزاء صغيرة من هذه الديون، الأمر الذي سيساهم في خلق أزمة نقدية ويعرض المؤسسات التمويلية التي مولت القروض في الأساس إلى أخطار كبيرة واحتمال الانهيار. في الوقت نفسه تعتمد الحكومة الفيدرالية على نمو متصاعد على الحكومات الأجنبية، كالصين مثلاً، لشراء السندات المالية التي تصدرها، لأن الحكومة الأمريكية لا تدخر ما يكفي من المال لشراء ديونها نفسها. ومع أن هذه الحكومات، كالصين، ترغب في شراء الديون الأميركية لأن الدولار يبقى العملة الاحتياطية الرئيسة في العالم، فإن تغير هذا الوضع وبده الحكومات غير الأميركية ببيع الديون الأميركية (من خلال بيع السندات، إذا ما طلبت البلدان المصدرة للتغطى مثلاً دفع قيمة صادراتها باليورو الأوروبي أو الين الياباني، أو إذا ما قررت الصنع تنويع احتياطياتها النقدية الهائلة، سيؤدي ذلك إلى زيادة الفائضة على الدولار من جهة، وإلى انخفاض قيمته من جهة ثانية، وهما أمران سيزيدان بدورها من حدة التضخم بسبب ارتفاع قيمة المستورادات.

ب- تفشي الفساد وعلاقته بالدين

إن ما هو أهم بالنسبة إلى مؤلف الكتاب هو النسب العالية جداً التي أصبحت تجنيها البنوك ومؤسسات التمويل. فهي تحصل مجتمعة اليوم على كمية من الدخل تقوى تلك التي تحققها مجموع

الصناعات الأميركية، الأمر الذي أعطى مؤسسات التمويل قدرة فائقة على ممارسة التأثير في السياسيين وفي الصحافة والفقهاء. وخلال العقود القليلة الماضية انتهجت الحكومة الفيدرالية سياسة إضعاف الوسائل التي تحارب المضاربات، وكذلك تلك التي تضع حداً لاضراب المصالح العامة والخاصة، الأمر الذي زود المؤسسات المالية المذكورة قدرة أكبر على زيادة نفوذها ورفع المديونية كذلك. وهذا قد يفسر موجة الفساد والسرقة التي شهدتها شركات أميركية عملاقة، مثل انرون وورلد كوم، والكثير من شركات أسهم الاستثمارات، وهي كلها نتيجة تخلي الحكومة عن دورها الرقابي الذي شجعه الكثير من السياسيين، سواء من الحزب الجمهوري أم في الديمقراطي وكذلك رئيس لجنة الاحتياطي الفيدرالي السابق، آلن غرينسبان.

٣- دور الدين في تراجع النفوذ الأمريكي

ما يربط بين نموذج فشل سياسة أميركا النفطية وبين نموذج إضعاف مركزها المالي داخلياً وعالمياً، بحسب الكتاب الذي بين أيدينا، هو أيديولوجية المحافظين الجدد وانتشار المسيحية الأصولية. وإذا كان كيفن فيليب لا يقول ذلك بصورة مباشرة، فهو يوحي به بصورة غير مباشرة. وهو يتحدث عنه كأحد أسباب تراجع دور أميركا العالمي وتراجع ثقافتها في الوقت الذي زاد فيه تدخلها السياسي والعسكري في الخارج.

١- توسع ظاهرة الأصولية المسيحية

يعتقد المؤلف أن زيادة دور الأصولية البروتستانتية جاء على حساب الكنائس المعتدلة. فقد خسرت هذه الأخيرة، طبقاً لحساباته، بين نصف مليون ومليوني عضو لكل من هذه الكنائس الأربع أو الخمس، بينما زادت الكنائس المتطرفة مثل الكنيسة المعمدانية الجنوبية ٦ ملايين عضو وطائفة المورمون ٢,٢ ملايين عضو والتجمعات الخمسية (Pentecostal) مليوني عضو وزادت كذلك كنيسة الرب في ولاية تنيسي نحو ٦٠٠ ألف عضو.

ويعتقد فيليبس أن واحداً من كل أربعة أميركيين يتعمون اليوم إلى كنائس تصف نفسها بأنها إنجيلية

فضلاً عن رفض القيام بأبحاث حول الخلايا الإنسانية ورفض القبول بما توصل إليه العلم الحديث حول تزايد حرارة الأرض... الخ.

ج - الدين والسياسة الخارجية الأمريكية

إذا تصفحنا الكتاب بدقة بدت لنا أمور ذات صلة بالسياسة الخارجية البريطانية والأميركية في علاقاتها بالعرب وبخاصة فلسطين على وجه الخصوص. فلويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا في فترة الحرب العالمية الأولى، يذكر في مذكراته أنه نشأ في مدرسة تعلم فيها عن تاريخ اليهود أكثر بكثير مما تعلم عن تاريخ إنكلترا نفسها، وخلال مسار الحرب أطلق على بلاده تسمية "فاعل الخير" وهي التي كانت في أوج نشاطها الاستعماري في آسيا وأفريقيا؛ وكان يحلو له مناقشة ودراسة أسماء وأسكن في الأراضي المقدسة في فلسطين لثائره، بطبيعة الحال، بالتوراة؛ وقد وفر دعماً أساسياً للوطن القومي اليهودي في فلسطين تحت الرعاية البريطانية بعد الحرب ولاحتلال بريطانيا تلك البلاد في نهاية عام ١٩١٧.

من ناحية أخرى، يشير فيليبس إلى أن توليد الدم الدائم لإسرائيل هو جزء من أيديولوجية المحافظين الجدد والإنجيليين الأصوليين في الولايات المتحدة. وكانت هذه البصمة الدينية القوية في السياسة الخارجية الأميركية قد أتت من صفوف هذه الفئات من البروتستانت، وبخاصة مذهب الإنجيليين الخمسينيين (Pentecostal Evangelical) الذين آمن الكثير منهم بقرب اندلاع معركة هرمجدون، إضافة إلى أقلية أصغر من الكاثوليك الذين يشاركونهم التفكير نفسه. أي بين ٢٥ و ٣٠ في المئة من المواطنين الأميركيين و ٥٠ إلى ٦٠ في المئة من التحالف المؤيد للرئيس بوش الابن. وقد أدى هذا في أحد جوانبه إلى الالتزام بجعل السياسة الأميركية ذات تصور إنجيلي للعالم، وبرز ذلك في إحصاءات الرأي عام ٢٠٠٤ ليعطي شكلاً واضحاً للتفاعل بين الدين والسياسة الخارجية. فالمحافظون المسيحيون والأميريون البروتستانت كانوا إلى جانب الحرب الأميركية على العراق وأفغانستان مستعدين للذهاب إلى أبعد من ذلك إذا دعت الضرورة.

أو ما شابه ذلك، وهو رقم لا يتضمن الأعداد المتزايدة من المورمون وأعضاء المذاهب الأصولية الأخرى. كما لا يتضمن الإحصاء نفسه اتجاهات مماثلاً بين الكاثوليك.

وتشير هذه الأرقام، إن صحت، إلى انتشار الإيمان بالحقيقة الحرفية لما ورد في الكتاب المقدس. ويقول المؤلف إن الكثير من الدراسات تكشف عن أن معجزة شرق البحر الأحمر أمام اليهود الآتين من مصر حصلت تماماً مثلما تصفها التوراة. كما أن ٧٠ في المئة من الإنجيليين الأميركيين يعتقدون أن العالم سينتهي في هرمجدون في أثناء معركة مائلة بين المسيح والمسيح الدجال، في حين لا يعتقد ذلك ٣٠ في المئة من باقي اللتتمين إلى المذهب البروتستانتي.

ب- ارتباط الدين بالسياسة الأميركية

ما يعطي أهمية لافتة للنظر لهذا التحول الديني في أميركا هو ارتباطه بالسياسة. فمعظم الولايات التي تعطي أصواتها للحزب الجمهوري المحافظ تحتوي على نسب عالية من اللقيمين الإنجيليين. ومن الصحيح أيضاً أن الدعم الرئيسي للرئيس جورج بوش الابن يأتي من أصوات الإنجيليين بوجه خاص، ومن أصوات للمسيحيين الممارسين بوجه عام. ومن بين الأميركيين الذين يذهبون إلى الكنيسة أكثر من مرة أسبوعياً، فإن نحو ٧٠ في المئة قالوا إنهم سيصوتون لبوش قبل انتخابات ٢٠٠٤ في حين انخفضت النسبة إلى ٤٠ في المئة لدى الذين يذهبون إلى الكنيسة بضع مرات في السنة. ويعتقد فيليبس أن الحزب الجمهوري قد تحول إلى أول حزب ديني أميركي وهو يزرع نحو سياسات تعكس توجهات دينية متطرفة وتضع الإيمان الديني فوق العقلانية وتدعو إلى تعاون وثيق بين الكنيسة والدولة ولديها عقلية غزو صليبي. وفي هذا الجو الديني الجديد يعتقد المؤلف أن هناك استعداداً قوياً للدخول في الحرب وإرساء دعائم "عظامية أميركية" معاكسة لتطور "حركة التنوير" التي قامت في أوروبا ثم انتقلت إلى أميركا. ومن بين الأمثلة التي يتوقف عندها المؤلف بوصفها حرباً على العقل هي الدعوة لتدريس قصة الخلق الواردة في الكتاب المقدس كحقيقة علمية ورفض نظرية النشوء والارتقاء الداروينية تماماً.

ثالثاً: نظرة نقدية لدور الدين

في السياسة الأميركية

هنا يكمن الاختلاف مع الكاتب، على أساس أن السبب الرئيسي للحرب على العراق لم يكن بالضرورة الأيديولوجية الأصولية البروتستانتية بقدر ما كان رغبة أميركا في تأكيد وجودها بعدما تلقت ضربة موجعة بسبب هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، التي جعلتها تبدو أقل قدرة على الدفاع عن نفسها أمام هجمات انتحارية لجموعة صغيرة من المتشددین الإسلاميين، فكانت الحرب محاولة تصحيح صورة أميركا في العالم وإعادة الصورة إلى الأصل القائم على فرضية أنها القوة الأقوى التي لا يمكن قهرها ومن الجنون التفكير في مواجهتها^(١).

أما بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية الأميركية إن كان الأمر يتعلق بزيادة الاعتماد على النفط المستورد أو زيادة المديونية فهذه سمات ربما تكون قد زادت في أثناء حكم الجمهوريين إلا أنها لم تكن غالبة تماماً في أثناء حكم الديمقراطيين الليبراليين. وبالتالي، فإن الأزمة في مدين الجلالين هي أزمة بنسوية في الاقتصاد الأميركي ولا يمكن ربطها كلياً بالأيديولوجية معينة واحدة.

وفي ما يتعلق بنزوع هذه الأيديولوجية إلى الحرب الخارجية، فإن التاريخ، ولو الآني، أخذ يسخر من اتجاهاتها هذه. فالعرب على العراق التي اعتقد الكثيرون أنها ستكون مجرد نزعة أميركية على ضفاف دجلة والفرات تحولت بعد ثلاث سنوات من شنّها إلى أحد أهم الأسباب في تراجع شعبية الرئيس الأميركي وشعبية الحزب الجمهوري. فلم يكن أحد يصبأ أنها ستتحول إلى حرب استنزاف بين أقوى قوة عالمية وبين بلد صغير نسبياً لا يملك أي تحالف مع قوة خارجية ذات شأن وإن كان يحارب بتكتيكات غير مألوفة سابقاً.

ولعل أيديولوجية المحافظين الجدد والأصوليين البروتستانت نفسها قد بدأت تتلقى هجمات

أيديولوجية مضادة يمثل كتاب كيفن فيليبس أحد تمازجه. كما يمثل كتاب الصحافي الأميركي جيم واليس، سياسة الله: لماذا يخطئ اليمين الأميركي ولماذا لا يصيب اليسار^(٢)، نموذجاً آخر له.

يبقى أن نسأل إلى أين ستتجه أميركا مستقبلاً؟ ربما لا تكون سياسة العزلة المؤيدة من قطاع لا بأس به من الأميركيين خياراً واقعياً في ظل الوضع العالمي الحالي، ولكن من الممكن التصور أن الاحتكاك الأميركي للسياسة العالمية يلفظ أنفاسه الأخيرة وإننا في سبيلنا نحو سياسة أكثر توازناً بين عدة مراكز قوى عالمية.

ولا ننري بالطبع إذا كانت الولايات المتحدة ستغير مسارها الحالي ومضى ستفعل ذلك إذا وعدت أن سياستها التي تصفها بـ "الإلهية" هي في واقع الأمر "وحشية مقنعة". ولكن من المؤكد أن تصرفات واشنطن في العقود القليلة الماضية أضرت بقوتها الخشنة وقوتها الناعمة - على حد قول المفكر السياسي الأمريكي جوزيف ناي. وقد تكون هذه القوة الناعمة الممثلة بالقيم الأميركية ونمط الحياة الأميركي الجذاب لدى العديد من شعوب العالم قد تلقت ضربة مؤلة جداً أكثر من القوة الخشنة. فصورة الولايات المتحدة الكونية اليوم تختلف إلى حد بعيد عن صورتها قبل انهيار الاتحاد السوفياتي واندفاعها إلى استغلال ذلك الانهيار بصورة أخذت تخيف العالم بدلاً من أن تطمئنه إلى أن انتصارها كان كافياً بعد ذاته إلى تأكيد هويتها ومُظَلِّها. فالصور التي خرجت من سجن غوانتانامو وأبو غريب تختلف كثيراً عن صورة العاطة الأميركية السعيدة في مسلسلات التلفزيون التي كان يعجب بها الملايين في العالم. وإذا ما استمرت هذه الحال، فإن الانهيار السوفياتي يبشر - ويا للعاقبة - بتراجع أميركي كذلك وبتزايد ما يسمى بالحروب الصغيرة أو الحروب الإقليمية في أرجاء كثيرة من المعمورة. والنظام العالمي الجديد الذي كنا ننتظر بدأ فعلاً يتحول إلى فوضى عالمية جديدة تتحدث كثيراً عن الملل العليا إلا أنها لا تمارس سوى أدنى القرائن الساعية وراء القوة والسيطرة دون حساب. ◇

أبعاد مجلة فصلية تعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والاقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم أبعاد بالشؤون السياسية والاقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الانسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للآزمات والإشكاليات المطروحة.

وفي هذه المناسبة تشرف أبعاد بالتوجه إلى مختلف الباحثين والكتاب العرب للمساهمة في نشر أبحاثهم ودراساتهم في الأعداد المقبلة منها، على أن تتوافق تلك الأبحاث والدراسات والنصوص مع اهتمامات المجلة وشروطها المنهجية والعلمية.

أما الأبواب التي يمكن أن يساهم الباحثون والكتاب فيها فهي التالية:

المحور: يضم هذا الباب عدداً من الدراسات تتمحور حول موضوع محدد يجري تناوله بأبعاد مختلفة ومن زوايا أو حقول معرفية متعددة، بحيث تقدم حصيلة الدراسات التي يتضمنها قراءة متكاملة عن الموضوع الدروس. وعادة ما يجري استكتاب الباحثين في المحور بناء على عناوين معدة سلفاً من قبل هيئة تحرير مجلة أبعاد، على أن يكون حجم البحث المُعد للمحور في حدود ٥٠٠٠ كلمة.

دراسات: تنشر أبعاد في هذا الباب دراسات تكون موضوعاتها مستقلة عن موضوع المحور، وهي ترحب باقتراحات الباحثين والكتاب حول اختيارهم موضوع البحث، كما يمكن أن تتلقى الدراسات والأبحاث المعدة سلفاً من قبل الباحثين أنفسهم، على ألا تكون تلك الدراسات قد سبق نشرها في مجلة أخرى أو في كتاب. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج، وأن يكون حجمها في حدود ٨٠٠٠ كلمة.

مراجعات الكتب: تهتم المجلة بتقديم مراجعات لكتب عربية وأجنبية صادرة حديثاً حول قضايا عربية وعالمية. ويفترض أن تقوم مراجعة الكتاب بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تجديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. يكون حجم المراجعة في حدود ٢٠٠٠ كلمة.

تُعرض الدراسات والمواد المرسلة إلى المجلة على اللجنة العلمية فيها لبت مدى توافقها مع شروط النشر التي تضعها أبعاد. وفي حال الموافقة على نشر المادة في المجلة يبلغ الباحث قرار الموافقة، مع احتمال الطلب إليه إسخال بعض التعديلات عليها إذا كان هناك ضرورة إلى ذلك.

وإذ ترحب أبعاد بمساهمات جميع الكتاب والباحثين والمفكرين العرب، نرجو إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

المركز اللبناني للدراسات

بنية الطيار

ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل

بيروت- لبنان

تلفون: ٩٦١-١-٤٩٠٥٦١/٦

فاكس: ٩٦١-١-٤٩٠٣٧٥

E-mail: abaad@lcpb-lebanon.org



Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box: 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel: (01) 490561 / 6 - Fax: 961 - 1 - 490375
E-mail: abaad@lcps-lebanon.org
Web Site: www.lcps-lebanon.org

العنوان

المركز اللبناني للدراسات - بناية الطيار
ص.ب: ٥٥٢١٥ - سن الفيل، بيروت - لبنان
تلفون: ٩٦١ - ١ - ٤٩٠٥٦١ / ٦
فاكس: ٩٦١ - ١ - ٤٩٠٣٧٥